شؤون فلسطينية

آب (أغسطس) ١٩٨١ ١١٧

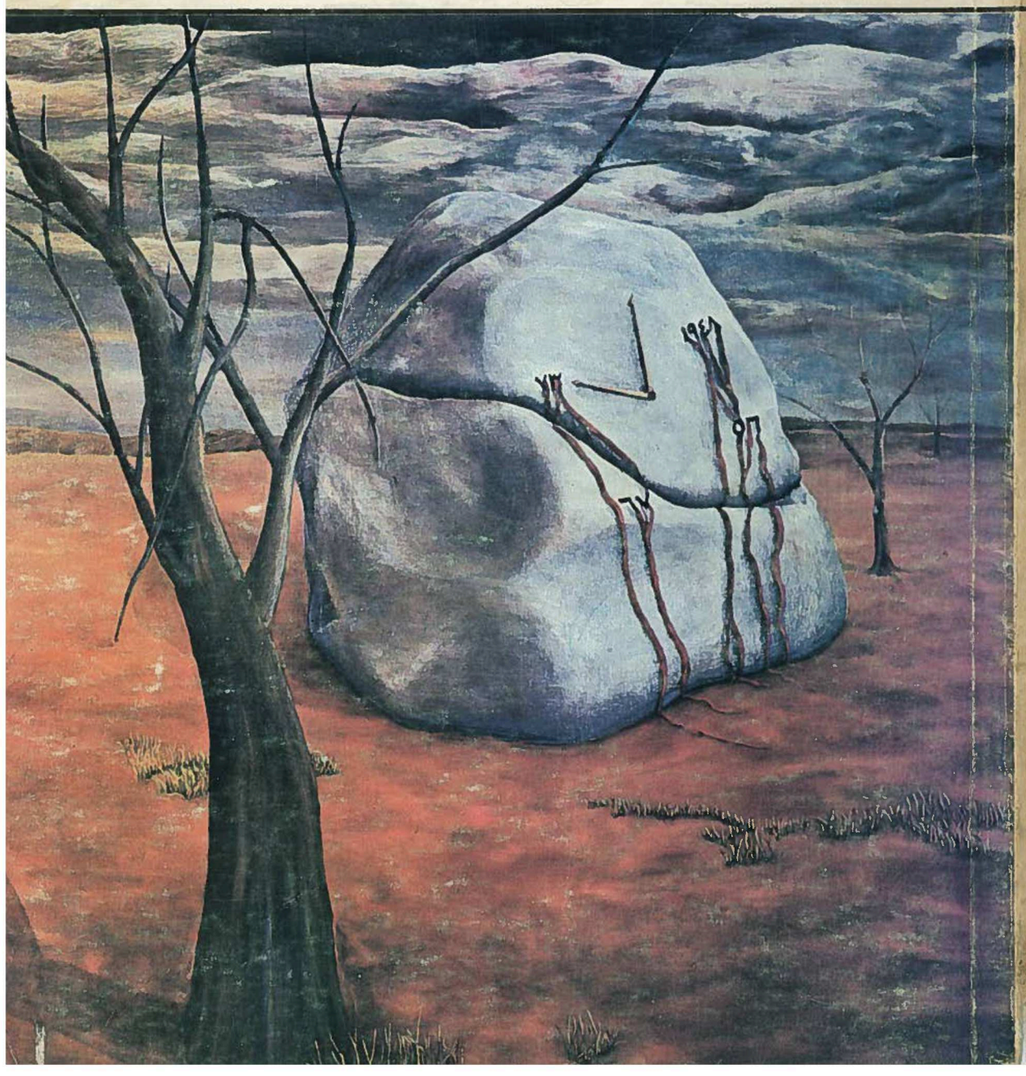

آب (أغسطس) ١٩٨٢ ١١٧

Palestine Affairs

No. 117, August 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٧ آب (اغسطس) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	بلال الحسن	الحرب الفلسطينية الاسرائيلية
٧	صبري جريس	حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر، نحو الاستقطاب والتصلب
٤٣	د. مصطفى جفّال	الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية
٦٦	عبدالقادر ياسين	الحزب الشيوعي السوداني والقضية الفلسطينية
٨٧	محمود اللبدي	المنطلقات الأساسية في الفكر الاعلامي الصهيوني
١٠٧	روز مصلح	العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٣ ــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل
١٣٣	حيدر رشيد	نشأة الحركة العمالية العربية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية
١٥٥	محمد سليمان	التطور الديمغرافي للعرب في اسرائيل، واقع... وتوقعات، ٢ ــ تطور... أم زيادة تخلف

١٧٦	د. حسني محمود حسين	**راشد حسين... ملامح من حياته وشخصيته**
١٩٥	**تقارير**	**القوة متعددة الجنسية في سيناء**، أحمد شاهين
		كتابات مصرية مناهضة للصهيونية والتطبيع، أحمد المصري
		المسرح الفلسطيني في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح، عمر صبري كتمتو
٢١٣	**مراجعات**	**هارفي سيشرمان، «سمسار أم مؤيد، دور الولايات المتحدة الأميركية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، ١٩٧٣ــ١٩٧٥»**، عرض: عبيدلي يوسف
		هارولد فيستش، «الثورة الصهيونية»، مؤنس الرزّاز
		سلمان ناطور، «الشجرة التي تمتد جذورها في صدري»، علي حسين خلف
٢٢٦	**شهريات**	**المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً**، غسان حسام الدين و ص.ع.
		المناطق المحتلة، صلاح عبدالله
٢٤٧	**وثائق**	**مذكرة الخارجية الأميركية إلى ألكسندر هيغ عشية جولته في الشرق الأوسط**، ترجمها عن العبرية: محمد عبدالرحمن

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. **للفنان ضاهر زيدان**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

الحرب الفلسطينية الاسرائيلية

بلال الحسن

تحتل الغارات الجوية الاسرائيلية المتوالية على جنوب لبنان، والتي بلغت ذروتها بقصف الأحياء المدنية في العاصمة بيروت، مرحلة جديدة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أطلق عليها الاسرائيليون أنفسهم وصف الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية. وهذا الوصف ليس مجازياً على الاطلاق، بل هو تعبير عن حقيقة واقعية. فالعمليات الاسرائيلية استهدفت ضرب الجسور والطرق ومخازن النفط ومقار القيادات الفدائية، ثم تطورت إلى قصف الأحياء السكنية في العاصمة بيروت. وبالمقابل، فإن العمليات الفدائية نجحت في الرد على ذلك كله بعمليات أدت إلى شل الحياة الاقتصادية في المستوطنات الحدودية، وإلى ايقاع عدد من القتلى والجرحى بين سكان تلك المستوطنات. وكما كانت الغارات الاسرائيلية يومية ومستمرة، كانت العمليات الفدائية يومية ومستمرة أيضاً. وقد وصف رئيس الأركان الاسرائيلي نفسه نمو قوة الفدائيين قائلاً: إنهم أصبحوا قادرين على تشكيل «جبهة» ضد اسرائيل، وما نسعى إليه هو منع قيام تلك الجبهة، عن طريق ضرب «البنية» التي تمكنهم من العمل. والاعتراف بنمو قوة الفدائيين هو الذي يدفع القيادة الاسرائيلية لأن تقوم بعمليات هي بمجموعها حرب حقيقية وليست مجرد عمليات للضغط هنا أو هناك. لا بل إنه من الممكن القول، ان ضرب المنشآت الأساسية (الجسور ومخازن النفط)، ثم قصف المدنيين في العاصمة، هو خطوة متقدمة في أي حرب. ويكفي أن نذكر، فقط، أنه، في الحروب العربية الأربع مع اسرائيل، لم تقصف أي عاصمة عربية، كما أنه لم تقصف بالمقابل أي مدينة اسرائيلية. كما يكفي أن نذكر أيضاً ان غارات

الطائرات الأميركية على العاصمة هانوي أثناء الحرب الأميركية ـ الفيتنامية، لم تتم إلا في مراحل الحرب الأخيرة، وعندما حاولت أميركا أن تستعمل كل وسائل ضغطها لعلها تغير مسار الحرب لصالحها.

هذه الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية «الكاملة»، لماذا تنشب الآن، والآن بالذات؟ هل لأن بيغن المتصلب عاد ونجح في الانتخابات الاسرائيلية؟ وهل لأن بيغن المتصلب أقسم للاسرائيليين في مستوطنات الحدود أنه سيقضي على القوة الفدائية التي تشل اقتصاد مستوطناتهم وتدفع بهم للهجرة من جديد إلى مدن الداخل؟ قد تكون هذه هي الأسباب المباشرة، ولكن هناك بالطبع ما هو أعمق من ذلك، وأشد ارتباطاً بالاستراتيجيات المحلية والدولية، وهو ما يمكن أن نوجزه بالأسباب التالية:

١ ـ لقد نمت القوة الذاتية الفلسطينية في السنوات الأخيرة بمستويات تدفع بالقادة الاسرائيليين إلى القلق. وإذا كان يطيب للاسرائيليين أن يتحدثوا عن نمو القوة الذاتية العسكرية للفدائيين فقط، فهم انما يفعلون ذلك للتغطية على نمو عوامل القوة الذاتية الأخرى لدى الفلسطينيين، والتي يزعجهم الاعتراف بها. ومن أبرز هذه العوامل، ذلك التماسك السياسي الملفت للنظر بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي نجح في منع اسرائيل حتى الآن من القيام بأي عملية اختراق، تبعد الجماهير الفلسطينية عن الولاء لمنظمة التحرير، أو توجد قيادة بديلة لها في أوساطهم، يكون وجودها بداية تراجع عن الأهداف المرحلية المعلنة: حق العودة، وحق تقرير المصير، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة. يضاف إلى ذلك أن فلسطينيي ١٩٤٨، الذين تظن اسرائيل أنها استوعبتهم ودجنتهم، فاجأوا اسرائيل نفسها، بتحركات وطنية مشهودة، من يوم الأرض، إلى مؤتمر شفاعمرو، تشكل ارهاصات أولية لتحرك سياسي محدد يكون امتداداً وتكميلاً لتحرك الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، ويمثل اختراقاً لاسرائيل من الداخل، ويحمل في طياته تأثيرات حساسة على مستقبل وضعها الداخلي.

٢ ـ لا يستطيع أحد أن ينكر، أن سياسة كامب ديفيد، قد واجهت فشلاً ذريعاً في جانبها الفلسطيني بالذات. ولم ينشأ هذا الفشل عن الخلاف القائم بين أنور السادات ومناحيم بيغن حول شروط الحكم الذاتي ومواصفاته، بقدر ما نشأ عن فشل كل من مصر واسرائيل في ايجاد فلسطيني واحد يقبل أن يكون طرفاً في المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع. وتدرك اسرائيل تماماً، كما يدرك معها النظام

المصري، أن هذا الموقف الفلسطيني المتماسك، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى وجود منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى ثقة الجماهير بها وبقيادتها، وإلى التفافهم حولها بطريقة تتزايد يوماً بعد يوم، بدلاً من أن تخبو وتتناقض بتأثير سياسة الأرهاب والاستيطان المتواصلة.

٣ ــ ان سياسة الادارة الأميركية الجديدة، والتي نقلها الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي إلى زعماء المنطقة، ترمي بثقل الولايات المتحدة، باتجاه التركيز على ما يسمى بخطر الاتحاد السوفياتي، مع دعوة مباشرة لعدم اعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية عند بحث هموم المنطقة ومشاغلها. ويمثل هذا الطرح الأميركي أمنية سياسية كبيرة للحاكم الاسرائيلي، يشعر من خلال وجودها، انه قادر على نوع من الحركة ضد الفلسطينيين وضد القضية الفلسطينية.

٤ ــ لقد شكلت أزمة الصواريخ في البقاع، هزيمة سياسية لحكومة بيغن، وتداخل فيها العامل الدولي بصورة جعلت من هزيمة بيغن وسيلة ضغط على مواقع نفوذ الولايات المتحدة. وقد حاول بيغن من جهته أن يعوض هذه الهزيمة بحرب مفتوحة ضد الفدائيين في الجنوب، وحاول ريغان من جهته أن يغطي هذه الهزيمة بالمهمة الديبلوماسية التي يقوم بها مبعوثه فيليب حبيب. وتداخلت تحركات بيغن العسكرية مع تحركات فيليب حبيب السياسية، ليس ضد الفدائيين فحسب، بل ضد لبنان أيضاً. فالمبعوث الأميركي يعمل على جعل اسرائيل طرفاً رسمياً في تقرير أي صيغة مستقبلية للبنان، بينما يرفع بيغن شعار القضاء على الثورة الفلسطينية مترافقاً مع دعوة لعقد معاهدة صلح بين اسرائيل ولبنان، تكون تكميلاً لاتفاقيات كامب ديفيد، وتعويضاً عن الفشل في إقرار الحكم الذاتي الفلسطيني، بحيث يستطيع أن يقول ان سياسته تلاقي نجاحاً ليس مع مصر فقط• بل مع لبنان أيضاً.

والخيط الذي يجمع بين هذه القضايا الأربع كلها، هو هذا الخيط الفلسطيني الذي يقف عقبة أمام نجاح أي بند من هذه البنود، ولذلك فإن تركيز الضغط عليه، لإضعافه أو لحذفه من الخارطة، يشكل ضرورة ملحة، للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولإنجاح مفاوضات الحكم الذاتي، ولفرض هيمنة السياسة الأميركية الجديدة، وأخيراً لجر لبنان إلى نوع جديد من اتفاقيات كامب ديفيد.

ومن هذا المنظور نستطيع القول، إن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية هي حرب يخوضها الفلسطينيون نيابة عن العرب جميعاً، ولا يقف معهم فيها سوى المواطن اللبنانيّ الصابر الصامد المعطاء إلى أقصى حدود العطاء.

ومن هذا المنظور نستطيع القول، ان كل تبسيط للحرب الدائرة يركز على أن هجمات اسرائيل انما تتم بسبب هذه العملية أو تلك، وان غياب هذه العمليات سيوقف تحركات اسرائيل، ليس إلا نوعاً من الوهم. فاسرائيل لا تريد ضرب الفدائيين فقط وانما تريد السيطرة على لبنان. واسرائيل لا تقصف بيروت فقط، بل هي أيضاً تقصف بغداد، دون أن تتواجد في بغداد قيادات العمل الفدائي.

إنها الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية، لأن الحرب العربية ـ الاسرائيلية لم تبدأ بعد.

حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر
نحو الاستقطاب والتصلب

صبري جريس

جرت في اسرائيل، في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) العاشر. وأسفرت هذه الانتخابات؛ وهي، كما تدل تسميتها، العاشرة التي تجرى في اسرائيل، منذ اقامتها، عن «تعادل» بين القوتين الرئيسيتين المشاركتين فيها؛ إذ فاز تكتل ليكود، بزعامة مناحيم بيغن، بثمانية وأربعين مقعداً في الكنيست الحالي (من مجموع مئة وعشرين)، مقابل خمسة وأربعين مقعداً في الكنيست السابق (بما في ذلك المقعدين اللذين كانت قد حصلت عليهما قائمة شلومتسيون، برئاسة اريئيل شارون، والتي اتحدت مع ليكود بعد الانتخابات مباشرة)؛ بينما حصل التجمع العمالي (المعراخ) على سبعة وأربعين مقعداً، مقابل اثنين وثلاثين مقعداً في الانتخابات السابقة. كذلك احتفظت قائمة اغودات يسرائيل بالمقاعد الأربعة التي كانت تشغلها في الكنيست السابق. أما المقاعد التي حصلت عليها باقي الأحزاب أو القوائم الانتخابية الأخرى، فقد انخفضت أو بقيت، في احسن الأحوال، على ما كانت عليه سابقاً. فقد انخفضت مقاعد الحزب الديني القومي (المفدال) من اثني عشر مقعداً كانت له في السابق إلى ستة مقاعد حالياً، بينما حصلت قائمة تراث اسرائيل (تامي)، برئاسة الوزير اهرون أبو حتسيره، الذي انشق عن المفدال قبيل الانتخابات، على ثلاثة مقاعد. كذلك انخفض عدد نواب القائمة الشيوعية وحلفائها، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، من خمسة نواب في الكنيست السابق إلى أربعة نواب حالياً. أما قائمة هتحياه (النهضة) الجديدة، التي تضم أعضاء كانوا قد انشقوا عن ليكود/حيروت، احتجاجاً على توقيع معاهدة السلم مع مصر، فقد حصلت على ثلاثة مقاعد. كذلك فازت قائمة التجدد القومي (تيلم)، بزعامة موشي دايان، بمقعدين؛ بينما استطاعت قائمة شينوي (التغيير)، بزعامة امنون روبنشتاين، والتي يمكن اعتبارها بمثابة بقايا القائمة الديمقراطية للتغيير (داش)، بزعامة يغئال يادين، التي تفككت قبيل الانتخابات، الحصول على مقعدين أيضاً (مقابل خمسة عشر مقعداً لداش في الكنيست السابق). كما احتفظت قائمة الحقوق المدنية، بزعامة

شولاميت ألوني، بالمقعد الوحيد الذي كانت تشغله في الكنيست السابق. أما القوائم الخمس الباقية، التي كانت ممثلة في الكنيست السابق؛ وهي الأحرار المستقلون (مقعد واحد)، وبلاتو شارون (مقعد واحد)، وعمال اغودات يسرائيل (مقعد واحد)، والقائمة العربية الموحدة (مقعد واحد)، وشلي التي ضمت زعماء من عرف باسم معسكر السلام الاسرائيلي (مقعدان)، فقد خسرت مقاعدها جميعاً (انظر أيضاً الجدول رقم ١)[١].

وكان قد سبق انتخابات الكنيست العاشر معركة دعاويّة ساخنة بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، لم تتوان القوائم الأخرى عن الادلاء بدلوها فيها. كما أن هذه الانتخابات تمت، من حيث المواقف، أو المشكلات التي كانت موضوع المعركة الانتخابية، أو القوى التي شاركت فيها، على أرضية التطورات التي تتفاعل داخل الكيان الصهيوني منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، على الأقل،إبما طرأ عليها من مسارات جديدة، بعضها لم يكن متوقعاً، منذ استلم الليكود السلطة اثر فوزه في انتخابات الكنيست التاسع، في ايار (مايو) ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلم المصرية ـ الاسرائيلية في اذار (مارس) ١٩٧٩.

ويمكن القول، من خلال نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، ومقارنتها بسابقاتها، أن هنالك ظاهرتين بارزتين تميزانها: الظاهرة الأولى هي الاتجاه نحو الاستقطاب الذي يتمثل في بروز القوى السياسية؛ ونتيجتها، كما يبدو، تبلور قوتين سياسيتين رئيسيتين كبيرتين في اسرائيل، هما الليكود والمعراخ، واختفاء الأحزاب أو القوى السياسية الصغيرة أو المتوسطة الحجم، تدريجياً، أو على الأقل تحجيمها وتقليص نفوذها. أما الظاهرة الثانية، فهي الاتجاه نحو التطرف في مواقف الناخبين الاسرائيليين بعامة، كما يستدل بوضوح من التأييد المتزايد الذي تحظى به القوائم الانتخابية ذات النهج المتصلب؛ ومن ثم سيطرة المواقف المتصلبة، على وجه العموم، مقابل انحسار نفوذ من يعرفون بأنهم معتدلون. وكما أن لكل من هاتين الظاهرتين اسبابها ودوافعها الناجمة عن تطورات مختلفة ومسارات متشعبة، جذور بعضها عميقة بعيدة، فإن لكلٍّ منهما، أيضاً، تأثيرها على نظام الحكم في اسرائيل؛ ومن ثم على مواقفه السياسية، داخلية كانت أم خارجية، بمختلف ابعادها.

انتخابات عند الضرورة

جرت انتخابات الكنيست العاشر في موعد مبكر عن ذلك المقرر لاجرائها وفق القانون؛ إذ ينبغي أن «تجري الانتخابات للكنيست في ثالث يوم ثلاثاء من شهر حشفان [وهو الشهر الثاني في السنة العبرية، ويقع عادة خلال شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الميلادية] من السنة التي تنتهي فيها خدمة الكنيست السابق [ومدة خدمة الكنيست هي أربع سنوات من تاريخ انتخابه]؛ غير أنه إذا كانت السنة [العبرية] السابقة لها سنة كبيسة [حيث يضاف إليها شهر ثالث عشر، هو آذار الثاني]، فتجرى الانتخابات في أول يوم ثلاثاء من ذلك الشهر [حشفان]»[٢] ووفقاً لهذه التعليمات، وهي ذات مفعول دستوري، كان من المفترض أن تجرى هذه

الانتخابات ليس في التاريخ الذي تمت فيه، أي في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، بل في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. إلا أن القانون نفسه، الذي يحدد تاريخ عقد الانتخابات على هذا الشكل، يخول أيضاً الكنيست صلاحية حل نفسه قبل انتهاء مدة خدمته، عن طريق إقرار قانون لهذا الغرض، بأكثرية تزيد على نصف عدد أعضاء الكنيست، شريطة أن يتضمن مثل هذا القانون، حكماً، موعد انتخابات الكنيست التالي[٣]. وهذا ما حدث في هذه الحالة؛ إذ بعد أن راح عقد حكومة بيغن ينفرط تدريجياً، مع استقالة عدد من الشخصيات وممثلي الكتل المختلفة منها، واحداً بعد الآخر، وبعد أن اتضح أنّ الحكومة قد تفقد الأكثرية البرلمانية التي تؤيدها، سارع رئيسها، قبل أن تتمكن المعارضة من تمرير مشروع لنزع الثقة بها، إلى الإعلان عن موافقته على عقد انتخابات مبكرة. وتم، بعد ذلك، الاتفاق بين الكتل الرئيسية على اجراء الانتخابات في الموعد الذي جرت فيه، وصدر قانون خاص بذلك.

وليست هذه، على كل حال، هي المرة الأولى التي تجرى فيها الانتخابات العامة في اسرائيل في غير موعدها الرسمي؛ فعدا عن انتخابات كل من الكنيست الرابع (١٩٥٩) والسادس (١٩٦٥) والسابع (١٩٦٩)، جرت كافة الانتخابات العامة الأخرى، عملياً، في غير ذلك الموعد. فانتخابات الكنيست الثاني جرت سنة ١٩٥١، أي قبل موعدها بسنتين؛ وذلك نتيجةً لخلاف بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، والتي كان على رأسها مباي والمتدينون، حول التعليم الديني في معسكرات المهاجرين الجدد الذين وفدوا إلى اسرائيل باعداد كبيرة في مطلع الخمسينات، وقد أدى هذا الخلاف إلى سقوط الحكومة وعقد انتخابات مبكرة[٤]. كذلك تم تقديم موعد انتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥) بضعة أشهر، نتيجةً لخلاف لم يكن معلناً آنذاك داخل الحزب الحاكم مباي[٥]؛ وقد نجم هذا الخلاف عما عرف فيما بعد باسم «فضيحة لافون»[٦]، وعن إصرار دافيد بن ـ غوريون على إقصاء زميله في الحزب، موشي شاريت، عن رئاسة الحكومة، بعد عودته للانضمام إليها، إثر إنتهاء فترة «اعتزاله» العمل السياسي التي كانت قد بدأت في أواخر سنة ١٩٥٣. وكانت «فضيحة لافون» نفسها التي ثارت بشكل عنيف وعلني في مطلع الستينات، على ما تبعها من لجان تحقيق حكومية وبرلمانية واتهامات متبادلة وإثارة للضغائن، هي السبب في سقوط الحكومة وحل الكنيست الرابع، واجراء انتخابات الكنيست الخامس سنة ١٩٦١، أي قبل الموعد المقرر لذلك بسنتين[٧]. كذلك أدت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ إلى تأجيل إجراء انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) من الموعد المقرر لإجرائها أساساً، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى اليوم الأخير من تلك السنة. أما موعد انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، فقد تم تقديمه نحو نصف سنة، بعد تضعضع مركز حكومة رابين العمالية، إثر تورط رئيسها وزوجته بارتكاب مخالفة لانظمة الطوارىء الخاصة بمراقبة العملة الأجنبية؛ وقد تمثلت هذه المخالفة باحتفاظهما بنحو عشرين ألف دولار في حساب خاص بهما في احد البنوك الأميركية والامتناع عن تحويله إلى أحد البنوك الاسرائيلية، خلافاً لتلك الأنظمة[٨] (التي قامت حكومة الليكود بتعديلها بصورة جذرية، على كل حال، بعد استلامها السلطة).

وعموماً، يمكن القول ان النظام الاسرائيلي يلجأ إلى إجراء انتخابات جديدة، في الحالات التي تفقد فيها الحكومة قدرتها على الأداء، أو تتأزم الأوضاع السياسية، ويصبح من الصعب الحسم دون العودة إلى الناخبين. أما موعد أية انتخابات جديدة، طارئة، فيحدد وفق ما يتفق عليه، ويقرره، أكثر من نصف أعضاء الكنيست.

نظام القوائم الانتخابية

لعل أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء التقلبات في مواعيد الانتخابات في اسرائيل، أو سقوط حكوماتها، أو تبديل شخصياتها بسرعة نسبياً، ناجم عن طبيعة نظام الانتخاب الاسرائيلي نفسه، الذي يساعد على تشكيل قوائم انتخابية كثيرة، يحصل عدد لا بأس به منها على تمثيل في الكنيست. ونتيجة لذلك لم يحدث مرةً، في تاريخ اسرائيل، أن حصل أي حزب، أو أية قائمة انتخابية، على أكثرية مطلقة، بحيث كانت الحكومات الاسرائيلية كلها مشكلة دائماً من ائتلاف من عدة أحزاب أو كتل؛ مما يزيد من امكانات الخلاف بين المشاركين فيها، وبالتالي من احتمالات سقوطها، ومن ثم إجراء انتخابات جديدة، عندما يتعذر تشكيل حكومة بديلة.

وهذا الوضع ناجم عن طبيعة التعليمات الدستورية المتعلقة بالانتخابات وطرق تطبيقها؛ إذ ينبغي (المادة ٤ من القانون الاساسي: الكنيست) ان «ينتخب الكنيست بانتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية، حسب قانون الانتخابات للكنيست...»[٩]. وبناء على ذلك، تتم الانتخابات وفق قوائم مرشحين، تدرج اسماؤهم واحداً بعد الآخر بحيث يوضع لكل اسم رقم متسلسل خاص به في القائمة. كما تعتبر اسرائيل باسرها منطقة انتخابية واحدة، حيث تجمع، بعد الانتهاء من عملية الاقتراع، كافة الأصوات الصالحة، وفق القواعد التقنية للانتخابات، التي حصلت عليها قائمة ما، في أي مكان في اسرائيل، وتسجل لصالحها. وكل قائمة تحصل على ما نسبته ١٪ أو أكثر، من تلك الأصوات، أي أنها تتجاوز نسبة الاغلاق، تشترك في توزيع مقاعد الكنيست، حيث تحصل على مقعد واحد، أو أكثر، وفق عدد الأصوات التي كانت من نصيبها[١٠]. أما شروط الاشتراك في الانتخابات، فهي سهلة للغاية؛ إذ يكفي أن تقدم القائمة، إن كانت جديدة، إشعاراً عن نيتها خوض معركة الانتخابات إلى لجنة الانتخابات المركزية، مرفقاً بتواقيع ١٥٠٠ شخص من ذوي حق الانتخاب (من بين ما يزيد، حالياً، على مليوني ناخب)، إشارة إلى تزكيتهم إياها، وتدفع وديعة بمبلغ ٢٠ ألف شيكل (ما يقارب من ٢٠٠٠ دولار)، لكي تحصل على حق الاشتراك في الانتخابات. أما بالنسبة للقوائم القديمة، وهي التي كانت ممثلة في الكنيست السابق، فيكفي تقديم الاشعار، مرفقاً بقائمة مرشحيها الجدد[١١].

وكانت اسس هذا النظام الانتخابي قد وضعت، عملياً، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عندما اتجه المستوطنون اليهود في فلسطين، اثر إصدار وعد بلفور ودخول الجيوش البريطانية إلى البلد، إلى إقامة هيئة منتخبة تمثلهم تجاه السلطات الجديدة، فتم الاتفاق فيما بينهم على إجراء الانتخابات وفق تلك الأسس، لضمان تمثيل كافة فئاتهم

وتنظيماتهم[١٢]. وقد اعتمدت هذه الاسس نفسها من قبل اسرائيل؛ وذلك ــ أيضاً ــ لطمأنة كافة التيارات السياسية، من حيث وضعها وضمان حرية نشاطها في الدولة الجديدة، وبالتالي حملها على تأييدها[١٣]. ولكن هذا النظام الانتخابي، وان بدا أنه «ديمقراطي» للغاية، لأنه يضمن تمثيل معظم التيارات السياسية، ان لم يكن جميعها، ومهما كانت صغيرة الحجم، فانه يؤدي، في الوقت نفسه، إلى توزيع القوى السياسية وتشتتها بين قوائم وأحزاب وكتل عديدة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي عدم تمكن أي حزب، أو قائمة انتخابية، من الحصول على أكثرية مطلقة في الكنيست منذ تأسيسه؛ مما اضطر، ويضطر، القائمة الكبرى، عند تكليفها بتشكيل الحكومة، إلى الائتلاف مع كتل أخرى، صغيرة أو متوسطة الحجم؛ مما يمكن الأخيرة من فرض شروطها ويمنحها نفوذاً يفوق حجمها، خاصة إذا أصبحت بمثابة بيضة القبّان، تستطيع ترجيح الكفة لهذه الناحية أو تلك.

ويلاحظ أن ظاهرة تعدد القوائم الانتخابية تلازم الانتخابات العامة في اسرائيل منذ إقامتها. ففي الانتخابات الأخيرة، قدمت طلبات اشتراك من قبل ست وثلاثين قائمة؛ قامت لجنة الانتخابات المركزية بشطب ثلاث منها، لعدم توافر الشروط التقنية فيها، بينما تراجعت اثنتان عن نيتهما بالمشاركة في الانتخابات قبل حصولهما على الموافقة النهائية. وبذلك، بقيت هنالك إحدى وثلاثون قائمة[١٤]، اشتركت جميعها في الانتخابات. ومن بين هذه القوائم، فازت عشر منها بمقاعد في الكنيست، أما القوائم الاحدى وعشرون الباقية فقد فشلت جميعها، لأن أياً منها لم تحصل على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة[١٥]. وتجدر الاشارة إلى أنه في كافة الانتخابات السابقة للكنيست، كان هنالك وضع مماثل لذلك، من حيث كثرة عدد القوائم المشاركة في الانتخابات، وان كان هذا العدد أقل نسبياً من ذاك الذي شارك في الانتخابات الأخيرة. ففي انتخابات الكنيست الأول، شاركت ٢١ قائمة نجح منها (١٢) قائمة؛ بينما كان «السجل» بالنسبة للكنيست الثاني: ١٧ (١٥)، والثالث: ١٨ (١٢)، والرابع: ٢٤ (١٢)، والخامس: ١٤ (١١)، والسادس: ١٧ (١٣)، والسابع: ١٩ (١٣)، والثامن: ٢١ (١٠)، والتاسع: ٢٢ (١٣)[١٦]. كما أن القوائم الفاشلة، التي لم تحظ بتمثيل في الكنيست، حصلت، من الكنيست الأول إلى العاشر، على التوالي، على ما نسبته ٤,٧؛ ٠,٦؛ ٢,٥؛ ٣,٦؛ ٠,٧؛ ١,٨؛ ١,١؛ ٥,١؛ و٢,٨ و٥,٢ بالمئة، من الأصوات الصالحة[١٧]، التي أُدْلي بها في تلك الانتخابات.

وقد أدى هذا التشتت، من ناحية ثانية، إلى نشوء «حركات» أو تيارات تطالب بتغيير طريقة الانتخابات، ومنها من بذل جهوداً مختلفة في هذا المجال. غير أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل. فالمادة ٤ من القانون الاساسي: الكنيست، التي أشرنا إليها، والتي تحدد أسس هذا النظام الانتخابي، هي احدى المواد النادرة «المحصّنة» في القانون الاسرائيلي؛ إذ لا يجوز تغييرها إلا باكثرية ٨٠ صوتاً، أي بثلثي أعضاء الكنيست[١٨]، وهي أكثرية لم يتمكن، لاسباب مختلفة، أي من المطالبين بتغيير طريقة الانتخابات، من تأمينها[١٩].

الجدول رقم ١

نتائج الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الاسرائيلي *

(عدد النواب لكل قائمة ــ من مجموع ١٢٠)

القائمة (الحزب/ الكتلة)	الكنيست وتاريخ انتخابه									
	الأول (١٩٤٩/١/٢٥)	الثاني (١٩٥١/٧/٣٠)	الثالث (١٩٥٥/٧/٢٦)	الرابع (١٩٥٩/١١/٣)	الخامس (١٩٦١/٨/١٥)	السادس (١٩٦٥/١١/٢)	السابع (١٩٦٩/١٠/٢٨)	الثامن (١٩٧٣/١٢/٣١)	التاسع (١٩٧٧/٥/١٧)	العاشر (١٩٨١/٦/٣٠)
التجمع العمالي (معراخ)[١][٢٢]	—	—	—	—	—	٤٥	٥٦	٥١	٣٢	٤٧
مباي [١][٣]	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	—	—	—	—	—
احدوت هعفوداه[١][٢]	—	—	١٠	٧	٨	—	—	—	—	—
مبام[١][٢]	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨	—	—	—	—
رافي[١][٣][٤]	—	—	—	—	—	١٠	—	—	—	—
القائمة الرسمية[٤][٦]	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	—
قائمة التجدد القومي (تيلم)[٥]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
التكتل (ليكود)[٦][٢٤]	—	—	—	—	—	—	—	٣٩	٤٣	٤٨
كتلة حيروت ــ الاحرار (غاحال)[٦][٧]	—	—	—	—	—	٢٦	٢٦	—	—	—
حيروت[٧]	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	—	—	—	—	—
الأحرار[٧][٨][٩]	—	-	—	—	١٧	—	—	—	—	—
الصهيونيون العموميون[٨][٩]	٧	٢٠	١٣	٨	—	—	—	—	—	—
التقدميون[٨][٩]	٥	٤	٥	٦	—	—	—	—	—	—
الأحرار المستقلون[٩]	—	—	—	—	—	٥	٤	٤	١	—
المركز الحر[٦][١٠][١٢]	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—
هتحياه[١١]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)[١٠][١٢][١٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	٣
شينوي[١٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
الحزب الديني القومي (مفدال)[١٤][١٥][١٦]		١٠	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢	٦
اغودات يسرائيل[١٥]	١٦	٣	٦	٦	٤	٤	٤	٥	٤	٤
عمال اغودات يسرائيل[١٥]		٢			٢	٢	٢		١	—
قائمة تراث اسرائيل (تامي)[١٦][٢٥]	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)[١٧][١٩]	٤	٥	٦	٣	٥	١	١	—	—	—
القائمة الشيوعية الجديدة (راكح)[١٧][١٨]	—	—	—	—	—	٣	٣	٤	—	—
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)[١٨]	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٤
موكيد ــ ماكي[١٩][٢١]	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
هاعولام هازيه[٢٠][٢١]	—	—	—	—	—	١	٢	—	—	—
شلي[٢١]	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—

(تابع الجدول رقم ١)

القائمة (الحزب/ الكتلة)	الكنيست وتاريخ انتخابه									
	الأول (١٩٤٩/١/٢٥)	الثاني (١٩٥١/٧/٣٠)	الثالث (١٩٥٥/٧/٢٦)	الرابع (١٩٥٩/١١/٣)	الخامس (١٩٦١/٨/١٥)	السادس (١٩٦٥/١١/٢)	السابع (١٩٦٩/١٠/٢٨)	الثامن (١٩٧٣/١٢/٣١)	التاسع (١٩٧٧/٥/١٧)	العاشر (١٩٨١/٦/٣٠)
حركة الحقوق المدنية (راتس)[٢٢]	—	—	—	—	—	—	—	٣	١	١
بلاتو شارون[٢٣]	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
شلومتسيون (شارون)[٢٤]	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
قائمة السفاراديم[٢٥]	٤	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
اتحاد اليمنيين[٢٥]	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—
القوائم العربية[٢٦]	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١	—
غيرهم[٢٧]	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—

* **المصدر**: آشر تسيدون، **بيت هنفحاريم** (مجلس النواب)، تل أبيب: آحيأساف، الطبعة السادسة، ١٩٧١، ص٤٠ــ٤٢ (بالعبرية)؛ **توتسآوت هابحيروت لكنيست**... (نتائج الانتخابات للكنيست...) الرابع والسلطات المحلية، ١٩٥٩/١١/٣، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، سلسلة نشرات خاصة، رقم ١١١، ١٩٦١، ص٥٥؛ ...والكنيست الخامس، ١٩٦١/٨/١٥، رقم ١٦٦، ١٩٦٤، ص٥٥؛ ...والكنيست السادس والسلطات المحلية، ١٩٦٥/١١/٢، رقم ٢١٦، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص٧٣؛ ...والكنيست السابع والسلطات المحلية، ١٩٦٩/١٠/٢٨، رقم ٣٠٩، ١٩٧٠، ص٤٢؛ ...والكنيست الثامن والسلطات المحلية، ١٩٧٣/١٢/٣١، رقم ٤٦١، ١٩٧٥، ص٢٤؛ ...والكنيست التاسع، ١٩٧٧/٥/١٧، رقم ٥٥٣، ١٩٧٨، ص٩. أما نتائج الانتخابات للكنيست العاشر فقد أخذت من بيان رسمي للجنة الانتخابات المركزية، كما **أوردته دافار**، ١٩٨١/٦/١٠، ص١.

(١) في الكنيست الخامس: تجمع حزبا مباي واحدوت هعفوداه؛ وفي الكنيست السابع ــ العاشر: تجمع حزب العمل الاسرائيلي ومبام، وذلك بعد ان كان حزبا مباي واحدوت هعفوداه قد اتحدا، مع بعض أعضاء رافي، سنة ١٩٦٨، وأقاموا حزب العمل الاسرائيلي.

(٢) احدوت هعفوداه كان جزءاً من مبام في الانتخابات للكنيست الأول والثاني.

(٣) انشقت رافي (قائمة عمال اسرائيل)، بزعامة دافيد بن ــ غوريون وموشي دايان عن مباي، بعد ان أقام الحزب التجمع مع احدوت هعفوداه قبيل الانتخابات للكنيست السادس.

(٤) انشقت القائمة الرسمية، بزعامة بن ــ غوريون، عن رافي، بعد أن قام جزء منها بالانضمام مع دايان، إلى حزب العمل الاسرائيلي سنة ١٩٦٨.

(٥) قائمة التجدد الوطني انشأها موشي دايان، الذي كان قد انتخب للكنيست التاسع ضمن قائمة التجمع العمالي، ثم انشق عنها بعد الانتخابات وانضم كوزير للخارجية إلى حكومة الليكود، برئاسة بيغن، ثم استقال منها.

(٦) انشىء التكتل (ليكود)، قبل الانتخابات للكنيست الثامن، بمبادرة من الجنرال اريئيل شارون، وضم غاحال (كتلة حيروت ــ الأحرار) وجزءاً من القائمة الرسمية والمركز الحر ونشيطي أرض ــ اسرائيل الكاملة (وقد أنشأ اولئك، فيما بعد، كتلة لاعام في ليكود).

(٧) اسست كتلة غاحال بعد تحالف حزبي حيروت والأحرار، قبيل الانتخابات للكنيست السادس، وذلك كرد على تحالف مباي وأحدوت هعفوداه في اطار التجمع العمالي (المعراخ).

(٨) أسس حزب الأحرار سنة ١٩٦١، بعد اتحاد حزبي الصهيونيين العموميين والتقدميين.

(٩) انشق الأحرار المستقلون (التقدميون سابقاً) عن الأحرار، بعد تحالفه مع حيروت في اطار غاحال.

(١٠) انشق المركز الحر (وينتمي أعضاؤه سابقاً لحيروت) برئاسة شموئيل تامير عن غاحال سنة ١٩٦٧، ثم عاد وانضم لليكود سنة ١٩٧٣، ثم انشق عنه، قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وانضم إلى الحركة الديمقراطية للتغيير (داش).

(١١) أعضاء من ليكود/حيروت، انشقوا عنه احتجاجاً على توقيع اتفاق السلم المصري ــ الاسرائيلي.

(١٢) اسست الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، برئاسة يغئال يادين، وضمت عدداً من «حركات الاحتجاج» التي برزت بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، مثل شينوي وعوديد والتحق بها أيضاً المركز الحر وجماعة من الفهود السود.

(١٣) أنشئت قائمة شينوي قبيل الانتخابات للكنيست العاشر، بعد أن تفككت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) وقررت حل نفسها.

(١٤) اسس الحزب الديني القومي (مفدال) سنة ١٩٥٦، بعد اتحاد همزراحي وهابوعيل همزراحي.

(١٥) شاركت الأحزاب المتدينة في الانتخابات للكنيست الأول بقائمة موحدة: الجبهة الدينية المتحدة. ومنذ ذلك الوقت يخوض حزبا أغودات يسرائيل وعمال اغودات يسرائيل الانتخابات متحدين، من حين إلى آخر.

(١٦) انشقت قائمة تراث اسرائيل، برئاسة أهرون أبوحتسيره، عن الحزب الديني القومي (مفدال).

(١٧) انشق الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)، سنة ١٩٦٥، إلى ماكي «اليهودية» وراكح «العربية».

(١٨) اسست حداش قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وتضم راكح والفهود السود وممثل اتحاد رؤساء المجالس المحلية العربية.

(١٩) ضم موكيد ــ ماكي مجموعة من الشيوعيين اليهود وبعض الصهيونيين «اليساريين».

(٢٠) انشقت هاعولام هازيه، قبيل الانتخابات للكنيست الثامن، إلى شطرين، واحد بزعامة شالوم كوهين والآخر بزعامة أوري افنيري، وفشل كلاهما في الانتخابات. وقبيل الانتخابات للكنيست التاسع، انضم أفنيري إلى كتلة شلي.

(٢١) أسست كتلة شلي قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وضمت مؤيدي الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢٢) انشقت حركة الحقوق المدنية (راتس)، بزعامة شولاميت الوني، عن حزب العمل الاسرائيلي، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

(٢٣) يهودي هارب من فرنسا، لاتهامه بجرائم مالية هناك. خاض الانتخابات للحصول على حصانة برلمانية تحول دون تسليمه لفرنسا. وقد ادين بتهم تقديم الرشاوى للناخبين للحصول على أصواتهم؛ كما فشلت قائمته في الانتخابات للكنيست العاشر.

(٢٤) قائمة برئاسة الجنرال اريئيل شارون، الذي اتحد مع ليكود، بعد الانتخابات.

(٢٥) قوائم طائفية من اليهود الشرقيين.

(٢٦) القوائم العربية هي: قائمة واحدة في الانتخابات للكنيست الأول، و٣ قوائم في الكنيست الثاني ــ الرابع، وقائمتان في الكنيست الخامس ــ الثامن، وقائمة في الكنيست التاسع. وكانت كل هذه القوائم مرتبطة بمباي / حزب العمل / التجمع العمالي. أما القوائم العربية الثلاثة التي شاركت في الانتخابات للكنيست العاشر، فقد فشلت جميعها.

(٢٧) قائمة المحاربين من انصار ليحي (جماعة شتيرن) سابقاً (مقعد واحد)، وقائمة المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات (مقعد واحد).

القدامى والجدد

يكاد يبدو، لأول وهلة، استناداً إلى هذا الوصف، وكأن القوى السياسية الاسرائيلية في حالة تغيرّ وتجدد دائمين، وأنها بالتالي غير مستقرة. غير أن الواقع عكس ذلك تماماً، إذ أن ثلاث كتل رئيسية، هي العمال والليكود والمتدينين (بالاضافة إلى القائمة الديمقراطية للتغيير ــ داش، في الانتخابات السابقة، التي اتضح فيما بعد أنها كانت ظاهرة عابرة) تستأثر بأكثرية الأصوات والمقاعد في الكنيست. وفي الانتخابات العامة الخمسة الأخيرة، التي جرت خلال السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٨١، حصلت هذه القوى وحدها على ما يتراوح بين ٩٨ و١٠٣ مقاعد (من بين ١٢٠ مقعداً) في الكنيست، بينما حصلت القوائم الأخرى (٧ ــ ١٠) على المقاعد الباقية، بواقع مقعد واحد حتى خمسة مقاعد لكل منها. (انظر الجدول رقم ١). كما أن هذه القوى، بالاسماء المختلفة التي كانت تعرف بها، من حين إلى آخر، ليست حديثة العهد؛ إذ يزيد عمر «اصغرها سناً» على نصف قرن من الزمن. فجذور التجمع العمالي (المعراخ)، تعود إلى سنة ١٩٠١، مع تأسيس حزب/منظمة بوعالي تسيون (عمال صهيون) في روسيا، الذين أسسوا فرعاً لهم في فلسطين سنة ١٩٠٥. وقد اتحد هذا الفرع، سنة ١٩١٩، مع مجموعة من العمال غير الحزبيين وأقاموا، معاً، حزب احدوت هعفوداه (وحدة العمل)، الذي اتحد بدوره، سنة ١٩٣٠، مع حزب آخر، هو هابوعيل هاتسعير (العامل الشاب)، وأسسا حزب عمال أرض ــ اسرائيل (مباي). ومع اقامته، أصبح مباي أكبر الأحزاب الصهيونية، وهيمن على الكيان الصهيوني في فلسطين أيام الانتداب. وفي سنة ١٩٣٥، انتخب زعيم مباي، دافيد بن ـ غوريون، رئيساً لادارة الوكالة اليهودية التي كانت آنذاك بمثابة «حكومة» صهيونية في فلسطين؛ ثم أصبح رئيساً لأول حكومة في اسرائيل، عند اقامتها. أما جذور الشريك الثاني، الأصغر، في التجمع العمالي؛ وهو حزب العمال الموحد (مبام)، فتعود إلى السنوات ١٩١١ ــ ١٩١٣، مع تأسيس حركة هاشومير هاتسعير في غاليسيا بألمانيا والتي أسست فرعاً لها في فلسطين، سنة ١٩١٩. وقد اصر اتباع هاشومير هاتسعير على الاحتفاظ بـ «وحدانيتهم»، وراحوا يتجهون نحو تبني وجهة النظر «الصهيونية ــ اليسارية»؛ وذلك خلال فترة الانتداب بأسرها؛ إلى أن اتحدوا، في مطلع سنة ١٩٤٨، مع «الكتلة ب» التي كانت قد انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، وأسسوا حزب مبام.

كما أن جذور معسكر ليكود تعود أيضاً إلى العشرينات من هذا القرن. فالحركة الاصلاحية، بزعامة جابوتينسكي، «معلم» بيغن، كانت قد أسست سنة ١٩٢٥. وعن هذه الحركة انبثقت منظمة اتسل (الأرغون) العسكرية في الثلاثينات، وعنهما معاً انبثقت بزعامة بيغن، سنة ١٩٤٨، حركة حيروت (الحرية)، وهي الشريك الأكبر في ليكود حالياً. أما الشريك الآخر في ليكود، حزب الأحرار، فهو بمثابة استمرار لمجموعات الصهيونيين العموميين التي تعتبر جزءاً من أحزاب المركز، والذين كانوا قد اعلنوا إقامة «تنظيم» خاص بهم في المؤتمر الصهيوني الثالث عشر (١٩٢١).

كذلك فأن أطراف المعسكر الثالث، وهم المتدينون بكافة تياراتهم، ليسوا حديثي العهد أيضاً. فالحزب الديني القومي (المفدال) هو بمثابة الفرع الاسرائيلي لحركة المزراحي

العالمية المتدينة التي كانت قد أسست سنة ١٩٠٢، وأنشأت فرعاً لها في فلسطين سنة ١٩١٨. وكان المفدال قد أقيم سنة ١٩٥٦، بعد اتحاد فرع همزراحي في اسرائيل، مع الفئات العمالية التابعة للمزراحي، هابوعيل همزراحي، التي تكونت خلال العشرينات. أما اغودات يسرائيل، المنظمة الأخرى المتدينة غير الصهيونية، والأكثر تديناً من المزراحي، فقد أسست سنة ١٩١٢؛ والمجموعات العمالية المنبثقة عنها، المعروفة باسم عمال اغودات يسرائيل، خلال الثلاثينات.

كانت هذه المعسكرات الحزبية الثلاثة هي القوى الرئيسية في اسرائيل عند اقامتها، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تحصل على الأكثرية الساحقة في الكنيست، في الانتخابات العامة الأولى: ١٠٧ من ١٢٠ مقعداً (انظر الجدول رقم ١). ولا تزال هذه القوى نفسها، وان اختلفت اسماؤها وتركيبتها، تحتفظ بالاكثرية في الكنيست؛ إذ حصلت مجتمعةً، في الانتخابات الأخيرة، على ١٠٥ مقاعد. وذلك ليس سوى برهان واضح على أن التنظيمات والقوى السياسية الاسرائيلية هي، عامة، «محافظة»، شبه مغلقة ومستقرة، وان تلك التي يمكن تسميتها قوى جديدة هي، على وجه العموم، مجموعات طارئة، لم يستطع معظمها الاحتفاظ بقوته لأكثر من ولاية كنيست واحد. كذلك، يلاحظ أن معظم تلك القوى الجديدة تبرز نتيجة لانشقاقات عن الكتل الكبيرة أو لإنسحابات منها (انظر الملاحظات للجدول رقم ١)، ثم لا تلبث شخصياتها أن تختفي من مسرح الحياة السياسية، أو تعود وتنضم إلى احدى الكتل القديمة، وخصوصاً الكبيرة منها. غير أنه يلاحظ، على الرغم من ذلك، أن الحيز الذي تشغله الكتل غير الكبيرة (أي عدا المعراخ والليكود)، قد اتسع تدريجياً، من انتخابات عامة لأخرى، كما ازداد عدد نوابها تدريجياً من ١٣ في الكنيست الأول إلى ٢٥ في الكنيست العاشر الأخير، مما ضاعف من قدرتها على التأثير في مجرى السياسة والمواقف الاسرائيلية، داخلياً وخارجياً؛ خصوصاً عندما تصبح بمثابة بيضة القبّان في الائتلافات الحكومية، وتحسم مسألة تسليم السلطة للطرف الذي تؤيده من بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين.

وقد نشأت هذه القوى نتيجة لتغييرات وتطورات مختلفة، سياسية وتنظيمية وسكانية، كانت لها انعكاساتها على الأوضاع الحزبية، والمواقف السياسية في اسرائيل. كما أدت إلى بلورة بعض التجمعات الحزبية «الجديدة». ويلاحظ، عامة، ان اتجاهاً نحو اليمين والتصلب رافق ولادة معظم تلك الأحزاب أو الكتل السياسية.

مسلسل الانشقاقات والاتحادات ــ والتصلب

تبدو ظاهرة الانشقاقات والاتحادات بين القوى السياسية في اسرائيل، أو بين أجنحة منها، أو بين بعض تياراتها، ملازمة للحياة السياسية هناك. وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة خلال العقدين الأخيرين، وعلى وجه التحديد منذ منتصف الستينات. فحتى ذلك الوقت، شهد النظام الحزبي الاسرائيلي استقراراً ملحوظاً؛ إذ لم يصب، مثلاً، خلال فترة الخمسينات بأسرها إلاّ بـ «هزة» واحدة، وذلك عندما انشق، سنة ١٩٥٤، حزب مبام على نفسه، نتيجة لخلافات حادة داخله حول التقارب من الاتحاد

السوفياتي، باعتباره «الوطن الثاني». فقد انسحب من مبام معارضو التقارب (الذي كانوا بأكثريتهم من مؤيدي، أو أعضاء، «الكتلة ب»، سابقاً، التي كانت قد انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، واتحدت مع هاشومير هاتسعير سنة ١٩٤٨، حيث أقاموا مبام) وأسسوا حزباً جديداً خاصاً بهم سموه أحدوت هعفوداه، راح ينتهج سياسة متصلبة ويقترب من مباي تدريجياً، بينما احتفظ الآخرون، ذوو الاتجاهات «اليسارية ــ الصهيونية»، بالاسم والتنظيم السابقين، مبام، ولا يزالون يحتفظون بها حتى اليوم[٢٠]. أما في سنة ١٩٦١، فقد اتحد حزبا الصهيونيون العموميون والتقدميون، وأنشآ حزب الأحرار[٢١].

غير أن تغييراً ملحوظاً طرأ على هذه الأوضاع قبيل انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥)، أدى إلى نشوء نظام حزبي ــ سياسي جديد في اسرائيل، يمكن اعتباره أساساً للوضع القائم هنالك حالياً. وقد جاء ذلك نتيجة لتطورات وعوامل وردود فعل مختلفة. فحتى ذلك الوقت، كان قد طرأ تغيير واضح على التركيب السكاني لاسرائيل، نجم عن استيعابها نحو نصف مليون مهاجر من اليهود الشرقيين (السفاراديم)، وفد معظمهم إليها، خلال الخمسينات، من دول عربية مختلفة (وكانت اسرائيل قد استوعبت، خلال السنوات ١٩٤٨ ــ ١٩٧٢، نحو ٥٨٠ ألفاً من المهاجرين اليهود من الدول العربية، منهم نحو ٣٢٧ ألفاً قدموا من المغرب و١٢٩ ألفاً من العراق، والباقون من دول عربية مختلفة[٢٢]). وحتى منتصف الستينات، كانت عملية استيعاب أكثرية أولئك المهاجرين قد وصلت إلى ذلك المدى الذي مكنهم، ولو من حيث عددَ أصواتهم، من التأثير على نتائج الانتخابات العامة. ولاحظ زعماء الحزب الحاكم، مباي، وهو آنذاك أكبر الأحزاب العمالية، ان نسبة متزايدة من تلك الأصوات تتجه نحو المعارضة. وقد تم ذلك، عامة، من قبيل الاحتجاج على السياسة الحكومية المتبعة تجاههم، والتي لم تؤد إلى استيعابهم كما ينبغي بين السكان الاشكناز من اليهود الغربيين، القدامى والأكثر تقدماً، فتحولوا سريعاً إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، يعيشون في مستوى منخفض، يندبون حظهم ويضمرون الضغينة للمؤسسة الحاكمة، الاشكنازية قلباً وقالباً؛ مما دفعهم نحو تأييد المعارضة تدريجياً[٢٣]. كما ان الشعارات الشوفينية الحادة، والمواقف المتطرفة التي كانت تنتهجها المعارضة، وخصوصاً حيروت، حظيت باستجابة من قبلهم[٢٤]. وترتب على هذا التحول انخفاض تدريجي في النسبة المطلقة من الأصوات التي راح الحزب الحاكم يحصل عليها، من انتخابات إلى أخرى، سواء كانت تلك انتخابات الكنيست، أو الهستدروت: النقابة العامة للعمال (والتي لا يزال الجناح العمالي، على كل حال، يحتفظ بالأكثرية المطلقة فيها، منذ تأسيسها سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم)؛ ولدرجة يمكن معها القول، على وجه العموم وبتحفظ، ان ناخبي الليكود هم اليهود الشرقيون، بينما يؤيد اليهود الغربيون الجناح العمالي[٢٥]. وفي محاولة للاستجابة لهذا التحدي، وبغية الاحتفاظ بمراكز ونفوذ أحزابهم، وبمواقعهم، راح بعض الزعماء العماليين يطرحون فكرة تجميع قوى الأحزاب العمالية الثلاثة القائمة آنذاك، وهي مباي ومبام واحدوت هعفوداه، وتوحيدها في حزب واحد، أو على الأقل، في قائمة انتخابية موحدة، لتدعيم قوة الجناح العمالي بأسره، وتمكينه من التصدي بنجاعة لكافة مناوئيه السياسيين.

وتزامنت هذه الدعوات من ناحية ثانية، مع ازدياد حدة التوتر داخل مباي، وظهور إشارات التصدع عليه، نتيجة تغييرات حدثت في شخصياته القيادية. ففي أواخر سنة ١٩٦٣، أعلن بن ـ غوريون، رئيس حكومة اسرائيل وزعيم مباي، استقالته من منصبيه واعتزاله الحياة السياسية، وهذه المرة «نهائياً»؛ ووقع الأختيار، بموافقته، على ليفي اشكول وزير المالية، خلفاً له. غير أنه لم يمر إلّا وقت قصير حتى دب خلاف بين الرجلين، راح يزداد عمقاً من يوم إلى آخر، وأدى إلى قيام كتلتين داخل مباي، أيدت كبراهما اشكول والقيادة الحزبية المبائية القديمة التي التفت حوله، بينما انحازت الأقلية إلى جانب بن ـ غوريون. ولم تسكت القيادة المبائية على بن ـ غوريون طويلاً، إذ لوحظ، مع اتساع نشاطه المعارض، ان انصاره راحوا «يستقيلون»، الواحد بعد الآخر، من المناصب الحكومية التي كانوا يشغلونها، ويتخلون عن مواقع السلطة، وبعضها مهم، تدريجياً. ومن ناحية أخرى، تشابكت هذه الاختلافات مع المناظرات التي اتسعت آنذاك، وشملت معظم القوى السياسية، حول استرايجية المستقبل الاسرائيلية برمتها، على أرضية العزلة التي كانت اسرائيل تمر فيها، وتفشي الشعور بالاقتراب من نهاية الطريق المسدود، ان في كيفية «التعامل» مع العرب، أو على صعيد المواقف الدولية.

وخلال صيف ١٩٦٥، وعلى أبواب معركة انتخابات الكنيست السادس، التي جرت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة، حسم الوضع. فقد اعلن حزبا مباي واحدوت هعفوداه، وان احتفظ كل منهما بتنظيمه المستقل، عن اتفاق فيما بينهما مفاده توحيد قواهما في تجمع (معراخ) عمالي يخوض معركة الانتخابات المقبلة في قائمة موحدة تضم مرشحي الحزبين. أما مبام، فقد امتنع عن الانضمام إلى هذا التجمع موضحاً أنه سيخوض الانتخابات لوحده[٢٦]. ولكن على الرغم من موقف مبام هذا، الذي ادى إلى إبقاء الجناح العمالي الصهيوني منقسماً إلى شطرين، كان لإقامة تجمع مباي ــ احدوت هعفوداه تأثيره الواضح على معسكر الأحزاب الصهيونية الأخرى المعارضة، التي خشيت من أن تؤدي إقامة ذلك التجمع إلى خلق مجموعة برلمانية قوية في الكنيست، ينجم عنها تحجيم باقي الأحزاب واضعافها؛ ومن ثم، ربما، انحسار نفوذها تدريجياً. ولذلك ما أن أعلن عن اقامة التجمع العمالي، حتى سارع حزبا حيروت والأحرار إلى تأسيس «تكتل» مقابل سموه كتلة حيروت ــ الأحرار (غاحال)، التي أعلنت أيضاً انها ستخوض الانتخابات المقبلة في قائمة انتخابية موحدة. وقد جاءت اقامة غاحال بمثابة خطوة أخرى، مهمة، على طريق الاستقطاب والتصلب. فالأحرار الذين انضموا إلى غاحال، كانوا حتى ذلك الوقت بشطريهما، الصهيونيون العموميون والتقدميون، عبارة عن أحزاب مركز، تتخذ مواقف وسيطة بين مباي من جهة وحيروت من جهة أخرى. كما أن الصهيونيين العموميين، وهم «جماعة» الدكتور حاييم وايزمان، الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية، وأول رئيس لاسرائيل، وأب البرغماتية الصهيونية، كانوا من حلفاء مباي «التاريخيين»؛ إذ شاركوه في معظم الادارات الصهيونية أو الحكومات الاسرائيلية، التي شكلت منذ منتصف الثلاثينات وحتى مطلع الستينات. كما كان التقدميون من «الطراز» نفسه. ولكن اقامة غاحال قلبت هذا الوضع رأساً على عقب؛ إذ سيطرت على الكتلة

الجديدة مواقف حيروت وسياسته المتصلبة، وقد بدا وكأنه ابتلع الأحرار واخضعهم لسيطرته، بعد أن انتقلوا إلى المعارضة، واصبحوا، سياسياً، بمثابة قوة إضافية لحيروت.

نظام القوتين الكبيرتين

مع اقامة التجمع العمالي من جهة، وغاحال من جهة أخرى، أرسيت أسس نظام سياسي اسرائيلي يقوم على وجود قوتين كبيرتين، لا يمكن تشكيل حكومة اسرائيل دون مشاركة أي منهما. غير أن محاولات التوحيد هذه، من ناحية ثانية، لم تمن بنجاح شامل، بالنسبة لأي من الطرفين؛ إذ، كالعادة في الواقع السياسي الاسرائيلي، ما أن ينشأ اتحاد ما حتى يرافقه أيضاً انقسام. فمع اعلان اقامة تجمع مباي ــ احدوت هعفوداه، أعلن بن ـ غوريون، مع مجموعة من «شبابه» (كان من بين أبرزهم شمعون بيرس وموشي دايان واسحق نافون، رئيس اسرائيل حالياً) انشقاقهم عن مباي، وأسسوا قائمة انتخابية خاصة بهم، سموها قائمة عمال اسرائيل (رافي)[٢٧]، خاضت الانتخابات مستقلة وحصلت على ١٠ مقاعد في الكنيست، مقابل ٤٥ مقعداً كانت من نصيب التجمع، و٨ مقاعد من نصيب مبام. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للمعسكر الآخر؛ إذ مع اقامة كتلة حيروت ــ الأحرار، أعلن التقدميون سابقاً (الذين كانوا قد اتحدوا مع الصهيونيين العموميين وأقاموا حزب الأحرار، والذين كانوا على استعداد، كما يبدو، لتحمل «طفرات» الصهيونيين العموميين، ولكن ليس «تطرف» حيروت) انشقاقهم عن حزب الأحرار، وأسسوا حزب الأحرار المستقلين. وحصل هؤلاء، في الانتخابات، على ٥ مقاعد في الكنيست، مقابل ٢٦ مقعداً كانت من نصيب غاحال.

ولم تسفر هذه التغييرات، على كل حال، عن تأثير مباشر يذكر على مراكز السلطة في اسرائيل؛ إذ عاد التجمع العمالي إلى الحكم، بعد الانتخابات، مؤتلفاً مع بعض الأحزاب الأخرى، وعلى رأسها ــ كالعادة ــ الأحزاب الدينية، بينما بقيت غاحال في المعارضة. إلّا أن اقامة هذين التجمعين السياسيين الكبيرين وحصولهما، وحدهما، على أكثر من نصف مقاعد الكنيست في الانتخابات، أدت إلى إعادة تشكيل النظام الحزبي ــ السياسي في اسرائيل، وجعلته يتمحور حولهما. وفي المقابل، راح كل منهما يسعى جاهداً إلى توسيع صفوفه، تمهيداً للوصول إلى وضع يستطيع معه تأمين أكثرية برلمانية خاصة به، يستطيع معها الحكم وحده، على ما يجره ذلك من ردود فعل لدى القوى السياسية الأخرى، الأصغر حجماً. كما كان، من جهة أخرى، لإنشقاق بن ـ غوريون في أواخر أيامه، عن حزبه، وهو الذي قضى كل سني حياته يعمل جاهداً لتوحيد المعسكر العمالي الصهيوني وتقويته، تأثيره على المدى الطويل، على «قواعد» التعامل السياسي في اسرائيل، من حيث تقديمه مثلاً للآخرين لإجتياز الصفوف من معسكر حزبي إلى آخر؛ وهو ما تحول إلى ظاهرة جديدة في الحياة السياسية هناك.

وقبيل اجراء انتخابات سنة ١٩٦٥، وفي الوقت نفسه الذي أقيم فيه المعراخ وغاحال، كانت حمى الانشقاق قد أصابت أيضاً الشيوعيين الاسرائيليين، فانقسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) إلى شطرين؛ وذلك أثر الخلاف الذي دب داخله حول الموقف من

الصهيونية والقومية العربية والسياسة الاسرائيلية عامة[٢٨]. وقد وقع الانشقاق وفق أسس عرقية على وجه العموم؛ إذ بقي معظم الشيوعيين اليهود، الذين شكلوا أساساً أقلية في الحزب الموحد، في ماكي، بينما تركت الأكثرية العربية الحزب، وانشأت القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح). وقد اشتركت ماكي وراكاح، منفصلتين، في تلك الانتخابات، فحصلت الأولى على مقعد واحد والثانية على ٣ مقاعد في الكنيست.

وخلال انتخابات سنة ١٩٦٥، برزت أيضاً قوة جديدة صغيرة ممثلة في قائمة هاعولام هازيه، برئاسة أوري أفنيري، صاحب المجلة الاسبوعية المعروفة بهذا الاسم ورئيس تحريرها. وكانت هذه المجلة قد اثارت حنق السلطات، ليس بسبب دعوتها إلى التقارب اليهودي ــ العربي، وفق مفاهيم خاصة بصاحبها فحسب، بل أيضاً نتيجة «تخصصها» في نشر فضائح المؤسسة الحاكمة، مما دفع الأخيرة إلى سن قانون خاص، هو قانون القذف، ضم تعليمات متشددة هدفها تسهيل «التعامل» مع تلك المجلة. فما كان من صاحبها إلّا أن قرر خوض انتخابات الكنيست، آملاً في النجاح والحصول على حصانة برلمانية تمكنه من الاستمرار في نشاطه السابق، وكان له ما أراد مع فوز قائمته بمقعد واحد، كان من نصيبه.

ولم يتوقف مسلسل الانشقاقات والاتحادات، على كل حال، عند هذا الحد، وإنما استؤنف بهمة ونشاط، بعد مرور أقل من ثلاث سنوات؛ وذلك خلال عهد حكومة التكتل الوطني التي تشكلت عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي ضمت كافة القوى الصهيونية في إسرائيل، لتستقيل في صيف ١٩٧٠، بعد قبول الأكثرية العمالية فيها بمشروع روجرز. وعلى صعيد آخر، جاءت إقامة تلك الحكومة، التي عينّ فيها مناحيم بيغن وأعضاء آخرون من حيروت وزراء، وذلك لأول مرة في تاريخ اسرائيل، بمثابة كسر للقاعدة التي كان قد سار عليها بن ــ غوريون في تشكيل حكوماته «بدون الشيوعيين وحيروت».

أدى الانتصار الذي أحرزته اسرائيل سنة ١٩٦٧، إضافة إلى ما أفرزه من آمال وطموحات بشأن إمكانية فرض السلم على العرب من جهة، وتأمين وجود اسرائيل وتوسيع نفوذها في المنطقة من جهة أُخرى، إلى بعث الآمال مجدداً في المعسكر العمالي، ودفعه نحو محاولة لتوحيد صفوفه، إستعداداً للتعامل مع الأوضاع الجديدة. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، أعلن حزبا مباي وأحدوت هعفوداه الوحدة فيما بينهما، وأسسا حزب العمل الاسرائيلي، الذي انضم إليه معظم أعضاء رافي أيضاً، وعلى رأسهم دايان وبيرس ونافون، بعد أن تخلوا عن «معلمهم» بن ــ غوروين، الذي أصر على الرغم من ذلك على المضي وحده. وقبيل انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، أنشأ «العجوز» قائمة انتخابية جديدة خاصة به، سماها القائمة الرسمية، ضمت آخر من بقي ملتفاً حوله، وحصلت على ٤ مقاعد في الكنيست. غير أنه لم يمر وقت قصير حتى استقال بن ــ غوريون من الكنيست واعتزل العمل السياسي نهائياً. كما انفرط عقد آخر أنصاره؛ بل انضم بعضهم، مثل يغئال هوروفيتس، قبيل انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣)، إلى... الليكود بزعامة بيغن، عدو بن ــ غوريون اللدود.

أما حزب مبام، فقد امتنع، مرة أُخرى، عن الانضمام إلى التنظيم العمالي الجديد أي حزب العمل الاسرائيلي، مفضلاً الاحتفاظ باستقلاليته. ولكنه وافق، بدلاً من ذلك، على إقامة تجمع عمالي جديد، يضم الحزبين. وقد خاض هذا التجمع العمالي (المعراخ) الانتخابات التي جرت للكنيست، منذ سنة ١٩٦٩ وحتى اليوم، في قائمة موحدة تضم مرشحي الحزبين.

وكان قد وقع أيضاً، قبيل إنتخابات سنة ١٩٦٩، خلاف داخل غاحال، بين أعضاء من حيروت وزعيم الحزب بيغن، أدى إلى إنشقاق أولئك عن غاحال وإقامة تنظيم خاص بهم، هو المركز الحر بزعامة شموئيل تامير، الذي خاض تلك الانتخابات في قائمة مستقلة، وحصل على مقعدين في الكنيست.

وخلال هذه الانتخابات، تمكنت أيضاً قائمة هاعولام هازيه من مضاعفة قوتها، فحصلت على مقعدين في الكنيست، بدلاً من واحد، كان ثانيهما من نصيب شالوم كوهين، المحرر الرئيسي في مجلة هاعولام هازيه.

إنعكاسات حرب تشرين و «إنقلاب ١٩٧٧»

أدت الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة، التي نشبت في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، إلى تأجيل موعد إجراء انتخابات الكنيست الثامن، فعقدت في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة. وعدا عن ذلك، لم يكن للحرب تأثير مباشر يذكر على تلك الانتخابات؛ فقوائم مرشحي كافة الأحزاب لتلك الانتخابات كانت قد أعدت قبل نشوب الحرب، واحتل «نجوم» السياسة الاسرائيلية السابقون أمكنة الصدارة فيها. وكانت قد ارتفعت، خلال الفترة الواقعة بين إنتهاء القتال وإجراء الانتخابات، دعوات لإعادة تنظيم قوائم المرشحين وإضافة أشخاص جدد إليها، وفق ما يتطلبه الوضع الجديد، ولكن أحداً من أصحاب الشأن لم يأبه بذلك؛ فجرت الانتخابات وفق الأسس والأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب، بينما أدخلت بعض التعديلات على البرامج الانتخابية. وكان من أبرزها ذلك التعديل الذي طرأ على برنامج التجمع العمالي والمتمثل بإعلان هذا التجمع «اعترافه» بما سماه «الهوية الفلسطينية» وبدعوته إلى حل القضية الفلسطينية بإقامة «دولة أردنية ــ فلسطينية» إلى الشرق من اسرائيل.

وعند تشكيل القوائم الانتخابية، كان قد طرأ تغيير على قائمة المعارضة الرئيسية، وذلك بمبادرة من الجنرال أريئيل شارون، الذي كان قد سرح من الخدمة النظامية في صيف تلك السنة، وانضم إلى الأحرار في غاحال. ومع دخوله معترك الحياة السياسية، قام شارون بنشاط صاخب لتوسيع صفوف المعارضة، بضم العناصر التي تؤيدها، أو المتعاطفة معها، إلى كتلة جديدة كبيرة، تستطيع مواجهة التجمع العمالي الحاكم. ونتيجة لهذه المحاولات، أعلن عن إنشاء تكتل جديد سمي ليكود، الذي ضم، إضافة إلى غاحال، المركز الحر والقائمة الرسمية ونشيطي حركة أرض ــ اسرائيل الكاملة، الذين كانوا سابقاً أعضاء في الأحزاب العمالية. وقد اتحد هؤلاء، فيما بعد، في كتلة جديدة داخل ليكود سموها لاعام أضيفت إلى كتلتي ليكود السابقتين: حيروت والأحرار.

كذلك حدثت، قبيل تلك الانتخابات، بعض الانشقاقات والاتحادات «الصغيرة». فقد انسحبت النائبة شولاميت ألوني من حزب العمل، نتيجة لمعارضتها للبيروقراطية الحاكمة عامة، ولتعاظم النفوذ الديني في الحكم خاصة، وأنشأت قائمة إنتخابية خاصة بها، هي قائمة الحقوق المدنية (راتس)، التي حصلت على ٣ مقاعد في الانتخابات. كذلك اتحد بقايا أنصار ماكي مع بعض المجموعات «الصهيونية ــ اليسارية»، وأقاموا قائمة جديدة سموها موكيد ــ ماكي، حصلت على مقعد واحد في الكنيست، كان من نصيب مئير باعيل. أما نائبا قائمة هاعولام هازيه، أورى افنيري وشالوم كوهين، فقد اختلف أحدهما مع الآخر، وخاض كل منهما الانتخابات على رأس قائمة منفصلة ففشل الاثنان.

ولكن على الرغم من ذلك التجميع الجديد لقوى المعارضة، لم تؤدي نتائج الانتخابات إلى تغيير يذكر في نظام الحكم، فقد تمكن ليكود، فعلاً، من زيادة قوته مضيفاً إليها ما يساوي نصف ما كان لها سابقاً، إذ فاز في تلك الانتخابات بـ ٣٩ مقعداً، مقابل ٢٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق. ولكن التجمع العمالي بقي الحزب الأكبر؛ إذ عاد إلى الكنيست بـ ٥١ مقعداً، مقابل ٥٦ مقعداً كانت له في الكنيست السابق[٢٩]. وقامت رئيسة الحكومة السابقة، غولدة مئير، بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد الانتخابات.

إلّا أنه لم يكتب لهذه الحكومة أن تعيش طويلاً؛ إذ سرعان ما أدى «زلزال» تشرين ــ على حد التعبير الاسرائيلي الذي شاع آنذاك ــ إلى ضعضعة أسس نظام الحكم في اسرائيل، ووضع كبار شخصيات حزب العمل الحاكم في قفص الاتهام، بعد أن اتضح أن «تقصيراً» قد وقع أثناء الحرب، نجم عن «المفهوم» الذي قامت بترويجه الزعامة الأمنية ــ السياسية الاسرائيلية؛ وهي أساساً عمالية وعلى رأسها موشي دايان وزير الدفاع آنذاك. وخلاصة ذلك «المفهوم» رأي وتقويم مفادهما أنه بعد الانتصار الذي حققته اسرائيل سنة ١٩٦٧، لن تقوم للعرب قائمة، ولن يتجرأوا على شن الحرب مرة أُخرى، وإن «اخطأوا» وقاموا بذلك، «فستكسر عظامهم» مرة أُخرى ــ على حد التعبير الذي كان شائعاً. وقد أدى ذلك إلى تفشي شعور الاستهتار تجاه العرب والاستخفاف بقدراتهم، لدى معظم القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية، إن لم يكن كلها، فجاءت حرب تشرين مفاجأة لهم، وأوقعت بإسرائيل أضراراً مادية ومعنوية كبيرة، كان بالإمكان، حسب الرأي الاسرائيلي، تلافي بعضها لو كانت القيادات الاسرائيلية أكثر حيطة وحذراً.

وقد تفاعلت نتائج حرب تشرين بشكل عنيف في اسرائيل، خصوصاً بعد توقف العمليات القتالية وتوقيع إتفاق فصل القوات الأول بين اسرائيل ومصر في أواخر سنة ١٩٧٣. ونجم عن ذلك إطلاق الاتهامات والاتهامات المضادة ونشوب المظاهرات المعادية للسلطة، وقيام حركات إحتجاج، ثم لجان التحقيق. ولم يمر وقت طويل حتى راح رموز الحكم، ممن كانت لهم علاقة مباشرة بالحرب، يتساقطون الواحد بعد الآخر. وكان أول أولئك رئيس الأركان دافيد العازار الذي أقصي عن منصبه، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤، بعد نشر التقرير الأولي للجنة اغرانات التي عينت للتحقيق في نتائج الحرب؛ فحل محله الجنرال

مردخاي غور الذي كان، لحسن حظه، ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، فلم يطله غبار «التقصير». وبعد فترة قصيرة، استقال موشي دايان من منصبه كوزير للدفاع، ثم تبعته حكومة غولده مئير بأسرها. عند هذا المنعطف، وقع إختيار المعسكر العمالي على طاقم جديد لتولي مقاليد الحكم في اسرائيل، لوحظ أن معظم أفراده ينتمون لمن يعرفون، تمييزاً لهم عن جيل الآباء المؤسسين، بجيل الأبناء في حزب العمل. وبذلك أصبح اسحق رابين، الذي شغل حتى ما قبل الحرب بفترة قصيرة منصب سفير اسرائيل في واشنطن، رئيساً للحكومة الاسرائيلية الجديدة، التي شكلت في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وشمعون بيرس وزيراً للدفاع ويغئال ألون وزيراً للخارجية. كذلك عين حاييم بار ــ ليف، رئيس الأركان السابق، والذي تعرّفه المصادر الاسرائيلية بأنه كان العقل العسكري الذي أدار حرب تشرين فعلياً على الجانب الاسرائيلي، وزيراً للتجارة والصناعة.

غير أنه على الرغم من هذا التغيير في شخصيات الحكم، لم يكن حظ حكومة رابين أحسن كثيراً من حظ سابقتها، وإن بقيت في الحكم نحو سنتين. فخلال ولايتها، استمرت إنعكاسات حرب تشرين في تفاعلها، وأفرزت شروخاً عميقة على أكثر من صعيد. كذلك صعّدت المعارضة نشاطها، بينما دبت الخلافات داخل الحكومة، حديثة العهد في السلطة، خصوصاً بين «الديكين» بيرس ورابين، وأدت إلى ضعضعة هيبتها ومركزها[٣٠]. وفي أواخر أيامها، تورط رئيسها في مخالفات مالية أدت إلى إستقالته وتقديم موعد الانتخابات إلى صيف ١٩٧٧.

ولكن الأهم من ذلك كله، على الصعيد السياسي ــ الانتخابي على الأقل، كان إنفضاض قطاعات ومجموعات لا بأس بها، مما يمكن أن يسمى قوى المركز، التي كانت تلتف حول حزب العمل، أو تؤيده إنتخابياً على الأقل، من حوله، بعد أن تضعضع مركزه، ثم إتجاهها إلى إقامة «تنظيمات» أو «منابر» خاصة بها، سعياً وراء لعب دور مستقل في الحياة السياسية. وحدث ذلك بعد أن «يئست» تلك القوى من التجمع العمالي وإمكانات «إصلاحه»، بينما لم تكن، في الوقت نفسه، على إستعداد للسير وراء ليكود أو معه. وقبيل انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، وحدت هذه القوى صفوفها، بزعامة الجنرال المتقاعد البروفيسور يغئال يادين، وأقامت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي خاضت تلك الانتخابات في قائمة مستقلة[٣١]. وكانت مفاجأة ذلك «الموسم الانتخابي»، التي قلبت الموازين السياسية الاسرائيلية آنذاك، هي فوز هذه الحركة بـ ١٥ مقعداً في الكنيست، اتضح أن معظمها جاء على حساب التجمع العمالي، الذي خسر ١٩ مقعداً، فانخفض عدد نوابه إلى ٣٢ نائباً، مقابل ٥١ نائباً كانت له في الكنيست السابق. ويبدو أن ذلك تم، إلى حد كبير، نتيجة لاتجاه اعداد ملحوظة من ناخبي التجمع العمالي إلى «معاقبته»، بالتصويت لداش بدلاً عنه، لما بدر منه من «تقصير» وتفكك وضعضعة هيبة الحكم، منذ تشرين. أما الليكود فقد زاد من قوته قليلاً، إذا ارتفع عدد نوابه من ٣٩ إلى ٤٣ نائباً؛ ولكنه، مع إنخفاض عدد نواب التجمع إلى ٣٢ نائباً، أصبح القوة السياسية الرئيسية، وتمكن زعيمه بيغن من تشكيل الحكومة الجديدة. وبذلك تحقق ما سمي «إنقلاب ١٩٧٧»، باستلام الليكود السلطة، بعد أن كان قد قضى، مع أجداده، ٥٢ سنة

متواصلة في المعارضة، منذ تأسيس الحركة الاصلاحية سنة ١٩٢٥ وحتى سنة ١٩٧٧؛ بينما انتقل الجناح العمالي إلى المعارضة بعد أن كان قد حكم اسرائيل لمدة ٢٩ سنة متوالية، منذ إقامتها سنة ١٩٤٨ وحتى خسارته الانتخابات سنة ١٩٧٧؛ وكان قبل ذلك قد «حكم» الحركة الصهيونية أيضاً لمدة ١٣ سنة، منذ سنة ١٩٣٥ وحتى سنة ١٩٤٨.

وخلال معركة إنتخابات سنة ١٩٧٧، وكما يبدو، جرياً وراء «موضة» التكتلات والتجمعات الحزبية، شكل أيضاً «تكتلان» جديدان معارضان. فقد غيّر الشيوعيون الاسرائيليون، في نهاية المطاف، تكتيكهم ووافقوا على التعاون مع عناصر غير شيوعية، على قدم المساواة. ونتيجة لذلك، تحالف راكح مع عدد من رؤساء المجالس المحلية العربية، ومع جزء من الفهود السود، وأقاموا قائمة إنتخابية جديدة، هي القائمة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، التي حصلت في الانتخابات على خمسة مقاعد. كذلك تحالف ما عرف بإسم القوى الصهيونية ــ اليسارية، بزعامة لوفا أليلف ومئير باعيل وأورى أفنيري، وأسسوا قائمة شلي (معسكر السلام الاسرائيلي)، التي حصلت، في الانتخابات، على مقعدين في الكنيست.

انشقاقات عهد الليكود

بدت حكومة ليكود، مع تأسيسها، قوية ومتماسكة. كما ظهر أنها ازدادت رسوخاً مع إنضمام الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) إليها؛ بعد بضعة أشهر من تأسيسها. غير أن هذه الصورة سرعان ما راحت تتغير تدريجياً؛ فتميز حكم الليكود، عما سبقه، بالإنشقاقات العديدة التي أصابت، خلال مدة ولاية الكنيست الذي يتمتع فيه هذا الحكم بالأغلبية، معظم الأحزاب الاسرائيلية، وبمدى فاق ذاك الذي عهده أي كنيست سابق. ولعل ذلك ناجم عن «الانقلاب» الذي أدى إلى تغيير الحزب الحاكم في اسرائيل، لأول مرة في تاريخها؛ بحيث وجد الجميع تقريباً أنفسهم يمرون في أوضاع لم يعهدوها في السابق، وذلك إضافة إلى إنعكاسات معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية. فالليكود كان حديث العهد في السلطة، والمعراخ حديث العهد في المعارضة، وداش حديثة العهد في العمل السياسي، واسرائيل بأسرها حديثة العهد في السلم مع مصر. ويبدو أن هذه الأوضاع المستجدة قد دفعت بالعديدين إلى اتخاذ مواقف غير مألوفة، وأدت إلى إتحادات وانشقاقات في القوى السياسية، لم تكن متوقعة.

فمع إعلان فوز الليكود في الانتخابات، سارع شارون، الذي كان قد انشق عنه قبل ذلك وخاض الانتخابات في قائمة مستقلة (شلومتسيون) حصلت على مقعدين في الكنيست، إلى العودة إليه؛ حيث عينّ وزيراً للزراعة في حكومة بيغن، التي أعلنت في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧. كما ضمت تلك الحكومة موشي دايان الذي انشق عن التجمع العمالي وزيراً للخارجية، رغم إعتباره نفسه «ليبور»، للحصول على تلك الحقيبة. كذلك تميز نصف السنة الأولى لحكومة الليكود بالمفاوضات المتقلبة التي جرت مع الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) من أجل ضمها إلى الحكومة لتوسيع قاعدتها، نتيجة لتمسك الحركة المذكورة بما سمته «مبادئها السبعة». وفي نهاية المفاوضات، انضمت داش إلى الحكومة؛

لكن ذلك زرع في الحركة بذور الانقسام، الذي حصل بعد نحو سنة. ونتيجة لصراع داخلي متواصل، انقسمت الحركة الديمقراطية للتغيير إلى ٣ كتل: الحركة الديمقراطية ولها ٧ مقاعد، وبقيت في الحكومة؛ وحركة التغيير والمبادرة، ولها ٧ مقاعد أيضاً، ولكنها انتقلت إلى المعارضة؛ وكتلة عضو الكنيست آساف ياغوري (قائد مجموعة الدبابات التي شنت أول هجوم على القوات المصرية التي قطعت القناة في حرب تشرين، فدمرت ووقع ياغوري في الأسر) التي أصبحت تعرف بإسم كتلة ياعد[٣٢]. أما الانقسام الثاني، فكان داخل كتلة الليكود، وقد حدث نتيجة لاتفاق كامب ديفيد؛ فقد انقسمت كتلة لاعام (التي ضمت معظم أعضاء الليكود الذين لا ينتمون لحزبي الأحرار وحيروت) في الليكود إلى قسمين: كتلة برئاسة يغئال هورفيتس، غيرت اسمها إلى كتلة رافي، وانسحبت من الحكومة (إلّا أن هوروفيتس عاد وانضم إليها كوزير للمالية، ثم استقال من منصبه)، وكتلة برئاسة الوزير شوستاك، بقيت في الحكومة.

ومع توقيع معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٧٩، حدث أيضاً انشقاق آخر؛ فقد انسحبت النائبة غيئولاه كوهين، التي اتهمت بيغن بأنه «خان الصهيونية» بتوقيعه على ذلك الاتفاق، من ليكود، ثم انضم إليها النائب الكاتب موشي شامير، وكلاهما من غلاة التوسعيين الصهيونيين، وأسسا كتلة هتحياه (النهضة)، التي شكلت معارضة صقرية ذات اتجاه فاشي في الكنيست.

واستمر مسلسل الانشقاقات بعد ذلك أيضاً. فقد انسحب من الليكود النائب يوسف تامير، الذي كان يشغل في السابق منصب السكرتير العام لحزب الأحرار، وانضم إلى كتلة التغيير والمبادرة المعارضة. وأما اسحق يتسحاقي، العضو الثاني في كتلة شارون (شلومبتسيون)، فقد انسحب من الليكود، وانضم كنائب منفرد إلى الائتلاف. وبالمقابل إنضم النائب ياغوري إلى الليكود. كذلك انسحب النائب مردخاي الغرابلي من الحركة الديمقراطية وشكل كتلة مستقلة بإسم عوديد. كما انسحب النائبان، مئير عميت ودافيد غولومب، من كتلة التغيير والمبادرة وانضما إلى المعراخ[٣٣].

وفي الوقت نفسه، وبموازاة تلك الانشقاقات، قدمت أكثر من استقالة من الحكومة، في أوقات مختلفة. فقد استقال من حكومة بيغن، الواحد تلو الآخر ولأسباب مختلفة، كل من وزير الدفاع عيزر وايزمان، ووزير الخارجية موشي دايان، ووزير المواصلات مئير عميت، ووزير المالية يغئال هوروفيتس، ووزير العدل شموئيل تامير. وقد كانت هذه الاستقالات والانشقاقات، التي جاءت على أرضية تردي الأوضاع الاقتصادية، بعد أن فشل «الانقلاب الاقتصادي» الذي بدأه سمحه أرليخ، زعيم الأحرار في تكتل ليكود، وأول وزير مالية في حكومة بيغن، ووصل التضخم المالي المستمر والدائم إلى نسب لم تعهدها اسرائيل في السابق، وذلك إضافة إلى تجاوزات السلطة العلنية، في أكثر من مجال، هي الأسباب التي أدت إلى انفراط عقد حكومة بيغن، واضطرارها، من ثم، للموافقة على إجراء انتخابات مبكرة.

الانشقاق الطائفي

ساهمت الانشقاقات التي وقعت خلال عهد الليكود، إلى حد كبير، في تشكيل خريطة القوائم الانتخابية العديدة، التي خاضت الانتخابات الأخيرة[٣٤]. فمن بين الإحدى وثلاثين قائمة التي شاركت في هذه الانتخابات، هناك ١١ قائمة كانت موجودة في الكنيست السابق (وفازت ٦منها بمقاعد في الكنيست الحالي)، و٦ قوائم أخرى كانت قد تكونت خلال ولاية ذلك الكنيست، بعد أن انشقت عن قوائمها الأصلية وتم الاعتراف بها كقوائم مستقلة (وقد فازت ٣منها في الانتخابات). أما القوائم الأربع عشرة الباقية، فهي جميعاً جديدة[٣٥]، عدا واحدة منها هي قائمة تراث إسرائيل (تامي)، والتي كانت الوحيدة من بين هذه القوائم التي فازت، بـ ٣ مقاعد، في الانتخابات. ولعل تشكيل هذه القائمة هو من أبرز ما يلفت النظر في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة.

شُكِّلت قائمة تراث اسرائيل (تامي) إثر انفجار «قنبلة الموسم» الانشقاقية، وهذه المرة في الحزب الديني القومي (المفدال)، الذي بدا أبعد ما يكون عن الانشقاق، رغم الخلافات التي كانت تثور بين كتله المختلفة، من حين إلى آخر. فهذا الحزب، الذي يتعاطى الدين في سبيل الدنيا، حافظ على تماسكه وقوته في الكنيست (١٠ــ١٢ نائباً) في كافة الانتخابات السابقة، وأصبح، بسبب طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي، بمثابة حجر الرحى بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين والشريك «الأزلي» في كافة الحكومات الاسرائيلية، الذي يرجح كفة الميزان لصالح الجهة التي يؤيدها. ولم يكن الحزب، بالطبع، يمنح تأييده لهذا الطرف أو ذاك مجاناً؛ إذ كان ذلك يتم من خلال سعي دائم إلى بسط النفوذ الديني على الحياة العامة[٣٦]، وكذلك لقاء منافع مادية ونفوذ سياسي، راحا يتسعان تدريجياً، مع ازدياد الحاجة للحزب كشريك في الائتلافات الحكومية[٣٧]. ونتيجة لهذا النهج، إكتسب الحزب نفوذاً واسعاً، لا يتناسب مع حجمه أو قوته، كما أثرت مواقفه، على المدى الطويل، في نواح مهمة من تركيبة الكيان الصهيوني. ولعل أبرز ما يمكن ذكره، في هذا الصدد، هو أن سيطرة الحزب على قطاع التعليم الديني[٣٨]، ثم على التعليم عامة، بعد أن عين أحد أعضائه وزيراً للمعارف والثقافة، أدت إلى تفشي التطرف لدى الأجيال الناشئة، وبخاصة بين الشباب المتدين، وأفرزت مجموعات وتنظيمات متصلبة للغاية، كغلاة التوسعيين المتدينين، منظمي الغزوات الاستيطانية في الضفة الغربية من اتباع غوش ايمونيم (كتلة المؤمنين)، على سبيل المثال.

وانطلاقاً من وضعه هذا الذي يجعله كبيضة القبان، لم يكن من المتوقع أن يحدث انشقاق في المفدال، مهما بلغت حدة الخلافات داخله، لأن من شأن أي انشقاق أن يحد من قوة الحزب، بكافة كتله، ويضعف آلية الابتزاز الديني، مما قد يقلص نفوذ المتدينين، ويحد من المنافع التي قد يستطيعون الحصول عليها. غير أنه حدث ما لم يكن متوقعاً. فخلال السنة الأخيرة، تجمعت لدى الشرطة الاسرائيلية أدلة مختلفة تشير إلى أن أحد نواب المفدال، وزير الأديان اهرون أبوحتسيره، أساء استعمال صلاحياته كوزير، وكرئيس لبلدية الرملة سابقاً، وتورط في قبض الرشاوى وتقديمها للآخرين أيضاً؛ فطلب المستشار القضائي للحكومة تجريده من حصانته البرلمانية، بغية تقديمه للمحاكمة، وهو

ما حدث فعلاً. ولكن محاكمة أبوحتسيره، وهو سفارادي (من أصل مغربي)، أثارت استياء بالغاً لدى قطاعات من اليهود المغاربة في اسرائيل، الذين يقدر عددهم حالياً، مع أبنائهم، بنحو ٧٠٠ ألف نسمة، باعتبار الوزير ابن طائفتهم مصدر اعتزاز وفخر لهم، فانبرى بعضهم للدفاع عنه جرياً وراء القول المأثور «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، خصوصاً وانه، حسب رأيهم، يتعرض لمؤامرة اشكنازية هدفها تحطيم زعماء اليهود الشرقيين. وكان بعض مناصري أبوحتسيره قد طلبوا، خلال التحقيق في التهم الموجهة إليه، من وزير الداخلية يوسف بورغ، وهو زعيم المفدال، الإيعاز إلى الشرطة، التابعة إدارياً لوزارته، بإيقاف التحقيق، إلا أن بورغ رفض ذلك[٣٩]. واستمرت إجراءات محاكمة أبوحتسيره وقتاً غير طويل، وصدر، في نهايتها، حكم بتبرئته قضائياً، وإن كانت الحيثيات تدينه أخلاقياً ومعنوياً. وعلى الأثر، أعلن أبوحتسيره، مع زميل له في المفدال، هو بن ــ تسيون روبين، وهو الآخر من أصل سفارادي، انشقاقهما عن المفدال، لأنه «حزب اشكنازي»[٤٠]، وأنشآ قائمة مستقلة خاصة بهما، هي حركة تراث اسرائيل (تامي)، إنضم اليها وزير الزراعة السابق، اهرون اوزان (من أصل تونسي)، الذي انشق أيضاً عن المعراخ، بعد أن عمل لصالحه نحو ٣٠ سنة[٤١]. ولوحظ أن كافة مرشحي هذه القائمة، التي فازت بثلاثة مقاعد في الانتخابات، هم من اليهود الشرقيين.

الجدول رقم ٢

اصحاب حق التصويت، المصوتون والممتنعون عن التصويت ونسبهم*

الكنيست	السادس (١٩٦٥)	السابع (١٩٦٩)	الثامن (١٩٧٣)	التاسع (١٩٧٧)
اصحاب حق التصويت	١,٤٩٩,٧١٢	١,٧٤٨,٧١٠	٢,٠٣٧,٤٧٨	٢,٢٣٦,٢٩٣
منهم: يهود	١,٣٧٤,٥٠٥	١,٦٠٢,٦٩٢	١,٨٦٤,٥٩٤	٢,٠٣٠,٧٣٤
عرب (اجمالي)[١]	١٢٥,٢٠٨	١٤٦,٠١٨	١٧٢,٨٨٤	٢٠٥,٥٥٩
صوتوا فعلاً	١,٢٤٤,٧٠٦	١,٤٢٧,٩٨١	١,٦٠١,٠٩٨	١,٧٧١,٧٢٦
النسبة المئوية للمصوتين	٨٣,٠	٨١,٧	٧٨,٦	٧٩,٢
عرب (في المناطق العربية)[٢]	١٠٨,٥١١	١٢٦,١٩١	١٤٩,٥٠٠	١٧٤,٠٧٤
صوتوا فعلاً	٩٢,٠٣٥	١٠٥,٩٤٨	١١٩,٦٢٧	١٣٢,٣٢٤
النسبة المئوية للمصوتين	٨٤,٨	٨٤,٠	٨٠,٠	٧٦,٠

* انظر المصدر للجدول رقم ١ أعلاه؛ «نتائج الانتخابات للكنيست...»، رقم ٥٥٣، ص٤٩ــ٥١؛ رقم ٤٦١، ص٤٦ــ٤٧؛ رقم ٣٠٩، ص٦٠ــ٦٢ ورقم ٢١٦، ص٩٦ و٩٨ و١٠٠ و١٠٢.

(١) يضم عدد أصحاب حق التصويت العرب في كافة انحاء اسرائيل.

(٢) يضم عدد أصحاب حق التصويت العرب في التجمعات العربية فقط، ودون أصوات العرب في المدن المختلطة (حيفا، عكا، يافا، اللد والرملة)، حيث تختلط أصوات اليهود والعرب ببعضها البعض في صناديق الاقتراع، ولا يمكن معرفة عدد المصوتين من أي منهما.

أثار إنشاء قائمة تراث اسرائيل (تامي)، السفارادية الطابع، إستنكاراً واستهجاناً واسعين في الصحافة الاسرائيلية، الاشكنازية قلباً وقالباً[٤٢]، لأن تبلور القائمة أبرز مشكلة التفاوت الطائفي بين اليهود الغربيين والشرقيين في اسرائيل[٤٣] مجدداً، وأعطاها بعداً سياسياً، قد تكون له انعكاساته السلبية مستقبلاً. وليست هذه، على كل حال، هي المرة الأولى التي يحاول فيها اليهود الشرقيون إنشاء قوائم إنتخابية خاصة بهم، علّ ذلك يساعدهم في التأثير على الجهاز الحاكم، ويتمكنون من تحسين أوضاع طوائفهم[٤٤]، ولكن هذه هي المرة الأولى، منذ ما يزيد على ٢٥ سنة، التي تفوز فيها واحدة من هذه القوائم في الانتخابات وتحظى بمقاعد في الكنيست. فعدا عن انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩)، والثاني (١٩٥١)، حيث فازت قائمتا السفاراديم واليمنيين بمقاعد فيهما، لم تفز أي من القوائم الطائفية التي شاركت في الانتخابات التالية، للكنيست الثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٦١) والثامن (١٩٧٣) والتاسع (١٩٧٧)، بأي مقعد[٤٥]. كذلك كان الفشل من نصيب أربع قوائم طائفية أخرى لليهود الشرقيين، عدا تامي، شاركت في الانتخابات الأخيرة.

إن النتيجة الواضحة، المترتبة على هذه الوقائع، هي أن معظم اليهود الشرقيين، رغم شعور قطاعات واسعة منهم بالغبن الطائفي، فضلوا التصويت لصالح أحزاب المؤسسة الاسرائيلية، الحاكمة أو المعارضة، التي تسيطر على مقدراتهم؛ وذلك من خلال الاتجاه أكثر فأكثر نحو تأييد المعارضة. كما أن تلك الأحزاب، من ناحيتها، لجأت إلى استعمال المسكنات وكافة الألاعيب الانتخابية لجذب أكبر عدد من أصوات اليهود الشرقيين اليها، ومن بينها ترشيح «ممثلين» عن أولئك اليهود في قوائمها الانتخابية. ويلاحظ، مثلاً، أن المرشح رقم٢ بالذات في معظم القوائم الانتخابية، الاشكنازية الجوهر أساساً، هو يهودي شرقي: دافيد ليفي في قائمة مرشحي حيروت في الليكود؛ موشي نسيم في الأحرار/ليكود؛ شوشانه اربيلي ــ الموزيلينو في العمل/المعراخ؛ فيكتور شمطوف في مبام/المعراخ (وقد ضمت قائمة المعراخ لإنتخابات الكنيست الأخيرة سبعة مرشحين سفاراديم من بين الخمسة وأربعين مرشحاً الأوائل[٤٦])؛ غيئولاه كوهين في هتحياه، مردخاي بن ــ بورات في تيلم (قائمة دايان)؛ ميرون بنبنيستي في قائمة الحقوق المدنية؛ نسيم اليعاد في الأحرار المستقلين؛ ران كوهين في شلي. والقائمتين الأخيرتين كانتا من بين القوائم التي فشلت في الانتخابات الأخيرة. وحتى راكح/حداش واغودات يسرائيل كان لهما مرشحيهما السفاراديم: شارلي بيطون، المرشح رقم٣ في قائمة حداش، ويوسف ميلاميد، المرشح رقم٥ في قائمة اغودات يسرائيل[٤٧]. ومما يلفت النظر في هؤلاء المرشحين أن المركز أو النفوذ أو، بشكل خاص، الكفاءة التي يتمتع بها أي منهم، بالمقارنة مع زملائهم في قوائمهم، لا تؤهلهم لأن يحتلوا المكان رقم٢ في تلك القوائم. والواضح أن ذلك تم من قبيل التزلف، من قبل تلك الأحزاب، للناخبين من بين اليهود الشرقيين، ومحاولة جذب أصواتهم، التي تقدر بنحو ٤٠ بالمئة من أصوات أصحاب حق الانتخاب في اسرائيل بأسرها.

في ضوء هذا التنافس الشديد على أصوات الناخبين من اليهود الشرقيين من جهة، و«الحصار» الذي تجابه به القوائم الطائفية من جهة أخرى، يلفت النظر فوز قائمة تامي بثلاثة مقاعد في الكنيست، مقابل الفشل النسبي الذي منيت به معظم القوائم الصغيرة الأخرى؛ خصوصاً وان تامي شكلت في آخر ساعات المهلة القانونية المحددة لتقديم القوائم الانتخابية. أي، بعبارة أخرى، لم يكن لديها ما يكفي من الوقت لتنظيم نفسها كما ينبغي. ويبدو أن هنالك أكثر من عامل ساعد على نجاح هذه القائمة؛ فمرشحها الأول هو وزير في الحكم حالياً، والثاني وزير سابق، ولكل منهما، بحكم وضعه هذا، مؤيدوه ودوائر نفوذه. كما أن القائمة حظيت بتأييد بين اليهود المغاربة، وهم أكثر الطوائف اليهودية الشرقية تماسكاً، ويسكن العديد منهم في مستوطنات، أو أحياء في المدن الكبرى، خاصة بهم. بل أن سكان عدد مما يسمى مدن التطوير، مثل اوفكيم، أور يهودا، أور عكيفا، اشكلون، اشدود، بئير يعقوب، بئر السبع، بيت شيمش، ديمونه، يفنه، كريات شمونه، يكادون يكونون بأسرهم من أولئك اليهود، مما يساعد على تماسكهم وخلق «جو» و«تراث» خاصين بهم، يظهران بوضوح، مثلاً، في احتفالات خاصة بهم، مثل احتفالات الميمونه، التي تقام سنوياً إحتفالاً بذكرى الحاخام موسى بن ميمون، أحد كبار علماء اليهودية، والسفارادي الأصل.

ومما يلفت النظر في قيام قائمة تامي ونجاحها في الانتخابات الأخيرة ذلك الدعم المادي والمعنوي الكبيرين اللذين حصلت عليهما القائمة علناً من نسيم غاؤون، رئيس الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية، ومن باقي فروع هذا الاتحاد، وخصوصاً فرعي نيويورك وكيب تاون في جنوب افريقيا، مع ما قد يجره ذلك من انعكاسات سياسية. وغاؤون هو، بالطبع، يهودي سفارادي، ولد في الخرطوم وعاش في السودان حتى سنة ١٩٥٧، عندما هاجر إلى سويسرا حيث عمل في تجارة الحبوب؛ وأصبح مليونيراً[٤٨]. وهو يشغل حالياً، إضافة إلى منصبه كرئيس الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية، عدة مناصب أخرى فهو: الرئيس الدوري للطائفة اليهودية في جنيف، ورئيس الجباية اليهودية الموحدة في سويسرا، ورئيس مشروع البوندس (سندات القروض) هناك أيضاً، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وعضو مجلس أمناء الوكالة اليهودية[٤٩]. وغاؤون يهودي «معتدل»، يطالب اسرائيل بالتفاوض «مع جميع أعدائها ... حتى مع م.ت.ف... لأنه حتى اذا لم تتوصل إلى اتفاق مع عدوك، فإن مجرد حقيقة المفاوضات معه ستغير صورة القتال في المستقبل، بحيث يصبح أقل قسوة»[٥٠]. كما انه «يحب اليهود السفاراديم الناجحين». ويطالب النظام الاسرائيلي بمساواة الطوائف الشرقية مع غيرها، أو ضم ممثليها إلى الحكم[٥١]. ويقدم غاؤون التبرعات لجهات ومشاريع مختلفة في اسرائيل، باستمرار، ولكنه كمن يدرك أسس اللعبة جيداً يخص الأحزاب السياسية بالجزء الأكبر من تبرعاته[٥٢]، مما يمنحه نفوذاً خاصاً. وكان قد بدأ بدفع تبرعاته إلى حيروت بالذات، ثم انتقل إلى حزب العمل، بعد أن تعرف إلى اهرون أوزان[٥٣]، الذي أختير رئيساً للاتحاد السفارادي في اسرائيل. وعندما أقيمت تامي، وانضم أوزان اليها، سارع غاؤون إلى تأييدها، وتقديم دعم مالي وفير لها. وتجدر الاشارة إلى أن تقديم مثل هذا الدعم مسموح به قانونياً في اسرائيل؛ إذ أن قانون تمويل الأحزاب لسنة ٥٧٣٣ ــ ١٩٧٣[٥٤]، الذي ينظم هذا

المجال، والذي يقضي بتحميل أعباء تمويل الأحزاب لخزينة الدولة (وكانت الخزينة قد صرفت لهذه الغاية، مثلاً، خلال سنة، من ١٩٧٩/٦/١ إلى ١٩٨٠/٥/٣١، ما مجموعه ٨,٧٥٠,٠٠٠ شيكل تقريباً، أي ما يساوي ٨٧٥,٠٠٠ دولار[٥٥])،يسمح أيضاً للأحزاب نفسها بقبول التبرعات من أشخاص في داخل اسرائيل ومن شخصيات إعتبارية خارجها. كما أن في القانون نفسه ثغرات أخرى يمكن النفاذ منها وجمع الأموال للأحزاب بطرق مختلفة[٥٦]. وكان مراقب الدولة قد طالب بسد تلك الثغرات، بواسطة إدخال تعديلات مناسبة على القانون، ولكن دون جدوى[٥٧].

ونتيجة لنشاطه هذا، إتهم غاؤون من قبل وسائل الاعلام الاسرائيلية بإثارة التفرقة و«النعرات الطائفية». وقد رد على هذه الاتهامات ببيان ــ يوضح إلى حد ما طبيعة تفكير الزعماء السفاراديم وتظلماتهم ــ جاء فيه: «أن في اسرائيل ١٩٨١ شعبان [أي اليهود الغربيون والشرقيون] بدلاً من واحد... ولأن اسرائيل تزعم بأنها تتصرف وفق [قيم] المجتمع الغربي، فإنها تخشى التأثير الشرقي للسفاراديم من شمال افريقيا. ان الأحزاب [الاسرائيلية] تريد الاستمرار في سيطرتها، واستغلال يهود آسيا وشمال افريقيا كأنهم جنودها الخاصون بها. وهي تسعى عملياً، إلى صهرهم في حضارتها الغربية المزعومة، واستئصالهم من تراثهم وحضارتهم... أن التفرقة هي من ثمار نشاط تلك الأحزاب نفسها، فهي التي زرعت الفرقة والحواجز بين [اليهود] المغاربة والعراقيين واليمنيين، وكأنهم أدوات على لوحة شطرنج بدلاً من أن تعتبرهم، ببساطة، مواطنين اسرائيليين... إن هذه بالنسبة لي لا سامية يهودية... فالمؤسسة السياسية [الاسرائيلية] رأت في السفاراديم مواطنين من الدرجة الثانية مصيرهم الفشل دائماً»[٥٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه هُنا هو هل تصمد قائمة تامي وتكبر وتتحول إلى ممثلية لليهود الشرقيين، على ما قد يجره ذلك من تأثير على نظام الحكم في اسرائيل، قد تتبعه إنعكاسات وتحولات سياسية عميقة، أم ان المؤسسة الاشكنازية سرعان ما ستدجنها وتجعلها تدريجياً جزءاً منها، بعد إفراغها من مضمونها؟ إنه سؤال يحتاج إلى وقت للاجابة عليه.

الأصوات العربية

إضافة إلى بروز الشرخ الطائفي، يلفت النظر، في نتائج الانتخابات الأخيرة، ذلك التحول الذي طرأ على اتجاه أصوات الناخبين العرب، والذي يبدو كأنه لا يخلو من مضامين ومواقف سياسية جديدة. وقد بلغ عدد أصحاب حق الانتخاب العرب نحو ٢٣٥,٠٠٠، وعدد أصحاب حق الانتخاب كافة نحو ٢,٤٩,٠٠٠، من بين عدد السكان العام البالغ نحو ٤,١٦٥,٠٠٠ نسمة[٥٩]. وكان قد صدر في السنة الماضية تعديل لقانون الجنسية الاسرائيلي منحت بموجبه الجنسية، وبالتالي حق التصويت، لتلك الأقلية من بين السكان العرب في اسرائيل التي لم تكن قد حصلت عليها سابقاً، بحيث أصبح جميع العرب المقيمين في اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، مع أبنائهم، دون استثناء، مواطنين اسرائيليين، يحق لهم بالتالي التصويت للكنيست[٦٠].

وقصة الأصوات العربية في انتخابات الكنيست تكاد تكون مشابهة لقصة أصوات اليهود الشرقيين، من حيث تهافت الأحزاب الاسرائيلية عليها والسعي إلى كسبها وإن اختلفت الوسائل لذلك؛ ولم يتغير هذا الوضع في الانتخابات الأخيرة[٦١]. وخلال العقد الأول لقيام إسرائيل، كانت هذه الأصوات، بأكثريتها، حكراً على الحزب الحاكم مباي، المسيطر على المناطق العربية بواسطة جهاز الحكم العسكري الذي كان يرسم ويحكم آنذاك في تلك المناطق. ولجأ مباي، لكسب تلك الأصوات، إلى أسلوب إقامة قوائم انتخابية عربية مرتبطة به كان يراعي، عند تشكيلها، ضم ممثلين محليين نافذين إليها، كان اختيارهم يتم على أساس طائفي، من مسلمين ومسيحيين ودروز، لجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات العربية. وفي انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩)، اشتركت قائمة واحدة من هذا النوع، ثم ارتفع العدد إلى ثلاث قوائم في كل من انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١) والثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٥٩). كذلك اتجهت بعض الأحزاب الصهيونية الأخرى، وعلى رأسها مبام، إلى القيام بنشاط مماثل بين العرب، وإن تم ذلك على نطاق محدود. أما في الكنيست، فقد كان النواب العرب، الذين ينتخبون من قبل تلك القوائم، يعتبرون بمثابة قوة تصويت إضافية للأحزاب الحاكمة، دون أن تكون لهم حقوقها، مكتفين بالنزر اليسير من المنافع المادية أو المعنوية، التي تقدم لهم أو لناخبيهم، من قبل السلطة، من حين إلى آخر.

وفي مقابل هذه المجموعة من أحزاب السلطة أو المعارضة الصهيونية، والنواب العرب المرتبطين بها، وفي غياب أي حزب أو تنظيم عربي مستقل، على صعيد قطري، كان بإمكانه أن يتحول إلى ممثل للعرب، وهو ما عارضته السلطة بشدة دائماً، راح الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وهو الحزب غير الصهيوني الوحيد المسموح له بالعمل في اسرائيل قانونياً، والذي يضم أساساً أكثرية عربية، يلعب دور حزب المعارضة الرئيسي بين العرب[٦٢].

ومع ترسيخ سياسة الاضطهاد القومي، العلني أو المقنع، التي انتهجتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، من جهة، وتنامي الوعي القومي وتعاظم المشاعر الوطنية لدى العرب في ضوء التطورات التي مر فيها العالم العربي وبروز الحركة الوطنية الفلسطينية مجدداً[٦٣]، من جهة أخرى، راح المزيد من الأصوات العربية يتجه، في الانتخابات، نحو القائمة الشيوعية؛ ولو تم ذلك، إلى حد ما، من قبيل الشعور بضرورة التصويت «ضد الحكومة»[٦٤]. ويتضح بجلاء من نتائج انتخابات الكنيست، في المناطق العربية الصرفة، خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أن النسبة التي حصل عليها الشيوعيون بين العرب، في كافة قطاعاتهم، كانت في ارتفاع مستمر، ووصلت في الانتخابات ما قبل الأخيرة سنة ١٩٧٧، إلى ما يزيد على النصف، بينما خفت، تدريجياً، النسبة التي حصلت عليها كافة الأحزاب الأخرى (أنظر الجدول رقم ٣).

وتجدر الاشارة، هنا، على هامش النشاط الانتخابي، إلى نشوء تيار جديد بين العرب نشط بشكل خاص منذ حرب تشرين، وراح دعاته، من أمثال جماعة أبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية[٦٥]، يروجون علناً لفكرة مقاطعة الانتخابات وحث العرب على عدم

الجدول رقم ٣

توزيع أصوات الناخبين العرب، في المناطق العربية،
حسب التجمعات السكانية والقوائم الانتخابية*

الكنيست	السادس (١٩٦٥)		السابع (١٩٦٩)		الثامن (١٩٧٣)		التاسع (١٩٧٧)	
	أصوات	٪	أصوات	٪	أصوات	٪	أصوات	٪
مدن عربية[٤]								
كل الأصوات[١]	١٤,٠٧٣	١٠٠,٠	١٥,٧٩٨	١٠٠,٠	١٧,٢٣١	١٠٠,٠	٢٠,٠٤٠	١٠٠,٠
القوائم العربية[٢]	٤,٩١٣	٣٤,٩	٦,١٤٣	٣٨,٩	٤,٦٦٢	٢٧,١	٢,٩٢٢	١٤,٥
الشيوعيون[٣]	٥,٩٠٨	٤٢,٠	٧,٢٤٩	٤٥,٩	٩,٤٩٤	٥٥,١	١٤,١٨٢	٧٠,٨
القوائم الاخرى	٣,٢٥٢	٢٣,١	٢,٤٠٦	١٥,٢	٣,٠٧٥	١٧,٨	٢,٩٣٦	١٤,٧
بلدات عربية[٥]								
كل الأصوات	٦,٣٩٥	١٠٠,٠	٧,٥٥١	١٠٠,٠	٤٠,٢٩٢	١٠٠,٠	٤٣,٨٩٦	١٠٠,٠
القوائم العربية	٢,٧٥٩	٤٣,٢	٢,٥٠٤	٣٣,١	١١,٦٨٨	٢٩,٠	٦,٠٨٣	١٣,٩
الشيوعيون	٢,٦٤٤	٤١,٣	٣,٨١١	٥٠,٥	١٧,٩٢١	٤٤,٥	٢٥,٩٩٣	٥٩,٢
القوائم الأخرى	٩٩٢	١٥,٥	١,٢٣٦	١٦,٤	١٠,٦٨٣	٢٦,٥	١١,٨٢٠	٢٦,٩
قرى عربية كبيرة[٦]								
كل الأصوات	٣٩,٧٣٧	١٠٠,٠	٥٠,٨٦٥	١٠٠,٠	٣٣,١٥٨	١٠٠,٠	٣٨,٢٧٠	١٠٠,٠
القوائم العربية	١٧,٥٥٩	٤٤,٢	١٩,٢٩٢	٣٧,٩	١١,١٥٧	٣٣,٦	٨,٦٠٧	٢٢,٤
الشيوعيون	٩,١٨١	٢٣,١	١٦,١٠٣	٣١,٧	١٢,٠٤٥	٣٦,٣	١٩,١٩١	٥٠,١
القوائم الأخرى	١٢,٩٩٧	٣٢,٧	١٥,٤٧٠	٣٠,٤	٩,٩٥٦	٣٠,١	١٠,٤٧٢	٢٧,٥
قرى عربية صغيرة[٧]								
كل الأصوات	١٩,٨٢١	١٠٠,٠	١٦,٧٨٤	١٠٠,٠	١٣,٩٦١	١٠٠,٠	١٥,٤٠٨	١٠٠,٠
القوائم العربية	٨,٥٤٠	٤٣,١	٨,٠٥٥	٤٨,٠	٦,٥٢٠	٤٦,٧	٤,١٠٦	٢٦,٦
الشيوعيون	٢,٥٩٣	١٣,١	٢,١٩٧	١٣,١	٢,٤٧٥	١٧,٧	٤,٤٩٦	٢٩,٢
القوائم الأخرى	٨,٦٨٨	٤٣,٨	٦,٥٣٢	٣٨,٩	٤,٩٦٦	٣٥,٦	٦,٨٠٦	٤٤,٢

(تتمة الجدول رقم ٣)

قبائل بدوية

كل الأصوات	٨,٠٧٦	١٠٠,٠	١٠,١١١	١٠٠,٠	١٠,٨٠٨	١٠٠,٠	١١,٢١٠	١٠٠,٠
القوائم العربية	٤,٠٢٨	٤٩,٩	٥,٢١١	٥١,٥	٧,٤٩٨	٦٩,٤	٥,٩٦٥	٥٣,٢
الشيوعيون	٣٦٥	٤,٥	٥١٥	٥,١	٧٠٧	٦,٥	١,٣٩١	١٢,٤
القوائم الأخرى	٣,٦٨٣	٤٥,٦	٤,٣٨٥	٤٣,٤	٢,٦٠٣	٢٤,١	٣,٨٥٤	٣٤,٤

المجموع[٨]

كل الأصوات	٨٨,١٠٢	١٠٠,٠	١٠١,١٠٩	١٠٠,٠	١١٥,٤٥٠	١٠٠,٠	١٢٨,٨٢٤	١٠٠,٠
القوائم العربية	٣٧,٧٩٩	٤٢,٩	٤١,٢٠٥	٤٠,٨	٤١,٥٢٥	٣٦,٠	٢٧,٦٨٣	٢١,٥
الشيوعيون	٢٠,٦٩١	٢٣,٥	٢٩,٨٧٥	٢٩,٥	٤٢,٦٤٢	٣٦,٩	٦٥,٢٥٣	٥٠,٧
القوائم الأخرى	٢٩,٦١٢	٣٣,٦	٣٠,٠٢٩	٢٩,٧	٣١,٢٨٣	٢٧,١	٣٥,٨٨٨	٢٧,٨

---

* انظر المصدر للجدول رقم ١ أعلاه؛ «نتائج الانتخابات للكنيست...»، رقم ٥٥٣، ص٤٩ــ٥١؛ رقم ٤٦١، ص٤٦ــ٤٧؛ رقم ٣٠٩، ص٦٠ــ٦٢ ورقم ٢١٦، ص٩٦ــ١٠٣.

(١) الأصوات الصالحة، وفقاً لقواعد الانتخابات التقنية. وتشكل هذه الأصوات ٩٥,٧٪ من مجموع أصوات الذين اقترعوا، في تلك المناطق، في الانتخابات للكنيست السادس (٩٢,٠٣٥ صوتاً) و٩٥,٤٪ للكنيست السابع (١٠٥,٩٤٨ صوتاً) و٩٦,٥٪ للكنيست الثامن (١١٩,٦٢٧ صوتاً) و٩٧,٤٪ للكنيست التاسع (١٣٢,٣٢٨ صوتاً).

كما ان مجموع هذه الأصوات، للذين اقترعوا فعلاً في الانتخابات، يشكل ٨١,٢٪ من أصحاب حق التصويت، في تلك المناطق، للكنيست السادس (١٠٨,٥١١ ناخباً) و٨٠,١٪ للكنيست السابع (١٢٦,١٩١ ناخباً) و٧٧,٢٪ للكنيست الثامن (١٤٩,٥٠٠ ناخباً) و٧٤,٠٪ للكنيست التاسع (١٧٤,٠٧٤ ناخباً).

(وانظر أيضاً الجدول رقم ٢ أعلاه).

(٢) قائمتان في الكنيست السادس ــ الثامن، وقائمة واحدة في الكنيست التاسع. وكانت كل هذه القوائم مرتبطة بالتجمع العمالي (المعراخ).

(٣) في الكنيست السادس ــ الثامن، راكح ؛ وفي الكنيست التاسع، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش).

(٤) الناصرة وشفاعمرو.

(٥) صنفت بلدات تلك القرى التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة، كما كان في ١٩٧٣/١٢/٣١.

(٦) يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠ ــ ٥٠٠٠ نسمة.

(٧) يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة.

(٨) يشكل مجموع هذه الأصوات الاجمالي ٧٠,٤٪ من أصحاب حق الانتخاب العرب كافة للكنيست السادس (وهم ١٢٥,٢٠٨ ناخبين) و٦٩,٢٪ للكنيست السابع (١٤٦,٠١٨) و٦٦,٨٪ للكنيست الثامن (١٧٢,٨٨٤) و٦٢,٧٪ للكنيست التاسع (٢٠٥,٥٥٩).

(وانظر أيضاً الجدول رقم ٢ أعلاه).

الاشتراك فيها، من قبيل الاعلان عن «عدم اعترافهم» باسرائيل؛ وهم يشنون الحملات الشعواء على السلطة من جهة والشيوعيين من جهة أخرى. ويبدو أن لهذا التيار نفوذه، إذ يلاحظ أن نسبة العرب الممتنعين عن التصويت آخذة في الارتفاع، من انتخابات إلى أخرى، ووصلت في الانتخابات ما قبل الأخيرة، إلى نحو ربع أصحاب حق الاقتراع في المناطق العربية الصرفة، وزادت عن مثيلتها بين اليهود (أنظر الجدول رقم ٢)؛ وهو ما لا يخلو من مضامين سياسية(٦٦). وكانت هذه الجماعات قد أصدرت قبيل الانتخابات الأخيرة، بياناً دعت فيه العرب إلى الامتناع عن التصويت «للبرلمان الصهيوني»، لأنه ليس لهم ما يفتشون عنه، أو من يمثلهم، هناك(٦٧). ويبدو أن أولئك كانوا قد حاولوا مؤخراً إعادة تنظيم أنفسهم بإقامة هيئة تمثلهم جميعاً، إلّا أن بيغن، بصفته وزيراً للدفاع، سارع إلى إصدار أمر وفق أنظمة الطوارىء باعتبار الهيئة الجديدة المقترحة منظمة غير شرعية، وحظر قيامها(٦٨). كما كان قد اتخذ إجراءاً مماثلاً، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بحق مؤتمر الشعب العربي، الذي حاول الشيوعيون تنظيمه، وحظر قيامه(٦٩).

أما نتائج الانتخابات الأخيرة، فتشير، كما يبدو، إلى أن تحولاً قد طرأ على موقف اعداد من الناخبين العرب، أدى إلى فشل كافة القوائم العربية المحلية التي خاضت الانتخابات، وخفض نسبة الأصوات التي حصل عليها الشيوعيون، بينما ارتفعت النسبة التي كانت من نصيب المعراخ بالذات (أنظر الجدول رقم ٤). وقبيل بدء معركة الانتخابات الأخيرة، كانت خمس قوائم عربية قد أعلنت عن نيتها في الاشتراك فيها، وهي: القائمة العربية الموحدة، بزعامة سيف الدين الزعبي وجبر معدي، وهي آخر من تبقى من القوائم العربية التقليدية القديمة؛ والقائمة العربية الاسرائيلية برئاسة الشيخ البدوي محمد حسين غدير؛ وحركة المواطنين العرب في اسرائيل، برئاسة نوري العقبي؛ وقائمة الاخوة العربية برئاسة حنا حداد؛ وقائمة العدالة برئاسة يعقوب إيليا(٧٠). وقد شطبت لجنة الانتخابات المركزية قائمة غدير، لعدم توافر الشروط القانونية فيها، بينما تراجعت قائمة إيليا عن عزمها على الاشتراك في الانتخابات(٧١). وخاضت القوائم الثلاث الباقية الانتخابات فعلاً، إلّا أن أياً منها لم تستطع تجاوز نسبة الاغلاق، أي أنها لم تحصل على ١٪ من مجموع الأصوات الصالحة، ففشلت جميعاً. ومع فشل هذه القوائم، وبخاصة القائمة العربية الموحدة، تختفي القوائم العربية من الكنيست، وذلك لأول مرة في تاريخه، وتغيب عنه تلك الوجوه التقليدية، من أمثال الزعبي ومعدي، التي رافقته منذ قيامه تقريباً.

وإذا لم يكن هنالك من غرابة في سقوط القوائم العربية، خصوصاً بعد أن استنفذت دورها ولم يعد من حاجة لها، بعد أن راحت الأحزاب الاسرائيلية المعنية بالأصوات العربية، تدخل مرشحين عرباً إلى قوائمها، فإن إعراض عدد من الناخبين العرب عن تأييد الشيوعيين وازدياد نسبة المصوتين للمعراخ بالذات يثير الانتباه. ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن أولئك الناخبين قرروا التصويت للمعراخ «نكاية» بالليكود. فنتيجة لضغوط الليكود على العرب عامة وبسبب من استفزازه لهم، خلال السنوات الأربع

الأخيرة، أو إهمالهم على الأقل، قارن أولئك بين حكمه وحكم المعراخ، واختاروا أهون الشرين، المعراخ، وقرروا التصويت له، باعتبار أن مثل هذا التصويت قد يؤدي إلى تغيير الحكام، فيما لو نجح المعراخ؛ بينما زيادة نائب للشيوعيين في الكنيست أو نقصانه لن يقدم أو يؤخر في شيء[٧٢]. ويلاحظ أيضاً أن هذا الاتجاه لدى الناخبين العرب قد برز أيضاً خلال انتخابات الهستدروت التي جرت خلال شهر آذار (مارس) الماضي[٧٣]. وذلك على الرغم من نداءات دوائر معينة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى العرب في اسرائيل للتصويت لصالح الشيوعيين دون غيرهم.

وبناء على نتائج الانتخابات، سيكون هنالك، خمسة نواب عرباً في الكنيست؛ وهو أقل عدد من النواب العرب منذ الكنيست الثاني (١٩٥١). وهؤلاء النواب هم: توفيق طوبي (وهو عضو في الكنيست منذ تأسيسه، سنة ١٩٤٩)، وتوفيق زياد عن حداش/راكح؛ ومحمد وتد[٧٤] عن المعراخ/مبام (المرشح رقم ٢٦ في القائمة)؛ وحمد خلايله عن المعراخ/العمل (المرشح رقم ٤٧)؛ وأمل نصر الدين عن الليكود/حيروت (المرشح رقم ٣٣).

كنيست متصلبين، وحكم غير مستقر

تشير نتائج انتخابات الكنيست العاشر، برمتها، إلى اتجاه واضح نحو التصلب في موقف الناخب الاسرائيلي عامة، وبمدى يفوق ذلك الذي عهده أي كنيست سابق. فالفوز في الانتخابات كان حليف القوائم ذات المواقف المتشددة، على وجه العموم، بينما كان التقهقر من نصيب أولئك الذين تشتم منهم روائح الاعتدال أو المواقف المستقلة، وذلك دون استثناء. بل يكاد يبدو أن الجديد في هذه الانتخابات كان في التنافس على الأصوات بين المتشددين والأكثر تشدداً؛ وعلى حد تعبير أحدهم، «على الخريطة الصهيونية الكل يزاحم نحو اليمين، حيث المكان هناك مكتظ للغاية»[٧٥].

فالليكود، على الرغم من الحملات الشعواء التي شنتها المعارضة العمالية عليه، وعلى الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية خلال حكمه، بصورة لا مثيل لها في السابق، تمكن من زيادة عدد مقاعده بـ ٣ مقاعد، وذلك أساساً نتيجة للمواقف الصقرية التي اتخذها على صعيد سياسته الخارجية. ويتضح من استعراض نتائج الانتخابات في أماكن مختلفة، ذات طابع سكاني مميز لكل منها، أن مؤيدي الليكود هم الطبقات الشعبية واليهود الشرقيون والمجموعات المحافظة، من حيث التقاليد أو النظرة الدينية. وهذه، هي، على كل حال، الطبقات التي أيدت الليكود في الماضي أيضاً، ويبدو أن تأييدها له يزداد. وليس من شك في أن شخصية «الزعيم» مناحيم بيغن تلعب دوراً مهماً في اجتذاب أصوات هذه المجموعات من السكان. كما أن الليكود حظي بتأييد واضح لدى الأجيال الناشئة، وفي الجيش؛ ولكنه، في مقابل ذلك، فقد نسبة لا بأس بها من أصوات المثقفين والطبقة الوسطى واليهود الغربيين عامة. وجاءت الزيادة في أصوات الليكود، بشكل عام، على حساب المفدال وقائمة بلاتو شارون[٧٦].

الجدول رقم ٤

نموذج توزيع أصوات الناخبين العرب، في المناطق العربية، في الانتخابات للكنيست العاشر (١٩٨١)*

القائمة	الشيوعيون[١]	التجمع العمالي[٢]	القوائم العربية[٣]	غيرهم[٤]	المجموع
مدن عربية[٥]	١١,٠٦٤	٣,٦٢٩	٤,٠٦٦	٢,٤٢٦	٢١,١٨٥
نسبة مئوية	٥٢,٢	١٧,١	١٩,٢	١١,٥	١٠٠,٠
بلدات عربية[٦]	٨,٦١٦	٣,٢٩٤	١,٣٩٧	٢,٩٨٠	١٦,٢٨٧
نسبة مئوية	٥٢,٩	٢٠,٢	٨,٦	١٨,٣	١٠٠,٠
قرى عربية كبيرة[٧]	٨,٤٣٦	٤,٣١٥	٥,٠٧١	٣,٨٢٣	٢١,٦٤٥
نسبة مئوية	٣٩,٠	١٩,٩	٢٣,٤	١٧,٧	١٠٠,٠
قرى عربية صغيرة[٨]	٦,٢١٨	٧,٩٦٩	٤٩٩	١٠,٤٩١	٢٥,١٧٧
نسبة مئوية	٢٤,٧	٣١,٧	١,٩	٤١,٧	١٠٠,٠
قبائل بدوية	٢٤٤	٢,٠١٦	٦٣١	٩٢١	٣,٨١٢
نسبة مئوية	٦,٤	٥٢,٨	١٦,٦	٢٤,٢	١٠٠,٠
المجموع[٩]	٣٤,٥٧٨	٢١,٢٢٣	١١,٦٦٤	٢٠,٦٤١	٨٨,١٠٦
نسبة مئوية	٣٩,٢	٢٤,٢	١٣,٢	٢٣,٤	١٠٠,٠

* استناداً إلى بيانات غير رسمية عن نتائج الانتخابات في نحو ٧٠ قرية ومدينة عربية، وعدد من القبائل البدوية، يشكل عدد سكانها نحو نصف عدد الناخبين العرب، في المناطق العربية الصرفة.

وقد نشرت هذه البيانات في **معاريف**، ١٩٨١/٧/١، ص٨؛ **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/١، ص٥؛ **دافار**، ١٩٨١/٧/٢، ص١١؛ **عل همشمار**، ١٩٨١/٧/٢، ص٧؛ و**هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣، ص٢١.

(١) قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش).

(٢) تجمع حزب العمل الاسرائيلي ومبام (المعراخ).

(٣) ٣ قوائم، وهي: القائمة العربية الموحدة، حركة المواطنين العرب في اسرائيل وقائمة الاخوة العربية.

(٤) تضم ٤ قوائم حصلت على نحو ثلاثة أرباع هذه الأصوات: وهذه القوائم هي: ليكود: ٥,٣٣٨ صوتاً (٦,١٪)؛ المفدال: ٤,٣٩٠ (٥٠٪)؛ شينوي: ٤,١٣٧ (٤,٧) وشلي ١,٠٩٧ (١,٢٪).

(٥) الناصرة وشفاعمرو.

(٦) صنفت بلدات تلك القرى التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة، كما كان في ١٩٧٣/١٢/٣١.

(٧) يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠ ــ ٥٠٠٠ نسمة.

(٨) يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة.

(٩) مجموع الأصوات الصالحة، وفق القواعد التقنية للانتخابات، التي تم الادلاء بها.

وقد ارتفعت نسبة الاصوات التي حصل الليكود عليها، وازداد عدد مقاعده في الكنيست على الرغم من مزاحمة قائمة هتحياه، السوبر توسعية، له، والتي حصلت بدورها على ثلاثة مقاعد؛ مما يدل على مدى انتشار الآراء المتصلبة بين الناخبين الاسرائيليين عامة. وكانت هتحياه قد فازت بمقعدها الثالث، الذي جاء من نصيب حنان بورات، زعيم جماعة غوش ايمونيم، بعد أن تم فرز صناديق الاقتراع الخاصة بالجيش الاسرائيلي، حيث اتضح أنها حصلت هناك على نسبة من الأصوات تفوق تلك التي أحرزتها بين المدنيين، مما يدل على اتساع التأييد للسياسات التوسعية بين الجنود خصوصاً. أما المفدال، فقد خسر نصف قوته (٦ مقاعد)، كان جزء منها من نصيب قائمة تامي، التي انشقت عنه، بينما ذهب الجزء الآخر إلى الليكود وهتحياه، الأكثر «أصالة» من المفدال في التصلب. والواضح أن الليكود وهتحياه نجحتا في جذب أصوات قطاعات لا بأس بها من بين المتدينين ــ المحافظين، والتي لم يستطع صقور المفدال، المسيطرون عملياً على الحزب، كسبها.

وفي مقابل ذلك، فقدت حداش/راكح، واحداً من مقاعدها الخمسة التي كانت لها في الكنيست السابق، وذلك أساساً نتيجة لتراجع التأييد لها بين الناخبين العرب؛ بينما فقدت شلي، قائمة «معسكر السلام الاسرائيلي»، مقعديها الاثنين. ويدعو البرنامج السياسي لكل من هاتين القائمتين إلى العمل على تسوية سلمية للصراع العربي ــ الاسرائيلي، تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بشكل أو بآخر، وكلتاهما خسرتا. كذلك فقد الأحرار المستقلون، وهم بقايا من يمكن وصفهم بأحزاب المركز التقليدية، مقعدهم الوحيد؛ بينما لم تتمكن قوى المركز «الجديدة»، من أمثال شينوي (وهي ما تبقى في الكنيست الحالي من الحركة الديمقراطية للتغيير ــ داش)، وحركة الحقوق المدنية، إلّا من تأمين ٣ مقاعد؛ وذلك على الرغم من انضمام قطاعات من حركة «السلام الآن»، والتي تفككت هي الأخرى[٧٧]، لهما. وكذلك كان الفشل نسبياً من نصيب موشي دايان، الذي عرض نفسه كأنه «ساحر» سياسة، فحصلت قائمته على مقعدين فقط. ولا شك بأن دايان تأخر في دخول معترك السياسة على رأس قائمة خاصة به. ففي الماضي، كان بإمكانه القيام بذلك في أكثر من مناسبة، ولكنه لم يقرر السير على هذه الطريق إلّا بعد أن «بهت بريقه»، في أعقاب حرب تشرين[٧٨]، ونتيجة لمواقفه المتقلبة أيضاً[٧٩]، فلم يكن النجاح حليفه.

وينطبق الاتجاه الذي أشرنا إليه على النتائج التي حصل عليها المعراخ العمالي أيضاً. فقد كان المعراخ، نسبياً، الرابح الأكبر في الانتخابات الأخيرة، إذ تمكن من زيادة عدد مقاعده بنحو نصف ما كانت عليه في الكنيست السابق، وعاد إلى حجمه «العادي» القديم. ويتضح من نتائج الانتخابات التي جرت بين قطاعات سكانية مختلفة أن أكثرية أبناء الطبقة المتوسطة والأكاديميين واليهود الغربيين تؤيد المعراخ الذي استمر، في مقابل ذلك، في فقدان قوته في الأحياء الفقيرة ومدن التطوير، وهذه أكثرية سكانها من اليهود الشرقيين. والواضح أن عدم استطاعة المعراخ، الذي ترتكز قيادته السياسية على «طاقم» أشخاص، من أفراز «زعيم» له، يستطيع منافسة بيغن، كما كان الوضع أيام

بن ــ غوريون، مثلاً، ساهم في ضعف التأييد له بين اليهود الشرقيين. وقد جاءت الزيادة في أصوات المعراخ، عامة، من بين ناخبي حركة داش سابقاً، الذين كانوا قد انفضوا من حوله في الانتخابات السابقة، وكذلك على حساب كل من الأحرار المستقلين وشلي وحداش(٨٠). ولا بد من الاشارة إلى أن الاتجاه العام نحو التصلب لم يتجاوز المعراخ أيضاً، إذ يوجد بين مرشحيه الخمسين الأوائل في انتخابات الكنيست الأخير، ومنهم ٤٧ فازوا في هذه الانتخابات وأصبحوا أعضاء في الكنيست، ٢٢ مرشحاً من الصقور، مقابل ١٢ مرشحاً يصنفون بأنهم حمائم، بينما يقف الباقون في الوسط(٨١). وكان زعيما معسكر الحمائم في حزب العمل، يرمياهو يوفال وزئيف شطرنهيل، قد استبعدا من قائمة مرشحي الكنيست عند تشكيلها(٨٢).

وهذه الأكثرية ذات الاتجاهات الصقرية بين أعضاء كافة الأحزاب في الكنيست الجديد، لا بد من أن يكون لها تأثيرها على مواقف الحكومة الاسرائيلية المقبلة وسياستها، أياً كانت الجهة التي ستنجح في تشكيلها. ففي ضوء تعادل القوى بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين، المعراخ والليكود، وبالتالي اشتداد التنافس الناجم عن ذلك، لا يبدو أن هنالك إمكانية لتشكيل حكومة تتمتع بتأييد أكثرية برلمانية ملحوظة، يمكن أن تؤمن لها استقراراً، إذ لن تزيد الأكثرية التي ستحصل عليها أي حكومة قد يشكلها الليكود أو المعراخ على ٣ ــ ٤ نواب، بينما ستكون قوة المعارضة أكبر مما كانت عليه سابقاً. ومثل هذا الوضع لن يؤدي إلاّ إلى قيام حكومة غير مستقرة، قد لا تستطيع الحكم طويلاً، بحيث يضطر الكنيست إلى حل نفسه، قبل انتهاء فترة ولايته، وإعلان إجراء انتخابات مبكرة جديدة؛ أو أنها ستكون منهمكة دائماً في الاهتمام بالمحافظة على وجودها، وبالتالي الامتناع عن اتخاذ قرارات مصيرية ذات طابع خلافي، على ما قد يجره ذلك، من ناحية أخرى، من تصلب أو محاولة صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية بالاتجاه نحو المغامرات الخارجية.

---

(١) للاطلاع على نتائج الانتخابات للكنيست عامة، منذ الكنيست الأول وحتى العاشر، الأخير، انظر آشر تسيدون، **بيت هنفحاريم** (مجلس النواب)، تل أبيب: أحيآساف، الطبعة السادسة، ١٩٧١، ص٤٠ــ٤٢ (بالعبرية)؛ وكذلك **توتسآوت هابحيروت لكنيست**... (نتائج الانتخابات للكنيست...) الرابع والسلطات المحلية، ١٩٥٩/١١/٣، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، سلسلة نشرات خاصة، رقم ١١١، ١٩٦١، ص٥٥؛ ...والكنيست الخامس، ١٩٦١/٨/١٥، رقم ١٦٦، ١٩٦٤، ص٥٥؛ ...والكنيست السادس والسلطات المحلية، ١٩٦٥/١١/٢، رقم ٢١٦، الجزء الأول، ١٩٦٧، ص٧٣؛ ...والكنيست السابع والسلطات المحلية، ١٩٦٩/١٠/٢٨، رقم ٣٠٩، ١٩٧٠، ص٤٢؛ ...والكنيست الثامن والسلطات المحلية، ١٩٧٣/١٢/٣١، رقم ٤٦١، ١٩٧٥، ص٢٤؛ ...والكنيست التاسع، ١٩٧٧/٥/١٧، رقم ٥٥٣، ١٩٧٨، ص٩. أما نتائج الانتخابات للكنيست العاشر فقد جاءت في بيان غير رسمي صادر عن لجنة الانتخابات المركزية، كما نقلته **ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٨٤، ٥ و٦/٧/١٩٨١، ص٣.

(٢) انظر نصوص المادتين ٨ و٩ من القانون الأساسي: الكنيست، في الوقائع الاسرائيلية، **كتاب القوانين**، العدد ٢٤٤، ١٩٥٩/٢/٢٠، ص١١٩؛ وكذلك القانون الأساسي: الكنيست (تعديل

رقم ١)، **المصدر نفسه**، العدد ٢٨٥، ١٩٥٩/٧/٣٠، ص٢٢٣.

(٣) راجع نصوص المادتين ٣٤ و٣٥ في **المصدر نفسه**.

(٤) انظر، للتفاصيل، تسيدون، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢٢ــ٣٢٥.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٣٢٧ــ٣٢٩.

(٦) انظر، للتفاصيل حول «فضيحة لافون»، صبري جريس، «نهجان في العداء الاسرائيلي للعرب: قراءة في يوميات موشي شاريت، ١٩٥٣ــ١٩٥٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٥، آب (اغسطس) ١٩٨٠، ص٥٤ــ٥٦.

(٧) تسيدون، ص٣٣٢ــ٣٣٤.

(٨) انظر، للتفاصيل، آرييه أفنيري، **هامابوليت** (الانهيار)، تل أبيب، رفيفيم، ١٩٧٨ (؟)، ص٦٠٤ــ٦٤٠ (بالعبرية).

(٩) انظر الملاحظة رقم (٢) أعلاه.

(١٠) انظر، للتفاصيل، قانون الانتخابات للكنيست (نص موحد) لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٩، الوقائع الاسرائيلية، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد رقم ٥٥٦، ١٩٦٩/٤/١٤، ص١٠٣ ــ ١٢٨ (بالعبرية)، والتعديلات المختلفة التي ادخلت عليه.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) موشي أطياس (محرر) **سيفر هاتعودوت شل كنيست يسرائيل بأيرتس يسرائيل، ١٩١٨ ــ ١٩٤٨** (كتاب الوثائق للمجلس الملي اليهودي في أرض ــ اسرائيل، ١٩١٨ ــ ١٩٤٨)، القدس: مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين، ١٩٦٣، طبعة ثانية موسعة، المقدمة، ص يب (١٢)، وص٣ (بالعبرية).

(١٣) انظر، لمزيد من التفاصيل، غاد يعقوبي وأيهود غيرا، **هاحوفيش لبحور** (الحرية في الانتخاب)، تل أبيب: عام عوفيد، ص٤٥ــ٥٧ (بالعبرية).

(١٤) انظر السجل باسماء هذه القوائم واسماء مرشحيها، كما نشر في **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٦، ص٢، و١٩٨١/٥/٢٧، ص١١، **وعل همشمار**، ١٩٨١/٦/١١، ص١.

(١٥) **المصدر نفسه**؛ وانظر أيضاً ر.إ.إ.، العدد ٢٣٨٤، ٥ و١٩٨١/٧/٦، ص٣.

(١٦) المعطيات في تسيدون، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠ــ٤٢؛ و«نتائج الانتخابات للكنيست...»، **مصدر سبق ذكره**، رقم ١١١، ص٥٥؛ ورقم ١٦٦، ص٥؛ ورقم ٢١٦، ص٧٣؛ ورقم ٣٠٩، ص٤٢؛ ورقم ٤٦١، ص٢٤؛ ورقم ٥٥٣، ص٩.

(١٧) النسب مستخرجة من المعطيات التي وردت في **المصدر نفسه**.

(١٨) انظر الملاحظة رقم (٢) أعلاه: المادتان ٤٤ و٤٥ من القانون الأساسي: الكنيست؛ وكذلك المادة ٤٦ من القانون الأساسي: الكنيست (تعديل رقم ٣)، الوقائع الاسرائيلية، **كتاب القوانين**، العدد ٢٩١، ١٩٥٩/٨/١٦، ص٣٢٦.

(١٩) يعقوبي وغيرا، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٨ ــ ١٠٦.

(٢٠) شلومو بوفال، **هامشطار بمدينات يسرائيل** (نظام الحكم في دولة اسرائيل)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٩، ص١٩٢ (بالعبرية). ولمزيد من التفاصيل حول النظام الحزبي في اسرائيل عامة، انظر عمانوئيل غوتمان، «احزاب ومعسكرات ــ استقرار وتغيير» في موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان، **هامعريخيت هابوليطيت هايسرائيليت** (النظام السياسي الاسرائيلي)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص١٢٢ ــ ١٧٠ (بالعبرية).

(٢١) يوفال، **المصدر نفسه**، ص١٩٤.

(٢٢) انظر، للتفاصيل، *Immigration to Israel 1948-1972;* Part 1: Annual Data (Jerusalem : Central Bureau of Statistics, 1973), Speical Series No. 416, Table 3, 13-14.

(٢٣) انظر أيضاً مقالة يورام بيري، «صعود وسقوط وصعود القوائم الطائفية»، **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص٩.

(٢٤) انظر أيضاً المقابلة مع الدكتور يهودا نيني، «طوائف على بركان»، **حوتام**، ١٩٨١/٦/١٢.

(٢٥) استناداً إلى مقابلة مع الدكتور تسيونه تسيماح، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٢، ص١٠؛ وانظر أيضاً مقالة دان هوروفيتس، «سفارديم واشنكناز في المعركة الانتخابية»، **دافار**، ١٩٨١/٦/١٩، ص١٤.

(٢٦) للاطلاع على النقاش حول إقامة التجمع العمالي ودوافعه. انظر بيرتس مرحاف، **تولدوت تنوعات هابوعاليم بأيرتس يسرائيل** (تاريخ حركة العمال في أرض ــ اسرائيل)، مرحفياه: سفريات بوعاليم، ١٩٦٧، ص٢٨٨ ــ ٣٠٦

(بالعبرية).

(٢٧) انظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص٣٠٧ ــ ٣٢٤.

(٢٨) للاطلاع على وجهات نظر كل من ماكي وراكح في اسباب الخلاف بينهما ومواقف كل منهما، انظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص٨٩ ــ ١٠٠.

(٢٩) انظر، لمزيد من التفاصيل، صبري جريس، «حول نتائج الانتخابات للكنيست الثامن: اربعون عاماً من الاستقرار السياسي داخل الكيان الصهيوني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٠، شباط (فبراير) ١٩٧٤، ص٥٩ ــ ٧٤.

(٣٠) انظر، للتفاصيل، أفنيري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٠ ــ ١٠٩ و١٢٥ ــ ١٥١ و٣٧٠ ــ ٣٨٤ و٤٣١ ــ ٤٤٤.

(٣١) حول صعود داش وسقوطها، انظر حنه شاهين، «فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغيير كحزب وسط كبير في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٤، ايار (مايو) ١٩٨١. ص٥٩ ــ ٦٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) لعرض الانشقاقات التي وقعت في الكتل المختلفة في الكنيست السابق، انظر مقالة ايلي تابور في **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١/٢٣؛ وانظر أيضاً ر.إ.إ.، العدد ١٠٤٨: ٥ و١٩٨١/٥/٦، ص١٥ ــ ١٦.

(٣٤) حول خلفية تشكيل القوائم الانتخابية للكنيست الأخير، انظر حنه شاهين، «القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص٢١ ــ ٣٤.

(٣٥) انظر السجل بهذه القوائم في **عل همشمار**، ١٩٨١/٦/١١، ص١.

(٣٦) انظر، مثلاً، لمزيد من التفاصيل، شولاميت الوني، **هاهسدير: ممدينات حوك لمدينات هلخاه** (التسوية: من دولة قانون إلى دولة شريعة)، تل أبيب: اوتياز، ١٩٧٠، ص٤١ ــ ١١٥ (بالعبرية).

(٣٧) انظر أيضاً دراسة عمانوئيل غوتمان، «الدين في السياسة الاسرائيلية ــ عامل موحد ومفرق» في ليساك وغوتمان، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٩٧ ــ ٤١٠.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول جهاز التعليم الديني، انظر اليعيزر دون ــ يحيا، **هادات بيسرائيل** (الدين في اسرائيل)، القدس: مركز الاعلام/هيئة النشر، ١٩٧٥، ص٥٩ ــ ٧٩.

(٣٩) من مقابلة مع الوزير يوسف بورغ في **معاريف**، ١٩٨١/٦/٥، ص٢٦.

(٤٠) من مقابلة مع الوزير اهرون أبوحتسيره في **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص١٤.

(٤١) انظر أيضاً نص المقابلة مع اهرون أوزان، بعنوان «ريشة اهرون اوزان الذهبية» في **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٢، ص١٦.

(٤٢) انظر، مثلاً، مقالة حانوخ برطوف في **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص١٤، وعوزى بنجيمان في **هآرتس**، ١٩٨١/٥/٢٨، ص٩، وكذلك مقالة أوري أفنيري، «الثورة السفارادية» في **هاعولام هازيه**، ١٩٨١/٦/٣، ص٣٠ ــ ٣١.

(٤٣) عن مشكلة التفاوت الطبقي بين اليهود الغربيين والشرقيين في اسرائيل عامة، انظر، مثلاً، يوحنان بيرس، **ياحاسي عيدوت بيسرائيل** (علاقات الطوائف في اسرائيل)، تل أبيب: سفريات بوعاليم وجامعة تل أبيب، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، ص١٠١ ــ ١٣٤ (بالعبرية)، وانظر أيضاً ابراهام شطال، **ميتاحيم عيداتييم بيعام يسرائيل** (التوتر الطائفي بين اليهود)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٩، ص٣٩ ــ ١٠٥ (بالعبرية).

(٤٤) انظر، لمزيد من التفاصيل، مقالة ايلي تابور بعنوان «الطوائف والانتخابات» في **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٧، ص٥.

(٤٥) انظر أيضاً مقالة يورام بيري، «صعود وسقوط وصعود القوائم الطائفية» في **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٩، ص٩.

(٤٦) يورام بيري في **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٨، ودانيئيل بلوخ في **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٩.

(٤٧) انظر سجل اسماء مرشحي القوائم الانتخابية للكنيست العاشر، كما أوردته **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٦، ص٢، و١٩٨١/٥/٢٧، ص١١، وانظر أيضاً مقالة توم سيغف في **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/٥، ص٧.

(٤٨) شلومو نكديمون، «الائتلاف المقبل»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٥، ص٣.

(٤٩) من مقابلة مع نسيم غاؤون في **معاريف**، ١٩٨١/٦/٥، ص١٥.

(٥٠) **المصدر نفسه.**

(٥١) **المصدر نفسه.**

(٥٢) يوفال اليتسور، «ما الذي يحرك نسيم غاؤون»، **معاريف**، ١٠/٦/١٩٨١، ص٥.

(٥٣) **المصدر نفسه**، وانظر أيضاً الملاحظة رقم (٤٩) أعلاه.

(٥٤) راجع نص القانون في الوقائع الاسرائيلية، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٦٨٠، ١/٢/١٩٧٣، ص٥٢، وكذلك التعديل رقم ١ للقانون في **المصدر نفسه**، العدد ٧٦٢، ٢٧/٢/١٩٧٥، ص٨٤، والتعديل رقم ٢ في **المصدر نفسه**، العدد ٩٧٩، ١/٨/١٩٨٠، ص١٨٣.

(٥٥) كما أوردها أرييه أفنيري في مقالته «المال يجري على جانب القانون ــ لتشحيم عجلات معركة الانتخابات»، **يديعوت احرونوت**، ٥/٦/١٩٨١، ص١١، نقلاً عن تقرير مراقب الدولة.

(٥٦) **المصدر نفسه**، وانظر أيضاً، لمزيد من التفاصيل، حول كيفية جمع الأموال للأحزاب الاسرائيلية، سلسلة مقالات آفي بتلهايم وشاؤول عفرون، «كيف تجمع الملايين؟» في **معاريف**، ٢٢ و٢٣ و٢٤/٦/١٩٨١، ص٢١.

(٥٧) انظر الملاحظة رقم (٥٥) أعلاه.

(٥٨) من نص بيان لنسيم غاؤون، في **هآرتس**، ٢٦/٦/١٩٨١، ص١٨.

(٥٩) من مقابلة مع الدكتور موشي شوحام، عضو لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العاشر، كما أوردتها **د.إ.إ.**، العدد ٢٧٧٣، ٢٢ و٢٣/٦/١٩٨١، ص٩ــ١٠، والعدد ٢٣٧٨، ٢٨ و٢٩/٦/١٩٨١، ص٨.

(٦٠) انظر، للتفاصيل، صبري جريس، «الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية سياسية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، آذار (مارس) ١٩٨١، ص١٧ــ٢٢.

(٦١) انظر، للتفاصيل، مقالة عطا الله منصور، «السباق وراء الصوت العربي»، **هآرتس**، ٢/٦/١٩٨١، ص١٢، وكذلك مقالة توفيق خوري في **دافار**، ١/٦/١٩٨١، ص١١.

(٦٢) انظر، لمزيد من التفاصيل، حول الأوضاع السياسية بين العرب في اسرائيل، خلال تلك الفترة، صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص٢٧١ ــ ٣٤١، وانظر أيضاً أوري شطاندل، **ميعوطيم** (اقليات)، القدس: مركز الاعلام/هيئة النشر، ١٩٧٢، ص٩٣ ــ ١٣٦ (بالعبرية).

(٦٣) انظر أيضاً محمد عبدالرحمن، «العرب في اسرائيل: اتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٢، آذار (مارس) ١٩٨١، ص٣٦ ــ٥٩.

(٦٤) انظر، للتفاصيل، صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٩، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص٨٧ ــ ١١٨.

(٦٥) **المصدر نفسه.**

(٦٦) انظر الملاحظة رقم (١) أعلاه، «نتائج الانتخابات للكنيست الثامن...»، رقم ٤٦١، ص ك د (٢٤) (المقدمة).

(٦٧) **د.إ.إ.**، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص١٣ ــ ١٤.

(٦٨) **هآرتس**، ١٥/٤/١٩٨١، ص٣.

(٦٩) الوقائع الاسرائيلية، **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٢٦٧٦، ١/١٢/١٩٨٠، ص٧٠٠ (بالعبرية).

(٧٠) يوئيل دار، «المعركة الانتخابية في القطاع العربي والدرزي»، **دافار**، ٢١/٦/١٩٨٠، ص٧.

(٧١) **معاريف**، ٢٧/٥/١٩٨١، ص١١، **عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨١، ص١.

(٧٢) انظر أيضاً مقالة يهوشواع تدمور، «المفاجأة في الشارع العربي»، **دافار**، ٢/٧/١٩٨١، ص١٤، وكذلك مقالة عطا الله منصور، «الانقلاب العربي»، **هآرتس**، ٣/٧/١٩٨١، ص١٤.

(٧٣) عطا الله منصور في **هآرتس**، ٢/٦/١٩٨١، ص٧.

(٧٤) للاطلاع على آراء النائب الجديد محمد وتد ومواقفه، انظر المقابلة معه في **حوتام**، ١٢/٦/١٩٨١، ص٨.

(٧٥) من مقابلة مع مئير باعيل، **يديعوت احرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨١، ص٩.

(٧٦) انظر أيضاً مقالة شيفح فايس، «انتخابات ١٩٨١: ماذا تقول النتائج؟»، **يديعوت احرونوت**، ٢/٧/١٩٨١، ص٩، ومقالة دانيئيل

بلوخ، «ماذا تغير في الانتخابات للكنيست العاشر»، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢، ص٧.

(٧٧) انظر، للتفاصيل، مقالة عكيفا الدار، «السلام على السلام الآن؟»، **هآرتس**، ١٩٨١/٣/٢٧، ص١٥، وكذلك مقالة بنكو آدار، «دكتاتورة راتس»، في **حوتام**، ١٩٨١/٦/١٢، ص٦.

(٧٨) انظر، للتفاصيل، مقالة شموئيل شنيتسر، «تراجع تيلم»، **معاريف**، ١٩٨١/٦/١٥، ص١٥.

(٧٩) دانيئيل بلوخ، **دافار**، ١٩٨١/٧/٢، ص٧.

(٨٠) انظر الملاحظة (٧٦) أعلاه.

(٨١) **هاعولام هازيه**، ١٩٨١/٦/١٢، ص١٣.

(٨٢) **المصدر نفسه**.

ليس مجال رصد مثل هذه المواقف. على أن الأمر يقتضي أن ننوه بالدور الهام الذي لعبه الحزب الشيوعي السوداني، وحستو من قبله، في تحقيق الاستقلال السياسي للسودان*. كما أنه ينبغي التطرق إلى مساهمة هذا الحزب في تعميق الحياة الديمقراطية في السودان خلال الفترة الليبرالية القصيرة التي عاشها السودان. فقد لجأت القوى الرجعية السودانية إلى تسليم السلطة للشريحة العليا من ضباط الجيش، فقفز هؤلاء إلى الحكم في انقلاب عسكري نظموه يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

وعلى الرغم من أن القوى الرجعية كانت تستأثر بالمناصب الوزارية كلها عشية الانقلاب، فضلاً عن الأغلبية البرلمانية، إلا أنها لم تخفِ فزعها من النهوض الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية برمتها، في أعقاب الانتصار الذي حققه النظام الناصري في مصر ضد قوى العدوان الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، واسرائيل)، في خريف العام ١٩٥٦، والذي توِّج بتحقيق الوحدة المصرية ــ السورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة والذي تعزز بالاطاحة بالنظام الملكي الرجعي في العراق، في ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وقد عبّر هذا النهوض عن نفسه في السودان. فعلى الرغم من امتلاك حزب الأمة الأغلبية الساحقة في البرلمان السوداني، إلا أنه عجز عن تمرير اتفاقية المعونة الاميركية، تحت ضغط الشارع السوداني والنقابات العمالية والمهنية حيث تصدّر الشيوعيون هذه المؤسسات ولعبوا الدور الأول في تجذيرها، وقيادة نشاطاتها.

وقيل ان عبدالله خليل، رئيس الحكومة آنذاك (عن الأمة)، هو الذي أوحى لابراهيم عبود باشا، قائد الجيش، القيام بهذا الانقلاب العسكري، باعتباره الوسيلة الوحيدة القادرة على تغييب الديمقراطية وتمرير اتفاقية المعونة الاميركية وغيرها من المشاريع الاستعمارية، فضلاً عن اغتيال حركة الجماهير وتصفية الحزب الشيوعي السوداني الذي بدأ نفوذه يتغلغل في كل مكان من السودان. لذا، لم يكن مستهجناً أن يكون التوقيع على اتفاقية المعونة الاميركية هو أول ما فعلته حكومة الانقلاب، كما بادرت هذه الحكومة إلى حل الأحزاب القائمة**، بما في ذلك «الجبهة المعادية للاستعمار»؛ التعبير العلني للحزب الشيوعي السوداني منذ اتفاقية القاهرة سالفة الذكر (شباط ١٩٥٣)، وحتى قيام انقلاب عبود العسكري.

وتناثرت الأحزاب وكأنها بناء من قش، فيما عدا الحزب الشيوعي، الذي حافظ على منظماته وأجهزته الطباعية السرية. وتصدى، منذ اليوم للانقلاب، لحكومة «ذوي القبعات

---

* في شباط (فبراير) ١٩٥٣، عقدت الحكومة المصرية معاهدة مع الحكومة البريطانية، مُنح بموجبها الشعب السوداني حق تقرير المصير، بعد فترة انتقال، استمرت، فعلاً، حتى أول العام ١٩٥٦، حيث نال السودان استقلاله السياسي.

** كانت تقوم في السودان، حينذاك، الأحزاب العلنية التالية: الوطني الاتحادي، الشعب الديمقراطي، الأمة، الجبهة المعادية للاستعمار والاخوان المسلمون.

الحمر». وحين سقط الانقلابيون، بعد نحو ست سنوات، في ثورة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، كان مردود نضال ست سنوات ضد دكتاتورية عبود على الحزب الشيوعي السوداني عكس ما توقعه الرجعيون؛ إذ تضاعف حجم الحزب عشرة أضعاف حجمه عند وقوع الانقلاب، كما ازداد نفوذه الأدبي في مختلف الأوساط السياسية السودانية.

بداية الاهتمام بفلسطين

بسبب بعد السودان الجغرافي النسبي عن فلسطين، وبسبب استغراق حستو، والحزب الشيوعي السوداني من بعدها، بتحقيق الاستقلال السياسي للسودان، ولأن الفكرة العربية كانت ضعيفة، عموماً، في السودان، كان طبيعياً أن لا تحظى القضية الفلسطينية باهتمام الحزب وسلفه حستو. كما أن نكبة السودان بالدكتاتورية العسكرية، طوال ست سنوات، دفعت بقضية تحرير السودان من هذه الدكتاتورية إلى الصف الأول. وحين خلّصت ثورة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٤، الشعب السوداني من الدكتاتورية، كانت جملة أمور قد تغيرت ومهدت السبيل لاهتمام الحزب الشيوعي السوداني بقضية فلسطين، بمعدل أكبر من ذي قبل. ذلك أن القضية الفلسطينية بدأت تتقدم اهتمامات الشعوب العربية، فضلاً عن القوى التقدمية العربية، وبعض الحكومات العربية، وبخاصة بعد أن بدأت اسرائيل، منذ العام ١٩٦٣، في تحويل مجرى نهر الاردن؛ مما دفع الأنظمة العربية إلى الاتفاق على السماح بظهور «الكيان الفلسطيني»، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي عقدت مؤتمرها الأول، في القدس، في أيار (مايو) من العام ١٩٦٤.

وعقب نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مباشرة، دعا الحزب الشيوعي السوداني إلى عقد مؤتمر يضم كل الأحزاب التقدمية العربية من أجل البحث عن صيغة توحد هذه الأحزاب وتحشد قواها لإزالة العدوان الصهيوني الامبريالي. وفي أوائل العام ١٩٦٨، بادر الحزب الشيوعي السوداني مع غيره من الأحزاب الشيوعية العربية، إلى الدعوة لوحدة كل القوى الوطنية والتقدمية العربية كطريق أساسي لتحرير الأرض.

وقد جاءت هذه النكسة في الوقت الذي كان الحزب الشيوعي السوداني يعد فيه لمؤتمره العام الرابع، الذي يعتبر، بحق، منعطفاً هاماً في حياة الحزب، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً؛ لما تضمنته الوثائق الصادرة عنه من تحليلات عميقة للواقع السوداني وللقضايا العربية، وبضمنها القضية الفلسطينية، ولما تخلله من نقاشات ومداخلات، وما تمخض عنه من مقررات ودستور جديد للحزب، ضم البرنامج السياسي والنظام الداخلي؛ بعد أن أدخل عليهما المؤتمر تعديلات ذات شأن.

وفي الباب الثاني من التقرير العام الصادر عن المؤتمر الرابع، جرى الحديث عن العالم العربي تحت العناوين التالية: «حركة التحرر العربية تواجه قضية الثورة الاجتماعية»، «الوحدة العربية ومضمونها الجديد»، «اتحاد القوى الثورية العربية»، «الوجود الاسرائيلي»، «دور الديمقراطيين الثوريين». وإن كان «الوجود الاسرائيلي» هو ما يهمنا في مقالنا هذا فسنركّز عليه؛ وهو الذي شغل زهاء ثماني صفحات من التقرير المذكور ذي المئتين وستين صفحة من القطع المتوسط.

يعتبر التقرير الوجود الاسرائيلي «كحصان طروادة ـــ خطر حقيقي لضرب الثورة العربية التحررية من الداخل. فمنذ تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل، صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحاً بيد الاستعمار. فقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قناة السويس، واستخدمت عام ١٩٦٧، بعد فشل الردة الرجعية السياسية، لوقف حركة التغيير الاجتماعي». ويصل التقرير إلى اعتبار اسرائيل «كأداة للثورة المضادة في المنطقة»(١).

ويعود التقرير إلى أساس المشكلة الفلسطينية، فيتساءل: «... وهل هناك أساس علمي يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومي لليهود؟». ثم لا يترك السؤال بلا جواب، بل يرد رداً تاريخياً علمياً، فيقول: «إن مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين، ولا في العالم العربي، ولكنها نشأت في اوروبا، مع نشأة الرأسمالية، وتفاقمت بتفاقم الحياة في المجتمعات الاوروبية الرأسمالية». وعن الصهيونية يقول مؤتمر الحزب الشيوعي، في تقريره، انها نشأت «على أساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالح الاقتصادية البرجوازية اليهودية؛ كرد فعل للحركة المعادية للسامية، التي انتشرت في اوروبا، في بداية القرن العشرين. فالمجتمعات الرئيسية المغلقة المعروفة باسم 'الغيتو' كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (ومن أرباب المال والصناعة والربا) التي كانت تستغل أفراد المجموعة اليهودية بأبخس الأثمان مما يخفِّض تكاليف الانتاج، ويجعلها في مركز ممتاز للمنافسة. فتلك النزعة الرجعية، التي لم تنشأ بدوافع قومية، تطورت على نفس الأسس الاقتصادية التي استندت عليها. وبتحول الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار، واحتلال اليهود مراكز في أضخم الاحتكارات العالمية، تطورت إلى حركة عامة، هي الصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على النطاق العالمي»(٢).

ويكشف التقرير مدى زيف السند الديني للصهيونية؛ فيؤكد أنه حتى في المؤتمر الصهيوني الأول، المنعقد في بال بسويسرا، في العام ١٨٩٧، «والذي أقر أن تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية، لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين، ولا بنوع من الدولة يقوم على أساس الدين اليهودي، بل كان تيودور هرتسل ومفكرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية». كما أعاد الحزب، في تقرير مؤتمره الرابع، التحالف الحميم بين الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية، وتأييد الامبرياليتين الاميركية والبريطانية فكرة الوطن اليهودي في فلسطين إلى «تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية والانكليزية والاميركية». وأن ذلك التأييد اتخذ «شكلاً عملياً بوعد بلفور، عام ١٩١٧، وبعدها انتظم تزايد الهجرة إلى فلسطين؛ بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها لنشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين، لطرد العرب عن أراضيهم، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧؛ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي وإنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، تجسيداً لتحالف استعماري صهيوني فوق أرض عربية»(٣).

وينفي التقرير عن اليهود صفة القومية؛ فالقومية «مقومات تاريخية واجتماعية، تتمثل في الأرض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبَّر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية». ويتساءل، بعد هذا التعريف العلمي الدقيق والمختصر للقومية باستنكار فيقول: «فهل يمكن الزعم بأن فلسطين هي الأرض التي نشأت عليها تلك العناصر، وخلقت قومية يهودية، في يوم ما؟». ويرد بمقتطف من رسالة للمفكر الشيوعي الرائد فردريك انجلز، يعود تاريخها إلى العام ١٨٥٣، وفيها يؤكد أن «اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو، كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية، كالزراعة وغيرها، في معارضة مع القبائل الأخرى». ويردف التقرير بأن ليس «هناك في تاريخ اليهود ما يثبت أن اليهود، فيما بعد، صاروا قومية مميَّزة في أرض فلسطين أو غيرها، وقد يقول زاعم بأن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سيكمل عناصر الأمة اليهودية. غير أن هذا ينافي العلم، ويعزل الأرض، كعنصر لتكوين الأمة، عن العوامل الأخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكوِّن الأمة». ويستشهد كاتبو التقرير، على ذلك، بما أكده لينين ، من أن اليهود لا يشكّلون أمة، وأنه تم تمثلهم أكثر من غيرهم، وأنهم ليسوا «سوى فئة مغلقة ومعزولة». ويزيد التقرير الأمر وضوحاً ويصل إلى تأكيد غياب سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف أنحاء العالم، مما لا يجعل منهم أمة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي. ويرى التقرير الشيوعي السوداني «أن اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات، ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التي يعيشون بينها، وتحررهم هو تحرر تلك الأمم، سواء من القهر القومي أو الطبقي؛ حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها»(٤).

ويعيد التقرير المذكور التمييز العنصري في اسرائيل، بين السيفارديم والأشكنازيم، إلى «المفهوم الرجعي العنصري». ثم يقفز إلى السؤال القديم الجديد عن امكانية التغيير الاجتماعي في اسرائيل من الداخل. ويصف توقع مثل هذا الحل بأنه وهمي «لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي أدت لقيام دولة اسرائيل، وهي تفتقد السمات الأساسية للدولة الوطنية. فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اغتصاب مسلَّح، وهي لا تعترف بحدود معينة، وتبني سياستها على أساس المطامع التوسعية في الوطن العربي، وشعارها ليس لليهود أرض محدودة لإقامتهم'. ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين، له خصائصه المشتركة. فاتساع الغزو لأراضي الغير، مع اتساع الهجرة، يجعل من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعماري والعنصري، وخليطاً من سكان لا تربط بينهم روابط قومية. ويكشف الوضع الاقتصادي لإسرائيل طفيلية وجودها، كدولة ليست لها مقومات الوطنية». وفي تدليله على المقولة الأخيرة، يشير التقرير إلى أن اسرائيل تعتمد «على اقتصاد غير منتج، أساسه الخدمات والبناء، اللذان يستوعبان ٦٧٪ من الناتج القومي، ويشغلان ٦٠٪ من القوى العاملة. تعتمد اسرائيل على التحويل الخارجي... ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها. إن طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها، وسيطرته التامة على الحياة المدنية؛ بحيث يصبح سكانها، من اليهود القادرين على حمل السلاح،

جيش احتلال قائم، مستعد، في أي وقت». وبعد هذه المعطيات، يصل التقرير إلى «أن الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل، حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخياً، حديث ينافي عِلْم الثورة». وتأسيساً على ما سبق، فإن الحزب الشيوعي السوداني يصل إلى نتيجة، تفتقر إلى المجاملة غير المبدئية حيال الأحزاب الشيوعية العربية؛ إذ يقرر بأن «القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٧». ولا يترك الحزب التساؤل معلقاً، مكتفياً بما توحيه صياغة التساؤل من إدانة للموافقة على التقسيم، بل يردف، في تقريره: «... والتجربة العلمية، أيضاً، أثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم، واعتباره حلاً لتحقيق التعايش السلمي بين الأقليات اليهودية والعرب في فلسطين». وينتقل التقرير، بعد ذلك، من عرض المعطيات وتأييد مواقف سابقة وادانة أخرى، إلى صياغة مواقف واضحة ومحددة. إذ نجده يقرر «أن الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه، الآن، حقيقة الوجود الاسرائيلي؛ كتجسيد للتحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة، والموجه، في الأساس، لضرب الحركة الثورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الافريقية». وتجاوزاً لمجرد الادانة، فإن تقرير الحزب الشيوعي السوداني يطالب بإعادة النظر «في قرار ١٩٤٧»؛ فذلك «يجلي الكثير من الضباب الفكري، الذي أحاط بهذه القضية، مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة، كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في إزالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي»(٥).

وعلى الرغم من أن كافة القوى التقدمية اكتفت برفع شعار «إزالة آثار العدوان»، تحت تأثير الهزيمة القاصمة التي لحقت بالأمة العربية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إلا أن الحزب الشيوعي السوداني ظل يتمسك بتحرير الوطن الفلسطيني؛ متجاوباً مع نبض الشارع العربي الذي يرفض منطق الهزيمة، كما أن هذا الحزب كان يعي ضرورة تباين موقف دولة تقدمية، مثل مصر الناصرية، عن موقف حزب تقدمي كالحزب الشيوعي السوداني. لذا نجد الحزب يؤكد في تقريره «أن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون، واقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها، هي ــ في محتواها ــ قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث، بكل أدواته العسكرية والرجعية في المنطقة، وليست قضية نزاع ديني أو عنصري». ويعي الحزب الشيوعي السوداني مدى العلاقة الوثيقة القائمة بين القوى التقدمية العربية وبين قضية فلسطين، فالأخيرة هي قضية منوط حلها بهذه القوى التقدمية، أساساً. لذا نجد الحزب يقول: «وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية، وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي عامة، وفلسطين خاصة»(٦).

وينفض الحزب الشيوعي السوداني التراب عن شعار هجرته الحركة الشيوعية الفلسطينية منذ قبلت بالتقسيم، في شباط (فبراير) ١٩٤٨، وهو شعار «الدولة الديمقراطية». وهذا تقرير الحزب الشيوعي السوداني يقرر «أن قيام الدولة العربية

الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨». وفي تفسير معنى شعار الدولة العربيةالديمقراطية، نرى التقرير يردف أنه «داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون، عرباً وأقلية يهودية، حقوقهم الكاملة. وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة، تُصفّي آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية. فعلى أساس التحديد الواضح لما هو المواطن الفلسطيني، تجري إعادة تسكين اللاجئين، وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى؛ فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم»(٧).

وهكذا، تخطى الحزب الشيوعي السوداني القيود الاممية البروليتارية؛ تلك التي تحتم على الأحزاب الشيوعية أن يتركوا لحزب القطر المعني صياغة برنامجه السياسي، وفق ما يرتئيه هو، وعلى ضوء دراسته للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لقطره. على أن ما دفع الحزب الشيوعي السوداني إلى هذا التجاوز المحمود، هو ادراكه بأن حزباً شيوعياً فلسطينياً لم يخرج إلى الوجود بعد، منذ النكبة الفلسطينية الأولى، في العام ١٩٤٨؛ فهناك «الحزب الشيوعي الاسرائيلي» و«الحزب الشيوعي الاردني» و«الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة». وفي حين لم يكن الحزبان الأولان يوليان القضية الفلسطينية الاهتمام الأول في نشاطهما السياسي والفكري والتنظيمي، فإن الحزب الثالث كان غير معترف به من قبل الحركة الشيوعية العالمية، بما يجعلني أرجح أن لا يكون الحزب الشيوعي السوداني قد سمع، بعد، بوجود هذا الحزب، أصلاً!

ويصدر عن المؤتمر العام الرابع للحزب دستور يحوي برنامجاً سياسياً ونظاماً داخلياً. وفي البرنامج السياسي، جرى الحديث عن اعتبار حركة التحرر الوطني السودانية جزءاً من حركة التحرر الوطني العالمية، وأشار البرنامج إلى: كيف «تواجه شعوبنا مشكلة البقاء الاسرائيلي». ويقدم برنامج الحزب التحليل نفسه الوارد في تقرير المؤتمر الرابع عن اسرائيل؛ باعتبارها قاعدة استعمارية، هدفها اغتيال حركة التحرر الوطني العربية، ويصل إلى أن «بقاء اسرائيل يهدد، مباشرة، الثورة العربية». ومن هذه النتيجة، يستخلص الحزب الشيوعي السوداني هدف المواجهة مع اسرائيل؛ وهو النضال «بحزم، وبين الجبهة الواسعة المناوئة للاستعمار العالمي، لتهيئة الظروف المناسبة لتصفية هذا الكيان، وليتمتع شعب فلسطين بحقوقه الثابتة على أراضيه، بقيام دولة عربية تقدمية على أرضه»(٨).

وبقي الحزب الشيوعي السوداني متميّزاً في موقفه هذا حتى عن بقية الأحزاب الشيوعية، بما فيها الأحزاب الشيوعية العربية، على الرغم من بعد القطر السوداني عن خطوط المواجهة مع اسرائيل، عشرات المئات من الأميال.

وظل الحزب الشيوعي السوداني متمسكاً بموقفه هذا تجاه القضية الفلسطينية. واتسم موقفه من العدوان الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والهزيمة الساحقة التي

ألحقها هذا العدوان بالعرب، بالايجابية الفاعلة. فحين زار الزعيم العربي الراحل جمال عبدالناصر الخرطوم، بعد نحو شهرين من هذا العدوان؛ لحضور مؤتمر القمة العربي هناك، أصر عبدالناصر على أن يصل الخرطوم في وقت مغاير لوصول بقية الملوك والرؤساء العرب، وحين نزل من الطائرة وجد استقبالاً شعبياً ضخماً في انتظاره. وفي هذا الاستقبال الاستثنائي، أعطى الشعب السوداني صوته للزعيم الجريح. وغني عن القول انه قد اشترك في حشد هذا الاستقبل كل من الحزب الشيوعي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي. وسرعان ما بادر الحزب الشيوعي بتشكيل «لجنة الدفاع عن الوطن العربي»، وأخذت هذه اللجنة على عاتقها الدعاية للقوى التقدمية العربية وللنظام الناصري بالذات، ومؤازرة العمل الفدائي الفلسطيني سياسياً ومالياً؛ فقامت بتنظيم الندوات الشعبية لتعبئة الشعب السوداني بخط الحزب حول القضية الفلسطينية عموماً، وبصدد العمل الفدائي الفلسطيني خصوصاً، كما توسعت في جمع التبرعات المالية للمنظمات الفدائية الفلسطينية.

ومعروف أن هذه اللجنة ظلت تمارس نشاطها إلى حين بادر بحلها جعفر نميري، الذي قفز إلى الحكم بانقلاب عسكري دبره الضباط الأحرار، في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ١٩٦٩.

الانقلاب يغرق الشيوعيين بالعرق والدماء

بوصول الضباط الأحرار إلى السلطة في السودان، بدأ هامش الحريات الديمقراطية يضيق، شيئاً فشيئاً، في البلاد، وتوترت العلاقة بين الانقلابيين والحزب الشيوعي السوداني، بعد أن أعرب هذا الحزب عن جملة تحفظات على هذا الانقلاب. فالحزب الشيوعي، أساساً، ضد فكرة الانقلاب العسكري البديلة للثورة الشعبية، وهو مع التطور الديمقراطي، الذي كان بمثابة مباراة كان الحزب الشيوعي يكسب فيها، يومياً، أرضاً جديدة، على حساب الطائفية والبرجوازية الوطنية، في آن معاً.

وصح تقدير الحزب، إذ على الرغم من أن الانقلابيين أشركوا خمسة وزراء شيوعيين في الحكم، إلا أن نميري سرعان ما طالب بحل الحزب وانضواء الشيوعيين، بعد حل حزبهم، تحت لواء «الطليعة الجديدة» (قيادة الانقلاب).

وكان طبيعياً أن يرفض الحزب الشيوعي هذا الاقتراح. وفشل الانقلابيون في خطتهم. لكن فشلهم لم يكن تاماً، إذ نجحوا في استقطاب بعض المستوزرين من الشيوعيين، ونجح هؤلاء في استقطاب نحو من مئتي عضو انشقوا بهم على الحزب، وشكلوا حزباً شيوعياً موازياً، وضع هدفاً له الدعوة لفكرة نميري القائلة بتشكيل تنظيم جديد بقيادة الانقلابيين، بعد حل الحزب الشيوعي.

وحين قبل عبدالناصر مبادرة روجرز *، في خطابه الجماهيري في ٢٣ تموز (يوليو)

---

* **مبادرة روجرز**: نسبة إلى وليم روجرز، وزير خارجية اميركا الأسبق، الذي تقدم، في تموز (يوليو) ١٩٧٠، بمشروع لتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي، يشترط وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية ــ الاسرائيلية.

١٩٧٠، أصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً، أعلن فيه أنه، وإن كان يقبل العمل السياسي كمكمّل للعمل العسكري، إلا أنه حذّر من أن يؤدي قبول المشروع إلى تجميل في وجه الامبريالية الأميركية، وإلى «اطلاق يد الرجعية العربية لتصفية المقاومة الفلسطينية، وإلى الاعتراف باسرائيل أو التفاوض معها، كما حذّر من أن يتحول قبول المبادرة أو رفضها إلى صراع ضد هذا النظام الوطني العربي أو ذاك، وإلى اضعاف تحالفنا مع صديقنا الأعظم الاتحاد السوفياتي». وطالب البيان بتوفير الديمقراطية للجماهير الشعبية بغية إطلاق طاقاتها الهائلة التي تشكل وحدها السد اللازم ضد السلبيات. وفي ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، غاب عبدالناصر إلى الأبد. وبوفاته فقد الحزب الشيوعي السوداني مانعاً قوياً ضدّ الصواعق. إذ طالما لعب عبدالناصر دوراً فاعلاً في تهدئة الصراعات بين الحزب الشيوعي والانقلابيين. وهو الذي أقنع نميري بضرورة إعادة عبدالخالق محجوب، أمين عام الحزب الشيوعي السوداني، إلى السودان، بعد أن كان قد نفاه إلى القاهرة، في آذار (مارس) ١٩٧٠، على الطائرة نفسها التي حملت الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، إلى خارج السودان، بعد محاولة التمرد التي نظمها الأنصار وحزب الأمة في جزيرة آبا، آنذاك.

وعاد محجوب، في تموز (يوليو) من العام نفسه، إلى الخرطوم، وعقد الحزب اجتماعاً تداولياً، في الشهر التالي، انتهى بدحر المستوزرين الشيوعيين، حتى أنهم عجزوا عن كسب مندوب واحد من المندوبين الذين حضروا الاجتماع المذكور، وهو الذي ضم زهاء ثمانين مندوباً، وظل المنشقون وقفاً على ثمانية من أعضاء اللجنة المركزية فحسب. وهنا اندفعوا إلى الانشقاق.

واستفحلت الخلافات بين الحزب الشيوعي والانقلابيين، وانتهز هؤلاء، وفاة عبدالناصر ليعبروا عن أحقادهم على الحزب، فأخرجوا ثلاثة من قادة الانقلاب هم: المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمد الله؛ وهم الذين عرفوا، من دون قادة الانقلاب الآخرين، بالميول الديمقراطية والتعاطف مع الحزب الشيوعي. وكان ذلك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، كما اعتقل الانقلابيون، في اليوم نفسه، عبدالخاق محجوب، وأخذوا يضيقون الخناق على الحزب الشيوعي ويقمعون نشاط أعضائه.

ثم كانت حركة الرائد هاشم العطا، في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١، التي أطاح بها بنظام نميري والتي نجح السادات، بعد ثلاثة أيام، في إفشالها بدباباته الجاثمة في جبل الأولياء وطائراته القابعة في وادي سيدنا، وهما القاعدتان المحيطتان بالخرطوم. والذي يبدو أن الحزب الشيوعي السوداني وهاشم العطا لم يدر بخلدهما أن هذه القوات «الشقيقة» يمكن أن تغرق السودان بالدماء، وتتدخل في أشد الامور داخلية في السودان، وهي التي جاءت تحتمي من الغارات الاسرائيلية على مصر!

إن هدفي من هذا السرد الذي يبدو أنه خارج مسار هذا المقال، هو الاشارة إلى أن انقلاب أيار (مايو) ١٩٦٩ أغرق الحزب الشيوعي في مشاكل مصيرية، انتهت بمذبحة بشعة نظمها نميري في السودان وقتل فيها ثلاثة من أبرز قياديي الحزب الشيوعي

(عبدالخالق محجوب، الشفيع أحمد الشيخ، وجوزيف قرنق)، عدا تنفيذ حكم الاعدام السريع باثني عشر ضابطاً ديمقراطياً، بعد محاكمات صورية، صدرت عنها أحكام تعسفية جائرة، كما اكتظت المعتقلات بآلاف الشيوعيين والديمقراطيين السوْدانيين. ومن يومها عاش الحزب الشيوعي السوداني أياماً عصيبة، بدأ فيها يضمِّد جراحه، ويلملم أشلاءه، ويحاول أن ينهض من جديد، بعد الضربة الغادرة القاصمة التي تلقاها في تموز (يوليو) ١٩٧١.

من تحت الأرض والأنقاض

وبعد مرور أقل من عام واحد على هذه الضربة، تمكن الحزب من التكيف مع الأوضاع السوداء الجديدة، ومن التعامل معها باقتداره المعروف، فنزل بكوادره وأعضائه، الذين أفلتوا من القتل أو الاعتقال، تحت الأرض، ونجح في إعادة الاتصال بكل مناطق السودان. وعادت مشاركته في القضايا العربية تظهر من جديد، عبر بياناته ومجلته السرية «الميدان» والتقارير الصادرة عن دورات لجنته المركزية.

وفي أيار (مايو) ١٩٧٢، أصدرت اللجنة المركزية للحزب تحليلاً عن الأوضاع العربية حينذاك. تضمن وجهات نظر صائبة وتنبؤات أثبتت الوقائع دقتها وصدقها. إذ يبدأ التحليل بالتأكيد على «أن مواجهة العدوان الامبريالي ــ الصهيوني، وإزالة عار الاحتلال، تعتمدان، قبل كل شيء، على نهوض الجماهير العربية، ووحدتها، واحتشادها في المعركة، وعلى تحالفها الوثيق مع القوى التقدمية العالمية المعادية للامبريالية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي». وأظهر التحليل كيف أن التجارب المريرة «قد أكدت فشل كل طريق غير هذا الطريق، وأثبتت عقم سياسات التردد والاحجام، ورسمت معالم الوضع العربي الراهن، في خطوط جلية بارزة. فقد فشلت النظريات الانهزامية القائلة بأن الحل في يد الولايات المتحدة، متعامية عن أن القضية، في جوهرها، هي صراع بين حركة التحرر العربية والامبريالية، بزعامة أميركا، وأن الولايات المتحدة هي سند اسرائيل، ومحرضتها، وأنها عدونا الأول. وفشلت، أيضاً، سياسات التصالح مع الحكومات العربية الرجعية، و(الطبطبة) على ظهرها، والتوجه إليها بشعار قومية المعركة. فموقف الرجعية العربية، كما أثبت الملك العميل حسين، بكل وقاحة، هو العداء السافر لحركة التحرر العربية، والسعي لهزيمتها بكل السبل، بما في ذلك اضعاف المعركة ضد العدو الامبريالي الصهيوني. وفشلت، أيضاً، سياسة الاستعانة بحكومات الدول الاسلامية؛ لأن القضية ليست دينية، ولأن أغلبية هذه الحكومات (مثل باكستان وتركيا وايران* والملايو وغيرها) مرتبطة مع الامبريالية، بأحلاف عسكرية، موجهة، في الأساس، ضد القوى المعادية للاستعمار، ولن تضحي بارتباطاتها هذه لحماية مقدسات الاسلام والمسلمين. وفشلت سياسة المبالغة في دور الديبلوماسية الفوقية، وخاصة مع حكومات اوروبا الغربية، والاعتقاد بجدية وقدرة هذه الحكومات على إجبار اسرائيل على الانسحاب، أو إجبار أميركا على حجب مساندتها عن

---

* يقصد التحليل ايران زمن الشاه وقبل الثورة الأخيرة التي أطاحت بالشاه.

اسرائيل، كما فشلت سياسات معاداة الاتحاد السوفياتي، والتشكيك في صداقته ومساعداته للشعوب العربية، واللعب على الخلافات السوفياتية ــ الصينية». ولا يكتفي التحليل بايراد هذه السياسات، بل يلاحق التصورات أيضاً، إذ يرى أن كل يوم تتبين «منزلقات التصور الخاطىء، والناجم عن التردد والاحجام، بأن مواجهة العدو تعتمد على تحقيق (توازن) في التسلح، وبضرورة الحصول على مزيد من السلاح، في مقابل كل زيادة تحصل عليها اسرائيل... كما انفضحت سياسة العودة إلى أسلوب المزايدات والتهديدات الجوفاء والتصريحات عن (العام الحاسم) و(عام الحسم)، تعلقاً بالأمل الساذج في وعود وزير خارجية أميركا ونائبة سيسكو». على أن اندحار هذه السياسات والتصورات لم يجعل بعض الأنظمة العربية ييأس من «محاولات شل الشعوب العربية... هناك دوائر تسعى لبعث الأمل، من جديد، في وعود اميركا، بل تدعوها، من طرف خفي، إلى حل المشكلة (لإنهاء الوجود السوفياتي)، وبعضها، بالمشاركة النشطة من قادة الصين، يمضي في تنفيذ مؤامرة عزل الشعوب العربية عن الاتحاد السوفياتي، بتصويره وكأن دوافعه صراع القوى الكبرى ومواقع النفوذ. وبعضها يرفع شعار الابتعاد عن الدول الكبرى والتعامل مع اوروبا الغربية، متعامياً عن الطبيعة الامبريالية لهذه الدول وروابطها الحميمة مع الامبريالية الاميركية، والبعض يغطي عجزه وانسحابه من المعركة بادعاء أن الحل خرج من يد الشعوب العربية، وأصبح في يد الدول الكبرى، بينما يلجأ البعض الآخر، صراحةً، إلى نشر اليأس والتبشير باستحالة استعادة شيء إلا برضاء اسرائيل و(التفاهم) معها».

ويمضي تحليل الحزب الشيوعي السوداني في الحديث عن عداء الولايات المتحدة السافر للشعوب العربية مقابل دعمها المطلق، مادياً وسياسياً، لإسرائيل. كما يشير التحليل إلى إمعان اسرائيل في تهويد الأرض المحتلة والتنكيل بالطلائع الفلسطينية المناضلة، ومواصلة اعتداءاتها على لبنان، وتحريضها الرجعية اللبنانية ضد المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يلحق أضراراً فادحة بحركة التحرر العربية، «ويساعد على تغبيش وعي الجماهير العربية، واشاعة السلبية بينها، وعلى تفكيك وتشتيت قواها الوطنية والتقدمية. وهذا ما مكّن الامبريالية والرجعية من شن هجوم واسع وتوجيه ضربات شديدة لحركة التحرر العربية». ويضرب التحليل مثالاً لذلك، المجازر التي نظمتها السلطة الاردنية للمقاومة الفلسطينية، بينما وقفت «الحكومات العربية الموالية للاستعمار مشلولة؛ إما بالمزايدات التافهة أو بانتظار معجزة موقف موحّد تتخذه كل الحكومات العربية. وازداد الملك الخائن جرأة، فطرح مشروعه الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية نهائياً؛ باقتسام فلسطين مع الصهيونية، تحت سيطرة وحماية الامبريالية الأميركية ». ويطالب التحليل بضرورة «النضال الحازم لهزم هذه السياسات، التي لن تؤدي إلا إلى ازدياد تفكيك وتشتيت القوى التقدمية والوطنية العربية، وإضعافها». ويعرب الحزب الشيوعي السوداني عن ثقته في أن القوى الوطنية والتقدمية العربية تستطيع ، باتحادها وتلاحمها، أن تصحح مسار النضال العربي، وأن تقلب ميزان القوى لصالح انتصارها ضد أعدائها. ويقدم الحزب تصوره لأسس التصدي فيذكر أنها: «أولاً: إن جذر القضية

هو الصراع الدائر بين حركة التحرر الوطني العربية، بمحتواها الديمقراطي وبقواها الاجتماعية ومستوياتها الجديدة من جهة، والامبريالية وعملائها من الصهاينة والرجعية العربية من جهة أخرى. في حدود هذا الاطار، فقط، يكون شعار قومية المعركة مفهوماً وثورياً ومقبولاً؛ لأنه في هذا الاطار، فقط، يمكن استنهاض الجماهير العربية في كل أقطارها للنضال العارم، لالكنس الاحتلال الاسرائيلي وحسب، وإنما لكنس كافة مظاهر التخلف والنفوذ الاستعماري؛ ثانياً: مهما اختلفت ميادين النضال، عسكرية أو سياسية أو ديبلوماسية، ومهما اختلفت أشكال حرب التحرير، نظامية وغير نظامية، فإن الدور الحاسم يبقى بيد الجماهير العربية... [التي] لن تستطيع إنجاز دورها هذا بدون وحدة صفوفها، وبدون الديمقراطية التي تطلق طاقاتها ومبادراتها الهائلة؛ ثالثاً: ان المقاومة الفلسطينية ليست أداة للضغط، وليست دون سن الرشد، حتى تفرض عليها الوصاية، بل هي فصيل متقدم من فصائل الثورة الديمقراطية العربية، والممثل الشرعي لشعب فلسطين ولنضاله من أجل استعادة أرضه، دولة ديمقراطية، يتمتع فيها مواطنوها، على اختلاف أديانهم، بحقوق وواجبات متساوية؛ رابعاً: إن الاتحاد السوفياتي ليس سنداً مؤقتاً لحركة التحرر الوطني العربية، وإنما هو صديق وحليف لها». ولأن الموقف من الحليف لا يمنع من الصراع في هيئة حوار أو انتقاد، ولأن الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية المحكومة بأنظمة وطنية تؤثر، تأثيراً كبيراً، على الجهود المبذولة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، فإن الحزب الشيوعي السوداني يرى «من الضروري توجيه النقد الحازم، دون حساسية، ضد السلبيات المعوقة في تلك البلدان. ومن أهم تلك السلبيات إنفراد الطبقة الوسطى بالسلطة، واحتكارها لها؛ بالدكتاتورية وأداتها المعروفة، الجمهورية الرئاسية. ومنها، أيضاً، اتجاه بعض الدوائر الحاكمة إلى توفير رفاهية المجتمع الرأسمالي الاوروبي لنفسها، ووراثة امتيازات الطبقة القديمة، والاستحواذ على كل ناتج كدح الجماهير العاملة. ذلك الاتجاه الذي يؤدي، بالضرورة، إلى خلق قوى اجتماعية مصلحتها تجميد التحولات التقدمية والديمقراطية؛ لفتح الباب لتغلغل الاستعمار الحديث في الاقتصاد الوطني، تحت ستار (التعاون الاقتصادي). إن هذه السلبية من شأنها اضعاف الجبهة الداخلية في البلدان المعادية للاستعمار، وبالتالي اضعاف مجموع جبهة القوى الوطنية والتقدمية العربية». وعن الصيغة الأكثر ملاءمة لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، يقول التحليل انها «التحالف الاختياري بين القوى والنظم التقدمية والوطنية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، للنضال من أجل الأهداف المشتركة والمرتضاة من الجميع، والمتمثلة في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الاسرائيلي، وفي صد تغلغل الاستعمار الحديث، وفي الديمقراطية والتقدم الاجتماعي... إن الأساس الواقعي لهذه المعادلة يكمن في نبذ سياسة معاداة الشيوعية، وفي كفالة الديمقراطية للجماهير الثورية، وضمان حرية العمل السياسي للأحزاب الشيوعية العربية، ولسائر الأحزاب والمنظمات التقدمية، على قدم المساواة والتكافؤ». وينتهي التحليل بتحية كل من «وحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية»، و«التحالف العربي-السوفياتي المعادي للاستعمار والصهيونية والعدوان»، و«النضال الذي لا يعرف التردد، من أجل تحرير كل الأرض العربية، واسترداد فلسطين، ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي»[٩].

وحين نشبت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، العربية ــ الاسرائيلية، سارع الحزب الشيوعي السوداني إلى اصدار بيان، بهذه المناسبة، حيّا فيه هذه الحرب ودور الشعب فيها، كما حذّر من أخطارها؛ فكان كمن يقرأ المستقبل. فمعارك تشرين الأول (اكتوبر) هي «معارك وطنية تحريرية لاسترداد الأرض المغتصبة في حرب ١٩٦٧، ولاستكمال السيادة القومية والاستقلال الوطني. إنها الشكل العسكري الحربي لنضال الشعوب العربية ضد الاستعمار الحديث، بقيادة اميركا في المكان الأول والكيان الصهيوني المتفرع عنها، ويمثل وجودها على أرض فلسطين. معارك الجولان وقناة السويس حلقة من سلسلة معارك الثورة والوحدة العربية الديمقراطية». ويرى الحزب الشيوعي السوداني، في بيانه، أن شروط النصر في المعارك العسكرية «تعتمد، وبدرجة حاسمة»، على: «ــ توفير الديمقراطية كاملة للجماهير...؛ ــ تسليح الجماهير، وتوجيه أجهزة التجسس والارهاب والقمع ضد دوائر الاستعمار وعملائه والقوى الرجعية الموالية له...؛ ــ تفجير طاقة الجماهير، وتوحيد صفوفها...؛ ــ اليقظة العالية تجاه مخططات الحكومة الرجعية...، ــ احتياج المعركة لكل امكانيات وطاقات العرب، يجب الا يمسح الخط الفاصل بين الشعوب والرجعية؛ ــ تصحيح كل الأخطاء التي وقعت بحق المقاومة الفلسطينية في دول المواجهة وكل البلدان العربية، وأن تتوفر لفصائلها حرية الحركة، بالرجال والعتاد والسلاح، وحقها في الاستقلال، ورفض أي شكل من أشكال الوصاية عليها؛ ــ رفض المناهج الانتهازية للحكام العرب، الذين يسعون إلى تجريد الجماهير من حقوقها السياسية والاجتماعية، ومن حقها في التنظيم والتوجيه والمشاركة الفعلية في المعركة وصنع الأحداث وادارة شؤون البلاد تحت ستار الشعارات المزيفة: (الوحدة القومية) و(قومية المعركة) و(الحرب النفسية ومؤامرات العدو)، واتهام كل صوت شجاع يرفض الممارسات والسياسات الخاطئة بالخيانة والعمالة وتفتيت وحدة الصف؛ ــ رد الاعتبار للصداقة العربية ــ السوفياتية، وإزالة الشوائب التي لحقت بها، بوصفها السند الخارجي الوحيد، والذي لا غنى عنه للصمود ومواصلة المعركة وتحقيق النصر في الصراع العسكري ــ السياسي ــ الاقتصادي ضد دوائر الاستعمار الحديث واميركا وقاعدتها في قلب الوطن العربي: اسرائيل، وما تجده من دعم عسكري-اقتصادي وديبلوماسي من حكومات المانيا الغربية وبريطانيا». وحتى لا يقع في روع المواطن العربي أن السذاجة السياسية وصلت بالحزب الشيوعي السوداني حدّ مناشدة الأنظمة العربية منح شعوبها هذه المكاسب، نجد الحزب، في بيانه، يشير إلى أن «توفر هذه الشروط لن يأتي منحة من الحكومات العربية، بل لا بد من أن تتقدم الجماهير الحقيقية، وتستعيد، وتنتزع حقها في النشاط السياسي؛ كحق الاجتماع والتظاهر والتنظيم وإبداء الرأي». ويقطع بيان الحزب بأنه «بتوفر هذه الظروف، تقطع الشعوب العربية طريق التردد والمساومة على الدوائر اليمينية في الحكومات العربية، التي ستلجأ، حتماً، لتصفية المعركة في منتصف الطريق، واستغلال النصر العسكري كمظلة لتهريب الحلول الاستسلامية والتصفوية؛ مثل (تحريك القضية ديبلوماسياً)، والبحث عن صيغة جديدة للاعتراف باسرائيل، بهذا الشكل أو ذاك، وتصفية قضية تحرير فلسطين، وإلغاء وجود المقاومة ودورها، ورفض سيادة تحالف يميني جديد على العالم العربي». وفي مرارة

ملموسة، يسجل بيان الحزب الشيوعي السوداني حقيقة سلبيـة، وهي أن الجماهـير العربية «تتابع الأحداث والمعارك وكأنها فوجئت بها». ويردف البيان أن هذه الجماهير لن يُشفي غليلها «تكرار الشعار السطحي: (لا صوت يعلو على صوت المعركة)».

«لكيما يلعب السودان دوره في المعركة العربية بجدية تليق بتقاليد شعبنا»، دعا الحزب الشيوعي السوداني كافة القوى الشعبية والسياسية، على اختلاف انتماءاتها، إلى توحيد جهودها، باخلاص واصرار، لاتخاذ الخطوات التالية: «ــ تطهير الجيش من عناصر الأيانيا، التي نالت تدريبها العسكري في اسرائيل، وفي مقدمتها اللواء جوزيف لاقو، وإبعاد الجواسيس عن مواقع المسؤولية...؛ ــ إبعاد الخبراء العسكريين البريطانيين من مدرسة القادة والاركانحرب [الأركان حرب] ومدرسة المشاة في جبيت وصلاح الأسلحة، وإنهاء زيارة نائب رئيس هيأة الأركانحرب [هيئة الأركان حرب] البريطاني للبلاد فوراً. ــ قفل ميناء بورتسودان والمياه الاقليمية في البحرالأحمر على سواحل السودان. ــ اطلاق سراح ثوار منظمة ايلول الفلسطينية، وشطب القضايا ضدهم، وفتح الأرض السودانية لنشاط حركة المقاومة. وإعادة صوت فلسطين من الاذاعة السودانية. ــ ضرب المصالح الاميركية في السودان، بإلغاء المعونة الاميركية، وطرد خبراء البنك الدولي، وتصفية أجهزة وكالة المخابرات الاميركية في السودان، وتقييد نشاط وحركة سفارة اميركا والمانيا الغربية. ــ إعادة الجنود وضباط الصف والضباط المسرّحين إلى الخدمة. ــ اطلاق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين، وشطب القضايا، ووقف المحاكم الخاصة، وإلغاء قانون أمن الدولة. ــ انتزاع حق الجماهير في تكوين لجانها الشعبية، لدعم المعركة واسترداد حريتها الديمقراطية في التنظيم والتظاهر والتبرع والتطوع، دون وصاية الدولة». وانتهى البيان بشعاري: «النصر المؤزر لنضال الشعوب العـربية، من أجـل استرداد الأرض وتحرير فلسطين»، و«عاشت الثورة والوحدة العربية الديمقراطية»(١٠).

وتأتي القيمة الكفاحية والتاريخية لهذا البيان، في كونه لم يُخدع بصوت القذائف والصواريخ، كما حدث لبعض التقدميين العرب؛ حين انزلقوا إلى ممارسة النقد الذاتي عما ذهب بهم خيالهم من تشكيك في السادات ونظامه قبـل الحرب. بـل إن الحزب الشيوعي السوداني حافظ على الاتجاه، ولم تتقاذفه أمواج تشريـن الأول (اكتـوبر)، ولا زعم التحرير، كما أن الحزب نفسه مزج، مزجاً سليماً، بين المحلي والعربي والعالمي في بيانه هذا، مما جعله يضع يده على الثغرات التي سدتها أجهزة دعاية السادات بسدادات من خرق بالية. واليوم، بعد مرور نحو ثماني سنوات على صدور هذا البيان، نلمس مدى وضوح الرؤيا لدى هذا الحزب المناضل والمجرّب.

ولم يكتف الحزب بهذا البيان، بل سارع إلى عقد دورة اللجنة المركزية للحزب، على الرغم من الأخطار المحدقة بمثل هذه الدورة، في وقت بث فيه نظـام نميري عيـونه وجواسيسه في معظم أرجاء البلاد، في محاولة لتقديم رأس الحزب إلى شيطان الثورة المضادة.

وفي هذه الدورة، استشرفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني «آفاق الوضع العربي بعد حرب اكتوبر». وخرجت بتحليل تضمن رؤيا مستقبلية؛ فقد أكد التحليل أن كل اليمين العربي يتآمر «لإبعاد القوى الثورية، وحصرها في موقف المتفرج: إما أن تتبع أو تعيش صقيع العزلة، إما أن تبارك أو تتهم بالخيانة. كل سمات الموقف الانقلابي... وهذا طبيعي لأن حرب [تشرين الأول] اكتوبر، وما بعدها، كان انقلاباً حقيقياً من الدوائر الحاكمة في مصر على استراتيجية النضال الوطني والتقدمي من أجل استعادة الأرض المحتلة والسليبة ومواصلة الثورة الاجتماعية». وتجمل اللجنة المركزية، في تحليلها، تقدير الحزب للموقف العربي، فتذكر أنه «مسترشداً بنظرته الطبقية، ومتجنباً طرح مجرد تحليلات عابرة للأحداث، واهتداءً بالماركسية اللينينية توصل للتالي: **أولاً**، إن حركة التحرر العربية ولجت مستويات متقدمة من تطورها، وانتقلت من حيّزها الوطني إلى التصدي لمهامها الاجتماعية؛ إلى الثورة الديمقراطية... الحليف الثابت والمخلص... هو المعسكر الاشتراكي وحركة الطبقة العاملة العالمية... ولقد أفرزت حركة التحرر العربية، خلال نضالها المديد، أدوات نضالية يعتمد على وجودها وفعاليتها مستقبل تلك الحركة. فهناك الأنظمة الوطنية... وهناك الطبقة العاملة وتنظيماتها الشيوعية، وهناك المنظمات الديمقراطية الثورية، وهناك المنظمات الثورية المسلحة الفلسطينية. **ثانياً**، ... خطّط الاستعمار الردة في المنطقة العربية بأساليب مختلفة... **ثالثاً**، الأسباب الأساسية للهزيمة كانت تكمن في عدم وصول التحولات الاجتماعية إلى مستوى تصفية العناصر المعادية للثورة في النظم الوطنية، بل واحتلال هذه العناصر لأخطر المواقع في المنظمات الجماهيرية وجهاز الدولة والقوات المسلحة، كما كانت هذه الأسباب تكمن في عدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربي». وأكدت اللجنة المركزية، من جديد، المواقف الأساسية للحزب من القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، موضحة أن الانتصار في قضية فلسطين «ليس حلماً عابثاً، بل هو هدف يقترب من التحقيق، بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية والوطنية العربية، وتتطور حركة النضال الثوري العربي عامة، والفلسطيني خاصة». وتتمسك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، وترفض «الدعوة الماكرة إلى (المصالحة القومية)... فقد وجدنا أن هذه الدعوى تقوي الاتجاهات التي تشكك في طريق الثورة الديمقراطية، وتمثل تراجعاً عن أهداف الثورة العربية أمام القوى اليمينية المرتبطة بالاستعمار». كما ترفض اللجنة المركزية «سياسة المحاور التي تمزق وحدة النظم الوطنية والتقدمية...» وتقول: «وقد أعطى حزبنا اهتماماً كبيراً للظاهرة الايجابية التي نتجت عن عدوان عام ١٩٦٧، وهي استيقاظ أقسام واسعة من الجماهير العربية على حقيقة الامبريالية الاميركية، وعمل على تنمية هذه اليقظة، باعتبارها بين أهم العوامل لكسر الهجوم الامبريالي الأميركي على الشعوب العربية. وحارب حزبنا الأوهام التي ظلت الدوائر اليمينية تبثها؛ لاخفاء العلاقة بين الامبريالية العالمية بأسرها واسرائيل، وخاصة محاولات تبرئة اميركا وتجميل صورتها، وتقديم اسرائيل وكأنها الدولة المتحكمة في سياسة الولايات المتحدة والامبريالية». وأشارت اللجنة المركزية للحزب إلى أنها ظلت تأخذ في الحسبان الامكانيات الواقعية لحركة التحرر الوطني العربية، «كما رفض حزبنا الحلول الاستسلامية، وقاومها، قدر استطاعته. ولكنه انتقد، في نفس

الوقت، اتجاهات التطرف، التي لم تكن ترى غير الحل العسكري. ومن جانبنا دعونا إلى استخدام كافة الوسائل السياسية والعسكرية». وتحدث تقرير اللجنة المركزية عن الصراع المتنوع الذي شمل الساحة العربية كلها، خلال السنوات الست السابقة على حرب اكتوبر. وانتقل للحديث عن المقاومة الفلسطينية التي ظهرت «وفرضت نفسها قوة نشطة، ومؤثرة في مجموع النضال الثوري العربي. وكان أبرز نتائجها الايجابية أنها استردت حق التعبير عن شعب فلسطين من المتاجرين بقضيته، وطرحت، بصورة جادة وملموسة، قضية تقريره لمصيره على أرضه السليبة. وساهمت الجماعات التقدمية الثورية منها في فضح فكر البرجوازية الصغيرة، وممارساتها». ثم تتحدث اللجنة المركزية عن مضي «جمهورية اليمن الديمقراطية، بحزم، على طريق الثورة الديمقراطية»، وعن الانتفاضات العمالية والطلابية التي شهدتها مصر، في بداية عام ١٩٦٨. وتنبأ تقرير اللجنة المركزية بأن تنهض حركة ديمقراطية في مصر، «بمعاركها الشجاعة من أجل وجودها، واستقلالها، واستمرارها، وموقفها الناقد من الفكر التآمري، واقترابها من الماركسية اللينينية، وسعي طلائعها للاتحاد في حزب شيوعي». وأشاد بتأميم العراق لنفطه و«بوضع موارده في يد الشعب، بمساعدة الاتحاد السوفياتي وجمهورية المجر الاشتراكية»، وحيّت اللجنة نضال الجماهير العربية «من أجل التمسك بالتحالف الوثيق مع المعسكر الاشتراكي». ولم يمنع وهج الانتصار المصري الجزئي في حرب اكتوبر، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني من ادانة السادات ودوائره بسبب استجابتهم «لضغوط الاستعمار والاقطاع العربي»؛ مما جعل «الدوائر الحاكمة المصرية» تضطلع «بدور البلدوزر في فتح أبواب سياسة التراجع... وتدريجياً أصبح (الحل السلمي) هو الحل الوحيد، والذي لا حل سواه، والذي تسخَّر كل الامكانيات العسكرية والسياسية لتحقيقه». وعن سياسة الامبريالية، والأميركية منها بخاصة، تقول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني انها «تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، نهائياً، وللابقاء على اسرائيل قاعدة دائمة لها، دون تهديد، ولدفن هدف الوحدة العربية الديمقراطية. وتدبِّر الامبريالية المؤامرات لتمزيق وحدة القوى المعادية لها ولقلب الأنظمة (العنيدة)... وتسعى لدق اسفين بين الشعوب العربية والمنظومة الاشتراكية... وإذ تلوِّح أميركا بهراوتها الاسرائيلية وبأسطولها في البحر المتوسط والمحيط الهندي وبتسليح ايران [زمن الشاه]، فإن اغراءاتها للبرجوازية الحاكمة لم تتجاوز الوعد بانسحابات اسرائيلية غامضة، وفتح قناة السويس، وبعض المعونات الاقتصادية والمالية، كثمن لإعادة ترتيب اميركية في المنطقة». وبهذا المسح تكون اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني قد عرضت لظروف نشوب حرب اكتوبر، ورأت أن كل وطني «لا يمكنه أن يرى في حرب اكتوبر إلا حرباً عادلة من أجل استعادة أرض مغتصبة، ومن ثم لا يسعه إلا أن يؤيدها، ويمنحها كل مساعدة». وتعود اللجنة المركزية فتشير إلى «أن بداية القتال، وسير الحرب، ثم وقف اطلاق النار، والتطورات اللاحقة، كلها تؤكد أن هدف الدوائر الحاكمة لم يكن أكثر من شن حرب محدودة واستخدامها لدفع وتنشيط الحل السلمي الاستسلامي للقضية». وتزيد الأمر وضوحاً، حين تقرر «أن التخطيط لحرب محدودة المدى والأهداف يتأكد من التقديرات العسكرية الخطيرة، كما كشف عنها السادات في خطبه وتصريحاته الأخيرة،

وتجاهل القدرات العسكرية للعدو الاسرائيلي والافتراض المدهش بأن اسرائيل يمكن أن تحارب وحدها، وأن اميركا لن تخفّ لمعاونتها، بكل آلتها العسكرية، وضعف الاستعداد العسكري الذي فضحته ثغرة الدفرسوار، ثم خطاب السادات المتباهي بالنصر، يوم ١٦ [تشرين الأول] اكتوبر، واعلان برنامج سلام، يتحدث عن فتح القناة، ويشير إلى الاستعداد لوقف القتال وعقد مؤتمر للسلام. مما كان قميناً بأن يصب الماء البارد على حمية المقاتلين». ويدلل تقرير دورة اللجنة المركزية على التخطيط لحرب محددوة «من قول السادات في مؤتمره الصحفي، في أول [تشرين الثاني] نوفمبر. ــ واحتمال استئناف القتال ضد اسرائيل ما زال وارداً ــ 'أنا مش مستعد أصدر أمر للجيش المصري بمحاربة أميركا . وفي هذه العبارة الموجزة، لخص السادات كل عجز تحالف الفئات ذات التطلع الرأسمالي، وتهافتها، والتناقض الصارخ بين أقوالها وأفعالها، وكل الموقف الطبقي للبرجوازية المصرية والعربية من معركة التحرير وقضية فلسطين». وما لبث السادات «أن مضى خطوة أبعد، حين وصف موقف اميركا من الصراع في الشرق الأوسط بأنه بنّاء، وخطوة أخرى حين أعلن عن إعادة العلاقات معها، قبل انسحاب اسرائيل، ولو إلى خط وقف اطلاق النار». كما تأكد التخطيط لحرب محدودة «في الحرص البالغ على ألا يتجاوز القتال الجيوش النظامية، إلى الشعوب العربية وقواها الثورية». حيث تم التركيز على «التحرك المحسوب لدول البترول، والتحرك الديبلوماسي المكثّف من منظمات ونحو غايات يمينية. وخلال مجرى القتال كله، وجدت القوى الوطنية والتقدمية نفسها في موقف المتفرج... وأخيراً، يتأكد التخطيط لحرب محدودة في خفوت أو انعدام الحديث عن التحالف العربي-السوفياتي». ووصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى أن «وقف اطلاق النار، هذه المرة، كان محسوباً، قبل أن يبدأ القتال... منذ البداية كان هدف الحرب هو خلق مجابهة عسكرية محدودة، بأقل مشاركة من الشعوب العربية، بأقل صدام مع الامبريالية الاميركية، بأكبر مساحة من التحالف مع الاقطاع العربي، وبأضيق مساحة من التحالف مع المعسكر الاشتراكي؛ وذلك قصد التوصل إلى مساومة، على حساب حركة التحرر العربية والشعب الفلسطيني». ويحذر الحزب الشيوعي السوداني الشعوب العربية من أن المرحلة القادمة ستعيش تحالفاً اقطاعياً-رأسمالياً على ساحة الوطن العربي. ويطالب بتحديد «قوى حركة التحرر الوطني العربية وقوى أعدائها، بوضوح» من أجل وضع برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية موضع التنفيذ، والذي يتضمن: ضرب مواقع النفوذ الأجنبي، والتحالف المتكافء بين قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية، مع تحديد القوى الثورية العربية لمفهوم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحسم الموقف من الحركة الديمقراطية في مصر، ودعمها، والتضامن معها، ذلك «أن الاتحاد الاشتراكي العربي ليس إلا تنظيماً يعبِّر عن مصالح تحالف فئات البرجوازية الصغيرة، العسكرية والمدنية اليمينية، وفكرها، وانفرادها بالسلطة، ودكتاتوريتها»، مع الاقتناع بأن «القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة، في الفترة الراهنة، على قيادة الثورة الديمقراطية إلى النصر، دون وهن أو تردد، هي الطبقة العاملة». و«نبذ الأوهام والنظريات الزائفة، التي تهوِّل من دور البرجوازية الصغيرة»، مع الحاجة إلى صيغ جديدة للتحالف مع الحركة الثورية العالمية(١١).

وبعد نحو سنتين من اندلاع الحرب اللبنانية، وبعد وصول المجموعة العربية الرسمية إلى اتفاق الرياض بنحو تسعة أشهر، عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة لها. ورأت «أن اختيار لبنان في اطار هذه الهجمة، واختيار شكل المواجهة فيه واسلوبها، لم يكونا صدفة، فلبنان أرض استقطاب طبقي حاد بين أركان نظام (المبادرة الحرة) القائم على قواعد اقتصادية وثقافية للعالم الرأسمالي بتحالف مع شبه الاقطاع وزعماء الطوائف والفئات الرأسمالية الكبيرة من جهة، والعمال والفلاحين والفئات المتوسطة الديمقراطية من جهة أخرى... [و] نشأ على أرض لبنان وضع يتعارض، تماماً، مع المخطط الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي، يتمثل في نموذج حي لتحالف وطني ديمقراطي، يقوم على برنامج نضالي منبثق من معارك جماهيرية، وعلى التكافؤ والتشاور، كما يتمثل في منبر لحركة التحرر العربية، بأشكال وأهداف تتجاوز المحاور والصيغ القديمة، بقصورها وسلبياتها المتعددة. لمواجهة هذا الوضع، وتصفيته، نسقت الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية جهودها ونشاطها، مستخدمة الانعزاليين اللبنانيين أداة مباشرة لتنفيذ مخططها... إن معارك لبنان لم تكن، في قاعها، سوى مواجهة طبقية ــ سياسية ــ عسكرية بين الحلف الامبريالي الرجعي من جهة وحركة التحرر العربية وحلفائها من الجهة الأخرى». وحين تتحدث اللجنة عن فلسطين، ترى «أن المؤامرة الدامية في لبنان لم تكن سوى حلقة في سلسلة المؤامرات التي هدفت إلى ضرب الثورة الفلسطينية. وذلك أن التحالف الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي يدرك أن الثورة تحتل موقعاً رئيسياً في حركة التحرر العربية، وتمثل نقطة التقاء، تتجمع عندها القوى الوطنية والتقدمية العربية، وتتوحد، لا حول القضية الفلسطينية وحسب، وإنما حول كل القضايا المصيرية للشعوب العربية. وخلال السنوات الأخيرة، جمعت الهجمة الصهيونية ــ الامبريالية ــ الرجعية مساعي التصفية البدئية للثورة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، إلى مجموعة من المساعي لتصعيد الخلافات بين فصائل المقاومة إلى نزاعات تناحرية، ولنشر الاتجاهات التصفوية والتراجعية والاستسلامية بينها، ولفرض قيادات متهاونة على منظمة التحرير»(١٢).

«بزيارة السادات للقدس المحتلة، وما تلاها من تطورات، اكتملت في الساحة العربية ملامح فترة سياسية جديدة»، هذا ما افتتحت به اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانها، في أول آذار (مارس) ١٩٧٨، عن الوضع العربي. واعتبرت اللجنة زيارة السادات «دوره المرسوم في عملية خاصة، خططت لها اميركا... لاستكمال هزيمة العرب العسكرية بهزيمة سياسية شاملة... وأرادت الحكومة الاميركية، بضربة واحدة، أن تتجاوز تلك المقاومة [التي تبديها الشعوب العربية]... وكان من الطبيعي اختيار السادات؛ فهو أصدق معبِّر عن الفئات الرأسمالية المصرية التي استمالتها التكتيكات الأميركية، منذ هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تلك الفئات النهمة المتحرقة إلى تعويض ما فاتها، والمستعدة لارتكاب أية خيانة وطنية وقومية، في سبيل تحقيق أطماعها... وكان حساب الخطة الاميركية أن يختل توازن الشعوب العربية... وتترك التسوية الانهزامية تمر دون مقاومة... وعندما يعلن السادات، في ظل هذه الظروف، ومن منبر المحتلّ الغاصب، أنه لن

تكون حرب خامسة، فذلك لا يعني سوى أنه استسلم، تماماً، وأنه يتفاوض، فقط، حول الشكل الذي تتم به عملية الاستسلام». وترى اللجنة المركزية أن رحلة السادات للقدس وتنازلاته المتوالية للعدو ليست «سوى امتداد وتتويج لمجمل سياسته التي قامت على خيانة المصالح الوطنية للشعب المصري والمصالح القومية العربية، والتنكر لنضال وتضحيات الشعوب العربية، عبر عشرات الأعوام، والتواطؤ مع الامبريالية الاميركية والمؤسسة الصهيونية للتسليم باغتصاب فلسطين والاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وقبوله في قلب الأرض العربية، أداة سياسية وعسكرية، لتهديد وابتزاز شعوبنا، وبسط السيطرة الامبريالية عليها، وإعاقة نهوضها ضد هذا المخطط الكالح». وان ممارسات السادات الاستسلامية «جزء من مخطط شامل لإخضاع البلدان العربية للأمبريالية ولاحتكاراتها، ولفرض طريق الرأسمالية والتبعية على شعوبها». ويعيد بيان اللجنة النشاط الامبريالي المكثّف في المنطقة العربية إلى الهزائم المتوالية التي لحقت بالامبريالية وبخاصة في فيتنام. و«وضعت في التطبيق فكرة كيسنجر، القائلة بأنه، في ظروف التوازن العالمي الراهن، وتعاظم القدرة العسكرية السوفياتية. فقد صار مستحيلاً على اميركا والدول الامبريالية الأخرى ممارسة عدوانها السافر أو فرض سيطرتها المباشرة على الشعوب، ومن ثم أصبحت في حاجة لأن تصنع لنفسها أدوات تؤدي عنها هاتين المهمتين، في شكل تجمعات سياسية ــ اقتصادية ــ عسكرية من الدول الرجعية التابعة لها، تمدها بالسلاح والدعم السياسي». وأشارت اللجنة في بيانها إلى تدخل القوات العسكرية المصرية والمغربية في الكونغو، من أجل قمع انتفاضة شابا (آذار ـمارس ١٩٧٧) لحساب اميركا وفرنسا، فقالت:

«وأمام أعيننا، يتشكل في منطقتنا، تجمع سياسي ــ اقتصادي ــ عسكري رجعي، بقيادة الحكام السعوديين، يتولى تنفيذ عمليات لحساب الامبريالية في البلدان العربية والافريقية». ولا تترك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الجماهير نهباً للتشاؤم من استحالة دحر المشروع الامبريالي، ذلك أنها ترى في تقريرها أنّ «التسوية التي تسعى الامبريالية الاميركية لفرضها، تتناقض، جملةً وتفصيلاً، مع الحقوق التاريخية والطبيعية للشعوب العربية، ومن ثم فهي تحمل في باطنها، مثل كل التسويات المفروضة في التاريخ، عناصر انفجارات، أشد هولاً على السلم في المنطقة والعالم». على أن تقرير اللجنة المركزية لا يترك الأمر وكأن الأرض مفروشة بالورود أمام انتصار شعوب المنطقة، إذ يستدرك التقرير بأن «الأوضاع الجديدة، التي عبَّرت عنها رحلة السادات للأرض المحتلة، ستترك، بالضرورة، أثرها على أشكال وأساليب النضال اللاحق لحركة التحرر العربية... إننا، في الواقع، أمام ترتيب جديد في مواقع القوى الطبقية والاجتماعية، له أسسه وأسبابه المادية». ويرصد تقرير اللجنة المركزية النشاط الاقتصادي والسياسي المتنامي للدول البترولية، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، واتساع نشاط الاحتكارات الامبريالية في أكثر من قطر عربي، في الوقت نفسه. «وتحت تأثير ودفع هذه العوامل، نمت مواقع الرأسمالية في البلدان العربية، بعد اعلانها(الانفتاح الاقتصادي)، سياسة لها... كما يتأثر بها شعب فلسطين، رغم ظروفه الراهنة... [وذلك بنشوء] فئات اجتماعية تتشابك

مصالحها، تشابكاً وثيقاً، مع مصالح الاحتكارات الامبريالية وأصحاب الأموال البترولية. ومن الطبيعي أن يشمل هذا التشابك مصالح المؤسسة الصهيونية». وتعلن اللجنة المركزية، في تقريرها، ارتداد بعض فئات البرجوازية الوطنية العربية «التي شاركت في النضال ضد الاستعمار الحديث» وأصبحت، الآن «تسلك الطريق الرأسمالي تحت دفعه وقيادته. والتحالفات التي رفعت لواءها، أيام صعودها للسلطة في الخمسينات، مع الاتحاد السوفياتي، والتي كانت، رغم قصورها ومحدوديتها، عاملاً هاماً في مسار حركة التحرر العربية، انقلبت عليها، الآن، لتتحالف مع الدول الامبريالية واحتكاراتها ضد مصالح أوطانها وشعوبها. وبعد أن كانت تحارب الشعوذة والغيبيات، صارت تجد فيها سلاحاً لحماية مصالحها. وشعارات الوحدة العربية، التي ظلت ترتقي مع ارتقاء المحتوى الاجتماعي لحركة شعوبنا التحررية حتى صارت قوة رافعة أساسية لها، نبذتها قوى الرأسمالية والتبعية، وأخذت تستبدلها بشعارات التضامن المطاطة، في الوقت الذي تنسف فيه أدنى قواعد التضامن ضد العدوان الامبريالي الصهيوني، وتشحن الجماهير بالنزعات الانفصالية والانعزالية. حتى شعار استعادة فلسطين عربية أصبح (غير واقعي)، لا بالمعنى المؤقت، وإنما كحقيقة نهائية دائمة، أي أن ذلك الشعار لم يعد يتناقض، فقط، مع مصالح الامبريالية والصهيونية، وإنما أيضاً، ولذلك السبب، مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية، بمن فيها بعض الفئات الرأسمالية الفلسطينية». وبغية التصدي لمهام المرحلة الجديدة، يدعو الحزب الشيوعي السوداني إلى إعطاء الأولوية لبناء أوسع جبهة عربية؛ «لإحباط مرامي زيارة السادات للقدس المحتلة، وسائر المخطط الانهزامي، ومواصلة النضال من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة حق شعب فلسطين في أرضه ودولته الوطنية المستقلة». ودعماً وتطويراً لما بدأ في طرابلس*، قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني المقترحات التالية: «ـ نرى أن تضم تجمعات الصمود كل القوى الوطنية والتقدمية العربية، دون رواسب تحفظات أو حساسيات... ـ... إن الصيغة المثلى لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية على أسس صلدة هي... تكافؤ أطرافه [التحالف] والاحترام لاستقلالها، والتشاور الديمقراطي فيما بينها، واتفاقها الاختياري على برنامج محدد، وملزم لها جميعاً... ـ تحتل قضية الديمقراطية مركزاً أمامياً... ـ... بناء حركة نشطة، على امتداد الساحة العربية، ترفض وتقاوم مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية في أي بلد عربي... [بما في ذلك] في النظم الوطنية... رفع الحظر عن نشاط الأحزاب التقدمية في بعض البلدان الوطنية، وإنهاء النفي الاجباري ومصادرة حرية الحركة...». ثم تنتقل اللجنة المركزية إلى الحديث عن قيام بعض الاتحادات النقابية العربية بطرد الاتحادات النقابية المصرية من عضويتها، وبنقل معظم مقار الاتحادات العربية من القاهرة، وترى اللجنة في بيانها أن «الحل

---

* المقصود هو مؤتمر دول الصمود والتصدي، المنعقد في طرابلس الغرب، أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وضم كلاً من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يقصد دورة مؤتمر الشعب العربي، المنعقدة في طرابلس أيضاً، أوائل كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها لمجابهة «مبادرة» السادات.

الحقيقي ليس طرد هذه المنظمة أو تلك، ولا نقل مقرها من هذه العاصمة العربية أو تلك، وإنما التمسك بمبدأ ديمقراطية المنظمات وجماهيريتها واستقلالها، في كافة البلدان العربية؛ حتى تستطيع أن تعبِّر عن ارادتها الحرة في رسم سياساتها، وتحديد مواقفها، واختيار القيادات التي تمثل مصالحها، دون تدخل أو وصاية من سلطة أو حزب، أو أي جهة أخرى». ويطالب التقرير الشيوعي السوداني بتوفير الضمانات للتحولات الاجتماعية، وعلى رأس هذه الضمانات الحريات الديمقراطية. كما يطالب بمحاربة «المخطط الامبريالي في شموله»، و«تصحيح كثير من مفاهيمنا وممارساتنا في ميدان التحالف مع الحركة الثورية العالمية»؛ بسبب ضآلة حجمه ومدى التضامن الذي تقدمه لها، «وتنظيم وتنشيط التضامن مع الشعوب الافريقية»، وتوسيع وتمتين «علاقات المنظمات النقابية والاجتماعية والثقافية العربية برصيفاتها العالمية»(١٣).

وبعد،

فإن هذه المواقف المتسمة بالوضوح والجرأة تليق بالحزب الشيوعي السوداني، صاحب التاريخ النضالي العريق، والشعبية العريضة، والفهم العميق للماركسية ــ اللينينية، والالمام بالجوانب المختلفة للواقع السوداني والعربي، في آن معاً.

---

(١) الحزب الشيوعي السوداني، **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** (نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (تشرين الأول ــ اكتوبر ١٩٦٧)، الخرطوم، د.ت.، ص ٥٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٦ و٥٧.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ و٥٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٨ و٥٩.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٩ ــ ٦٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ و٦٣.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.

(٨) **دستور الحزب الشيوعي السوداني**، المقر في مؤتمره الرابع، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٧، الخرطوم، د.ت.، ص ١٦ ــ ١٨.

(٩) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **الوضع العربي الراهن ووحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية**، أيار (مايو) ١٩٧٢.

(١٠) سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **لنواصل تقاليد شعبنا في دعم الجبهة العربية**، ٨/١٠/١٩٧٣.

(١١) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **آفاق الوضع العربي بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣**، ص ١ ــ ١٣.

(١٢) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **دورة يوليو ١٩٧٧**، ص ٣٦ ــ ٣٩.

(١٣) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، **بيان حول الوضع العربي الراهن**، أول آذار (مارس) ١٩٧٨.

المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني

محمود اللبدي

مقدمة

لقد أصبح معروفاً تأثير الدعاية الصهيونية على الرأي العام العالمي، ومدى سيطرتها على وسائل وأجهزة الإعلام الغربية. وقد أدى ذلك إلى عزل القضية الفلسطينية، وطمس معالمها حتى أصبحت كلمة فلسطين بعيدة عن الأذهان، وغريبة الوقع في الآذان. وسيطرت الدعاية الصهيونية على عقول الغربيين، حتى أصبحت كلمة فلسطيني تعني إرهابياً أو مجرماً. ولا بد لنا، في هذا البحث المتواضع، أن نضع أمام القارىء العربي محاولة لفهم العقل الإعلامي الصهيوني وأساليبه المتنوعة.

لقد تفهم الصهاينة تأثير الرأي العام في البلدان الغربية، وخصوصاً ذات النظم البرلمانية والانتخابات الحرة، ودوره في التأثير على القرار السياسي في هذه البلدان. ولهذا فقد جعلوا من الرأي العام شغلهم الشاغل، حيث أغرقوه بالمعلومات التي تبشر بآرائهم وأفكارهم السياسية، حتى أصبحت تلك المجتمعات حكراً عليهم ومغلقة أمام خصومهم. والأنكى من ذلك، أنهم جعلوا من تلك المجتمعات بوقاً لأفكارهم مُدافعاً عن أطماعهم وتطلعاتهم.

ونجح الصهاينة بأساليبهم الإعلامية المختلفة، وبالوسائل المتاحة لديهم، في أن يحققوا أكبر عملية غسل دماغ بشرية في التاريخ لصالح قضيتهم التي عملوا من أجلها، ألا وهي تهويد فلسطين وتغيير معالمها العربية والمحافظة عليها يهودية صهيونية أطول قدر ممكن من الزمن. ويعود سبب هذا النجاح الإعلامي الصهيوني إلى عدة عوامل ذاتية وموضوعية سخّرها الصهاينة لإنجاح فكرتهم. ولقد سهّل ذلك عليهم، جذورهم الاوروبية،

وفهمهم لطبيعة المجتمعات التي عاشوا بينها، والعقلية السائدة لدى هذه الشعوب واللغات التي يتحدثون بها. كما جعلوا من انتشارهم شرقاً وغرباً قوة تؤثر على عقول الآخرين وأساليب تفكيرهم، مستفيدين من كافة الإمكانات والنفوذ السياسي والمالي، الخ... في سبيل ادّعاءاتهم حول ما يدّعونه من حقٍ في فلسطين.

أ ــ الادّعاء الصهيوني في فلسطين

ادّعى الصهاينة أن لهم حقاً في فلسطين، وأنّ حقهم قديم قدم الزمن، (أي قِدَم التوراة أو العهد القديم) حيث استنبطوا هذا الادعاء من الكتاب المقدس بطريقة خاصة بهم، وقد وضعت الحركة الصهيونية هذا الادعاء في أطر عملية في مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد سنة ١٨٩٧ في سويسرا. وذلك بدعوة من مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل اليهودي النمساوي الأصل. وبهذا المؤتمر أرادت الحركة الصهيونية أن تضع حداً للنقاش الدائر بين اليهود الأوروبيين، في ذلك الوقت، حول فكرة اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى والنضال مع هذه المجتمعات اجتماعياً وطبقياً، كما طرحها الفكر الماركسي، لتحرير هذه المجتمعات المضطهدة من العبودية والاستغلال، وكحل جذري للمسألة اليهودية[١]. ورسخ الصهاينة فكرة تأسيس دولة يهودية في فلسطين وهجرة اليهود إلى هذه الدولة بدلاً من الاندماج والانخراط في مجتمعات اوروبا.

ومنذ ذلك الوقت، دأبت الحركة الصهيونية تعمل، بجد ونشاط، على كسب عطف وإقناع الدول المسيطرة ومجتمعاتها بالفكرة الصهيونية. هذا بالإضافة إلى العمل داخل التجمعات اليهودية لحث اليهود على الهجرة كحل وحيد للمسألة اليهودية. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد حققت نجاحاً كبيراً في انتزاع وعد بلفور من حكومة جلالة ملكة بريطانيا سنة ١٩١٧، إلا أن الحركة النازية قد ساهمت، بشكل مباشر وغير مباشر، في إنجاح الفكرة الصهيونية. إذ أن زج هتلر النازي لمئات الآلاف من اليهود في معسكرات الاعتقال وأفران الغاز، قد أعطى الفكرة الصهيونية دفعاً كبيراً إلى الأمام. حيث استفادت الحركة الصهيونية من ذلك، سواء بالتعاون المباشر مع الحركة النازية[٢] التي كانت ترفض اليهود وتريد التخلص منهم، أو غير المباشر عندما هرب كثير من اليهود الالمان إلى فلسطين أو إلى أميركا، فالمانيا النازية ترفض اليهود وتريد طردهم. والصهاينة يريدونهم ليشكلوا مادة أساسية لبناء دولتهم الصهيونية في فلسطين. وتجدر الإشارة هنا أن نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد وصلت ذروتها إبان الحكم النازي الذي استمر منذ ١٩٣٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث ارتفع عدد المهاجرين اليهود من ٢٠٠ ألف عام ١٩٣٢ ــ إلى ٦٠٠ ألف عام ١٩٤٧، وذلك في فترة قصيرة نسبياً، بينما لم يستطيعوا تهجير إلاّ ٢٠٠ ألف منذ نهاية القرن الماضي وحتى بداية عهد الحكم النازي.

كما استفادت الحركة الصهيونية من النازية، بزيادة كميةالهجرة اليهودية من اوروبا إلى فلسطين وبكسب مزيد من العطف الدولي لصالح الفكرة الصهيونية القائلة بانشاء وطن قومي لليهود كحل للمسألة اليهودية في اوروبا. ولا بد هنا من الاشارة إلى أن إجماع

الدول الكبرى المسيطرة في ذلك الوقت، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية (الدول المنتصرة على الحلف النازي الفاشي الياباني: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيـاتي) إن إجماع تلك الدول على الحل المذكور للمسألة اليهودية، هو الذي مهد الطريق، بشكل أو بآخر، إلى تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين.

ولقد جاءت مذابح النازية لليهود، لكي تصب في طاحونة الحركة الصهيونية التي استفادت فاستثمرت هذه المآسي الإنسانية لصالح أهدافها. ولم تقف عند هذا الحد، بل طرقت كل الأبواب واستفادت من كل الوسائل المتاحة لها، وطوّرت لنفسها ميكانيكية خاصة وفريدة من نوعها للتأثير على عقول البشر، وجعلتهم يفكرون ضمن أُطُر تخدم الفكرة الصهيونية. كما نصّبت نفسها وكأنها صاحبة حق في فلسطين يحق لها أن تعمل كل شيء: تقتل وتذبح، وتحتل الأراضي وتتوسع، وتطرد وتعاقب وتنكّل، وتقوم بأعمال لا إنسانية ضد أناس لا ذنب لهم ولم يرتكبوا ذنباً بحق أحد، من اليهود ولا من غيرهم، ألا وهم الشعب الفلسطيني. كل ذلك على مرأى ومسمع العالم، ودون أدنى شعور بالذنب. وكأن ما يجري أمر طبيعي.

ب ــ القواعد الأساسية للإعلام الصهيوني

يرتكز الإعلام الصهيوني على قواعد أساسية لتثبيت أقواله وادعاءاته ومزاعمه. فلقد طور الإعلام الصهيوني بعض الحجج الارتكازية منذ مراحل نشاطه الأولى، أي قبل تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين، واعتمدت الدعاية الصهيـونية الجـانب الديني التوراتي، حيث استخدمها الصهاينة بأسلوب تعبوي وتحريضي بين الجاليات اليهودية في اوروبا، لإقناعهم بالفكرة الصهيونية وحثهم على الهجرة إلى فلسطين. كما استخدمت هذه الحجج الدينية المعتمدة على التوراة بـين المسيحيين في اوروبـا، وذلك لكسب عطفهم وتأييدهم للفكرة الصهيونية «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين».

وبما أن الحركة الصهيونية هي وليدة عصر القـوميات في اوروبـا، فقد طـرح الصهاينة أنفسهم كأنهم حركة قومية تناضل نضالاً قومياً، كالقوميات الأخرى، من أجل التحرر والاستقلال.

ويقول ديفد كرافيت أحد منظِّري الإعلام الصهيـوني في مقال لـه في جريـدة الجيروزالم بوست الاسبوعية إن حجر الزاوية في وسائل إعلامنا، قبل تأسيس الدولة، كان الهولوكوست. أما بعد تأسيس الدولة فقد أصبح حجر الزاوية في إعلامنا هو الكفاح البطولي للدولة من أجل العيش[٣].

فبعد أن حقق الصهاينة حلمهم في تأسيس الدولة الصهيونية، استعملوا حججاً اعلامية جديدة بالإضافة إلى الأفكار الارتكازية الاولى. حيث استعملوا حججاً مثل، حق الأجيال، وتعمير الصحراء، أو حجة، اسرائيل للمكافحة من أجل العيش في وسط المحيط العربي المعادي، وعملت الدعاية الصهيونية على ترويج تلـك الحجج، ليس في الغـرب فحسب، بل وفي الشرق أيضاً، وحول العالم كله. وقد نشرت الدعاية الصهيونية النشيطة

هذه الحجج وأشبعت بها تفكير عامة الناس حتى أصبح معظم الغربيين يتبنون هذه الحجج ويطرحونها على المقاومة الفلسطينية وعلى العرب بشكل عام، وكأنها من حججهم هم وأفكارهم. وهذا دليل واضح على نجاح الدعاية الصهيونية.

١ ــ **الحق التاريخي أو التوراتي:** عزل اليهود أنفسهم في «الغيتو» أي في أحياء خاصة بهم، إما نتيجة لتصوراتهم الدينية المميزة، إذ أنهم وقعوا فريسة لمقولة «شعب الله المختار»، إما لأنهم عُزلوا في المجتمعات المسيحية في اوروبا لأسباب دينية بسبب مقولة «صالبي المسيح»، أو لأسباب اقتصادية احتكارية، وذلك لرفضهم العمل اليدوي وامتهانهم التجارة أو الصياغة والمراباة بالنقود والذهب. ولهذا لم يشارك اليهود في اوروبا المجتمعات التي عاشوا بينها أفراحها وأتراحها. وبالرغم من أن اليهود «الاشكناز»، أي اليهود المتحدرين من أصل اوروبي، ينتمون، أصلاً، إلى قبائل الخزر[٤] التي اعتنقت الدين اليهودي في القرن الثامن الميلادي، إلا أنهم حافظوا على الرابطة الروحية بينهم وبين البلاد المقدسة. ولا تزال جملة «العام القادم في أورشليم» تتردد في نهاية صلواتهم إلى الرب يهوه. ولا شك أن لهذه الجملة في صلواتهم رومنسية وجاذبية خاصتين، مما طبع في أذهان الأجيال اليهودية أن أصلها يعود إلى فلسطين، أو إلى القدس ــ اورشليم.

وربط اليهود مصيرهم بالقدس، وبالمعبد الذي هدمه القائد الروماني تيتوس في عام ٧٠م حيث دمر هيكل سليمان واقتاد ما به من يهود أسرى إلى روما[٥]. ومنذ ذلك الوقت بقيت فلسطين والقدس في ظل سيطرة الأمبراطورية الرومانية، التي اعتنقت، فيما بعد أي في القرن الرابع الميلادي، الدين اليهودي. وفي عام ٦١٤م اجتاح البلاد الغزو الفارسي، حيث تم تهديم الكنائس وقتل السكان. وظلت البلاد على هذا الحال حتى عام ٦٣٨م. حيث فتحها عمر بن الخطاب. ودخلت البلاد، منذ ذلك الحين، ضمن السيطرة العربية الإسلامية.

واستطاع كاتبو العهد القديم، التوراة، أن يشدّوا أتباع الدين اليهودي إلى اورشليم وإلى البلاد المقدسة، وقد اعتمدت، من خلال ذلك الحركة الصهيونية كحركة سياسية، التوراة بمثابة صك الملكية لفلسطين؛ ومنها طوّروا فكرة الحق التاريخي أو الديني المدعم بكتاب مقدس[٦]. واستطاعت الحركة الصهيونية بدعايتها النشطة أن توهم الناس ان تاريخ فلسطين يبدأ مع التوراة، متجاهلة القبائل الكنعانية والهجرات الكنعانية المختلفة التي سكنت البلاد، منذ ألفي سنة على الأقل، قبل الهجرة اليهودية الأولى إلى فلسطين والتي جاءت مع موسى عبر صحراء سيناء من مصر إلى فلسطين.

ولم يقتصر هذا التوجه السياسي الإعلامي على مخاطبة الجاليات اليهودية فحسب، بل انطلق الصهاينة إلى المجتمعات الاوروبية المسيحية لإقناعها بمساعيها من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن أجل ذلك أبرز الصهاينة الفقرات الخاصة بذلك من العهد القديم لكي تساعدهم في تثبيت ادعائهم ذاك. وقد نشطت بعض الحركات الدينية المسيحية في اوروبا وأميركا لتبني هذا الادعاء وللمدافعة عنه مشوِّهة بذلك الوجه

الصحيح للدين المسيحي في الغرب، والذي هو دين المحبة والتسامح والحق. وقد غالت بعض الكنائس البروتستانتية في اميركا، وهي كثيرة التشعب، مثل طائفة الفندامنتالست والمعمدانيين، فصوّروا اسرائيل وكأنها تجسيد لإرادة الله على الأرض، وأصبحوا يدعون، في قدّاسهم أيام الآحاد والأعياد الدينية، إلى اسرائيل التي تجسد حسب الفكرة الصهيونية نبوءة العهد القديم وتحقيقاً للإرادة الالهية.

إن المذاهب البروتستانتية، في أميركا، تمثل الأكثرية الغالبة للشعب الاميركي وفيها تكمن أكثر مصادر النفوذ السياسي. وتعتبر الصلة بين دولة اسرائيل المعاصرة واسرائيل التوراتية حجر الزاوية في صرح الدعم الشديد، من المسيحيين البروتستانت، لاسرائيل. وصلة الوصل هذه هي أساساً فكرة صهيونية روّجها الصهاينة واعتمدوا عليها كأحد ركائزهم الإعلامية.

والتعصب عند المسيحيين ليس موجوداً عند البروتستانت الفندامنتالست (Fundamentalist) المتعصبين للحرف التوراتي فحسب، بل نجد ذلك أيضاً في الآراء والكتابات الدينية والسياسية عن المسيحيين (البرسبتاريان)، واللوثريين، والاسقفيين، والكاثوليك. إذ ينشر هذا الفكر الصهيوني على شكل مواعظ في الكنائس أو في التدريس في مدارس الأحد، كما نجده في المجلات الدينية والنشرات التي توزع مجاناً، وفي إعلانات غالية الثمن في الصحف الواسعة الانتشار ثم نجده بصورة مكثفة في برامج خاصة على شاشة التلفاز وفي الراديو(٧).

وهذه تدعو إلى مساعدة اسرائيل ودعمها معنوياً واقتصادياً، وأحياناً بالتلميح والإيماء، وأحياناً أخرى بصراحة ووضوح «لإبداء الحب لليهود ولدولة اسرائيل».

كما رسّخت الدعاية الصهيونية موضوعة الحق التوراتي أو التاريخي في فلسطين بواسطة المقولة السحرية الاخرى، أي جملة «الأرض الموعودة» أو «أرض الميعاد»، لقد وعد الرب يهوه شعبه المختار بالأرض في فلسطين، فمن يستطيع، إذن، أن يخالف هذه الإرادة الالهية؟ إن الله يأمر، وان للتوراة صفة الأمر وما على المؤمنين إلا الطاعة، أي ليس للتوراة الصفة التأثيرية فحسب بل الصفة الآمرة.

وعلى هذه الأسس الدينية والتاريخية، اعتمدت الصهيونية في دعايتها لتحويل اليهودية من دين إلى حركة سياسية، لتخلق منهم أمّة يهودية لها طابعها السياسي ضمن أرض فلسطين. إلا أن فريقاً كبيراً من يهود العالم، ظل، على الرغم من قيام دولة اسرائيل لا يعتبرها الموطن الطبيعي الذي يتوقف عليه مصيره وكيانه، فيهود ناتوري كارتا أو اليهود الاورثوذكس رفضوا المزاعم الصهيونية في تسييس الدين اليهودي.

٢ ــ حق العودة: تعتبر مقولة «حق العودة» من الحجج الصهيونية المدعمة توراتياً وتاريخياً؛ كما أنها مقبولة عاطفياً أيضاً، لأنه من حق «المطرود» من أرضه ووطنه أن يعود اليه. وتعتبر هذه المقولة سارية المفعول، هذا إذا اعتبرنا فعلاً أن اليهود الحاليين والموجودين حول العالم هم من اليهود المطرودين من فلسطين، أو أبناء وأتباع أولئك

اليهود الذين طُردوا من فلسطين منذ ألفي عام. ولكن الحركة الصهيونية استعملت هذه الحجة بذكاء ودهاء وصورت للرأي العام العالمي، وخصوصاً الرأي العام المسيحي المتدين أنهم طردوا من فلسطين على يد الرومان وأن لهم الحق في العودة اليها. أما العرب، أو الفلسطينيون سكان البلاد الأصليون فقد صورتهم الدعاية الصهيونية أنهم غزاة جاؤوا إلى البلاد من الخارج وهم دخيلون عليها، أو أنهم عرب رُحّل أو بدو مثل بدو الصحراء في بئر السبع الذين صورتهم الدعاية الصهيونية يرتحلون في الصحراء شرقاً وغرباً ولا جذور لهم فيها.

وبما أن الفكرة الصهيونية «بالعودة» قد بدأت تنشر بين اليهود في اوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، وهو نهاية عصر الاستعمار وبداية عصر القوميات، فقد تحاشوا، لأسباب إعلامية وسياسية، وابتعدوا عن استعمال كلمة «استعمار فلسطين» أو «الاستيطان في فلسطين» لأن هذه الاصطلاحات تدل على أنهم غرباء أو مستعمرون لأرض ليست ملكهم. وكرسوا استعمال كلمة العودة والتي أطلقوا عليها بالعبرية كلمة «عليا» (ALIA)، وتعني الصعود لما لهذه الكلمة من جاذبية وسحر ديني وتوراتي، إذ تعني الصعود إلى أورشليم، أي إلى الله، أو إلى الطهارة والنقاء، وبذلك ربطوا العودة بالدين لتشجيع اليهود المترددين على الهجرة إلى فلسطين لأن في ذلك تقرباً إلى الله.

أما بعد تأسيس الدولة الصهيونية بعد عام ١٩٤٨، فقد نشطت الدعاية الصهيونية لنشر مقولة «العودة» بين المجتمعات المسيحية في اوروبا واميركا، لكسب تأييدهم لفكرة العودة إلى «الوطن الأصلي» لليهود، الذي وعدهم به الرب يَهوه، وكاتبو العهد القديم. واستطاع الصهاينة التغلغل بين الأوساط المسيحية في الغرب لتفسير المغزى الديني لعودة «شعب الله المختار» إلى الأرض الموعودة، وأهمية تلك العودة للبرهان على صدق التوراة وعلى اكتمال الزمان وعودة المسيح[٨].

ومن الطبيعي أن تلاقي هذه المقولة آذاناً صاغية واستحساناً لدى المجتمعات الغربية المسيحية، التي أرادت أن تتخلص من أقلياتها اليهودية «فأشفقت» عليهم لما حل بهم من ويلات ومآسٍ إبان العصور الغابرة، من محاكم التفتيش في اسبانيا، في القرن الخامس عشر، إلى البوغروم في روسيا إلى أفران الغاز في المانيا النازية.

ومما لا شك فيه أن قضية «العودة» هذه تستمد قوتها وفعاليتها من الوعد الالهي «لشعب الله المختار» أو شعب يهوه المختار[٩]. وقد استمدت الحركة الصهيونية دعماً وتأييداً من هذه المقولة، وارتكزت عليها لمخاطبة اليهود المتدينين وإقناعهم بالهجرة إلى الأرض «الموعودة».

كما استفاد الصهاينة من هذا الشعور الديني الكامن في صدور اليهود عبر الوعد التوراتي، من جهة، أو من خلال معاناتهم في المجتمعات التي يعيشون بينها في اوروبا المسيحية. واستعملوا هذه المشاعر لتثبيت ادعائهم، ليس لدى اليهود فحسب بل لدى المسيحيين الاوروبيين، وذلك من خلال عملية الربط بين الدين اليهودي والدين المسيحي.

حيث أصبح الدين المسيحي يسمى بالدين اليهودي المسيحي لدى الغربيين. وما من شك أن عبارة «لتشل يميني إذا نسيتك يا اورشليم»، والتي وردت في المزامير ١٣٧ ــ ٦٠٤، قد استُخدمت لتأجيج المشاعر الدينية لليهود لحثهم على الهجرة إلى فلسطين. ومن الجدير بالذكر أن هذه العبارة يجب أن تتردد ثلاث مرات في صلوات اليهود بشكل يومي(١٠). اضف إلى ذلك، العبارة المعروفة وهي «العام القادم في القدس»(١١). وهي عبارة يستخدمها الصهاينة بكثرة، لأنها عبارة قصيرة، وذلك لتثبيت حقهم أو ادعائهم بأن القدس هي عاصمتهم، حيث ترد هذه العبارة في أعياد الفصح.

أما فيما يخص عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، والذين طُردوا منها منذ فترة قصيرة، أي منذ ثلاث وثلاثين عاماً فقط، حتى الآن، فهذا ليس وارداً في قاموس الدعاية الصهيونية. وقد صورت الدعاية الصهيونية العرب الفلسطينيين على أنهم دخلاء على البلاد، هاجروا اليها حديثاً إبان الاستعمار البريطاني من البلاد العربية المجاورة. وهذا كله للدلالة على أن فلسطين لم تكن مأهولة من بعدهم. وأن حق العودة هو لهم وحدهم وليس لغيرهم.

٣ ــ وحدة الدين والقومية: إن وحدة الدين والقومية هي إحدى الدعائم الأساسية للفكر الصهيوني. ولا شك أن الحركة الصهيونية قد نجحت إلى حد كبير في إقناع اليهود بأنهم أتباع دين واحد وقومية واحدة في آن معاً. يقول أحاد هاعام، وهو من أبرز المنظرين للحركة الصهيونية، في رسالة أرسلها إلى الدكتور ج.ل. ماغنس في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩١٠: «إن الدين اليهودي يقوم على القومية، ويدل على ذلك أن جميع الجهود التي قام بها المصلحون، لفصل الدين اليهودي عن إطاره القومي، لم تؤد إلا إلى هدم الدين والقومية معاً. وأنا اؤمن أن ديننا قومي، أي أنه ناجم عن روحنا القومية. وعكس ذلك ليس صحيحاً»(١٢).

وفي مجال آخر يقول الكاتب الصهيوني المتدين، يحيل ميخائيل باينس: «ما هي تلك القومية اليهودية المنفصلة عن الدين اليهودي؟ إنها قاعدة جوفاء ليس فيها تعابير منمقة. وبعد ما هي 'القومية' إن لم تكن فكرة، أو بكلام آخر صورة فكرية؟ ولكن أية صورة فكرية هي مجرد خداع إذا لم يكن لها أساس في الواقع. وبالنسبة للصورة الفكرية للقومية اليهودية، أي أساس سيكون لها في الواقع عدا وحدة الشعب اليهودي مع توراته ودينه؟»(١٣).

وبما أن الفكرة الصهيونية هي وليدة الفكر الاوروبي، فقد يكون منظِّرو الحركة الصهيونية على حق فيما يخص الانتماء القومي لليهود الأشكناز المتحدرين من أصل اوروبي أو من أصل واحد، والذين ينتمون إلى قبائل الخزر، كما ذكرنا، والتي اعتنقت الدين اليهودي في القرن الثامن الميلادي. ولكن الواقع الحقيقي لليهود بشكل عام يختلف تماماً عن الواقع الاوروبي. إنه مخالف للعلم أن يكون اليهود الشرقيون، السفارديم واليهود الأفارقة من أصل واحد أو أنهم ينتمون إلى عرق واحد. وعلى سبيل المثال فإن

يهود الحبشة، المعروفين باليهود الفالاشا يتحدرون من أصل افريقي، وبشرتهم سوداء وجمجمة الرأس هي من الأصل الافريقي. واليهود الفالاشا هم من الذين اعتنقوا الدين اليهودي منذ أكثر من الفي سنة ولا يزالون يعيشون في الحبشة منذ ذلك الوقت(١٤). وهؤلاء هم اليهود الذين رفضت اسرائيل أن تستوعبهم لأنهم أفارقة أو زنوج، وقد أحدث هذا ضجة كبيرة منذ عامين تقريباً.

وبالإضافة إلى اختلاف الأجناس لدى اليهود، أي من اليهود الاوروبيين (الأشكناز) إلى اليهود الشرقيين (السفارديم) إلى الأفارقة إلى اليهود الصينيين والهنود، فإن هناك اختلافاً في اللغات والحضارات. وقد تأثرت الجاليات اليهودية بحضارات البلدان التي عاشت بينها، أو كانت من صلب تلك المجتمعات التي عاشوا بينها، حيث اعتنقت الدين اليهودي فقط. فعلى سبيل المثال عندما هاجر اليهود اليمنيون إلى دولة سرائيل، في أوائل الخمسينات، كان بعضهم يحضر زوجاته الأربع معه، وقد قوبل ذلك باستغراب من قبل اليهود المتحدرين من أصل اوروبي.

وهكذا فإن هذه الفروقات الكبيرة بين أتباع الديانة اليهودية تثبت بوضوح أن اليهود ليسوا «شعباً واحداً»، كما طرحت الحركة الصهيونية، وإن مقولة الشعب الواحد الذي ينتمي إلى قومية واحدة ما هي إلا مقولة قد تنطبق على يهود اوروبا فقط، وهذا مما يدل على جهل منظري الحركة الصهيونية باليهود وقضاياهم ومشاكلهم؛ حين اعتقدوا أن دولتهم المنشودة ستكون ليهود اوروبا فحسب، وهذا ما جعل تيودور هرتسل يعد الامبراطور الالماني أن تكون فلسطين، دولة اسرائيل، ناطقة بالالمانية وأن تكون رأس جسر متقدم لاوروبا في الشرق «البربري» المتخلف. وإذا كان الفضل الأكبر لنشوء وتطور الحركة لصهيونية يعود إلى اللاسامية أي المعاداة للسامية أو المعاداة لليهود، فإن هذه الحركة اللاسامية لم تكن موجودة في الشرق ولم يكن اليهود ملاحقين في المشرق كما كان عليه الحال في الغرب.

وعلى كل حال، فإن الحركة الصهيونية قد دأبت على ترويج هذه الأفكار بين المجتمعات الغربية، خصوصاً في الولايات المتحدة، ونجحت في الحصول على امتيازات بهذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال يستطيع اليهودي الاميركي أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية على أن يحتفظ بجنسيته الأميركية. وهذا ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل في بلدان أخرى. كما يستطيع اليهودي الصهيوني أن يجاهر في المناقشات العلنية بقوله «أنا الماني يهودي القومية»، أو «أنا بريطاني يهودي القومية». في محاولة للدلالة على وحدة القومية والدين، كما روجتها الحركة الصهيونية.

٤ ــ الصهيونية حركة قومية وحركة تحرر وطني: يقول مناحيم بيغن في يومياته: «كان الهدف الأول في خطة ثورتنا هو الحكومة البريطانية. وفي جميع مراحل ثورتنا استرسلنا في توجيه الضربات إلى هيبة الحكومة البريطانية بتصميم عنيد وبلا انقطاع. ومن المؤكد أن وجود حركة مقاومة سرية كفيلة في النهاية بدك نظام استعماري يعيش على أسطورة قوته الكبيرة»(١٥).

أما ديفيد بن-غوريون مؤسس الدولة الصهيونية فيقول: «إن معنى الثورة اليهودية يكمن في كلمة واحدة: الاستقلال. الاستقلال للشعب اليهودي في وطنه»(١٦).

وهكذا طرحت الحركة الصهيونية نفسها على أنها ثورة، وعلى أنها حركة وطنية أو قومية، أو حركة تحرر وطني تقاتل ضد الاستعمار البريطاني من أجل الحصول على الاستقلال الوطني في فلسطين. أما مناحيم بيغن فإنه يطرح نفسه على أنه حركة مقاومة سرية، وهذا، طبعاً، طرح غريب وبعيد عن الحقيقة. لأن الحركة الصهيونية قد نشأت في اوروبا ولم تنشأ في فلسطين، ثم بعد نشأتها في اوروبا هاجرت إلى فلسطين متحالفة مع الاستعمار البريطاني. ولا داعي هنا إلى الاشارة إلى وعد بلفور الذي قطعته بريطانيا للحركة الصهيونية، إبان الحرب العالمية الاولى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وما حدث في فلسطين هو استبدال الاستعمارالبريطاني الذي كان عبارة عن استعمار تقليدي بالحركة الصهيونية والتي هي، ولا تزال، حركة استعمارية من نوع أسوأ — وهو الاستعمار الاستيطاني وذلك بعد طرد السكان الأصليين، وتغيير المعالم التاريخية والحضارية والديموغرافية للبلاد.

وأي استقلال هذا الذي يتحدث عنه بن-غوريون وديفيد غرين الأوكراني الأصل؟ فبدلاً من أن يستقلا في بلديهما الأصليينْ يأتيان ليستقلا في مستعمرة اسمها فلسطين، وذلك بمساعدة الدول الكبرى وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

ويعترف ماكس نورداو أحد كبار مفكري الحركة الصهيونية أنه: «بالنسبة للعالم الخارجي فلقد نجمت الحركةالصهيونية عن دافعين خارجيين: أولاً: مفهوم القومية، ذلك المفهوم الذي سيطر على الفكر الاوروبي لمدة نصف قرن وقرر سياسة العالم. ثانياً: اللاسامية التي يعاني منها إلى حد ما كل يهودي»(١٧).

وهذا دليل واضح واعتراف صريح بأن الحركة الصهيونية ما هي إلا نتاج للفكر الاوروبي وللمواقف الأوروبية تجاه اليهود. إذ أن الحركة الصهيونية قد طرحت نفسها منذ البداية على أنها حركة قومية لليهود في اوروبا، ولكنهم حاولوا أن يعمموها على يهود العالم أجمع.

ولئن كانت الحركة الصهيونية قد تأسست في اوروبا الغربية، فإن جذورها تعود إلى اوروبا الشرقية، حيث عبّرت عن مطامح طبقات المواطنين اليهود. «إن التغييرالذي طرأ على المجتمعات الاوروبية الشرقية بسبب الدخول المتأخر للعصر الرأسمالي إلى تلك المناطق، قد حد من المساواة ومن التحول البروليتاري لقطاعات كبيرة من الجماهير اليهودية. ولم تكن الصهيونية إلا عبارة عن ردة فعل صغار البرجوازية اليهودية التي شعرت بالضغط عليها في ذلك العصر، ولذلك لا يمكن مساواتها بحركات اوروبية أو قومية، كالتي نشأت في مرحلة نمو وتطور الرأسمالية»(١٨).

ولا شك أن قادة الحركة الصهيونية يعرفون ذلك تماماً ولكنهم يطرحون أنفسهم إعلامياً، لكي يكسبوا عطف وتأييد المجتمعات الاوروبية التي عاشوا فيما بينها. وكانوا،

دائماً، يعملون لكي يصبحوا مقبولين من هذه الشعوب ولكي تؤيدهم في مساعيهم وطروحاتهم، على أنهم أقلية قومية تمتلك حركة قومية تناضل من أجل التحرر القومي والاستقلال الوطني. وهكذا فقد تم الأمر الأول في اوروبا. أما الأمر الثاني فيحاولون إتمامه في فلسطين.

٥ ــ الأرض الخالية من السكان: قال حاييم وايزمان، أول رئيس للدولة الصهيونية في مستهل خطاب ألقاه أمام اجتماع صهيوني عقد في باريس: «لقد كانت الصهيونية في مراحلها الاولى، كما أسسها الرواد، عبارة عن حركة تعتمد كلياً على عوامل ميكانيكية: هناك بلد اسمه فلسطين، وهو بدون شعب، ومن ناحية اخرى هناك الشعب اليهودي وهو بدون بلاد. اذن فمن الضروري وضع الجوهرة في الخاتم، أي جمع الشعب اليهودي في الأرض»(١٩).

وتُعتبر مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» من القواعد الأساسية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية لإقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، أي إلى الأرض الخالية، التي لا يسكنها أحد. كما تعتبر هذه المقولة، أيضاً، من المقولات المؤثرة والفاعلة لإقناع المجتمعات المسيحية الغربية لأخذ موقف مؤيد من الحركة الصهيونية وأهدافها. ويوحي هذا الشعار بأن فلسطين بقيت خالية من السكان منذ أن طُرد اليهود منها على يد الرومان قبل ألفي عام تقريباً. ولذلك فإن من حقهم العودة إليها والاستيطان فيها وتعميرها بصفتها غير مأهولة.

فقد لاقت هذه المقولة سحراً خاصاً لدى اليهود الذين عُبِّئوا تعبئة كبيرة والذين شُجِّعوا على السفر للاستيطان في الأرض واستثمارها وزراعتها، لأنها هي الأرض الوحيدة التي تستحق أن يعمل فيها اليهودي بجهده وعرقه. حيث كان من المعروف في اوروبا، أن اليهودي لا يعمل في الزراعة ولا يرغب في العمل اليدوي. وقد دُفعت الأموال لليهود لحثهم على الهجرة والاستيطان في الأرض الخالية من السكان.

ولو كان عامة الناس من اليهود في اوروبا يعلمون أن فلسطين كانت مأهولة بأصحابها لعدلوا عن فكرة الهجرة، ولاقتصرت الهجرة على فئة قليلة من الشبان المغامرين أو من الشيوخ الذين يأتون إلى البلاد المقدسة لقضاء آخر أيامهم فيها. ولكن الحركة الصهيونية حجبت الحقائق عن الجماهيراليهودية في أوروبا، فباتوا لا يعرفون ما ينتظرهم، في فلسطين، من مقاومة على يد السكان الأصليين.

وظلت هذه المقولة من الشعارات الأكثر رواجاً وشيوعاً في الغرب، لأنها تعطي لإسرائيل صفة الشرعية الدولية، وروجتها الدعاية الصهيونية حتى بعد تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين. ولا زالت الدعاية الصهيونية تنكر الوجود الفلسطيني وتتصرف وكأن الشعب الفلسطيني لم يكن موجوداً أصلاً. يدل على ذلك تصريح رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدة مائير عندما قالت في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٩: «لا يوجد هناك شيء اسمه الفلسطينيون، لم يكن الحال وكأن هناك شعباً فلسطينياً في فلسطين يعتبر نفسه كشعب

فلسطيني، ثم جئنا وطردناهم وأخذنا بلدهم منهم. لم يكن لهم وجود». لقد صرّحت بذلك غولده مئير إلى صحيفة الصنداي تايمز اللندنية وذلك للرد على سؤال حول نمو حركة المقاومة الفلسطينية كعامل جديد في معادلة الشرق الأوسط.

ولا شك أن هذه العقلية الصهيونية لا تزال سائدة في اسرائيل، وخصوصاً لدى الجيل القديم أو جيل الرواد. والجيل القديم شرَّب تلك الأفكار العنصرية إلى الجيل الجديد أو ما يسمى بالصبرا، أي الذين يولدون في فلسطين.

٦ ــ **فلسطين صحراء قاحلة:** طرح الصهاينة مقولة فلسطين الصحراء غير المعمّرة، وهي مقولة تُكمِل التي سبقتها «أرض بلا شعب...»، وقد روجتها الحركةالصهيونية بين اليهود في اوروبا، والغرب بشكل عام، لحثهم على الهجرة إلى فلسطين والاستعمار والاستيطان في «أرض الآباء والأجداد». ويقول المنظر الصهيوني الاميركي الأصل لويس دمبيتز براندیس: «لقد كانت الأرض قاحلة بدون أشجار منهكة نتيجة لقرون من الإهمال، وموبوءة بمرض الملاريا. إن هذه الأرض التي كانت غير مشجرة منذ جيل مضى، قد برهنت الآن، أي بعد قدوم المستوطنين الصهاينة، أنها أرض باستطاعتها أن تصبح مرة أخرى «أرض الحليب والعسل» ويمكنك الآن أن تشاهد مزروعاً فيها البرتقال والعنب والزيتون واللوز والقمح وحبوباً اخرى»(٢٠).

ولقد اعتمدت الحركة الصهيونية على جهل اليهود في الغرب بطبيعة البلاد التي ينوون الاستيطان فيها، كما اعتمدت على جهل المجتمعات الاوروبية والغربية بشكل عام لكي تكسب عطفهم وتأييدهم لفكرة الاستيطان في فلسطين من أجل تعميرها. وإذا تصورنا أن هذه المقولة قد طُرِحت في عام ١٩١٥ على اليهود الاميركيين وعلى الشعب الاميركي بشكل عام لإقناعم وكسب تأييدهم، فإننا نعي تماماً عمق وتأثير الدعاية الصهيونية وأفكارها المبيتة التي كانت تعمل على وضع الرأي العام الدَّولي ضمن بوتقة التفكير والدعاية الصهيونية.

ولا داعي هنا لدحض طروحات ومزاعم لويس براندیس والحركة الصهيونية، لأن فلسطين كانت مليئة بالأشجار وخصوصاً الزيتون واللوز والعنب، وذلك منذ القدَم أي منذ آلاف السنين. ويعترف براندیس في نفس المقالة فيقول: «لم يكن المستعمرون غير عارفين بطبيعة البلاد فحسب ولكنهم كانوا يجهلون حياة الزراعة التي كان عليهم أن يحيوها هناك»(٢١) وهذا الكلام يناقض الحديث الذي قبله، خصوصاً وأن المستوطنين قد تعلموا الزراعة من السكان الأصليين أي من الفلسطينيين العرب. ولكنّ الفكر الصهيوني عرف كيف يختار الكلمات المنمقة والرنانة حيث قالوا فيما بعد ان «الصحراء» قد تحولت إلى «حزام أخضر» وذلك بفضل نشاطهم وعبقريتهم.

ومن الطبيعي أن يحجب الإعلام الصهيوني المعلومات الصحيحة التي لا تخدمه عن الرأي العام الغربي، متجاهلاً أن فلسطين كانت أكثر بلدان الشرق تقدماً في الزراعة، وأن تصدير الحمضيات والبرتقال لم يبدأ مع قدوم الهجرات الصهيونية الاولى إلى

فلسطين، بل بدأ قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل. وطبيعي أيضاً أن يركِّز على ما يخدم أهدافه مثل: «إن الأرض لمن يعمرها». وبما أنهم عمروا الصحراء التي كانت قاحلة قبل مجيئهم، حسب ادعائهم، فهذا يعطيهم الحق في امتلاكها.

واستمروا في ترويج هذه المقولة، حتى بعد تأسيس دولة اسرائيل التي سارت على النهج الإعلامي نفسه. وفي مقابلة أجراها رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول مع مجلة نيوزويك الأميركية في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٩ قال: «لقد كانت صحراء ــ أكثر من كونها متخلفة، لا شيء. وإنه فقط بعدما جعلنا الصحراء تزهر ومأهولة بالسكان أصبحوا مهتمين بأخذها منا».

ولقد كان الصهاينة يعلمون أن فلسطين لم تكن لا صحراء ولا قاحلة ولكنهم روجوا هذه الأقاويل والادعاءات لإقناع اليهود بالهجرة ولكسب تأييد الغربيين. فعلى سبيل المثال يقول الكاتب الصهيوني المعروف احاد هاعام: نحن في الخارج لدينا طريقة في التفكير بأن فلسطين تكاد تكون صحراء، وغابة متوحشة، وأن كل من يريد شراء أرض هناك يمكنه عمل ذلك كما يحلو لقلبه. ولكن في الحقيقة أن هذا ليس هو الحال. إنه من الصعب وجود أية قطعة أرض غير مزروعة في البلاد... نحن في الخارج نعتقد بأن العرب كلهم متوحشون، وعلى مستوى الحيوانات ولا يعون ما يدور حولهم. ولكن هذا خطأ تام. العرب وخصوصاً سكان المدن يعرفون نشاطاتنا في بلادهم وأهدافنا، ولكنهم يصمتون ولا يقومون بأية إشارة، لأنه في الوقت الحاضر لا يتنبأون بخطر على مستقبلهم. ولكن عندما يأتي الوقت الذي يطور فيه شعبنا حياته في فلسطين فإن السكان الأصليين سوف يشعرون بشكل أو بآخر بالخطر، وعندها سوف لن يفتحوا لنا الطريق بسهولة»[٣٢].

أما قصة البرتقال، والتي يدعي الصهاينة أنهم هم الذين زرعوه في فلسطين، فإن هذا غير صحيح، فإن برتقال يافا معروف لفترة طويلة قبل الحرب العالمية الاولى في بريطانيا، في هال ولفربول. وفي عام ١٩١٢ بلغت قيمة التصدير للمواد الزراعية من فلسطين، والتي يبلغ ٩٠ بالمئة منها من الحمضيات، حوالي مليون ومائة وخمسين ألف جنيه فلسطيني[٣٣]. ويقول ناجي علوش في كتابه المقاومة العربية في فلسطين ان إنتاج الحمضيات في فلسطين في عام ١٩١٣/١٩١٤ بلغ حوالي مليون وخمسماية وثلاثة وخمسين ألف وثمانماية وواحد وستين صندوق برتقال (٥٥٣٨٦١، ١)[٣٤].

ولا شك أن هذه الاحصاءات تثبت أن فلسطين لم تكن صحراء قاحلة، كما أن سكانها لم يكونوا بدواً رُحّلاً يعيشون في الخيام، وإنما كانوا يسكنون في مدن وقرى معروفة منذ العصر اليوناني والروماني الذي غزا البلاد واستوطن فيها لمئات السنين، وهذا قبل قدوم الهجرات اليهودية التي جاءت من مصر على يد موسى ودخلت فلسطين على يد يشوع بن نون. كما أن الساحل السوري أو الساحل الفلسطيني معروف بمدنه العريقة، مثل عكا ويافا وغزة، وغيرها من المدن الساحلية الفلسطينية المعروفة.

٧ ــ **حق الولادة والأجيال**: طُرِحت هذه المقولة في السنوات الاولى من العمل

الإعلامي الصهيوني، وذلك عندما كانت اسرائيل في مراحلها الاولى، حيث كان الإعلام الصهيوني يسعى لاستنباط واكتشاف قواعد إعلامية يتحرك من خلالها. وللرد على مقولة الاستيطان والمستوطنين الذين يأتون من الخارج طرح الإعلام الصهيوني ما يسمى بحق الأجيال التي تولد في اسرائيل أن تعتبر اسرائيل أو فلسطين وطناً لها.

فمن الطبيعي أن من يولد في أرض ويترعرع فيها تصبح هذه الأرض وطناً له أو وطنه الأم. والصهاينة قد زوروا أو غيروا أسماءهم الاوروبية الأصل إلى أسماء توراتية كما زوروا شهادات ميلادهم وخصوصاً الذين ولدوا في بولندا أو روسيا أو أميركا. فمن يولد في الأرض تعتبر وطناً له ولا يحق لأي قانون أن يطرده منها. وأية محاولة لطردهم تعتبر عملية عدوانية وضد حقوق الإنسان اليهودي. والانسان العربي الفلسطيني لم يكن موجوداً أو ليس له ذكر في قاموسهم، ولهذا جاز طرد الفلسطينيين من وطنهم عام ١٩٤٨.

وتغنّى الإعلام الصهيوني بشكل ملحوظ بالأجيال التي وُلِدت في اسرائيل لأن ذلك يعتبر امتيازاً لهؤلاء الشباب والفتيان المولودين في الدولة الصهيونية المستقلة. ومن يولد في اسرائيل أطلقوا عليه لقب «صبرا» ونشط الإعلام الصهيوني في تفسير كلمة «صبرا». وحسب تفسير دعايتهم أن من يولد في فلسطين هو مثل كوز الصّبير، حلو ولذيذ من الداخل وشوكي جارح في الخارج. وهذه صفة تعتبر من صفات الشجاعة والشدة للذين يولدون داخل اسرائيل. والذين يعتبرون أن اسرائيل هي وطنهم الأصلي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام الصهيوني يعي تماماً، أن هذه الأجيال التي تولد في اسرائيل تعطي الدولة الصهيونية شرعية وحقاً في الوجود في أن تستمر في المنطقة أطول مدة ممكنة. والصهاينة يعون ذلك جيداً ولذلك فهم ينشرون ويروجون هذه الحجج للتأثير على عقول الغربيين وكسب تأييدهم.

ويقول بعض الصهاينة الجدد، القلقين على استمرارية اسرائيل في المنطقة العربية، أن هناك أمة جديدة قد تكونت عبر الثلاثين سنة الماضية لها خصائصها القومية، ولها لغتها الخاصة بها، يمكن أن نطلق عليها «الامة العبرية أو الاسرائيلية»... فكيف العمل؟ ألا يمكن الاعتراف بها كأمة في الشرق الأوسط؟

وهذه ورقة ذكية يطرحها الصهاينة الجدد لكسب تأييد الرأي العام الدولي وعطفه، بالإضافة إلى محاولة إقناع العرب عامة والفلسطينيين خاصة بالاعتراف بالدولة الصهيونية.

٨ ــ اسرائيل الصغيرة: ومن الحجج الصهيونية، الأكثر استعمالاً من قِبَل الدعاية الصهيونية، وخصوصاً بعد تأسيس الدولة الصهيونية، حجة «اسرائيل الصغيرة» أو اسرائيل ذات المساحة الصغيرة، هذا إذا قورنت بالمساحات الشاسعة التي يسكنها العرب، من المحيط إلى الخليج. ويقول المنطق الصهيوني مخاطباً الغرب: لماذا لا يتنازل العرب عن هذه القطعة الصغيرة من الأرض لليهود المساكين، الناجين من معسكرات الاعتقال النازية؟ وحرص الصهاينة، عن سبق إصرار، أن يتحاشوا ذكر كلمة فلسطين

أو الشعب الفلسطيني أو حتى الفلسطينيين في إعلامهم. وتكلموا دائماً عن العرب أو عرب «أرض اسرائيل» حتى لا يعطوا للفلسطينيين صفة مميزة كشعب له حقوق وله انتماء إلى أرض معينة. وضمن هذا المنطق الصهيوني، وما دام كل العرب عرباً فلماذا لا يحلّون مشكلة اللاجئين العرب ويستوعبونهم في هذه البلاد العربية الواسعة؟ ومن أجل سرعة الإقناع يلجأون إلى المقارنة، فهم يدرجون مثل الالمان الذين فروا أو هاجروا من المقاطعات الشرقية من المانيا، إبان وبعد الحرب العالمية الثانية، واستبوعبتهم حكومة المانيا الغربية متنازلة عن المناطق الشرقية. فكما استوعب الالمان في المانيا الغربية المانهم من المقاطعات الشرقية، يقول المنطق الصهيوني: لماذا لا يستوعب العرب عربهم الذين هربوا أو لجأوا إليهم من أرض-اسرائيل أو من فلسطين ويوطنونهم في تلك الأراضي العربية الشاسعة. ويخاطب الاعلام الصهيوني الشعوب الغربية قائلاً: وكما تنازل الألمان عن مقاطعاتهم الشرقية، فلماذا لا يتنازل العرب عن فلسطين؟.

والإعلام الصهيوني يخاطب العالم، ولا يخاطب نفسه كما هو الحال في الإعلام العربي. فللرد على مقولة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم أو إعادتهم إلى أرضهم، يجيب الإعلام الصهيوني قائلاً: لقد استوعبت اسرائيل آلاف اليهود الشرقيين من البلاد العربية فلماذا لا يكفُّ العرب عن المهاترة ويستوعبون الفلسطينيين ويحلون مشاكلهم. فاسرائيل ترى أن لا مكان للفلسطينيين في فلسطين أو «اسرائيل» لأن ذلك سيخل بالتوازن السكاني لدولة اسرائيل اليهودية التي يجب أن تحافظ على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية. وهم يجاهرون بذلك ويرددونه بالرغم من أن هذا الطرح يفضح التوجهات العنصرية والفاشية للفكر الصهيوني.

وعندما يتحدث العرب والإعلام العربي والفلسطيني عن الفلسطينيين أو العرب المضطهدين في الأراضي المحتلة، يطرح الإعلام الصهيوني مقولة يهود البلاد العربية وخصوصاً يهود سوريا. وقد حاول الإعلام الصهيوني أن يشنَّ حملة قوية على سوريا وإرسال البعثات الدينية والإنسانية لتقصِّي الحقائق حول وضع اليهود في سوريا. وليس الموضوع بالنسبة لإسرائيل هو اهتمامها بيهود سوريا، بقدر ما تهمها المناورة السياسية الإعلامية للفت الأنظار إلى القضايا التي تهمهم وتحويل الأنظار عن القضايا التي تحرجهم وتفضح ممارساتهم العنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة.

ويجب ألّا يفوتنا أن هناك موضوعة اخرى في طرح الإعلام الصهيوني حول قضية اسرائيل الصغيرة. وبما أنها صغيرة فمن الطبيعي أن يتبنى العالم ضرورة تكبيرها، وعندما يطرحونها صغيرة فمن الطبيعي أن يتعاطف الإنسان مع الصغير حتى يكبر. ولقد طرح الإعلام الصهيوني قضية الحدود الاسرائيلية، وخصوصاً قبل حرب عام ١٩٦٧ أي قضية تعديل الحدود خصوصاً عند بلدة قلقيلية التي تبعد عن البحر مسافة تعادل اثني عشر كيلومتراً فقط. ولا يزال الصهاينة يطرحون مسألة تعديل الحدود لأن اسرائيل بحاجة إلى ذلك لأن مساحتها صغيرة. وضمن هذا المنطق فإن التوسع الذي تمارسه اسرائيل مبارك بسبب صغر حجمها.

٩ ــ الهولوكوست: تعتبر مقولة الهولوكوست من القواعد الأساسية التي اعتمد عليها الإعلام الصهيوني لشرح وُجهة نظره في ضرورة إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين. ولكنها لم تكن الحجة الوحيدة أو التبرير الوحيد لإقامة الدولة اليهودية. ولكن مقولة الهولوكوست كانت بمثابة المفتاح الرئيسي للإعلام ، أي أنها تمثل «الخط القاعدي»، وتعتبر السبب الرئيسي لتبرير إقامة الدولة. إن الهولوكوست جاء ليطغى على كل الحجج ولم يعد هناك مبرر لإقناع الناس بضرورة إقامة الدولة اليهودية وخصوصاً بعد اوشفتس[٢٥] (معسكرات الاعتقال النازية لليهود في أوروبا)وتعتبر مقولة الهولوكوست بمثابة سوط مسلط على رقاب الغربيين أيضاً، وذلك لتذكيرهم بالماضي الأليم لليهود.

وقد استطاع الإعلام الصهيوني أن يحافظ على مقولة الهولوكوست حية في ضمائر الغربيين حتى لا ينسوا. إذ يقول الفرد ليلينتال: وكما استغل هتلر اليهود، فإنه لمن الغريب أن يستغل بعض اليهود هتلر في خدمة الدعاية الصهيونية. لقد حاولت الدعاية الصهيونية أن تجعلنا نعيش وكأننا في حقبة ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥ أي فترة الحرب العالمية الثانية، وهدف اللعبة كان ولا يزال إبقاء هتلر على قيد الحياة[٢٦]. وذلك حتى لا تغيب صورة المذابح النازية عن أذهان الناس. ومن أجل ذلك وكلما هدأت الأمور بين فترة وأخرى كان الإعلام الصهيوني يطلق الإشاعات ويروجها عبر وسائله الإعلامية، بأن هتلر لا يزال حياً يُرزق ، أو أنه شوهد في أميركا اللاتينية، أو من خلال إغراق الأسواق بكتب عن النازية وعن هتلر.

وإذا ما غضب الاعلام الصهيوني على أحد من الزعماء، سواء كان من العرب أو غيرهم، فإنه يسعى إلى تصويره أو يهاجمه، على أنه هتلر جديد، كما حدث مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، الذي قورن مراراً بهتلر واتُّهم بأنه يعتزم ذبح اليهود. كما شبِّه الرئيس الليبي معمر القذافي على أنه هتلر وكما وصفوا الرئيس ياسر عرفات بأنه أحد تلامذة هتلر. والهدف من ذلك، كما ذكرنا، هو إبقاء اسطورة هتلر حية في أذهان الغربيين لإستغلالها والاستفادة منها وكأن اسرائيل مهددة. ولا شك أن أسطورة الهولوكوست هذه، قد عُزِّزت، عبر الخمس والثلاثين سنة الماضية، بشتى الوسائل الإعلامية، سواء عبْر الأفلام السينمائية أو التلفزيونية، أو عبر المسلسلات الصحافية في الصحف والمجلّات العالمية.

ويخيل للمرء، أحياناً، أن اسرائيل تعيش في اوروبا، ولا تعيش في الشرق الأوسط. ولهذا فإنهم يخاطبون في توجههم الإعلامي الشعوب الاوروبية والغربية بشكل عام أكثر مما يخاطبون به جيرانهم من شعوب الشرق الأوسط. والاعلام الصهيوني في نشاطه الموجه إلى المستوطنين الصهاينة داخل دولة اسرائيل يخاطبهم على أن هتلر لا يزال موجوداً، وأن الهولوكوست قد يعود ثانية من خلال هتلر جديد. ومن أجل ذلك يجب أن يكون اليهود في اسرائيل أداة طيعة بيد الدولة الصهيونية. وذلك بسبب الخطر الذي يهددهم من هتلر مزعوم قادم، من العرب. وعزز الاعلام الصهيوني ذلك باسطورة ما يسمى «بعقدة الماسادا» أو عقدة مسعدة، حيث يدّعون أن قِلّة من اليهود المتعصبين

قاوموا الرومان، ولم يستسلموا حتى ذُبحوا جميعاً على يد الرومان في القرن الأول الميلادي(٢٧).

ومسعدة هذه هي قلعة قديمة وُجدت آثارها بجانب البحر الميت. وقد ربط الإعلام الصهيوني عقدة مسعدة القديمة بعقدة الهولوكوست الحديثة للاستفادة منها وتسخيرها في خدمة الأطماع الصهيونية في فلسطين. وتشبَّه اسرائيل في الإعلام الصهيوني ببلد محاصر مثل قلعة مسعدة، وأن اسرائيل على استعداد للانتحار ولن تستسلم للعرب الذين تشبّههم الدعاية الصهيونية بالرومان الذين لديهم نوايا «إبادة اسرائيل» أو بالنازيين.

وأكيد طبعاً. أن لا علاقة للإنسان العربي بالهولوكوست الحديث، كما أنه لا علاقة له بعقدة الماسادا القديمة. فالقديم حدث على يد الرومان وهم اوروبيون، والهولوكوست الحديث حدث على يد النازيين وهم اوروبيون أيضاً. ويقف الانسان العربي والفلسطيني حائراً أمام المنطق الصهيوني. فإذا كانت الصهيونية من نتاج اوروبي، والحركة اللاسامية قد قامت في اوروبا، والنازية أيضاً اوروبية، إذن فما شأن فلسطين في كل ذلك؟ وما شأن الانسان العربي بمذابح هتلر؟ بالرغم من أنه لا بد من التذكير بأن الامة العربية والشعب الفلسطيني لم ولن يقبلوا أو يوافقوا على مذابح النازية لأنها تتعارض مع الـمُثُل والمبادىء الانسانية والقيم العربية. والامة العربية التي احتضنت اليهود الفارين من مذابح هتلر وأفران الغاز لن توافق على قتل وذبح أي إنسان ، بسبب لونه أو دينه أو عرقه، لأن ذلك لم يعرفه التاريخ العربي منذ آلاف السنين وحتى أيامنا هذه.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن الإنسان العربي هو: لماذا يجب أن يدفع الفلسطينيون والعرب ثمن مذابح النازية؟ ولماذا يجب أن يسدِّدوا فواتير اوروبا بدمهم ووجودهم ومستقبلهم؟

وما من شك في أن الحركة الصهيونية تعرف ذلك جيداً، ولكنها لا تجاهر به ولا تعترف، وذلك حتى لا يفضحوا انفسهم أمام الغرب حليفهم، وحتى لا يعطوا للفلسطينيين حقاً شرعياً بمزيد من المقاومة لاحتلالهم وتوسعهم واستطيانهم.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد استغلت موضوع الهولوكوست، واستثمرته لخدمة أهدافها، بينما لم تستغله الشعوب الأخرى، علماً أن عدد الضحايا الذين سقطوا إبان الحرب العالمية، قد وصل إلى حوالي ستين مليوناً. وأن معسكرات الاعتقال النازية لم تقتل اليهود فقط، بل زُجَّ فيها عناصر كثيرة من القوى التقدمية والديمقراطية والقوى المعادية للفاشية هذا بالاضافة إلى القوى الشيوعية.

فلقد خسر الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية حوالي عشرين مليوناً من البشر بين مدنيين وعسكريين. وخسرت بولندا حوالي ستة ملايين من بينهم حوالي ثلاثة ملايين يهودي بولندي، وخسرت المانيا حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون. كما خسرت، من أبنائها، شعوب اخرى، مثل اليابان والصين ويوغوسلافيا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة وغيرهم(٢٨).

وأثناء زيارة وفد الشبيبة الفلسطيني الذي زار النمسا، في مطلع شهر حزيران (يونيو) ١٩٨١، للاشتراك في احتفالات شبيبة الأممية الاشتراكية في فيينا، قام الوفد الفلسطيني بزيارة لأحد معسكرات الاعتقال لوضع إكليل من الزهور على ضريح الضحايا اليهود في معسكر ماوتهاوزن، فتبين لهم أن عدد الذين قتلوا من اليهود في معسكرات الاعتقال النازية في النمسا بلغ (١٣٧٠١) يهودياً، بينما وصل عدد مجموع القتلى من المناضلين من جنسيات أخرى، من الشعوب المختلفة، ٧٥٤، ٧٨ قتيلاً. وقد فوجئوا عندما شاهدوا أعلام البلدان التي قدمت المناضلين الذين أبيدوا على يد النازيين.

ولا نقصد بذلك التقليل من أهمية اليهود القتلى، بل المقصود هو لفت النظر إلى أن النازية لم تلاحق اليهود فحسب ولم تقتل اليهود فقط. وإلى أن الاهتمام والتضخيم الإعلامي لم يحدثا إلا من أجل اليهود، فلماذا أُهمِلت الضحايا الأخرى؟!

١٠ ــ اسرائيل المكافِحة من أجل العيش: تعتبر هذه الحجة من الدعامات الأساسية للإعلام الصهيوني، وهي من الدعامات الحديثة العهد. حيث تستعمل هذه الحجة من أجل تبرير كافة اعتداءات اسرائيل وحروبها، ضد الامة العربية وضد الفدائيين الفلسطينيين. فكل ما تقوم به اسرائيل من اعتداءات، هو مبرَّر ما دامت اسرائيل تكافح من أجل العيش أو ما يسمى بـ (Survival). ويحاول الإعلام الصهيوني أن يضع اسرائيل في صورة المهدَّدة بشكل يومي، وأن وجودها مهدد من قبل العرب أو حتى من قبل الفلسطينيين «الإرهابيين» . واسرائيل هذه المكافحة من أجل وجودها المهدد بخطر الزوال، تصور نفسها «بطلاً» في هذا المحيط العربي «الشرير» ولهذا فهي تمتلك الحق في أن تضرب في عمق الأراضي العربية. فحروب اسرائيل، تصوَّر وتبرَّر على أنها حروب وقائية أو دفاعية. وحتى أن ضرب المفاعل الذري العراقي في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١ الذي ضربته الطائرات الاسرائيلية الاميركية الصنع، والذي يبعد ما يزيد عن ألف ميل عن حدود اسرائيل، ضربته اسرائيل لأسباب أمنية وقائية ولأنه قد يهدد امن ووجود اسرائيل مستقبلاً. وهكذا برَّرت أجهزة الإعلام الصهيوني هذه العملية المتغطرسة.

أما الصواريخ السورية ذات الطبيعة الدفاعية والتي لم تنصبها سوريا في البقاع إلّا لحماية قواتها العاملة في لبنان ضمن إطار قوات الردع العربية، فقد حاول الإعلام الصهيوني أن يصورها على أنها تهدد أمن اسرائيل. وضمن هذا التبرير، فإنه يحق لإسرائيل «المكافحة من أجل العيش» أن تحافظ على أمنها وأن تضرب هذه الصواريخ السورية. ولا يحق لغيرها أن يحافظ على أمنه وعلى حياته.

ومن هذا المنطق التبريري، أيضاً، فإنه يحق لإسرائيل أن تطرح نفسها على أنها البلد المناضل المكافح البطل، الذي يستحق العطف والتأييد، ما دامت كل ما تقوم به هو من أجل العيش الـ (Survival) ومن أجل الوجود.

وضمن مقولة اسرائيل المكافحة تبرز نظرية الأمن الاسرائيلية. فهي تصادر الأراضي العربية وتبني المستوطنات داخل الأراضي المحتلة، لأسباب أمنية. وهي تضرب

جنوب لبنان بشكل يومي وتقول لأسباب أمنية وقائية. وهي تدمّر المخيمات الفلسطينية وتقول لأسباب أمنية ثم هي تطرد الفلسطينيين عبر الحدود وتقول لأسباب أمنية. وحسب برنامج حزب العمل الاسرائيلي الأخير الذي صدر في نهاية العام الماضي فإنه يحق لاسرائيل الملاحقة الساخنة للفدائيين الفلسطينيين خلف الحدود وذلك لأسباب أمنية كما صرّح بذلك رتشارد ألن المستشار القومي لشؤون الأمن في الإدارة الأميركية الجديدة بتاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٨١. وهم يستعملون بذكاء، في برنامج حزب العمل الاسرائيلي، عبارة «الدفاع النشط ضد م.ت.ف. في المجال الديني والايديولوجي والسياسي»(١٢٩).

وبالرغم من أن اسرائيل تمتلك قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط وبالرغم من أن اسرائيل تمتلك الأسلحة النووية، وأن مفاعل ديمونا الذري الموجود في صحراء النقب قد أُنشيء على يد خبراء المان غربيين منذ أكثر من عشرين عاماً، فهي لا تزال تطرح نفس الطروحات القديمة، أي اسرائيل الضعيفة الصغيرة المكافحة من أجل العيش ضمن محيط عربي معادٍ ومتفوق عليها بالعدد والعدة. وهي تبالغ في تكرار ذلك بالرغم من أنها تعرف أنها متفوقة على العرب في السلاح والتكنولوجيا العسكرية.

واسرائيل هذه، المكافحة من أجل العيش بحاجة إلى ضمانات دولية لحماية وجودها وهي تريد أن تستغني عن تلك الضمانات لأنها تريد الاعتماد على قواها الذاتية لحماية نفسها كما صرح بذلك مراراً زعماء الصهاينة. إنها كما يدّعون مهددة من «الإرهابيين الفلسطينيين» وهذه المسكينة مهددة من قبل العرب جميعاً. فكيف يمكن أن تقبل اسرائيل بالفلسطينيين وبدولة فلسطينية، خصوصاً وأن الميثاق الوطني لـ م.ت.ف. ينص على «تدمير دولة اسرائيل». ولذلك يشن الإعلام الصهيوني حملة إعلامية على الميثاق الوطني للضغط على م.ت.ف. من أجل تغييره أو إلغائه أو من أجل شطب الفقرات التي تنص على تدمير «دولة اسرائيل» في محتواه. أو من أجل مزيد من العزلة لـ م.ت.ف. وضمن حملة اسرائيل «المهددة والمكافحة من أجل العيش» ترفض اسرائيل أن يكون للفلسطينيين دولة لأنها ستكون «قاعدة للإرهاب». وطبعاً عند ذلك ستهدد وجود دولة الصهاينة. وأيضاً ترفض اسرائيل الدولة الفلسطينية لأنها ستكون قاعدة جديدة لموسكو في الشرق الأوسط أو كوبا في العالم، حسب ادعائهم، مما يهدد دولة الصهاينة والنفوذ الغربي في المنطقة.

ومن المفيد جداً أن نعرف أن الإعلام الصهيوني لا يطرح نظرية للأمن في طروحاته ومخاطبته للرأي العام الدولي. لأن طرح نظرية الأمن على أنها نظرية للأمن، يصورها على أنها دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة. ولهذا فهم يتحاشون التحدث عن ذلك. وكل ما يمارسونه ضمن نظرية الأمن يقع تحت شعار اسرائيل المكافحة من أجل العيش والبقاء. ولهذا فإن كل ما تقوم به من أعمال عدوانية وتوسعية ما هو إلا للمحافظة على بقائها وعيشها. وهذا طرح إعلامي ذكي يستطيع أن يستقطب حوله العطف والتأييد بالرغم من الممارسات العدوانية والتوسعية.

الخاتمة

وبهذا الطرح قلبت اسرائيل الآية وقلبت المفاهيم. فالحقيقة أن الإعلام العربي

وبالرغم من كون الدول العربية أضعف من الناحية العسكرية من اسرائيل إلا أن الإعلام العربي يطرح القضية العربية بشكل مغلوط ومخالف للواقع. وهو غالباً ما يعيش في أوهام وأحلام الماضي: على أمجاد صلاح الدين وخالد بن الوليد، بدلاً من أن يكون العرب اليوم أحفاداً حقيقيين لأولئك الأبطال الذين صنعوا الأمجاد لأمتهم.

والإعلام الفلسطيني لا يعيش الواقع ولا يتعامل معه. فالثورة الفلسطينية، بالرغم من كونها حركة تحرر وطني ضعيفة، تقاوم أكبر قوة في المنطقة، قوة تكبرها، عدة وعدداً مرات عديدة، ومع ذلك فإن الإعلام الفلسطيني يطرح قضيته وكأن العكس هو الصحيح. فهو يطرح نفسه وكأن اسرائيل هي المهددة بالزوال من شدة الضربات الفلسطينية اليومية المتلاحقة. وهذا غير واقعي وغير منطقي. فلا بد من وضع الامور في نصابها الصحيح. إن الثورة الفلسطينية هي التي تقاوم وهي في موقع الدفاع الاستراتيجي وأن هناك عمليات هجومية ذات طابع دفاعي أو تكتيكي هجومي.

ولا يعني هذا الطرح إننا سنكون مستسلمين أو متنازلين عن حقوقنا أو منبطحين، ولكن هذا يعني أننا نفهم الامور على حقيقتها ونطرحها كما هي حتى يفهنا الرأي العام الدولي على حقيقتنا ويتعاطف معنا. نحن أصحاب قضية عادلة ندافع عن قضيتنا ولسنا معتدين، سواء كأمة عربية أو كشعب فلسطيني. نحن في حالة الدفاع ولسنا في حالة الهجوم وحتى وإن تغيرت الموازين المحلية وقمنا بعملية هجوم على اسرائيل فإنه لا يزال من أجل استرداد الحقوق المغتصبة والتي ضاعت بسبب التفوق الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ولئن قال البعض ان اسرائيل ليست لوحدها، وأننا نحارب اميركا، فهذا لا يغير من الأمر في شيء. اسرائيل قوية بقوة اميركا أو بغيرها فهي قوية وفارضة نفسها علينا بقوة السلاح، سواء كان اميركياً أم لا. والاحتلال قائم ولا يزال، ونحن كأمة عربية أو كثورة فلسطينية لا زلنا عاجزين عن تحرير أراضينا المغتصبة، سواء كانت القديمة منها أم الجديدة.

هذا هو الواقع ولا بد من التعامل معه وفهمه رغم مرارته، وذلك لطرحه على الآخرين حتى يفهموا قضايانا ويتفهموا نضالنا العادل من أجل الحرية والتحرر واسترداد الحقوق المغتصبة. فإذا فهم العالم قضايانا وعدالتها فإنه حتماً سيؤيّد كفاحنا المسلّح ومقاومتنا العسكرية. ويجب ألّا يغيب عن الذهن أن النصر الاعلامي يمهد لنصر عسكري ويفتح افاقاً عسكرية وخيارات عسكرية جديدة أمام المقاتلين والعسكريين.

---

(١) OTTO HELLER, *Der Untergang des Judentums Reprint,* 1975 p.15.

(٢) FARIS YAHYA, *The Zionist Relation with Nazi-Germany,* Beirut: research centre, P.L.O., January 1978, p.19.

(٣) DAVID CRAVIT, *Selling Israel's Image to the World Jerusalem Post,* International Edition September 28-October, 1980, p.8.

(٤) ARTHUR KOESTLER, *The Thir-*

teenth Tribe, The Khazar Empire and its Heritage, London, 1976, p.14, 15, 16.

(٥) MENUHIN MOSHE, *The Decadence of Judaism In our Time,* IPS, Beirut, 1969 p.11, 12.

(٦) جورجي كنعان، **وثيقة صهيونية في العهد القديم**، بيروت، ١٩٧٧.

(٧) حسني حداد، «الصهيونية المسيحية في اميركا، العامل الديني في سياسة اميركا الشرق اوسطية». **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العددان ٩٢ و٩٣، تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٧٩.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) G.H. JANSEN, *Zionism, Isreael and* Asian *Nationalism,* Beirut: I.P.S., 1971 p. 15.

(١٠) *Ibid,* p.15

(١١) *Ibid,* p.16

(١٢) أحاد هاعام ١٨٥٦ ــ ١٩٢٧، «القومية والدين» **الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ص ١٥٣ و١٥٤.

(١٣) يحيل ميخائيل بانيس ١٨٤٢ ــ ١٩١٢، «الاصلاحات الدينية»، **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(١٤) Remember the Falashas, *in Israel Horizons,* Vol. 3/4 March & April 1980, 150 FIFTH Ave New York.

(١٥) مناحيم بيغن، **يوميات الإرهابي بيغن** (العنوان من وضع المترجم معين أحمد محمود)، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٣٣.

(١٦) دافيد بن ــ غوريون، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧٧.

(١٧) «ماكس نورداو»، **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(١٨) Jogn Bunzl, *Klassenkampf in der di-aspora, Zur Geschicte der* Gudischon *Arbeiterbewegung,* Europaverla Wien, 1975, s.103.

(١٩) «حاييم وايزمان ١٩٥٢ ــ ١٩٧٤»، الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٤.

(٢٠) لويس دمبيتز براندیس، المسألة اليهودية وكيفية حلها في الفكرة الصهيونية، **المصدر نفسه**، ص ٣٨٨.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) Am Scheidewege, *Judischer Verlag,* Berlin: Vol. I p.86, F.F. Quoted in, Nationalism in the East, London, 1923, p. 126.

(٢٣) A. Bonne, *Palastina Land U. Wirt-schaft Leipzig,* 1933, p.195.

(٢٤) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ص ١٤.

(٢٥) David Cravit, *Selling Israel's Image to The World,* Jerusalem post, International Edition, September 28-October 4, 1980, p.8.

(٢٦) Alfred Lilienthal, *The Zionist Con-nection,* Ney York, 1978, p. 461.

(٢٧) Alfred lilenthal, *Ibid,* p. 143

(٢٨) *The New Encyclopaedia Britannica,* Vol. 19, Founded 1768, 15th Edition, p.1013.

(٢٩) «برنامج حزب العمل الاسرائيلي، المؤتمر الثالث ١٩/١٢/١٩٨٠ ــ الفقرة ١٨»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ٥٣.

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة
٣ ــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل

روز مصلح

يزداد نقاش السياسة التي يجب ان تتخذها السلطات الاسرائيلية تجاه العمال القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اصبحت فروع بكاملها تعتمد على طاقة العمل العربي، وبعد أن صار التغيب عن العمل، من قبل العمال العرب، من شأنه ان يشل تلك الفروع.

وقد أثار «العمل العربي»، في أوساط حزب العمل، منذ بداية سنة ١٩٦٨، نقاشاً مشابهاً للذي تم قبل قيام الدولة الصهيونية. وإن جاءت نتائج النقاش الاول لصالح دعاة نقاوة العمل العبري، فقد كانت الغلبة، في النقاش الثاني، لدعاة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة؛ حيث اتخذ، في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٨، قرار بالسماح لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة بتزويد الاقتصاد الاسرائيلي بالطاقة البشرية التي تنقصه، على أن «لا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين»[١]. وترتب عن ذلك القرار تحديد نسبة لا ينبغي تجاوزها للقوة العاملة العربية التي يسمح لها بالعمل في السوق الاسرائيلية. وبناء على ذلك، تم فتح مكاتب في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، من اجل استخدام العمال العرب، إضافة الى انشاء مراكز للتأهيل المهني تنحصر مهمتها في إعداد الايدي العاملة المطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي. وبذلك يتم السيطرة على كمية القوة العاملة العربية وعلى نوعيتها، وضبط حركتها.

وقد حدد العدد الامثل للعمال العرب الذي لا ينبغي تجاوزه، على حد تعبير وزير العمل يوسف الموجي، بـ ٤٠ الف عامل[٢]. كما حددت نوعية المهارات المطلوب توافرها لسد النقص في فروع البناء والحدادة والميكانيك واللحام وتصليح السيارات والخياطة[٣]. وقد كانت الاولوية لقطاع البناء؛ حيث تم تقديم علاوات للمتدربين في الدورات «التأهيلية» تعادل ٢,٥ ليرة اسرائيلية لكل يوم دراسي مقابل ١,٧٥ ليرة اسرائيلية تدفع للمتدربين في المجالات الاخرى[٤]. كما منح العاملون، عبر مكاتب الاستخدام، منذ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٠، امتيازات واضحة كالاجازات المدفوعة التي تعادل قيمتها ٣,٥٪ من

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ – ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١.

الاجر السنوي، اضافة الى التأمين ضد الحوادث التي تقع في الطريق الى العمل[٥] ، والتأمين الصحي وحقوق التقاعد[٦] .

وقد اعتبرت مثل هذه الخطوات اغراءات ضرورية لتوجه العمال نحو مكاتب الإستخدام التي تقوم بدورها بتزويد القطاعين العام والخاص بالاعداد التي تراها مناسبة ومن منظور سياسي محدد. الا ان ارباب العمل، في القطاع الخاص، والذين ينظرون الى الامور من زاوية الربح المجرَّد، يطالبون، باستمرار، بتزويدهم بمزيد من العمال، ويحتجون على مكاتب الاستخدام لماطلتها في تلبية متطلباتهم[٧] . ولذلك، فهُم يتوجهون الى متعهدي العمال لتأمين العدد المطلوب. وبهذه الطريقة، يتم لهم تحقيق أرباح مضاعفة؛ وذلك نتيجة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة، إضافة الى عدم التقيد بالأجور المعمول بها.

وقد نتج عن هذا الوضع موقفان تجاه العمل العربي، يعبر أحدهما عن الرؤيا الايديولوجية للدولة الصهيونية، ويعكس الآخر النظرة الاقتصادية البحتة للقطاع الخاص.

وفي أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٢، طرحت، من جديد، للنقاش، في سكرتارية حزب العمل، مشكلة العمال العرب القادمين من المناطق المحتلة. وقد برز، خلال النقاش، موقفان الأول منهما يؤيد الدمج الاقتصادي والآخر يعارض ذلك. وقد كان وزيرا العمل والزراعة، يوسف الموجي وحاييم جفني يعارضان زيادة قوة العمل العربية، وقد بررا معارضتهما بأن «عدد العمال العرب [بلغ] الحد الاقصى المستحب»، وان أية زيادة سوف «تهيء لغما موقوتا»[٨] . وقد طالب الموجي بضرورة إنقاص عددهم، لما لذلك من أثر على تغيير البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي؛ حيث «لم يصل توزيع الاشغال بين السكان اليهود في اسرائيل الى التوازن المطلوب، وان الانقسام المهني غير المتوازن بين اليهود والعرب من المناطق، يزيد المشكلة تعقيداً وخطورة»[٩] . فالعمل العربي، كما عبر عنه جفني، «يهدد صميم شبكة العلاقات الاجتماعية في اسرائيل، فالمجتمع اليهودي، نتيجة لعلاقات الانتاج التي تربط اليهودي كرب عمل مع العربي كعامل، يصبح مجتمع اسياد، وتنتفي بذلك الصفة اليهودية للدولة، حيث تتشكل قاعدتها من العرب باعتبارهم الطبقة المستغَلة» (١٠).

وقد أدركت القيادة الصهيونية اهمية خلق بنية اجتماعية متماسكة يقوم اليهود، فيها، بمهام الانتاج الاولية من اجل خلق طبقتي عمال وفلاحين، وجسدت ذلك بالتركيز على بناء المصانع الكبيرة في المدن، وعلى توزيع المستوطنات لتغطي المناطق الصالحة للزراعة في البلاد. ولذلك، فإن الموقف المعارض للعمل العربي نابع من كون هذا العمل، باعتقاد القيادة الصهيونية يبعد اليهود عن القطاعات المنتجة ويعيدهم الى قطاع الخدمات. وقد عبر، عن ذلك، يتسحاق بن – آهارون، السكرتير السابق للهستدروت، بقوله: لقد خلقنا نوعاً من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب. ان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب»[١١] وقد عبرت كلمات بن – آهارون هذه عن القلق المشترك للكثيرين على امكانية حدوث تغيير في بنية المجتمع الاسرائيلي نتيجة للتطورات التي يمر بها منذ حرب سنة ١٩٦٧. حيث طالب بجعل موضوع العمل العربي المقياس الحاسم

لتحديد سياسة اسرائيل في المستقبل؛ وذلك لأن غمر الاقتصاد الاسرائيلي بالعمل العربي شديد الخطورة، ويسيء الى صورة المجتمع، الى حد أنه من واجب الحكومة، بقيادة حزب العمل، تحديد سياستها، فيما يتعلق بمستقبل المناطق، وفقاً لذلك[١٢].

أما الهدف المعلن للهستدروت من إجرائه مناقشة لموضوع العمال العرب، في نهاية سنة ١٩٧٢، بحجة دراسة إمكانية ضمهم الى الهستدروت، فلم يكن القصد منه الاهتمام بالعمال العرب رغم محاولة تغليف ذلك بشعارات ايديولوجية واجتماعية كما طرحها يروحام ميشيل،القائم باعمال السكرتير العام للسهتدروت[١٣]. انما الرغبة في الحصول على الدخل المادي لاكثر من ٥٠ الف عامل عربي يعملون في اسرائيل. وكما يقول أمنون برزلاى، فان القصد الدفين هو «السيطرة على حوالي ١٣٠ مليون ليرة اسرائيلية تجمعت في صندوق التشغيل للعمال العرب في المناطق، ونقلها الى عدة صناديق ضمان هستدروتية» . ولذلك، فقد طرح بن – آهارون المسألة بطريقة لا تتناقض، نسبياً، مع وجهة نظره الرافضة كلياً لعمال المناطق المحتلة، بقوله: «ان الهستدروت العامة مفتوحة في وجه كل عامل يعمل في الاقتصاد الاسرائيلي المنظم، ولو أن عمال المناطق، من ناحيتهم، ليسوا على استعداد للارتباط بمنظمة عمالية اسرائيلية بسبب انعكاسات ارتباطات كهذه في المجال السياسي»[١٥] . ولذلك، فإن اقتراح يروحام ميشل القائل ان العمال القادمين من المناطق «يصبحون اعضاء في التنظيم المهني دون ان يكونوا اعضاء في الهستدروت»[١٦] جاء مخرجاً للتوفيق بين الموقف السياسي للهستدروت والرغبة في الحصول على مليون ليرة اسرائيلية سنوياً.

وينعكس الخوف من تزايد اعداد العمال العرب، على صفحات الصحف، ففي مقال إبراهيم نافيه «ماذا يحدث لو توقف العمال العرب عن العمل» المنشور في هآرتس بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٥، تساؤل قلق «من يحرث الأرض، ومن يقطف المحصول، من يشق الطرق، ومن يعبدها، من يكنس الشوارع، من يعمل في محطات البنزين؟ العرب. والذي قدم لك الطعام، والذي جلى الصحون، وان كنت لم تره، والذي باعك الفلافل، ولا تغريك فلافل حام،ومن شيد المباني، ومن قطع الاشجار، ومن ومن.. من بنى الكنيست؟ وخلال ثلاثين عاماً، ومنذ أن بقي عرب في هذه البلاد، كل شيء تحول، عكس ما خطط له، واليوم تكرر القصة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة[١٦]. وقد وصل هذا القلق الى حد أن الصحافي دان بتيتكين قال: «بين هدف السيطرة الاقليمية على ارض اسرائيل المتكاملة، وبين هدف اقامة دولة يهودية في جزء من ارض اسرائيل، فاني اعلق على الهدف الثاني اهمية اكبر، انني مستعد للتنازل عن الحق في السيادة على الخليل من اجل عدم المس بالهدف الأكثر اهمية وهو دولة يهودية»[١٧].

والواضح ان الحل الذي طرحه وزير الزراعة، سنة ١٩٧٢، والقاضي بضرورة الاعتماد على الشباب الاسرائيلي وعلى المهاجرين الجدد[١٨] لم يتم تحقيقه؛ حيث ثبت، عملياً، ان الشباب الاسرائيلي لا يحب العمل في الزراعة، ولا تهمه الايديولوجية الصهيونية القائمة على العمل العبري، ويفضّل العمل في قطاع الخدمات على العمل في

القطاعات المنتجة، إضافة الى ان الهجرات التي كانت توفر للاقتصاد الاسرائيلي الايدي العاملة الضرورية لهذه القطاعات قد توقفت. ومنذ حرب تشرين، قل عدد المهاجرين الى اسرائيل؛ مما جعل الاستغناء عن العمال العرب من المناطق المحتلة امراً في غاية الصعوبة. عدا عن اعادة الشباب اليهود من قطاع الخدمات الى القطاعات الرئيسية المنتجة أصبحت اكثر تعقيداً. كما أن المساعدة الاجتماعية الممنوحة للعائلات اليهودية تشكل عائقاً امام امكانية البحث عن مجالات للعمل ضمن هذه القطاعات فالميل لاعمال الياقة البيضاء والنفور الطبقي من فروع «العمل العربي» التي تتدنى فيها الاجور، أدى الى زيادة تمركز العمال العرب في مثل هذه القطاعات، والى انخفاض التنافس بين الايدي العاملة العربية والاسرائيلية. وبدلاً من أن يشكل العمال العرب، كما كان مخططاً لهم، صمام أمان للاقتصاد الإسرائيلي ينقذه من أزماته؛ حيث يكونوا أول المفصولين، فقد حدث العكس تماماً؛ إذ لم يمس الشغيلة العرب، في القطاعات التي يتمركزون فيها، كما حدث مع العمال اليهود[١٩]. فقد ازداد العاطلون عن العمل في اسرائيل، كما ان العمال اليهود الذين تخلوا عن القطاعات المنتجة، للعمل في قطاع الخدمات لم يعودوا اليها رغم البطالة المتزايدة في الاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى سبيل المثال، التحق اكثر من ١٠ آلاف عامل بناء يهودي في قطاع الخدمات، في فترات التباطؤ الاقتصادي، الا انهم، في سنوات الازدهار لم يعودوا اليها كما كان متوقعاً. كما ان القسم الأكبر من الطاقة البشرية التي الحقت بالاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد الماضي انضمت الى فروع لا تؤثر في تحسين ميزان المدفوعات؛ حيث استوعبت الخدمات العامة ٩٢,٢٪ من المستخدمين بينما بقيت الصناعة على حالها[٢٠].

والامثلة على ارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل المقرونة بازدياد النقص في الايدي العاملة فيها كثيرة؛ مما يزيد من ارتباط الاقتصاد الاسرائيلي بالايدي العاملة من المناطق المحتلة. فعلى سبيل المثال، نذكر أنه، في مصنع النسيج: آدب – آر، في اوفقيم، فصل ثلاثون عاملا، من قطاع غزة، عندما وصل إلى المدينة مهاجرون من جورجيا؛ وذلك بغية دمج هؤلاء في المصنع المحلي. ولكن سرعان ما ترك الجيورجيون أدب – آر – مما اضطر صاحب المصنع للبحث عن عماله العرب، ولكن هؤلاء كانوا قد التحقوا بأعمال أخرى[٢١] وفي مصنع آخر للنسيج قال صاحبه، عاموس ويتنبرغ: «ان عدد العمال العرب قليل نسبياً ولكن المشكلة انهم هم الذين يقومون بالعمل الاسود، فأي عامل يهودي يوافق على القيام بالأعمال الوسخة»[٢٢].

وما زالت نتائج حصار مدينة الخليل حاضرة في الذهن؛ حيث أغلقت اقسام من مصنع البولفان للنسيج عندما تغيب ٣٠٠ عامل عن العمل بسبب حصار المدينة[٢٣]، مما جعل مدير المصنع يتوجه الى وزير الدفاع الاسرائيلي طالباً منه السماح للعمال العرب بمواصلة اعمالهم.

هذه الامثلة، تشير الى اهمية الايدي العاملة العربية لاستمرارية أي مصنع وضمان ربحه، وليس غريباً أن يصبح انشاء مصانع جديدة في اسرائيل مرتبطاً بمدى توفر

الايدي العاملة العربية. ففي رسالة لرئيس مصلحة الاستخدام في المنطقة الجنوبية، رؤوبين ايل، الى وزير العمل يوسف الموجى، جاء ما يلي ان ممثلي ارباب العمل يربطون اقامة مصانع، في المنطقة الجنوبية، بإيجاد طاقة بشرية ملائمة، وكافية للعمل في هذه المصانع(٢٤). ولذلك فان استجابة وزير العمل الى دعوة ممثلي ارباب العمل والعمال يعني الموافقة بالضرورة على زيادة العمال العرب في المناطق للعمل في الجنوب.

غير أن معارضة وزير العمل، والمجالس العمالية، ومكاتب الاستخدام لزيادة عدد العمال من المناطق المحتلة لم يترك مجالاً امام ارباب القطاع الخاص سوى التوجه نحو العمل العربي غير المنظم، أو التوقف عن العمل، كما حصل في مصانع المعلبات التي فشلت في تأمين الايدي العاملة الضرورية لسد حاجتها(٢٥). ورغم القوانين التي سنت من أجل تحديد عدد العاملين من المناطق المحتلة، وتوجيههم نحو العمل، من خلال مكاتب الاستخدام، بالترغيب من خلال الحواجز التي قدمت، او بالترهيب من خلال الملاحقة لمنتهكي هذه القوانين، واعتقال العشرات منهم؛ الا ان عدد العاملين، بصورة غير رسمية، ظل في تزايد؛ وذلك نسبة للمسجلين رسمياً، إذ ان رب العمل الذي تسيره قوانين الربح يرى الأمور من منظار معادلة الربح الاقصى بالتكلفة الاقل، وهذه المعاملة تتحقق من خلال استخدام اكبر عدد ممكن من عمال المناطق المحتلة؛ حيث الاجور أقل والانتاجية أعلى، وحيث العامل محروم من أية حماية سياسية او نقابية ويمكن فصله دون اثارة اية مشاكل.

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢، وخلال سبعة أشهر، تم تقديم ٥٩٥ شكوى ضد أرباب عمل، في اسرائيل، استخدموا عمالاً غير منظمين. وقد صدر، في تلك الفترة، نحو ٢٦٠ قراراً من المحكمة تتعلق بغرامات ضد ارباب العمل، إضافة الى نحو ٢٠٠ محاكمة جرت لعمال من الضفة الغربية عملوا دون تصاريح(٢٦).

واكثر ما يقلق السلطات الاسرائيلية هو مبيت العمال العرب في اماكن عملهم في اسرائيل وبخاصة عمال الفروع الزراعية، حيث يبقى معظم هؤلاء في المستوطنات(٢٧). وعندما تقوم دوريات الجيش والشرطة بالتفتيش عن العمال العرب المقيمين في المستوطنات، فان بعض السكان يقومون بمساعدة العرب على الاختباء في البساتين المجاورة الى ان ينتهي التفتيش فعلى سبيل المثال نذكر انه عندما قامت قوات الجيش والشرطة بتفتيش منطقة لخيش؛ حيث يقيم مئات من ابناء قطاع غزة في منازل، قاموا ببنائها، بموافقة المستوطنين في هذه المنطقة، لم تجر أية اعتقالات بين العمال العرب؛ وذلك لأنهم لم يكونوا موجودين في المنطقة(٢٨). والجدير بالذكر، أن الشرطة قامت بالمداهمة بعد ان رفض المزارعون الاستجابة لانذار سابق لحركة الموشافيم بمنع التعامل مع العمال العرب.

وتوجد أمثلة يومية تؤكد اهمية العمل العربي للاقتصاد الاسرائيلي، فمثلاً، قدمت إدارة مصنع سيفي ديمونه شكوى الى الشرطة من اجل التدخل ضد العمال اليهود الذين يمنعون دخول العمال العرب، الا ان الشرطة التي التزمت بموقف السلطة السياسي

لم تتدخل. مما أدى الى انخفاض القدرة الانتاجية للمصنع الى ٤٠٪، والى خسارة تقدر بعشرات الالوف من الليرات الاسرائيلية يومياً. والاهم من ذلك أن هناك مجموعة من المصانع تقدر بـ ١٠٠ مصنع تحتاج الى ما ينتجه مصنع سيفي ديمونه من اجل الاستمرار في عملها. وقد اوضح ايتان تسور، المدير العام للمصنع، ان فصل ٣٤٥ عاملاً يهوديا من قسمي النسيج وخيوط الغزل عائد الى الخسارة المستمرة في هذين القسمين. اما العمال العرب الذين يطالب اليهود بفصلهم واستبدالهم بالعمال اليهود المفصولين فهم يعملون في قسم آخر[٢٩]، يحقق ارباحاً عالية. ولذلك فان استبدال العمال العرب باليهود المفصولين سوف يشكل خسارة جسيمة لرب العمل.

وبالرغم مما تقدمه الحكومة من مساعدات لانشاء مصانع في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تمنحه من تسهيلات، من حيث الاعفاء من الضرائب والجمارك، والتي تمنح عادة عندما يقوم المصنع بالتصدير للخارج فقط، الا ان مشكلة النقص، في الايدي العاملة، جعلت هذه المصانع تتخبط. فعلى سبيل المثال، نذكر انه يوجد في مشغل الخياطة، في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، عاملة يهودية واحدة فقط، بالرغم من حاجة المشغل المذكور الى عشرين عاملاً آخرين. أما، مشغل الموبيليا، فلا يعمل سوى عامل يهودي واحد مقابل أحد عشر عربياً. وبموجب حسابات وزارة التجارة والصناعة، فإن مصانع كريات اربع تستطيع إستيعاب اكثر من ٣٠٠ عامل، منهم على الأقل ٢٥٠ يهودياً، غير أنه لا يعمل، فيها سوى أقل من $\frac{١}{١٠}$ هذا العدد[٣٠]. وقد توقع ضابط كبير في الجيش، عند البدء في اقامة مستوطنة كريات اربع، أنه، في حال الانتهاء من بنائها، «سيعمل الرجال في القدس، وسيضطر الجيش للمحافظة على المكان[٣١]». وما حدث كان شبيه بالتوقع؛ حيث يعمل في المستوطنة اقل من نصف ارباب العائلات، أما الباقون فيعملون في القدس.

ويشتد قلق الحكومة الاسرائيلية من تسلل العمل العربي الى المستوطنات، والى الزراعية التعاونية منها، فهذه بخاصة تعد نواة «الدولة اليهودية». وقد عبر عن ذلك وزير الزراعة حاييم جفني، في خطاب له في الكنيست، قال فيه: «لا أهتم بالعمل المستقل في الطيرة، ولكن هذا العمل تسرب عميقاً الى الكيبوتسات والمستوطنات على السواء، وبمدى مختلف، وبظروف مختلفة، والسؤال هو ، هل نشعر جميعاً بالخطر النابع من ذلك على مستقبل الاستيطان في البلاد»[٣٢]. وهذا القلق له ما يبرره؛ ففي تقرير نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤، اعترف اعضاء حركة المستوطنات التعاونية، امام رئيسة الحكومة غولدا مئير، بأنهم وصلوا الى حد لا يستطيعون فيه تحقيق الانتاج دون عمل عربي مأجور[٣٣]. والأهم من ذلك أنه، منذ بداية الاحتلال، بدأ المزارعون اليهود بتأجير الاراضي التي استأجروها هم بدورهم، اما من «الكيرن كايميت» (الصندوق القومي) او من مدير أراضي اسرائيل، الى مزارعين عرب. وقد اقرت السلطات الاسرائيلية، سنة ١٩٦٨، قانون الاستيطان الزراعي بهدف منع نقل الأراضي الزراعية إلى أيدٍ عربية. وقد تم تنفيذ القانون لاول مرة في ايار ١٩٧١. الا ان ظاهرة تأجير الاراضي ظلت مستمرة؛ حيث اشار وزير الزراعة الاسرائيلية «أن هناك عشرات المستوطنات تقوم بتأجير

الاراضي القومية التي سلمت لها للعرب من اجل العمل بها»كما اشار الى عيبوتسات قامت بتأجير مئات من الدونمات الى اجراء عرب مقابل ٥٠٪ من المحصول[٣٤].

يتبين مما سبق ان هناك وجهتي نظر تجاه العمل العربي في اسرائيل؛ وجهة النظر الرسمية التي تحاول ضبط كيفية الاعداد المطلوبة وكميتها للحيلولة دون حدوث تغيير في بنيّة المجتمع الاسرائيلي، ووجهة نظر ارباب العمل الذي ينظرون الى الامور من منظار تحقيق اكبر فائض للقيمة. ورغم محاولات السلطات الحكومية منع تشكيل ظاهرة نشوء طبقة الافندية، وطبقة مؤجري الأراضي من اليهود إلا انه قلما نجد «عاملاً يهوديا مستعدا لقطف البندورة»، حيث اصبحت كلمة مزارع تعني في الحقيقة «من يراقب عماله وعاملاته من العرب»[٣٥].

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل

لا توجد احصائيات دقيقة عن عدد العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل، حيث لا تقدم مكاتب الاستخدام الاسرائيلية سوى أعداد العمال المسجلين لديها، أي تلك الفئة التي صرح لها بالعمل في اسرائيل، وتحمل بطاقة عمل؛ وهذه لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع العاملين. وهناك فئة ثانية يعتبر عملها مشروعا داخل اسرائيل لحصولها على بطاقات تخوّلها العمل هناك، إلا أنها غير مسجلة لدى مكاتب الاستخدام. وهذه الفئة أكبر عدداً من الأولى. غير أن غالبية العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل لا تعمل بناءً على تصاريح أو بطاقات. وهذه الغالبية الممنوعة رسميا من العمل[٣٦] يشتدّ عليها الطلب أكثر من الفئتين الأخريين من قبل القطاع الخاص للاقتصاد الاسرائيلي. وعليه فإن الأرقام الرسمية لأعداد العاملين في اسرائيل والتي تم اعتمادها، في الفصل السابق، أقل بكثير من الأعداد الفعلية.

وقد جاء، في تقرير لوزارة العمل صادر عن إدارة شعبة المناطق المحتلة، أن هناك أربعة يعملون بطرق غير رسمية مقابل كل خمسة عمال مسجلين، رسميا، لدى مكاتب الاستخدام[٣٧]. وبتقدير حانوخ سميث، مدير مركز التخطيط لدى وزارة العمل، فإن العاملين بطرق غير رسمية يزيد عن ضعفي العدد الرسمي[٣٨]. ويعمل أكثر من ٧١٪ من هؤلاء في تل – أبيب*. والجدير بالذكر، أن هذه التقديرات لا تشمل اعداد العاملين من القدس لاعتبارات سياسية**. وبناء على هذا، يمكن تقدير اعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بما لا يتجاوز الـ ١٣٥ ألفا، باعتبار أن عدد المسجلين في سنة ١٩٧٨ بلغ ٦٥,٤ ألف عامل.

ومنذ بداية ١٩٧١، أخذ تزايد أعداد العمال غير المسجلين من المناطق المحتلة يشكّل مصدر قلق للسلطات الاسرائيلية، وذلك بسبب صعوبة حصر عددهم، وما يترتب

---

* حسب تقدير تيومان مفوض الشرطة في تل – أبيب أن خمسين ألفا من بين سبعين ألفا يعملون في تل – أبيب وحدها[٣٩].

** بلغ عدد العمال المنتظمين في مجلس عمال القدس ٦٥٠٠ عامل وهؤلاء يشكلون نصف مجموع العاملين من القدس في اسرائيل في سنة ١٩٧١[٤٠].

على ذلك من عجز عن السيطرة على كيفية مساهمتهم في الانتاج وكميتها. ولهذا، فقد أعدّت دائرة الاحصاء الاسرائيلية دراستين تم فيهما إحصاء ٦٠ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعملون في اسرائيل في العام ١٩٧٢، في الوقت الذي كان فيه عدد المسجلين رسمياً، آنذاك، ٥٢ألف نسمة(٤١). وتشير نتائج الدراسات إلى أن العدد الفعلي للعاملين كان أكثر من ذلك؛ حيث أنه مقابل كل مئة عامل تم إحصاؤهم من قطاع غزة، وهم يتوجهون للعمل يومياً في اسرائيل، كان هناك ثمانون آخرون لم يشملهم الاحصاء لأنهم اعتادوا المبيت في أماكن عملهم(٤٢). فإذا كان عدد العاملين من قطاع غزة، في ذلك العام، ٢٥ألف شخص، فإن هناك، بالمقابل، عشرين ألفاً آخرين لم يشملهم الاحصاء. وبذلك يكون مجموع العاملين من قطاع غزة وحده، سنة ١٩٧٢، يعادل ٤٥ألف شخص.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد العاملين غير الرسميين على حساب العاملين عن طريق مكاتب الاستخدام، حيث يفضل العمال العرب العمل بواسطة المتعهدين، بدلاً من توقيع اتفاقيات العمل التي تفرضها هذه المكاتب. فمكتب الاستخدام الذي يستلم الأجر من رب العمل لا يسلمه إلى العامل إلا بعد اقتطاع الضرائب والحسومات التي ينص عليها القانون الاسرائيلي إضافة إلى رسوم المعاملة التي يجريها المكتب(٤٣). ويعزو مكتب الاستخدام، في قطاع غزة، الانخفاض المستمر في الأعداد المسجلة لديه، إلى التأخر في تسديد الأجور؛ مما يدفع العمال العرب للاتفاق مع المتعهدين الذين يلتزمون بدفع الأجور في أوقاتها وبمعدلات أعلى. وطالما أنه لا توجد ضمانات مستقبلية للعمال تتعلق بإمكانية الاستفادة من الحسومات الخاصة بالتأمين الصحي والشيخوخة والتقاعد، فإن العمل عبر المتعهدين، يصبح، مرحلياً، أكثر مردوداً.

يتضح مما سبق، أن التقديرات الرسمية الاسرائيلية لا تشير إلى الأعداد الفعلية للعمال العرب. وهذه الدراسة، إذ تعتمد الأعداد المسجلة رسمياً، فإنما تفعل ذلك بسبب عدم توفر أرقام دقيقة عن أعداد العاملين من الضفة والقطاع بطرق غير رسمية.

ورغم المحاولات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للحد من تزايد العمال العرب بحيث لا يتجاوز الـ ٤٠ ألف عامل، وهو الحد الأقصى المستحب، فقد تخطت أعداد العاملين هذا السقف منذ نهاية سنة ١٩٧١، فبلغت في نهاية سنة ١٩٧٤، حوالي ٦٩ألف عامل، كما يبين الجدول رقم٢٢، وقد بلغ عدد العاملين من الضفة الغربية، سنة ١٩٧١ ٧١٪ من مجموع العاملين من المنطقتين في اسرائيل. إلاأنه، وبسبب الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين، انخفضت نسبتهم إلى ٥٤٪، في نهاية ١٩٧٨، ذلك عائد إلى سهولة سفر عمال الضفة الغربية للعمل في الخارج.

وإن كانت الأزمة الاقتصادية، في اسرائيل، قد انعكست على أعداد المسجلين، رسمياً، في مكاتب الاستخدام، لكون هذه المكاتب تلتزم بالنسبة المقررة من قبل السلطات الحكومية، فيما يتعلق باعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يتم

الجدول رقم ١
العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨ (بالآلاف)[٤٤]

	المجموع	من الضفة الغربية	من قطاع غزة
١٩٧٠	٢٠,٦	١٤,٧	٥,٩
١٩٧١	٣٣,٨	٢٥,٦	٨,٢
١٩٧٢	٥٢,٤	٣٤,٩	١٧,٥
١٩٧٣	٦١,٣	٣٨,٦	٢٢,٧
١٩٧٤	٦٨,٧	٤٢,٤	٢٦,٣
١٩٧٥	٦٦,٣	٤٠,٤	٢٥,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	٣٧,١	٢٧,٨
١٩٧٧	٦٣,٠	٣٥,٥	٢٧,٥
١٩٧٨	٦٨,٢	٣٦,٨	٣١,٤

استخدام عمال عرب على حساب عمال يهود، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً، حدوث تناقض مماثل في اعداد العاملين بطرق غير رسمية، فحسب تقرير بنك اسرائيل، فإن الانخفاض في اعداد المسجلين رسمياً اقترن بزيادة في اعداد العاملين بطرق غير رسمية، حيث مست الأزمة الاقتصادية العمال اليهود أكثر مما مسّت العمال العرب[٤٥].

ميزات العمل العربي في اسرائيل

تنبع أهمية العمال العرب، من الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل أساسي، من أهمية مساهمتهم في القطاعات المنتجة، وذلك على الرغم من تدني نسبتهم من مجموع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. كما يتميزون بقدرتهم على الحركة والتكيف حسب متطلبات السوق وبانخفاض أجورهم، مقارنة بأجور العمال اليهود والعمال العرب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، حيث أنهم يتمركزون في القطاعات والمهن وفي المؤسسات التي تتدنى فيها الأجور إضافة إلى الحرمان من الحماية السياسية والنقابية والمساعدات الحكومية التي يتمتع بها العمال اليهود.

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل: رغم أن نسبة المستخدمين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتجاوز ٦٪ من مجموع العاملين من هذه الفئة في اسرائيل، كما يبين الجدول رقم ٢، إلا أنه، إذا ما اعتبر عدد المستخدمين العرب من القدس والمستخدمين بطرق غير رسمية، فإن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ضعفي ذلك.

الجدول رقم ٢
العاملون بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة
ومجموع العاملين بأجر في اسرائيل
للسنوات ١٩٧٦ – ١٩٧٨ (بالآلاف)

	مجموع العاملين[٤٦]	من الضفة والقطاع[٤٧]	نسبة العاملين من الضفة والقطاع من مجموع العاملين
١٩٧٦	١,٠٠٤,٣	٦٣,٢	٦,٣٪
١٩٧٧	١,٠٣٤,١	٦٢,٠	٦٪
١٩٧٨	١,٠٦٥,٦	٦٧,٢	٦,٣٪

وما يقلق السلطات الاسرائيلية أكثر ليست زيادة العاملين من العرب في الاقتصاد الاسرائيلي وإنما توزع هؤلاء حيث يتمركز في قطاع البناء حوالي نصف القوة العاملة القادمة من الأراضي المحتلة، وأكثر من خمسها في قطاع الصناعة، وحوالي سدسها في قطاع الزراعة كما يبين الجدول رقم ٣.

الجدول رقم ٣
توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة
في اسرائيل حسب القطاع الاقتصادي
للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨[٤٨]

	مجموع		زراعة	صناعة	بناء	أخرى
	بالألف	٪				
١٩٧٠	٢٠,٦	١٠٠,٠	٢٤,٤	١١,٦	٥٤,٣	٩,٧
١٩٧١	٣٣,٨	١٠٠,٠	٢٢,٣	١٤,٨	٥٢,٣	١٠,٦
١٩٧٢	٥٢,٤	١٠٠,٠	٢٣,١	١٧,١	٤٩,٥	١٠,٣
١٩٧٣	٦١,٣	١٠٠,٠	١٩,٣	١٨,١	٥١,٧	١٠,٩
١٩٧٤	٦٨,٧	١٠٠,٠	١٩,١	١٧,٥	٥٢,٥	١٠,٩
١٩٧٥	٦٦,٣	١٠٠,٠	١٤,٣	١٨,٤	٥٤,٤	١٢,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	١٠٠,٠	١٥,٤	١٩,٧	٥٠,٣	١٤,٦
١٩٧٧	٦٣,٠	١٠٠,٠	١٦,٢	٢١,٣	٤٥,٣	١٧,٢
١٩٧٨	٦٨,٢	١٠٠,٠	١٦,٨	٢٢,٢	٤٤,٨	١٦,٢

* تضم العاملين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتضح من الجدول المذكور ميل العمال العرب نحو القطاعات الانتاجية الرئيسية، وبشكل خاص نحو قطاع الصناعة الذي تضاعفت نسبة العاملين فيه من مجموع قوة العمل من المناطق المحتلة في اسرائيل في الفترة التي يبينها الجدول رقم ٣. وإذ تعكس هذه النسب توزع العاملين بطرق رسمية، فإن المعلومات تفيد أن معظم الذين يعملون بطرق غير شرعية يتمركزون عادة في قطاع الزراعة، حيث يعملون في الغالب بشكل موسمي.

الجدول رقم ٤

توزع العاملين اليهود في اسرائيل

حسب القطاعات الاقتصادية

للسنوات ١٩٧٤ – ١٩٧٩ بالآلاف(٤٩)

	مجموع	زراعة	صناعة	كهرباء ومياه	بناء	مواصلات	مالية وخدمات	خدمات عامة	خدمات شخصية	غير محدد
١٩٧٤	٩٩٤,٣	٥٧,٤	٢٦٠,٢	٩,٦	٦٥,٣	٧٥,٩	١٠٢,٤	٢٦٩,٣	٦٥,٤	٤,٦
١٩٧٥	١,٠٠٦,٩	٥٤,٠	٢٥٥,٦	١٠,٧	٦٥	٧٢,٣	٧١,٩	٢٨٦,٢	٦٠,٦	٣,٨
١٩٧٦	١,٠١٨,٤	٥٥,٨	٢٥٤,١	١١,٤	٦٢,٦	٧١,٤	٧٤,٤	٢٩٣,٧	٦٢,٧	٤,٤
١٩٧٧	١,٠٤٤,١	٥٣,٧	٢٥٧,٨	١٢,٦	٥٩,٧	٧٣,٢	٨٠,٧	٣٠٦,١	٦٧	٦
١٩٧٨	١,٠٩٢,٩	٥٨,٨	٢٦٢,٥	١٢,٦	٥٦,٥	٧٥,٥	٨٩	٣٢٨,٤	٧١,١	٩,٣
١٩٧٩	١,١١٨,٥	٥٧,٥	٢٧٢,٨	١٠,٩	٥٦,٦	٧٧,٦	٩٣,٢	٣٤١,٥	٦٨,١	٨,٦

وتبلغ نسبة العاملين في القطاعات المنتجة من مجموع العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل ٨٤٪، بينما لم تتجاوز نسبة العاملين اليهود، في هذه القطاعات ٣٨٪ من مجموع القوة العاملة سنة ١٩٧٥. وانخفضت إلى ٣٤,٨٪ سنة ١٩٧٨ كما يبين الجدول رقم ٤. وارتفعت إلى ٣٥,٦٪ سنة ١٩٧٩، بعد أن حدث تحسن بسيط في الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة*.

الجدول رقم ٥

العاملون العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب القطاع الاقتصادي في اسرائيل (بالآلاف)(٥٠)

	عاملون من الضفة والقطاع			
١٩٧٤	مجموع	زراعة	صناعة	بناء
١٩٧٥	٦٦,٣	٩,٣	١١,٢	٣٦,١
١٩٧٦	٦٤,٩	١٠,٠	١٢,٨	٣٢,٦
١٩٧٧	٦٣,٠	١٠,٣	١٣,٤	٢٨,٥
١٩٧٨	٦٨,٢	١١,٥	١٥,١	٣٠,٦

* تنخفض هذه النسبة عن التي أعطيت سابقاً للعاملين بأجر لأن ٩٧٪ من المستخدمين من المناطق المحتلة في اسرائيل هم عاملون بأجر.

ولدى مقارنة توزع القوة العاملة العربية من المناطق المحتلة، في الجدول رقم٢٦، بتوزع قوة العمل اليهودية، في الجدول رقم ٢٥، يتضح أنه رغم أن نسبة العمال العرب لم تتجاوز ٦٪، سنة ١٩٧٨* من مجموع العاملين في اسرائيل، إلا أنهم يشكلون ١٩٪ من العاملين في قطاع الزراعة، و٥,٧٪ من العاملين في قطاع الصناعة و٥٤٪ من العاملين في قطاع البناء. كما يتبين أن هناك انخفاضا في عدد العاملين اليهود في قطاع الزراعة يعادل ٣,٧ ألف عامل منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٧٧ في مقابل انخفاض يعادل ٢,١ ألف عامل من المناطق المحتلة في القطاع نفسه. هذا، إضافة إلى نقص يعادل ٢,٤ ألف من العمال اليهود في قطاع الصناعة، في الوقت الذي حصلت فيه زيادة في عدد العمال من المناطق المحتلة تعادل ٩٠٠عامل في هذا القطاع. أما قطاع البناء الذي كان أكثر القطاعات تضرراً في اسرائيل، من حيث استخدامه للقوة العاملة، فقد خسر ٥,٦ألف عامل من اليهود مقابل خسارته ٢,٩ألف عامل من المناطق المحتلة. ويوضح الجدول رقم٢٥ ارتفاع نسبة اليهود العاملين في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة، فقد حصلت، في هذا القطاع، زيادة تعادل ٣٦,٨ألف عامل في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٠و١٩٧٤؛ الأمر الذي يشير إلى توجه العمال اليهود نحو القطاعات غير المنتجة.

ورغم أن أرقام سنة ١٩٧٨ تشير إلى تحسن في وضع الاقتصاد الاسرائيلي إلا أن قطاعي الزراعة والصناعة لم يستعيدا سوى ٦,٦ألف عامل من اليهود في تلك السنة من مجموع ١١,٧ألف عامل تركوا هذين القطاعين منذ سنة ١٩٧٤. كما أن قطاع البناء خسر أيضاً في تلك السنة ٣,٢ألف عامل من اليهود. أما العمال العرب الذين تركوا هذه القطاعات والذين تجاوز عددهم ٤,١ألف عامل، سنة ١٩٧٤، سرعان ما استوعبوا جميعاً سنة ١٩٧٨، عدا عن أكثر من ألف عامل آخرين انضموا إلى هذا القطاع.

ويبين الجدول رقم ٢٥ أيضاً تزايداً في توجه العمال اليهود نحو قطاع الخدمات، حيث ارتفع العدد سنة ١٩٧٩ بمقدار ٢٢,٣ ألف عامل.

يتضح، مما سبق، أن العمال العرب يتمركزون في قطاعات الانتاج الرئيسية، ويزداد تمركزهم في هذه القطاعات، على حساب العمال اليهود، مما يشير إلى أن القاعدة الانتاجية للمجتمع الاسرائيلي تقوم على أكتاف العمل العربي، وهذا يجعل لأي تغيب لهؤلاء العمال، أكبر الأثر على الاقتصاد الاسرائيلي بأكمله.

الأجور وظروف العمل: أدى تمركز العمال العرب في قطاعات محددة إلى تدني أجورهم، مقارنة بالأجور التي تمنح في القطاعات الأخرى، حيث ينخفض مستوى الأجور، في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء، عنه في قطاع الخدمات. ورغم الحاجة الماسة إلى

---

* لم يتم احتساب قوة العمل العربية من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨،من أجل حصر نسبة العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعمال اليهود، وتقدير أثر العمال العرب على الاقتصاد الاسرائيلي.

القوة العاملة العربية، في هذه القطاعات، إلا أن افتقارها للتنظيم يجعل من تمركزها سبباً إضافياً لتدني أجورها؛ حيث يزداد العرض في هذه الفروع، من الأيدي العاملة العربية على الطلب من قبل السوق الاسرائيلية.

جدول رقم ٦[٥١]

الطلبات المعبأة من خلال مكاتب الاستخدام

	مجموع	فنيين	كتبة	صناعة	بناء	مواصلات	خدمات	عمال غير مهرة
١٩٧٧	٣٢٦٠	١	١	٣٠	٣٧٣	٤	٣٩	٢٨١٢
١٩٧٨	٣٧٢١	١	١	٤٧	٤٧٣	٢	١٦	٣١٨١
١٩٧٩	٣٨٤٢	–	–	٢٤	٢٩٦	٤	٢٩	٣٤٨٩
الطلبات غير المعبأة								
١٩٧٧	٥,٩٨٤	١٤٢	٣٣٤	١٤,٨	٣٤٧	٤٠	٢٤٩	٣٤٦٤
١٩٧٨	٨,٦٥	٢٣٣	٥١٢	٢,١٧٦	٣٨٠	٧٣	٢١٥	٤٥٧٥
١٩٧٩	٧,٧٢٥	٢٢٠	٤٦٥	٢,٠٨٣	٤٤٣	٦٧	٢٦٢	٤١٨٥
الحاجة في اسرائيل								
١٩٧٧	٢٣,١٠٣	٣٦٦	٢,٥٦٧	٢,٥١٥	١,٠٩٦	٣٠٠	٧٩٤	١٥,٤٦٩
١٩٧٨	٢٥,٤٦٦	٤٢٤	٣,٠٦٨	٣,١١٠	١,٠٥٥	٣٢٧	٧٠١	١٦,٧٨١
١٩٧٩	٢٥,٦٥٧	٤٠٠	٢,٩٥٧	٣,١٥٠	٩٢٢	٣٣٧	٨٠٣	١٧,٠٨٨

ويبين الجدول رقم ٦ تزايد الحاجة، في اسرائيل، للأيدي العاملة وبخاصة غير الفنية منها. حيث ارتفع عدد الطلبات غير المعبأة من قبل العمال اليهود رغم ازدياد الطلبات. بينما ارتفع عدد الطلبات المقدمة من قبل العمال العرب. أي أن هناك حاجة إلى ما يقارب ثمانية آلاف عامل في اسرائيل، حوالي نصفهم كعمال غير مهرة، وأكثر من ربعهم في قطاع الصناعة. ورغم وجود أكثر من ١٠٩٠٠ عاطل عن العمل، في اسرائيل، فضلاً عن وجود ٣٤٤٢١ باحث عن عمل حتى شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٨٠[٥٢] فقد ظل هناك نقص في الأيدي العاملة ضمن فروع الانتاج الرئيسية. أي أن هناك عاطلين عن العمل من جهة وفائضاً في الأيدي العاملة من جهة أخرى. والواضح أن اعداد الطلبات المعبأة، من قبل العمال العرب، عبر مكاتب الاستخدام، كما يبينها الجدول رقم ٦، أقل من الأعداد المطلوبة لسد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يتجاوز الطلب ضعفي العرض. وقد تخوف يوفال اليتسور من حدوث هذه الظاهرة فأشار إلى أنه في اللحظة التي يتوقف فيها التوسع الاقتصادي سوف تواجه اسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة، ونقصاً في العمال من المناطق من جهة أخرى[٥٣].

ومنذ بداية سنة ١٩٧٩، حيث ازدادت الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، توقف كثير من المؤسسات عن العمل؛ مما قلل الحاجة إلى الأيدي العاملة كما يظهر من مقارنة سنتي ١٩٧٩و١٩٨٠.

الجدول رقم ٧
الطلب على العمال[٥٤]

الحاجة

	مجموع	فنيين	كتبة	صناعة	بناء	مواصلات	خدمات	عمال غير مهرة
١ ١٩٨٠	١٩,٥٤٠	١٩٦	١,٣٨٣	٢,٣٧٧	٩٧٧	٢١١	٣٩٢	١٣,٨٠٤
٢	١٦,٣٦٦	٢٠١	١,٢٨٣	٢,١٧٠	٨٣٨	٢٤٠	٦٠٣	١١,٠٣١
٣	١٥,٣٠٥	٢٢٤	١,٣٥٣	١,٩٧٤	٧٠٣	١٨٥	٨٢١	١٠,٠٤٥
٤	١٦,٧٣٩	١٨٨	١,٨١٥	١,٩٩٠	٧٣٠	٢١١	٥٥٦	١١,٢٤٩
٥	١٨,١١٩	٢١٩	٢,١٣٤	٢,٠٣٣	٨٣٤	٢٢٤	٦٤٨	١٢,٢٢٧
٦	١٨٤٨٤	٢٢١	٢,٢٩٧	١,٨٤٨	١,٠٣٢	١٩٩	٦٩١	١٢,٢٥٨
٧	١٦٥٧٤	٢٨٧	٢,٣٦٥	١,٧٣٦	٧١٦	٢٤٢	٧٧٠	١٥,٤٥٨
٨	١٨,٥٠٦	٢٤٥	٢,٤٢٤	١,٨٥٠	٩٣٢	٢٤٠	٨٣٨	١١,٩٧٧
١ ١٩٧٩	٣٠,٥٣٦	٥٣٢	٣,٣٤٨	٤,٠٢٥	١,٢٤٢	٣٢٦	٨٣٨	٢٠,٢٢٥
٢	٢٦,٨٥٥	٤٩٢	٣,٢٠٩	٣,٧٨٠	١,٠٩١	٧٨٧	٨٢٨	١٧,١٦٨
٣	٢٦,٥٧٨	٥١٣	٢,٧٦٤	٤,٠٦٩	٩٧٦	٤٠١	٩٥٦	١٦,٨٩٩
٤	٢١,٥٤٦	٣٩٠	٢,٣٠٢	٣,٤٠٤	٧٥٥	٣٤١	٦٩٧	١٣,٦٥٧
٥	٢٦,٤٦٦	٥٣٠	٢,٨٨٦	٣,٦٢٦	١,٠٦٣	٣٧٤	٧٧٦	١٧,٢١١
٦	٢٦,٠٣٠	٤٠١	٢,٩٢٥	٣,٢٥٣	١,٠٤١	٣٣٦	٨٩٤	١٧,١٨٠
٧	٢٥,٣٩٠	٤٢٩	٣,٥٤٤	٢,٩٢٣	٦٧٩	٣٦١	٧٩٠	١٦,٦٦٤
٨	٣٣,٩٣	٣٥٢	٣,٢٤١	٢,٤٧٧	٧١٤	٣٤١	٨٣١	١٤,٩٧٤

ويبين الجدول رقم ٧ أن الطلب على الأيدي العاملة، في اسرائيل، انخفض من ٣٣٩٣٠عاملاً في آب (اغسطس) ١٩٧٩، إلى ١٨٥٠٦ عمال في الشهر نفسه للسنة التالية. والواضح أن هذا الانخفاض شمل القطاعات كافة دون استثناء وبخاصة قطاع، الصناعة والمهن التي لا تتطلب مهارة فنية.

الجدول رقم ٨
العاملون بأجر حسب القطاع الأقتصادي في اسرائيل
للأشهر الستة الأولى، سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠
(تضم الضفة والقطاع) اعتبر سنة ١٩٧٨ سنة اساس[٥٥]

	مجموع منها	زراعة	صناعة	بناء	خدمات عامة
١٩٧٠	١٠٤,٩	١١١,٠	١٠٣,٠	١٠٥,٣	١٠٦,٤
١	١٠٤,٠	١١٣,٥	١٠٢,١	١٠٢,٥	١٠٤,٩
٢	١٠٤,٨	١١٤,٣	١٠٢,١	١٠٤,٠	١٠٥,٥
٣	١٠٢,٦	١١٠,٤	١٠٠,٦	١٠١,٤	١٠٣,٩
٤	١٠٣,٥	١٠٤,٣	١٠١,٨	١٠١,٤	١٠٤,٥
٥	١٠٤,٦	٩٥,٧	١٠٢,٨	١٠٧,١	١٠٦,٠
٦					
١٩٨٠	١٠٣,٥	١٠٧,٤	٩٨,٥	١٠٤,٧	١٠٦,٢
١	١٠٢,٧	١١٢,١	٩٨,٣	١٠١,٤	١٠٥,٦
٢	١٠٤,١	١١٣,٨	٩٨,٩	١٠٥,٣	١٠٦,٥
٣	١٠١,٥	١٠٧,٧	٩٦,٥	١٠٠,٥	١٠٤,٦
٤	١٠٢,١	١٠٠,٥	٩٧,٣	١٠٤,١	١٠٤,٧
٥					

ولدى مقارنة الجدول هذا بالجدول رقم ٨، يتضح أن الانخفاض كان في الطلب على العاملين بأجر؛ حيث حصل انخفاض في عدد هؤلاء منذ أيار (مايو) سنة ١٩٧٩، وحتى الشهر نفسه من العام ١٩٨٠، يعادل ٢,٥ألف عامل. ويبين الجدول أيضاً أن الانخفاض شمل الفروع الاقتصادية كافة، وبخاصة قطاع الصناعة. وقد ترافق انخفاض القوة العاملة اليهودية في القطاعات الرئيسية المنتجة. بزيادة تمركز العمال العرب في هذه القطاعات نظراً لازدياد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي للعمال غير المهرة، وقد بينت مكاتب الاستخدام أن حاجة اسرائيل من هذه الفئة قد وصلت إلى ٧١٪ في بداية سنة ١٩٨٠ من مجموع الحاجة إلى الأيدي العاملة بعد أن كانت ٦٦٪ فقط في سنة ١٩٧٩، وذلك على الرغم من الانخفاض في الطلب على الأيدي العاملة الذي تجاوز ١٠آلاف عامل في بداية سنة ١٩٨٠، نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد الاسرائيلي.

يتبين مما سبق، أن العمال العرب أمامهم فرصة لفرض شروطهم بغية تحسين ظروف عملهم وزيادة أجورهم، غير أن عدم تنظيمهم يحرمهم من أية امكانية لتحقيق ذلك. بعكس قوة العمل اليهودية التي تتمتع بالحماية النقابية والسياسية. وقوة العمل العربية،

إضافة لافتقارها إلى التنظيم، مجزأة، وتعمل السلطات الاسرائيلية باستمرار على تعميق هذه التجزئة بكافة الوسائل الممكنة، ويظهر هذا، مثلاً، في التفريق في الأجور بين العاملين من الضفة الغربية والعاملين من قطاع غزة كما يبين الجدول. هذا، عدا عن فارق الأجور بين العاملين من هاتين المنطقتين والعاملين العرب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨.

ونظراً لعدم وجود تمثيل نقابي للعمال العرب يتولى مسؤولية تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم، يظل هؤلاء العمال عرضة لتحكم رب العمل. فعلى سبيل المثال نذكر أنه عندما أضرب عشرون عاملاً في منطقة رام الله احتجاجاً على الأجور التي يدفعها رب العمل الاسرائيلي، فصلوا من العمل[٥٦]. كما فصلت شركة مركار اكلال الاسرائيلية عدداً كبيراً من العمال العرب دون تعويض لأنهم رفضوا العمل لساعات إضافية[٥٧]. وقد امتنع هؤلاء عن العمل لأن يوم العمل لهم يتجاوز ١٢ساعة يومياً إذا ما حسب الوقت الذي يصرف في الطريق إلى العمل[٥٨]. وفي حالات كهذه، لا يستطيع العمال العرب الاحتجاج على المعاملة التعسفية أو حتى المطالبة بأية تعويضات في حال فصلهم عن العمل، حيث يتمكن رب العمل من التخلص من أية التزامات تجاه العمال العرب كالتي يفرضها الهستدروت نحو العمال اليهود. كما أن إمكانية الفصل، القائمة باستمرار، تضيف ضغطاً آخر على العمال العرب من أجل إثبات مدى التزامهم بالعمل؛ مما يضطرهم، في كثير من الأحيان، للموافقة على العمل لساعات إضافية، وعدم التغيب في أقسى الظروف. ويصل استغلال العمال إلى ذروته في الأقسام التي ترتفع فيها نسبة العمال العرب، حيث يستطيع رب العمل زيادة الانتاج بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يصعب تحقيقه مع العمال اليهود. فعلى سبيل المثال نذكر أنه في مصنع للنسيج، حيث يشكل العرب ٨٠٪ من مجموع العاملين في قسمي الغزل والنسيج ازدادت ساعات العمل له كما تضاعف الانتاج[٥٩]. وليس غريباً أن يفضل رب العمل تشغيل العامل العربي على العامل اليهودي وبخاصة في المهن التي لا تتطلب مهارة فنية لما يحققه هذا من فائض في القيمة. كما كان الحال في مصنع سيفي ديمونه حين تم فصل ٣٤٥عاملاً يهودياً من قسمي الغزل والنسيج، ولم يرضخ رب العمل للضغوط التي استخدمت من أجل استبدال العمال العرب بالعمال المفصولين. فالعمال العرب يعملون ضمن الظروف التي يفرضها رب العمل، وبأجور أقل دون تعويضات، ويمكن تسريحهم بسهولة دون إثارة مشاكل. أما العمال اليهود، «المدللين» من قبل الدولة، فإنهم يستعملون الاضراب وسيلة ضغط لتحقيق مطالبهم، بمباركة الهستدروت ودعمه، في كثير من الأحيان؛ وقد خسر الاقتصاد الاسرائيلي أكثر من ٥٣٥يوم عمل في ١١٨اضراباً كاملاً وقعت في اسرائيل، سنة ١٩٧٩. أي أن عدد الاضرابات، في هذه السنة، قد ازداد بارتفاع قدره ٣٩٪ عن السنة التي سبقت؛ حيث حصل ٨٥اضراباً كاملاً[٦٠]. عدا عن الاضرابات الجزئية، حيث شارك نحو ١٥٠ألف عامل في ٩٨اضراباً جزئياً، سنة ١٩٧٩، مقابل ٥٥اضراباً جزئياً شارك فيها ٣٤ألف عامل في السنة التي سبقت. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٢٪ من الاضرابات الكاملة كانت في القطاع العام و٢٩٪ منها كانت في القطاع الخاص، و١١٪ منها كانت في القطاع الهستدروتي[٦١]. ومن الجدير بالذكر، أن أجور العمال اليهود، في القطاع العام، ترتفع

عنها في القطاع الخاص، حيث تستخدم في الغالب، عمالا يهوداً، ومن أجل ذلك فإن نسبة الاضرابات، في القطاع العام، مرتفعة عنها في القطاع الخاص الذي يتوجه نحو مزيد من استخدام الأيدي العاملة العربية المحرومة من أي تنظيم، ومن أية حماية سياسية، والتي لا تملك حق الاضراب والعاجزة عن فرض شروطها.

كما أدى تمركز العمال العرب في القطاع الخاص، إلى تدني أجورهم؛ حيث أن معظم المؤسسات، في هذا القطاع، يقل فيها عدد العمال كما تنخفض فيها الأجور بعكس القطاع العام والهستدروتي الذي يستخدم يهوداً في الغالب. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٠٪ من قوة العمل اليهودية، في الصناعة الاسرائيلية، تعمل في هذه المؤسسات، مثل مؤسسات الصناعة الكيمياوية ومؤسسات البحر الميت والصناعة الجوية ومؤسسة كور[٦٢] ، أما المؤسسات الخاصة الكبيرة فتكون عادة مرتبطة بالصناعة الحربية مثل تاديران وغيرها من المؤسسات الالكترونية[٦٣] .

الجدول رقـم ٩
الأجور في اسرائيل حسب حجم المؤسسة
للعام ١٩٧٦[٦٤] بالليرة الاسرائيلية

عدد المستخدمين	الأجر الشهري
١٠٠ وأكثر	٣٣٠٠
٥٠ – ٩٩	٢٦٠٠
٢٠ – ٤٩	٢٥٠٠
٥ – ١٩	٢٢٠٠
١ – ٤	١٨٠٠

ويبين الجدول رقم ٩ العلاقة القائمة بين حجم المؤسسة والأجر الشهري؛ حيث يقل الأجر الشهري كلما صغرت المؤسسة. وبما أن العمال العرب لا تتوفر لهم فرص العمل إلا في المؤسسات الصغيرة، والتي تستخدم أقل من عشرين عاملاً، فإن أجورهم تنخفض عن أجور العمال اليهود الذين يتمركزون في المؤسسات الكبيرة.

ويفضل أرباب المؤسسات الصغيرة، في القطاع الخاص، استخدام العمال العرب لأن غالبية هؤلاء تعمل على أساس المياومة، مما يمكنهم من التحايل على ضريبة الدخل والحسومات الأخرى التي يفرضها القانون الاسرائيلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم تحقيق أقصى الأرباح باستخدام العمال العرب على هذا الأساس.

الجدول رقم ١٠
معدل أيام العمل للعاملين بأجر من الضفة الغربية وقطاع غزة
في اسرائيل (٦٥)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٥	٢٢,١	٢٠,٣
١٩٧٦	٢٢,٥	٢٠,٦
١٩٧٧	٢٢,٨	٢١,١
١٩٧٨	٢٢,٩	٢١,٣

ويبين الجدول رقم ١٠ أن العامل العربي يتقاضى ما مجموعه ٢٠ – ٢٣ يوماً بدلاً من الأجر الشهري، رغم أن أيام عمله تزيد، بثلاثة أيام، في الشهر، عن العامل اليهودي الذي يتقاضى، رغم ذلك، أجراً يفوق ما يدفع للعامل العربي.

الجدول رقم ١١
الأجر الشهري للعامل اليهودي والعامل العربي من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٨ بالليرات الاسرائيلية

	للعامل العربي (٦٦)	للعامل اليهودي (٦٧)
١٩٧٥	٨٨٩	٢,١٤٤
١٩٧٦	١,١٣٠	٢,٨٤٩
١٩٧٧	١,٥٤٣	٤,٢٣٠
١٩٧٨	٢,٤١٢	٦,٥١٢

ويزداد الفرق سنوياً بين أجور العمال العرب والعمال اليهود، كما يبين الجدول رقم ١١، فبعد أن كان أجر العامل العربي يساوي ٤١,٥٪ من أجر العامل اليهودي، سنة ١٩٧٥، انخفض إلى ٣٧٪ سنة ١٩٧٨. وهذا يبين مدى الربح الذي يحققه رب العمل لدى استخدامه للعمال العرب على أساس المياومة يضاف إلى كل هذا أن العمل على هذا الأساس يحرم العامل من أية تعويضات ممكنة رغم ما يقتطع من أجور العمال مقابل ضريبة الدخل، وضريبة الضمان الاجتماعي التي تعادل ٣٠٪ من الراتب الشهري، ورسوم التأمين التي تعادل ٤,٤٪ منه. كما يقتطع من أجر العامل نفقات النقليات التي

تصل في بعض الأحيان إلى ٢٨٪ من الأجر (٦٨) .ويدفع العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة، سنوياً من الضرائب أكثر من ضعفي ما يصرف عليهم. فعلى سبيل المثال نذكر أنه دفع مبلغ ١٧١مليون ليرة اسرائيلية كضريبة دخل، خلال سنة ١٩٧٨، رغم أن ما صرف على العمال العرب بالمقابل لم يتجاوز، في تلك السنة، ٨٠,٩ مليون ليرة موزعة كما يلي (٦٩)

٢,٤ مليون ليرة اسرائيلية بدل اجازات مرضية.
٢٥ مليون ليرة ليرة اسرائيلية بدل اجازات سنوية.
٢٩ مليون ليرة اسرائيلية بدل خدمات طبية.
٢٤,٥ مليون ليرة اسرائيلية بدل أعياد وملابس وغيرها.

إضافة إلى ضريبة الدخل المفروضة على العمال العرب فقد جبت الدولة مباشرة من أرباب العمل الذين يستخدمون عمالاً من الضفة الغربية وقطاع غزة مبلغ ٢٥٠٠مليون ليرة اسرائيلية والتي من المفروض أن تنفق على تحسين أوضاع العمال المعيشية.

وقد أشار جدعون كيسلر في اطروحته«ديناميكية جالية الأقليات»المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية في سنة ١٩٧٢، إلى أن متعهدي الأعمال الزراعية يقتطعون ٥٠٪ من أجر العامل دون أن يتلقى هذا الأخير أي مقابل (٧٠) . كما أشارت تمار جوغنسكي إلى مدى الاستفادة التي تجنيها مؤسسة التأمين الوطني، في اسرائيل، من العمال العرب؛ حيث تقوم هذه المؤسسات، في كثير من الأحيان، باقراض الحكومة (٧١) .

الجدول رقم ١٢
معدل الأجر اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة (٧٢)
في اسرائيل للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٠	١١,٨	١١,٧
١٩٧١	١٣,٥	١٢,٩
١٩٧٢	١٧,٠	١٧,٦
١٩٧٤	٢٨,٧	٣٠,٤
١٩٧٥	٤٤,٦	٤١,٩
١٩٧٦	٥٣,٥	٥٣,٥
١٩٧٧	٧٢,٠	٦٩,٨
١٩٧٨	١١٢,١	١٠٩,٢

ويبين الجدول رقم ١٢ أن هناك زيادة مستمرة في أجور العاملين من الضفة الغربية

ويبين الجدول رقم ١٤ مدى حركية العمل العربي؛ إذ لم يزد ما مكثه ٤٠٪ من العاملين عن سنة واحدة عند رب العمل الأخير. كما أن أكثر من ٧٢٪ من مجموع العمال لم يستمر في العمل لاكثر من ٣ سنوات رغم ان أكثر من ٨٣٪ من مجموع العاملين العرب في اسرائيل، قد مضى على عملهم أكثر من سنتين (٤٩,٥ ألف عامل). ومن بين الذين عملوا في اسرائيل لمدة تقل عن سنتين، استمر ٧٨,٢٪ منهم لمدة سنة واحدة فقط عند رب العمل الأخير. أما الذين مضى على عملهم، في اسرائيل، ما بين سنتين وأربع سنوات، فإن ٤٣,٨٪ منهم عملوا لمدة سنة واحدة عند رب العمل الأخير. أما الذين عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، فلا يتجاوز عددهم ٢٤٠٠ عامل، والملفت للنظر أن ٣٧,٥٪ من العاملين لفترة ٤ – ٦ سنوات، في اسرائيل، قد عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، أي ما يعادل ٥٧٧٥ عاملاً. وهذا يزيد بمقدار ٧٨٦ عاملاً عن الذين لم يستمروا سوى سنة واحدة. كما أن هناك ٧٩٨٦ عاملاً من الذين عملوا لمدة تزيد عن ست سنوات في اسرائيل قد استمروا لأكثر من ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير. كما يبين الجدول رقم ١٤: مما يشير إلى توجه العمال نحو الثبات بعد مضي فترة من الزمن. وهذا، في الغالب، عائد إلى إمكانية العثور على عمل مناسب الأجر بعد التنقل المتواصل من عمل إلى آخر. أو لارتفاع سن العمال بعد مضي فترة من الزمن؛ حيث يبدأ العمال بالتفكير بالاستقرار. ويبلغ عدد العمال الذين عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، ١٦٤٢٢ عاملاً، منهم ٧٩٨٧ عاملاً عمل لمدة تزيد عن ست سنوات في اسرائيل. وفي حين عمل ٤٣٢٣ عاملاً للفترة نفسها في اسرائيل لم يمكثوا لأكثر من سنة واحدة عند رب العمل الأخير. ويتضح أنه من مجموع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة تزيد عن ٦ سنوات، هناك ١٣,٤٪ منهم عملوا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن العمال المسجلين،

الجدول رقم ١٥

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل حسب سنوات العمل في اسرائيل والجنس والعمر[٧٥]

		العاملون في اسرائيل				
		المجموع	١ – ٢	٢ – ٤	٤ – ٦	٦ فما فوق
المجموع	بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
	٪	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,
الجنس	ذكور	٩٧,٠	٩٧,٠	٩٥,٩	٩٧,٠	٩٨,٨
	إناث	٢,٩	٣,٠	٤,١	٣,٠	١,٢
العمر	١٤ – ٢٤	٤٣,٩	٧٤,١	٦٠,٤	٣٧,٥	١٤,١
	٢٥ – ٣٤	٢٢,٧	١١,٩	١٧,٤	٢٦,١	٣١,٦
	٣٥ – ٥٤	٢٨,٠	١٠,٦	١٨,٦	٣٠,٩	٤٥,٦
	٥٥ +	٥,٤	٣,٤	٣,٦	٥,٥	٨,٧

لدى مكاتب الاستخدام التي تعتمدها هذه الدراسة، هم أكثر ثباتاً واستقراراً في العمل من العاملين بطرق غير رسمية، وعلى أساس للمياومة، يتضح مدى تنقل العمال العرب ومرونة حركتهم.

ونظراً لأن غالبية العمال العرب في اسرائيل هم من الذكور الذين يشكلون ٩٧٪، كما يبين الجدول رقم ١٥، من مجموع العاملين من الضفة الغربيـة وقطاع غـزة في اسرائيل، فإن تنقلهم، من مكان إلى آخر، غير مقيد، كما هو الحال في عمل المرأة. ولذلك يتركز عمل المرأة، في المصانع، أو في الزراعة في مواسم القطاف. كما تفضل العاملات العمل في المستوطنات القائمة في المناطق المحتلة على التوجه للعمل في اسرائيل. ويغلب على عمل المرأة، في المناطق المحتلة، العمل، حتى ولو كان ذلك بأجور أقل، بالقطعة، وهن في منازلهن دون الاضطرار، أصلاً، للانتقال إلى أماكن عمل بعيدة عن أماكن السكن خاصة في النسيج والخياطة والتطريز.

ويبين الجدول رقم ١٥ أن نسبة الاناث ترتفع للعاملات في اسرائيل لمدة ٢ – ٤ سنوات (٧٢١ عاملة) تبدأ بعدها بالانخفاض؛ وذلك لأن معظم الفتيات اللواتي يتزوجن يتوقفن عن العمل. وهذا واضح من إنخفاض نسبة العاملات لفترة تزيد عن ست سنوات حيث لا يتجاوز العدد ١٦٥ عاملة فقط.

وترتفع نسبة العاملين من فئة العمر ١٤ – ٢٤ سنة، حيث يشكل هؤلاء ٤٣,٩٪ من مجموع العاملين، أي ٢٦١٢٠ عاملاً؛ وهؤلاء أكثر قدرة على بيع قوة عملهم، ويعملون، عادة، على أساس المياومة، وهم أكثر قدرة على تلبية تقلبات السوق. ولذلك فإن نسبة العاملين منهم في اسرائيل لمدة تقل عن سنتين ترتفع عنها في الفئات الأخرى، بينما ترتفع نسبة العاملين لمدة تزيد عن ست سنوات فما فوق لفئة العمر ٣٥ – ٥٤؛ حيث تفضل هذه الفئة الاستقرار في العمل على التنقل من مكان إلى آخر. وفي الوقت الذي تنخفض فيه نسب العاملين من فئة العمر ١٤ – ٢٤ سنة كلما طالت فترة العمل في اسرائيل، ترتفع، بالمقابل، نسبة الفئات الأخرى، كما يبين الجدول رقم ١٥.

الجدول ١٦

توزع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل
حسب سنوات العمل والوضع العائلي (٧٦)

		العاملون في اسرائيل				
		المجموع	١ – ٢	٢ – ٤	٤ – ٦	٦ فما فوق
المجموع	بالآلاف	٥٩,٥	٩,٣	١٧,٦	١٥,٤	١٦,٥
	٪	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,٠
الحالة الاجتماعية	متزوج	٦٨,٥	٣٠,٨	٥٥,٩	٧٩,٠	٩٣,٣
	أعزب	٣٠,٣	٦٨,٣	٤٣,٢	١٩,٣	٥,٥
	غيره	١,٢	٠,٩	٠,٩	١,٧	١,٢

ويبين الجدول رقم ١٦ أن ثلثي العاملين في اسرئيل هم من المتزوجين، إلّا أن ثلثي العاملين لمدة تقل عن سنتين هم من غير المتزوجين. وتبدأ نسبة المتزوجين بالارتفاع كلما طالت مدة العمل في اسرائيل بعكس نسبة غير المتزوجين. وذلك عائد إلى توجه المتزوجين، من العمال، نحو العمل الثابت، كما يفضل المتزوجون، بسبب ارتباطاتهم بأسرهم، العمل في اسرائيل على الهجرة نهائياً من المناطق المحتلة.

وقد أدت مرونة حركة العمال العرب، وانتقالهم السريع من عمل إلى آخر، إلى صعوبة تنظيمهم إضافة إلى أنه لم تجر محاولات جدية من أجل تأطيرهم، حتى سنة ١٩٧٩، في النقابات المهنية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مما جعلهم، باستمرار، خاضعين لما تمليه عليهم شروط العمل. ولم تستثمر إطلاقا أهمية العمل العربي للاقتصاد الاسرائيلي والمرات القليلة التي لم يتوجه فيها العمال العرب للعمل في اسرائيل والتي كانت بدوافع وطنية. أدت إلى شل فروع اقتصادية بكاملها.

خاتمة

يتبين مما سبق أن اقتصاد المناطق المحتلة قد تكيف بما يتناسب وحاجة السوق الاسرائيلية، بما في ذلك القوة العاملة؛ حيث تم استيعاب الضروري منها لسد النقص في الأيدي العاملة الاسرائيلية، أما الفائض عن الحاجة، فقد أكره على الهجرة للبحث عن عمل.

وبتفريغ المناطق المحتلة من أهم ثرواتها؛ وهي الفئات الشابة التي هي في سن العمل تكون اسرائيل قد حققت السيطرة على المناطق المحتلة وتمكنت من إخضاعها من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم. كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج إقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة، في هذه المناطق، وزاد من إمكانية إعتمادها على الأطفال والنساء؛ مما يعيق إمكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح إن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملة التي يستخدمها، واستيعاب القوة المستجدة على سوق العمل. ومن هنا، تأتي أهمية تدعيم قطاعيّ الزراعة والصناعة في المناطق المحتلة. وإقامة المشاريع والمنشآت بخاصة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف بحيث يمكن إستخدام أكبر عدد من القوة العاملة. مما يمكن أن يقلل من الأعداد المتدفقة للعمل في سوق العمل الاسرائيلي أو المهاجرة للبحث عن عمل مناسب.

ورغم ارتفاع الأجور في كل من اسرائيل ودول الخليج والأردن مقارنة بالأجور في المناطق المحتلة، إلّا أنه إذا ما توفرت فرص عمل ثابتة ودائمة، للعاملين من هذه المناطق، فهم يفضلون البقاء، حتى ولو بأجور أقل خصوصا، وإن معظم العاملين العرب في اسرائيل يعملون على أساس المياومة وبشكل موسمي. فضلاً عن الوقت الذي يصرف في التنقل، إضافة إلى نفقات السفر.

وبدلاً من توجيه اللوم لهؤلاء العمال يجب العمل على توفير فرص صمودهم، وعلى تنظيمهم في نقابات؛ بحيث يمكن تحويل الطاقة البشرية المستغلة من قبل العدو إلى سلاح فعّال يمكن استثماره في إضعاف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاسرائيلي.

---

(١) جميل هلال، **الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨ ــ ١٩٧٤**، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤.

(٢) **شاؤول افرون، معاريف**، ١٩٧١/٧/١٤.

(٣) **هلال، مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٣.

(٤) Sheila Ryan, «Israel Economic Policy in the Occupied Areas», *MERIP Reports*, No. 24, January 1974, p. 13

(٥) **هارتس**، ١٩٧١/٣/١٤، ص١٨.

(٦) **افراهم كوشينر، دافار**، ١٩٧٢/٨/١٥، ص١٠.

(٧) شارون افرون، **معاريف**، ١٩٧١/٧/١٤.

(٨) من مقابلة لمراسل دافار دان باتير مع وزيري العمل والزراعة، **دافار**، ١٩٧٩/٩/٢٢، ص٢.

(٩) دان باتير، **المصدر نفسه**، ١٩٧٢/٩/٢٢، ص٢

(١٠) تيدي فرويس، **المصدر نفسه**، ١٩٧٢/٩/٢٩، ص١١.

(١١) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥، عن **هآرتس** ١٩٧٢/٥/٢٣.

(١٢) شلمو افنيري، **دافار**، ١٩٧٣/١/٢٩.

(١٣) من مقابلة اجراها يشعياهو افيعام في **معاريف**، ١٩٧٢/١١/١٦، ص٢١.

(١٤) **هارتس**، ١٩٧٣/٥/١٣، ص١٤.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) يشعياهو افيعام، **معاريف**، ١٩٧٢/١١/١٦، ص٢١.

(١٧) سميح غنادري، «اسرائيل سوق نخاسة للأطفال العرب»، **الغد** (حيفا)، العدد السابع، ايلول ١٩٧٨، ص ٢٦.

(١٨) دان بتتكين، **دافار** ١٩٧٢/٧/٢١، ص١٢.

(١٩) من مقابلة اجراها اهارون شتينر مع وزير العمل يوسف الموجي، جروزاليم **بوست**، ١٩٧٢/١٠/١٩.

(٢٠) عمانوئيل فراجون، **دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي**، تقرير خاص، بيروت: مركز التخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٩/٨/١٥، مترجم عن **نشرة أنباء الداخل** (باريس)، العدد ١١، نيسان (ابريل)، ١٩٧٩ ص٢٤.

(٢١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (م.د.ف.)** بيروت، ١٩٧٧، عدد٢٣، ٢٤، **نقلاً عن معاريف**، ٧٧/٩/٣.

(٢٢) يوفال اليتسور **معاريف**، ١٩٧٢/٥/١٢.

(٢٣) غنادري، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

(٢٤) **الطليعة** ١٩٨٠/١٥/٢٢.

(٢٥) **هآرتس**، ١٩٧٢/١٢/١٩، ص٤.

(٢٦) **دافار**، ١٩٧١/٧/١٩.

(٢٧) كوشنير، **المصدر نفسه**، ١٩٧٢/٨/١٥، ص١.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص٣.

(٣٠) **هارتس** ١٩٧٤/٨/٢٣، ص١.

(٣١) يهودا ليطاني، **هارتس**، ١٩٧٣/٣/١١.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **الدرب**، عدد٤، آب (اغسطس) ١٩٧١. عن **دافار** ١٩٧٠/١١/٦.

(٣٤) نزيه قورة، ملاحظات حول العمل العربي في الزراعة الاسرائيلية» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٨، ايار (مايو) ١٩٧٨،

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المنار الاسبوعية** (لندن)، ١٩٧٨/٣/٤.

(٣٨) عن تقرير لبنك اسرائيل سنة ١٩٧٦، فراجون، **مصدر سبق ذكره** ص٢٢.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص٢١.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص٥٧.

(٤١) يوسف تسوريال، **معاريف**، ١٩٧٣/١١/٢١.

(٤٢) *Statistical Abstract of Isreal 1979 (SAI)*, No. 29, Jerusalem; Central Bureau of Statistics, Tab. XXVII p. 240.

(٤٣) داني روبشتاين، **دافار**، ١٥/٢/١٩٧٣، ص٧

(٤٤) **الاتحاد**، صحيفة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، ٢٣/٥/١٩٨٠.

(٤٥) *Sal 1979*, Tab. XXVII/22, p. 740

(٤٦) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤.

(٤٧) *Monthly Bulletin of Statistics, Jerusalem;* Israel Central Bureau of Statistics, *Jerusalem:* Israel Central Bureau of Statistics, Vol. XXXI, No. 7, July 1980, Tab. K/5, p. 53.

(٤٨) *SAI 1978*, Tab. XXVII/25, pp. 792, 744

(٤٩) *SAI 1979*, Tab. XXVI/22, p. 740

(٥٠) *Monthly Bulletin of Statistics, Supplement*, Vol. XXXI, No. 5, May 1980, Tab. 2, p. 84.

(٥١) *Administered Territories Statistics Quarterly*, Jerusalem; Isreal Centeral Bureau of Statistics, 1979, Vol. IX, No. 2, Tab. 16, P. 140.

(٥٢) Monthly Bulletin..., *op. cit.*, No. 10, October 19801, Tab. K/15, p. 60.

(٥٣) يوفال اليتسور، **معاريف**، ١٢/٥/١٩٧٢، ص١٥.

(٥٤) Monthly Bulletin..., *op. cit.*, No. 10, Tab. K/18, p. 63.

(٥٥) *Ibid*, Tab. K/19, p. 63.

(٥٦) *Ibid.*, Tab. K/5, p. 5.

(٥٧) عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، دراسة غير منشورة، ص١٤١.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص١٥٩.

(٥٩) **المصدر نفسه**، **الطليعة** ٣١/١/١٩٨٠

(٦٠) **الدرب**، عدد ٤/آب ١٩٧١، ص٣٦.

(٦١) **نشرة** م.د.ف.، العدد ١٠، ٣٠/٥/١٩٨٠.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٤.

(٦٤) **المصدر نفسه**.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص٧٥.

(٦٦) Administered Territories..., *op. cit.*

(٦٧) مستخرج من الجدولين ٣١ و٣٣.

(٦٨) Monthly Bulletin..., *op. cit*, No. 6, June 1980, Tab. 5, p. 52.

(٦٩) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٦.

(٧٠) **الطليعة**، ٢٧ أيلول، ١٩٧٩.

(٧١) فراجون، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٧.

(٧٢) **الطليعة**، ٢٦/٤/١٩٧٩.

(٧٣) *SAI 1979*, Tab. XXVII/25, p. 744.

(٧٤) Administered Territories..., *op. cit.*, 1978, No. 2, Tab. 2, p. 105.

(٧٥) *Ibid*.

(٧٦) *Ibid*.

(٧٧) *Ibid*.

نشأة الحركة العمالية العربية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية

حيدر رشيد

إرهاصات الولادة التاريخية

حمل الاحتلال البريطاني لفلسطين مجموعة من التغيرات الهامة التي أحدثها على أرضية الواقع الفلسطيني، وبشكل خاص، على واقعه الاقتصادي. ومن هذا الموقع، مثّل الاحتلال بداية مرحلة جديدة في تاريخ شعب تلك المنطقة، وقد اتخذت هذه المرحلة إتجاهين. ففي الاتجاه الأول، دفع الاحتلال إلى الامام تطور القوى المنتجة في المجتمع الفلسطيني، بقطاعيه العربي واليهودي، وساهم بذلك في تغيير نمط العلاقات الاجتماعية، وفي إحلال علاقات وأذواق وأنماط معيشة جديدة ظهرت مع التغيرات المختلفة التي حدثت في المجتمع. هذا إضافة إلى مجموعة التطورات الاقتصادية والديمغرافية التي سنتناولها بالتفصيل في سياق هذا الفصل. وفي الاتجاه الثاني، سجل الاحتلال بداية النشاط المبرمج والمخطط لتحويل فلسطين إلى قاعدة استعمارية عن طريق حقنها بآلاف المهاجرين اليهود، وذلك في الوقت نفسه الذي استمر فيه العمل على تحويل هؤلاء المهاجرين بطرق مختلفة إلى مجموعة بشرية متجانسة، ليمكن بعد ذلك خلق مجتمع يهودي متكامل داخل المجتمع الفلسطيني، كخطوة على طريق تحويل فلسطين بكاملها إلى دولة يهودية.

إلا أن ذلك يجب ألّا يحجب عن أعيننا حقيقة هامة تتعلق بالاحتلال البريطاني لفلسطين؛ وهي أن هذا الاحتلال، وان كان بداية لمرحلة جديدة، فقد مثّل، أيضاً، في الوقت نفسه نهاية لمرحلة سابقة بلغت فيها التفاعلات المختلفة حداً بدأ بإفراز أوضاع جديدة على صعيد العمل السياسي والعمالي والوطني، وعلى كافة الأصعدة الأخرى. وقد تمثلت هذه التغيرات، بشكل خاص، بالأمور التالية: التمايز الذي حدث داخل المنظمات العمالية اليهودية، بين العمل السياسي الذي خلق منظمات سياسية صهيونية وبين العمل النقابي الذي خلق المنظمة النقابية الصهيونية (الهستدروت)؛ وتشكل القوى السياسيّة الثورية اليهودية وانفصالها عن المنظمات الصهيونية وتشكيلها لمنظماتها المستقلة؛ وظهور، أو بروز، الأشكال الأولية لمقدمات توجه العمال العرب نحو العمل النقابي والمساهمة فيه،

وسنرى كيف لعبت بعض هذه التغيرات دوراً هاماً؛ وذلك كعوامل ساعدت على ظهور الحركة العمالية العربية وبلورتها ودفعها إلى الأمام.

مما تقدم، يبدو من المنطقي التأكيد على استنتاج هام يتعلق بمحاولة البحث في أوضاع الحركة العمالية الفلسطينية وتشكلها، وهو أن هذه الحركة لم تخرج من الفراغ عندما ظهرت بأشكالها المختلفة بعد الاحتلال البريطاني. كما أن البداية الحقيقية لظهور هذه الحركة لم تكن، فقط، عندما ظهرت على شكل منظمات عمالية في تلك الفترة؛ بل ان ظهور هذه المنظمات كان نتيجة طبيعية للتطورات المختلفة التي شهدها المجتمع الفلسطيني قبل ذلك. وقد جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين ليفجر الامكانيات الحقيقية لظهور هذه الحركة، ولظهور الطبقة العاملة الفلسطينية، موضوعياً، قبل ذلك. وينطبق على هذه الحالة، تماماً، ما ذكره الدكتور ماهر الشريف من «ان وجود الطبقة العاملة الموضوعي يسبق، تاريخياً، وجودها الذاتي. وان الطبقة العاملة القائمة، موضوعياً، لا تظهر كطبقة فعلاً على المسرح الاجتماعي إلا بعد أن تعي ذاتها»، أي «اكتشافها لذاتها والتعبير عن هذه الذات على شكل منظمات سياسية ونقابية»[1]. ويعني هذا أننا لن نستطيع تبيّن الأشكال العملية، أو المادية، لهذا الوجود إلا من خلال هذه المنظمات، ولذلك يبقى تشكيلها مهماً جداً باعتباره المظهر المادي لوجود الطبقة العاملة وبداية نضالها السياسي والمطلبي. إلا أن عدم تشكيل هذه المنظمات، في مرحلة من المراحل، لا يعني أن الطبقة العاملة بذاتها غير موجودة، موضوعياً، وان هذه الطبقة فاقدة للتوجهات الطبقية والنزعات المطلبية، وغير قادرة على تلمس القهر الطبقي ومواجهته.

لقد تزامن الانتداب البريطاني لفلسطين، بخطواته المختلفة، مع بداية ظهور المنظمات النقابية العربية. وإن كانت هذه البداية قد تبلورت على شكل تعاوني وخيري، وعلى شكل مساهمة العمال العرب في العمل النقابي، من خلال المنظمات النقابية اليهودية القائمة، فهل يعني ذلك أن الاحتلال البريطاني كان السبب في ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين؟ إن المقولة السابقة المتعلقة بتأخر الوجود الذاتي للطبقة العاملة ومنظماتها عن الوجود الموضوعي، تؤكد أن الاحتلال البريطاني لفلسطين كان السبب في إحداث تغييرات موضوعية في الواقع الفلسطيني أدت إلى ظهور الوجود الذاتي، أو المادي، للطبقة العاملة العربية في فلسطين ولحركتها العمالية، أو ساعدت على ذلك. وهو بذلك كان عاملاً من العوامل ليس إلا، «ولكنه عامل هام» في ظهور هذه الحركة. ويعني هذا بالضرورة، أن هناك عوامل مختلفة أُخرى، إضافةً لهذا العامل، ساعدت على نشوء الطبقة العاملة العربية، وعلى ظهور الحركة العمالية العربية. ويقودنا البحث في هذه القضية إلى الاستشهاد بعملية ظهور التنظيم السياسي للطبقة العاملة العربية في فلسطين، لأن محاولة معرفة كيفية ظهور هذا التنظيم، والمراحل المختلفة التي مر بها قبل تبلوره بشكله النهائي، كطرف أساسي من أطراف الحركة الوطنية العربية، يؤدي إلى النتائج والاستنتاجات نفسها التي نتجت عن المقولات السابقة.

لقد توسعت الطبقة العاملة العربية في فلسطين واشتد ساعدها وكبر حجمها نتيجة عوامل عدة مختلفة، كان أهمها التطور الاقتصادي الذي أحدثه الاحتلال البريطاني، إلا أن هذه الطبقة بقيت، من الناحية العملية، دون حزب سياسي أو طليعة ثورية عربية حتى أواخر العشرينات؛ فهل يعني ذلك أن هذه الطبقة لم تكن موجودة حتى ذلك الحين؟ ان الجواب الحاسم والسريع على ذلك هو ان هذه الطبقة كانت موجودة فعلاً، وفي الوقت نفسه الذي قام فيه الثوريون اليهود بدور الطليعة السياسية لها من خلال تبنيهم والتزامهم، بشكل واضح لشعاراتها؛ هذا التبني الذي برز، بشكل خاص، في الجوانب الاقتصادية والطبقية، من خلال دفاعهم عنها بكل قوة. بل حتى، أنهم بذلوا الجهود في سبيل خلق الطليعة الثورية العربية ودفعها للانضمام إلى الحزب السياسي الذي تحول إلى حزب الطبقة العاملة في فلسطين. ومن ثم عملوا على تحويل الأكثرية في داخله إلى أكثرية عربية ليكون ممثلا لحركة التحرر الوطني في فلسطين التي كانت الجماهير العربية الكادحة مادتها الأساسية، ومتطلبات هذه الجماهير شعاراتها الحقيقية.

إن ظهور الطبقة العاملة العربية في فلسطين إلى حيز الوجود ومباشرتها لمهامها التاريخية المتمثلة في الدفاع عن نفسها أمام العدو الاقتصادي الاجتماعي المتمثل بالرأسماليين والاقطاعيين، على اختلاف قومياتهم، والمساهمة بأشكال متعددة ونسب مختلفة في المعركة القومية الوطنية ضد الاحتلال البريطاني الكولونيالي وضد الأطماع الصهيونية الاستيطانية، ومن ثم تشكيل منظماتها السياسية والنقابية وتطور هذه المنظمات ونموها؛ هذا كله، كان يتطلب أكثر من عامل واحد. وقد تم هذا، فعلاً، عبر مجموعة متعددة من العوامل الذاتية والموضوعية التي لا بد من تناولها بالتفصيل رغم إشارتنا لبعضها أعلاه.

الاحتلال البريطاني والتغيرات المختلفة في بنية المجتمع الفلسطيني

كان لا بد للاستعمار البريطاني، تماماً كغيره من القوى الاستعمارية التي ابتليت بها الشعوب العربية في تلك الفترة، من أن يمهد لبسط سيطرته وتثبيتها على المناطق التي احتلها، ولتعزيز نفوذه العسكري فيها. ولم يكن ذلك ليتم دون إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية التي تمكنه من تحقيق مهمته. ولكن هذه التغيرات كانت تؤدي، في الوقت نفسه، إلى إحداث تطورات هامة في قلب تلك المجتمعات. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على فلسطين وحدها، بل كانت ظاهرة عامة في كافة الدول الشبيهة بها؛ فنتيجة لسيطرة الدول الاستعمارية، تميزت بداية القرن العشرين بالامتداد الواسع للعلاقات الاقتصادية المتميزة بتبادل البضائع بواسطة النقد. وأدى هذا إلى انهيار الاقتصاد التقليدي المتميز بالأسواق القروية المغلقة على نفسها، وبدلاً من هذه الأسواق، ظهرت الأسواق الداخلية كنتيجة طبيعية للتخصص في الزراعة وبداية عملية التصدير إلى الخارج. وقد حدث هذا، فعلاً، في فلسطين بعد الاحتلال. وفي فلسطين أيضاً، ونتيجة لتشجيع سلطات الانتداب البريطاني للتصنيع، وبشكل خاص للمستثمرين اليهود، ظهرت

البروليتاريا العربية، وانبثقت المنظمات العمالية العربية التي لم تناضل من أجل التحرر الوطني فقط، بل من أجل الانعتاق الطبقي أيضاً.

وقد أدى توسع القطاع الصناعي إلى انتشار استخدام الوسائل الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، وكان لا بد، نتيجة لذلك، من أن يتأثر قطاع التجارة وتزداد أهميته. كما كان لا بد من أن يدخل نمط الانتاج الرأسمالي، كما ذكرنا، إلى الزراعة، وأن ترتبط هذه، وبشكل خاص زراعة الحمضيات وتصديرها، بالتجارة الخارجية. وقد نتج عن ذلك الانحسار التدريجي للانتاج الحرفي المترافق مع تمركز العمالة ورأس المال ضمن المؤسسة الواحدة، وضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكنتيجة حتمية لتوسع القطاع الصناعي، كان لا بدّ من أن يتراجع دور القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية؛ حيث أظهر إحصاء سنة ١٩٢٢ ان نسبة عدد المعتمدين على الزراعة انخفضت، في تلك السنة، إلى ٥٤٪[٢] من سكان البلاد، مقابل ٧٠٪ بلغتها هذه النسبة في بداية القرن العشرين[٣]. وقد استمر توسع القطاع الصناعي، فإضافةً للمؤسسات الصناعية التي أسست في البلاد قبل الحرب، واستمرت في العمل حتى سنة ١٩٢٧، والبالغ عددها ١٢٣٦ مؤسسة، منها ٩٢٥ مؤسسة عربية أي ٧٥٪ من المؤسسات، و ٣٠٠ مؤسسة يهودية، أي ٢٤٪ من المؤسسات، توسع القطاع بشكل عام، وبخاصة الجانب المتعلق باليهود كما سنلاحظ[٤].

وقبل الاحتلال البريطاني، كان غياب وسائل النقل الحديثة يحول دون توسع عمليات التسويق والتبادل، وكان غياب السياسة الجمركية لا يحمي المنتجات الصناعية المحلية. أما الانتداب البريطاني فقد وضع، بعد تثبيته، القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، كالنقل والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، تحت سيطرته، وقام ببناء ميناء حيفا وعمل على تحسين ميناء يافا الطبيعي، وأدخل الهاتف والبرق إلى البلاد[٥]. وقد ساعد هذا، إضافةً إلى تدفق المهاجرين اليهود وحاجتهم إلى الأحياء السكنية الجديدة وحاجة الاحتلال إلى شبكة مواصلات كبيرة وبشكل خاص سكك الحديد التي تضاعفت خطوطها بعد الاحتلال، في تشغيل آلاف العمال العرب[٦]. أما في قطاع البناء، فقد زاد النشاط وتطورت الصناعات المرتبطة بهذا القطاع بشكل عام، كصناعة الأثاث والطابوق ومشاغل الإقفال والزجاج والأدوات المنزلية والمعدنية[٧]. وإضافة إلى هذا، تم تأسيس مصنع الاسمنت نيشر. وفي سنة ١٩٢٣، تم تشغيل محطة الكهرباء الفلسطينية التي ساعد تشغيلها على تطور الصناعة بشكل عام[٨]. كما جرت إقامة مشاغل حديثة لاستيراد السيارات وتصليحها. وعلى مستوى فلسطين بكاملها، تأسس بين الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩٢٥ حوالي ١٥٠ مشروعاً اقتصادياً وظفت، فيها، رساميل بلغت قيمتها ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كان للعرب منها ١٠٠٠٠٠ جنيه فقط[٩]. وقد تنامى تطور الاقتصاد الفلسطيني بعد ذلك، ففي سنة ١٩٢٩ أمكن تصدير ما يزيد عن حاجة الأسواق المحلية بأسعار مناسبة للبلاد العربية المجاورة[١٠]. وفي تل أبيب وحدها، انشىء ما يزيد على ٧٠ مصنعاً[١١]. وارتفعت قيمة الصادرات، بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٤، من ١٣٦١٠٠٠ جنيه الى ١٩١٨٠٠٠ جنيه[١٢]. هذا، إضافة الى زيادة قيمة الواردات. وقد أدى هذا التوسع في الصناعة إلى تشغيل العمال العرب وزيادة عددهم، خاصة أن أبواب المصانع اليهودية

لم تغلق في وجه هؤلاء العمال بشكل رسمي إلا في بداية الثلاثينات، وذلك مع تحول العمل العبري إلى سياسة معتمدة من قبل المنظمات الصهيونية. فكان من نتائج ذلك نشوء برجوازية تجارية وصناعية عربية تمسّحت بالاحتلال البريطاني، واندفعت للتعاون معه. ولكن هذه البرجوازية تعرضت لمنافسة حقيقية من الرأسمالية اليهودية المتعاونة تعاوناً أوثق، والمرتبطة موضوعياً بالاحتلال الانكليزي؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الرأسماليين العرب ومنشآتهم وإلى إفلاس بعض هذه المنشآت[١٣]. وفي المقابل، استفادت البرجوازية اليهودية من ظروف التورط البريطاني في الحرب لتشجيع الانتاج الحربي الصناعي الرامي إلى دعم القوات البريطانية في المستعمرات، فقفز الانتاج بشكل عام.

إلا أن هناك حقيقة هامة يجب ملاحظتها، وهي أن التأثيرات التي أحدثها الاحتلال البريطاني، وأدت، بالتالي، إلى ظهور الطبقة العاملة العربية واشتداد ساعدها، كانت عبارة عن نتائج جانبية غير متوخاة أصلاً من قبل الاحتلال. أما النتائج الحقيقية والمستهدفة، فقد حدثت باتجاهين أساسيين هما: مصلحة الاحتلال البريطاني وأهدافه الاستعمارية الاقتصادية، مصلحة الحركة الصهيونية ومخططاتها الاستيطانية. فمنذ البداية دأب الاحتلال البريطاني على تثبيت سيطرته الاقتصادية، ومنذ البداية، أيضاً، احتفظ الرأسمال الانكليزي لنفسه بنصيب الأسد في الاستثمارات في فلسطين، وكان يسيطر على مواردها الأساسية. ولعل هذا الجانب يبرز، بشكل واضح، في حصول المستثمرين الانكليز على اعتمادات دائمة لاستيراد حاجيات المجتمع الفلسطيني بالعملة الانكليزية[١٤]. وقد بدأت هذه الواردات تزداد وتتضخم على حساب الصادرات، مما أدى إلى استفادة الاحتلال الانكليزي والرساميل العائدة له استفادة ذات اتجاهين: أولهما زيادة الصادرات الانكليزية إلى فلسطين، وهذه كانت تعود أرباحها على المصدرين الانكليز في بريطانيا وعلى المستثمرين والمستوردين الانكليز في فلسطين. وثانيهما زيادة الحصيلة الجمركية للاحتلال البريطاني، هذه الحصيلة التي تطورت من ٦,٣ مليون ليرة فلسطينية سنة ١٩٢٥ إلى ١٣,٥ مليون ليرة سنة ١٩٣٥[١٥]، أي إلى ما يساوي الضعف خلال عشر سنوات، وعندما نعلم أن حصيلة الجمارك سنة ١٩٢٠ كانت ٢٣٪ من إيرادات الحكومة وإنها ارتفعت سنة ١٩٢٥ إلى ٥٠٪[١٦]، ندرك مدى التأثير الذي أحدثه الاحتلال البريطاني في ربط فلسطين به من الناحية الاقتصادية.

ومن جهة أُخرى، فقد نفذ الاحتلال البريطاني المهمة التاريخية التي تعهد بها؛ وهي تثبيت دعائم الحركة الصهيونية، ليس سياسياً فقط بل اقتصادياً واجتماعياً أيضاً. فمنذ بداية الاحتلال، ومع تعيين الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً، بدأت السياسة المنحازة لليهود والصهاينة تأخذ إتجاهاً صاعداً. فقد قدم هربرت صموئيل أكثر من ١٠٠ ألف دونم من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى المؤسسات الصهيونية، ونقل بموجب تشريعات جديدة ملكية ٢٢ قرية من الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة، ومن ثم فوضت إلى اليهود وأخرج سكانها، وهم أكثر من ٢٥ ألف نسمة. وحجزت أراضي العرب الذين عجزوا عن تسديد الضرائب ومواشيهم[١٧]. وفي سنة ١٩٢٢، قدمت السلطات البريطانية قرضاً لليهود لإنشاء طريق ريشون رهفوت. وقد كان العمل، في إنشاء هذا

الخط، مقصوراً على اليهود الذين كانوا يعطون أجوراً أعلى من تلك التي تعطى لأمثالهم من العرب، علماً بأن هذا الطريق يعود بالفائدة على المستعمرات اليهودية[١٨].

وتتويجاً لمواقف سلطات الانتداب في هذا الاتجاه، منحت امتيازات استثمار المصادر الرئيسية للطاقة في البلاد لرأس المال الصهيوني، كالامتياز الذي منح للصهيوني روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في أغلب فلسطين ما عدا منطقة تقع حول مدينة القدس؛ والامتياز الذي منح للرأسمالي الصهيوني ندفومسكي وشريكه الماجور طولوخ أحد الرعايا البريطانيين لاستخراج الأملاح من مياه البحر الميت[١٩].

أما الميدان الرحب الذي برز فيه دعم الاحتلال البريطاني للحركة الصهيونية، فقد تجلى في مساعدة هذه الحركة على تهجير الصهيونيين إلى فلسطين، الأمر الذي كان له تأثيرات كبيرة على الواقع الديمغرافي والاقتصادي للبلاد؛ فمنذ البداية، سهلت التشريعات التي سنتها الحكومة البريطانية عملية تدفق المهاجرين اليهود. وقد سمح المندوب السامي البريطاني صموئيل في ٢١ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ بدخول ١٦٥٠٠ مهاجر يهودي خلال سنة واحدة، وكانت حجته في ذلك، أن هؤلاء سيكونون من الأغنياء ومن أصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية[٢٠]. وحتى بداية سنة ١٩٢٩، فاق عدد من دخل البلاد، رسمياً، من اليهود ١٠٠ ألف مهاجر، عدا آلاف المتسللين غير الشرعيين[٢١]. وكان لا بد لهذا من أن يؤثر على التوزيع الديمغرافي للسكان في فلسطين؛ ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان اليهود يساوي، سنة ١٩٢٢، حوالي ٨٣٧٩٠ نسمة[٢٢]، إرتفع هذا العدد، سنة ١٩٢٩، إلى ١٦٤ ألف نسمة، مقابل ٧٥٧ ألف نسمة من السكان العرب[٢٣]. أي ما يعادل ٢١,٦٦٪ من عدد السكان، علماً بأن الحركة الصهيونية واجهت، سنة ١٩٢٧، رجحان كفة الهجرة الصهيونية إلى الخارج على الهجرة إلى الداخل، ولم تتطور سيطرة اليهود والمنظمات الصهيونية على المواقع الاقتصادية وعلى ملكية الأراضي وغيرها من جوانب السيطرة والنفوذ، طبقاً لهذه النسبة فقط، بل فاقتها بكثير، مما يدل على أن الاتجاه الرئيسي الذي عملت الصهيونية، بدعم من الاحتلال البريطاني، على تثبيته كان يتمثل في السيطرة الاقتصادية والبشرية على مواقع العمل والقيادة وملكية الأرض. وقد اتسعت رقعة الأراضي التي يملكها اليهود، بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٨، من ٤٢٠ ألف دونم إلى مليون دونم[٢٤]. وبلغت هذه الملكية، سنة ١٩٢٢، ما يعادل ٩٥٤ ألف دونم[٢٥]. ويدل هذا على أن ملكية اليهود للأراضي ارتفعت، خلال عشر سنوات، بما يعادل الضعف تقريباً، كما زاد عدد المستعمرات اليهودية، بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٤، من ٧١ مستعمرة إلى ٢٥٩ مستعمرة[٢٦].

وعلى المستوى الصناعي، حقق الصهيونيون تقدماً ملموساً؛ ففي سنة ١٩٢٥ بلغ عدد المنشآت الصناعية اليهودية حوالي ٥٣٦ مؤسسة، يعمل فيها ٤٨٩٤ عاملاً، وتستثمر ١,٥ مليون جنيه فلسطيني[٢٧]. وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد هذه المؤسسات ٦٢٣ مؤسسة[٢٨].

لقد أحدثت هذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني تطورات مدمرة، كان

من نتائجها حدوث نكبة فلسطين في النهاية. إلا أن هذه التغيرات أحدثت، كما هي حال الاحتلال البريطاني، تغيرات هامشية ساعدت في ظهور الطبقة العاملة العربية، وفي ظهور الحركة العمالية العربية أيضاً؛ وذلك من خلال توسيع قاعدة العمال العرب وزيادة عددهم وتطور وعيهم الطبقي وتوجههم نحو العمل النقابي. وقد كان من التأثيرات التي نتجت عن الهجرة إستيلاء المهاجرين الصهاينة على الأراضي العربية. ونتج عن هذا تفاقم الأزمة الاجتماعية في الريف وتهجير الفلاحين العرب إلى المدن، وتحويلهم إلى عمال يعرضون قوة عملهم في السوق، وبالتالي، يخضعون للتأثيرات والظروف المختلفة التي تسود فيه.

أما في الاتجاه الآخر، فقد حملت الهجرة الصهيونية أعداداً كبيرة من اليهود الذين يتمتعون بخبرات عملية ومهنية عالية المستوى، ومن الذين يملكون رؤوس أموال استثمرت سريعاً وبشكل كفؤ في الحرف والصناعات اليهودية. وقد حمل المهاجرون اليهود، الذين دخلوا فلسطين حتى سنة ١٩٣٦، مبالغ تتراوح بين ٩٠ و٩٥ مليون جنيه[٢٩].

بعد كل ما تقدم، نعود للقضية الهامة التي نتوخى الوصول إليها؛ وهي معرفة تأثير كافة هذه التطورات المختلفة على العمالة العربية، وعلى دورها في تبلور الطبقة العاملة العربية وتوسعها، وتأثير ذلك في ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين.

تشير الاحصائيات والدراسات التي وقعت خلال العشرينات إلى أن التطورات المختلفة التي تمت داخل المجتمع الفلسطيني، أدت، بشكل واضح، إلى زيادة عدد العمال المأجورين من العرب واليهود ونموهم. وتظهر الدراسة التي وضعها جوزيف بيرغر، سنة ١٩٢٦، أن عدد العمال العرب ارتفع من ٢٥٠٠٠ عامل، سنة ١٩١٩، إلى ٤٥٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٣، ثم إلى ٥٥٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٦. أما عدد العمال اليهود، فقد ارتفع خلال السنوات نفسها من ٤٠٠٠ عامل إلى ١٥٠٠٠ عامل ثم إلى ٢٥٠٠٠ عامل يهودي[٣٠]. وتدل هذه الأرقام، لدى تحليلها، على أن نسبة زيادة عدد العمال العرب بلغت، بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٦، حوالي ١٢٠٪، في حين بلغت هذه النسبة بين العمال اليهود حوالي ٥٢٥٪ ويعكس ذلك مستوى زيادة عدد العمال اليهود وتوسعهم نتيجة لتوسع الصناعة اليهودية، ولسياسة العمل العبري المتبعة.

أما بالنسبة لتوزيع العمال العرب بين قطاعات العمل، فيمكن القول إنهم كانوا موزعين على قطاعات مختلفة، أهمها القطاع الزراعي؛ ففي كلمة محمد علي قليلات، رئيس مؤتمر العمال العرب الأول الذي عقد في فلسطين سنة ١٩٣٠ التي ألقاها في افتتاح المؤتمر، تعرض إلى ذكر عدد العمال العرب في فلسطين، في تلك الفترة وحتى نهاية العشرينات، وإلى ذكر القطاعات المختلفة التي كانوا يعملون بها. وقد جاء فيها: ان عدد العمال في فلسطين يبلغ ٧٠ ألف عامل، منهم ٢٠ ألف عامل يهودي. وقد ذكر أن العمال العرب كانوا موزعين بين القطاعات المختلفة، بالشكل التالي: أعمال الفلاحة (العمال الزراعيون المأجورون)، وعددهم حوالي ١٥٠٠٠ عامل تقريباً؛ عمال البناء والأشغال العمومية وعددهم ١٥ ألف عامل؛ عمال الفبارك والمعامل (الصابون والدخان والنجارة والحدادة)، وعددهم حوالي ٧٠٠٠ عامل؛ عمال السكة الحديدية ٣ آلاف عامل؛ عمال المرفأ ألفا عامل؛ سائقوا

السيارات ألفا سائق؛ الموظفون البسطاء ألف موظف. أما عمال العتالة والكندرجية والخياطون والعاملون في سائر الصناعات المختلفة فقد بلغ عددهم ألفي عامل[٣١]. فعلام يدل هذا التوزيع؟

إن أول ما يظهره هذا التوزيع هو أن القطاع الزراعي بقي، حتى ذلك الوقت، محافظاً على أهميته بين القطاعات الأخرى، وأنه لا يزال قطاعاً أساسياً؛ وهذا يتضح، من خلال عدد العمال المأجورين الذين كانوا يعملون فيه. ويعكس هذا حقيقة هامة هي أن الآفاق التي فتحها الاحتلال البريطاني والظروف المختلفة التي نشأت عنه، وأدت، في الأساس، إلى نمو برجوازية عربية تجارية وصناعية، وإلى توسع قاعدة العمالة العربية، لم تكن آفاقاً رحبة بالقدر الكافي لدفع هذه المتغيرات إلى المستوى الذي تصبح فيه قادرة على القيام بدورها المطلوب في مواجهة المخططات الاستعمارية البريطانية. وإن العمل على خنق البرجوازية العربية، لحظة ولادتها، كان يعني الإصرار على منعها من التحول إلى قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية قادرة على المساهمة بدورها التقدمي المطلوب، وذلك بعد وصولها إلى مرحلة معينة من النمو تؤهلها لتفجير التناقض بينها وبين الاستعمار الاقتصادي العسكري انطلاقاً من بحثها عن مصالحها الخاصة. هذه المصالح التي دفعت، فعلاً، البرجوازيات العربية النامية، في المناطق العربية الأخرى، كسوريا ولبنان، لأن تلعب دوراً نضالياً في مقاومة الاستعمار الفرنسي والتصدي له من خلال التحالف مع جماهير الشعب، بطبقاته وفئاته المختلفة. أما بالنسبة للطبقة العاملة العربية، فإن نموها وتوسعها اللذين كانا يتمان بلا ضوابط، وفي ظل معوقات من الاستعمار والصهيونية، كان يعني مزيداً من التقدم لهذه الطبقة ومنظماتها من موقع توجيه الجماهير الشعبية وقيادتها لمقاومة الاحتلال والصهيونية طبقياً وقومياً. ولذلك، نلاحظ، وطوال المسيرة التاريخية للشعب الفلسطيني والممتدة حتى قرار التقسيم، أن زيادة حجم الطبقة العاملة العربية واستيعابها في المشاريع الاقتصادية الحكومية كان محكوماً بظروف الاحتلال البريطاني، ولم يكن ناتجاً عن قناعاته. هذه القناعات التي انسجمت مع توجهات الحركة الصهيونية الرامية إلى دفع العمال العرب خارج عملية الانتاج الحقيقية، على صعيدي الزراعة والصناعة. ولذلك، بقي نمو الطبقة العاملة العربية محدوداً ومحكوماً بمؤشرين هامين يتمثل أولهما بموقف الاحتلال البريطاني من نمو البرجوازية العربية وتطورها، وإصراره على إعاقة تطور علاقات الانتاج في القطاع العربي من المجتمع الفلسطيني، وحيلولته دون تحولها من علاقات إنتاج إقطاعية وشبه إقطاعية متأخرة إلى علاقات إنتاج رأسمالية. وهذه العلاقات، الأكثر تطوراً، تحمل في أحشائها آفاق نمو وتطور للقوى العاملة والفئات الاجتماعية المختلفة الصاعدة. وإن كان يسمح بشيء من التطور فلم يكن ذلك يحدث إلا بالقدر الذي يحقق فيه مصالحه كقوة استعمارية كولونيالية. أمّا ثانيهما فيتمثل بتوجهات الحركة الصهيونية ومبادئها الأساسية، كالعمل العبري واحتلال العمل، التي أدت إلى خنق إمكانات توسع الطبقة، العاملة العربية وبشكل خاص الفئات البروليتارية بالقدر الذي تحقق في القطاع اليهودي. وقد كان من نتائج ذلك استمرار الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والحرفي، واستمرار تفتت العمالة وعدم تمركزها في فلسطين، بشكل

عام، وبين العرب بشكل خاص؛ حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملاً فما فوق، سنة ١٩٢٨، حوالي ٤٪ فقط من مجموع المؤسسات حينذاك، أي حوالي ١٦ مؤسسة. أما المؤسسات التي تستخدم ١٠٠ عامل فما فوق، فقد بلغت نسبتها حوالي ٣٪ فقط، أي ما يعادل ١٢ مؤسسة لا غير[٣٢]. ويعني هذا أن هذه النسبة من التمركز لم تكن لتتيح إمكانيات حقيقية لتطور العمل النقابي وقدرته على طرح قضاياه الوطنية والطبقية، وعندما نعلم أن المنظمات النقابية الصهيونية كانت في ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من السلطة الرسمية من حيث التحالف، وإن العمال العرب، بمنظماتهم النقابية وتجمعاتهم، كانوا خارج هذه السلطة، بل خارج هدفها وميدان ممارسة دورها ونفوذها، ندرك كم كان من الصعب على هذه التجمعات أن تتطور ذاتياً في الوقت الذي كانت فيه محكومة ومضطهدة موضوعياً من قوى ذات طابع استيطاني استعماري.

ضغط الواقع الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تنمية التوجهات المطلبية والطبقية

تعد صادقة، بحكم الحقيقة العلمية، تلك المقولة التي تربط بين حجم العنف والاضطهاد اللذين يتعرض لهما العمال، وبين مستوى استعدادهم الثوري وتوجههم للانخراط في العمل النقابي والتكتل من أجل التخلص من هذا الواقع. ويتحقق الربط هذا عندما تتوافر العوامل المساعدة على تنفيذ ذلك، كوجود البؤرة الثورية داخل مجموعات العمال وتوفر القيادة الحقيقية القادرة على استثمار هذه الامكانات واستخدامها لتحقيق انتظام العمال في المنظمة النقابية وبلورة هذا الانتظام إلى مواقف عملية، سواء تم ذلك من خلال حركة الاضرابات أو من خلال عملية التكتل بحد ذاتها، لتحقيق النتيجة الحتمية، وهي بروز المنظمات النقابية العمالية وظهورها وتطورها إلى الامام. ولذلك، يمكن القول سلفاً أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد أوساط الشعب العربي الفلسطيني، خلال فترة العشرينات، لعب دوراً كبيراً في دفع قطاعات هذا الشعب كافة إلى التململ والتحرك لتغيير هذا الواقع.

وليس أدل على تأثير هذا الواقع على العمال العرب وعلى زيادة وعيهم الطبقي، من رغبتهم في الاحتفال لأول مرة بعيد الأول من أيار (مايو) سنة ١٩٢٥[٣٣]، ويعتبر رفض سلطات الانتداب لذلك دليلاً أكيداً على خوفها من بداية هذا التوجه الطبقي لديهم. وحول هذا الموضوع كتب إيليا زكا صاحب مجلة حيفا الصادرة باللغة العربية في حيفا، مهاجماً موقف سلطات الانتداب، وذلك في العدد ١٢٥: «ان السلطة المسيطرة تثبت أنها والرأسماليين والاقطاعيين على وفاق مكين واتحاد متبين ضد قوى الشعب، جماهير العمال والفلاحين، سلالة من دكوا أركان الباستيل... ان السلطات وافقت في البداية على الاحتفال بأول أيار، ثم تراجعت؛ وهل من العدل والمساواة أن يجتمع الصهيونيون ويتلون الخطب في المسارح ويمنع العمال العرب من الاشتراك بهذا العيد مع عمال العالم لأول مرة في هذه البلاد»[٣٤].

إضافة لذلك، كان يمكن، في تلك السنة، ملاحظة اشتداد وضوح القوى الاجتماعية العاملة في الميدان السياسي والاقتصادي العربي في فلسطين، والتمايز في المواقف بين كتل المحافل القيادية في الحركة القومية. وقد بشر هذا بظهور الجناح اليساري في الحركة القومية العربية الفلسطينية (جناح حمدي الحسيني).

وقد ترافقت هذه التطورات مع تدهور الواقع المر الذي كان يعيشه العامل العربي في فلسطين في تلك الفترة؛ فإضافةً إلى تحول أعداد هائلة من الفلاحين العرب إلى عمال غير مهرة في سوق العمل، نتيجة احتلال الأراضي العربية من قبل الصهاينة، كما ذكر سابقاً، فإن العمال العرب بكاملهم تعرضوا، أيضاً، إلى محاربة بشعة من قبل الحركة الصهيونية ومن قبل منظماتها المختلفة، وعلى رأس هذه المنظمات الهستدروت. وفي الوقت الذي كان العامل العربي فيه يستطيع الحصول على عمل معين، فإن أجره كان أقل حتماً من أجر مثيله اليهودي. وقد كتب أحد قادة الحركة الصهيونية في فلسطين سنة ١٩٢٦ معترفاً بهذا التمييز فقال: «في كل مكان في البلاد حيثما وجد ساعد العامل العبري ممسكاً بالفأس والمحراث والشاكوش نجد العامل العربي الرخيص يرافقه كالظل. لقد اصطدم العامل العبري ذو المستوى الاستهلاكي الأوروبي، في كل خطوة وشبر، بمنافسه البدائي ابن الشعب الجار الذي تزيد متطلبات حياته قليلاً عن الصفر. فإلى جانب اليهودي الذي يعمل ثماني ساعات بأجر يومي يتراوح بين ١٧,٥ إلى ٣٥ قرشاً مصرياً، مقابل العمل الأسود [غير الفني]، نجد عاملاً يشتغل من ١٢ إلى ١٤ ساعة، ولا يتجاوز أجره الذي يتلقاه لقاء عمله حدود ٨ – ١٢ قرشاً مصرياً»[٣٥].

وفي سنة ١٩٢٩، ورغم بعض المساواة في الأجور بين العمال العرب واليهود في قطاع الصناعة، إلا أن عامل البناء العربي كان يحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢٠ – ٣٠ قرشاً، في حين كان العامل اليهودي يحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢٥ – ٣٦ قرشاً. وكان هذا الفارق أكثر اتساعاً في مجال العمال غير المهرة؛ حيث كان العامل العربي يحصل على أجر يومي يتراوح بين ١٠ – ١٦ قرشاً، في حين كان العامل اليهودي يتقاضى بين ١٠ – ٣٠ قرشاً[٣٦]. ويعطي محمد علي قليلات صورة أكثر وضوحاً عن تلك الفترة، وذلك في خطابه الذي افتتح به المؤتمر، فهو يقول: «بأن ضآلة الأجور وقلتها [أمر] مخصص للعمال العرب فقط، ويظهر ذلك من مقايستها بأجور العمال اليهود الذين يتقاضون ١٧,٥ قرشاً في القرية وفي المدينة لا أقل من ٣٠ قرشاً للعامل البسيط، ساعات العمل عند العمال العرب غير محدودة ومنهم من يشتغلون ١٠ – ١٥ ساعة في اليوم، بخلاف العمال اليهود، فإنهم يشتغلون ثماني ساعات فقط» ، ويقول: «ان جميع أصناف العمال العرب بصورة عامة يشتغلون تحت شروط من العمل القاسية، وهم بحالة سيئة جداً؛ فعامل الفلاحة يتعاطى من ٦ – ١٢ قرشاً في اليوم، والنساء والأولاد يشتغلون بـ ٣ قروش، وعمال البناء (الفعلة) يأخذون من ٧ – ١٤ قرشاً، أما عمال الفبارك والمعامل فأكثرهم يتناول من ٣ – ١٠ قروش، مثال ذلك عمال (فابريكة) مبروك ومعامل الصابون في نابلس، و(فابريكة) الشحاط نور في عكا»[٣٧].

وحول ظروف العمل الأخرى، يقول في الخطاب نفسه: «في أحوال العطل والمرض يطرد العامل دون تعويض. ولو أردنا أن نبحث عن قانون يكون أصحاب العمل مسؤولين تجاهه عن معاملة العمال لما وجدنا شيئاً من ذلك، حتى ولا فيما يشبه قانون الرفق بالحيوان، وذلك لأن العمال عرضة للطرد في كل آن ودون سبب، كما أنهم عرضة للسب والشتم والإهانة. وإذا مرض فرد من أفراد عائلة أحد العمال فإن العائلة بأسرها تقع في حالة البؤس والشقاء. هذه هي حالة العمال الذين يشتغلون، وأما اولئك العاطلون عن العمل فإن حالتهم أصعب جداً فهم لا ينالون مساعدة من أي مصدر، حكومياً كان أو أهلياً».

وفي مكان آخر، نجد إشارات أُخرى تدل على سوء الأوضاع التي عاشها عمال فلسطين خلال فترة الثلاثينات، فمجلة «إلى الامام»، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، تصف حالة العمال العرب في بيارات البرتقال، فتقول: «لا شك أن عمال البرتقال، في هذه السنة، في حالة يرثى لها، فإنهم بالرغم عن شغلهم من ١٢ – ١٤ ساعة في اليوم، وبالرغم من أنه ليس لهم وقت يأكلون فيه الطعام، وبالرغم من تغطرس الوقاف عليهم وسبهم وشتمهم وعدم التصريح لهم بالأكل إلا لمرة واحدة في اليوم مدة لا تتجاوز دقائق معدودة. بالرغم من كل هذا، لا يتناولون أجرتهم إلا بشق الأنفس». و«لا يخفى أن موسم البرتقال هو في الشتاء، وإنه يصدف أشهر لا يشتغل فيها إلا عشرة أيام كما حدث ذلك في الشهر الماضي، وأيام الشتاء غير محسوبة لهم، ويصدف أن ينزل المطر أثناء العمل فيصرفهم الوقيف، ويحسب لهم نصف الأجرة، وعلى هذه الحال بين عدم شغل بالمرة وخصم انصاف لا يبقى لهم آخر السنة إلا حساب عشرة أو خمسة عشر يوماً».

وعن حال العمال في «فابريكة» مبروك للدخان تقول المجلة نفسها: «يشتغل الآن في «فابريكة» مبروك ما يقارب ٤٠٠ عامل، ثلثهم أولاد والباقي عمال كبار وشبان وقليل من النساء، لا يوجد لهم قانون لحمايتهم ولا توجد لهم نقابة يمكنها بالفعل أن تنظمهم وتدافع عن حقوقهم. فشروط العمل في هذه الفابريكة كما يأتي: – ساعات العمل من السابعة صباحاً حتى الخامسة والنصف مساءً للرجال والشبان، وثمانية ساعات للأولاد والصغار. والأجور من ٦ – ١٦ قرش للكبار ومن ٣ – ٥ للأولاد، ويوجد بين العمال من يأخذون مضاعف ما يأخذه العمال الآخرون، مع أنهم في الوقت نفسه يشتغلون بشغل واحد. فالسبب أن صاحب 'الفابريكة' لأجل أن يضعف اتحاد العمال ويفرق كلمتهم يعمل تمييزاً للبعض منهم بزيادة الأجرة لهم ليكونوا من طرفه لمقاومة العمال إذا حصل منهم اعتصاب [إضراب] يوماً ما»[٣٨].

وبالمقابل، تشير الأحداث التي شهدتها فلسطين في تلك الفترة إلى أن الاحتلال لم يقف موقفاً معادياً من العمال العرب فقط، بل وقف هذا الموقف من كافة القطاعات، بما فيها البرجوازية العربية الصغيرة الصاعدة. ففي الوقت الذي كان التجار العرب فيه

يدفعون رسوماً جمركية تتراوح نسبتها بين ٧ – ١٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة، ولعدة مرات، خلال مرور هذه البضاعة من دوائر الجمارك المحلية، كان التجار الأجانب واليهود يدفعون رسوماً. تبلغ نسبتها ٣٪ فقط، ولمرة واحدة في السنة*[٣٩]. كما كان الاحتلال يتقصد ضرب الصناعات العربية والقضاء عليها، ففرض الضرائب الباهظة جداً على الصابون الفلسطيني المصدّر إلى الخليج في الوقت الذي سمح فيه باستيراد الصابون الأجنبي برسوم ضئيلة جداً مما أفقر هذه الصناعة الوطنية وخنقها[٤٠]. أما الفلاح الفلسطيني، فقد تحمل أعباء ضخمة؛ حيث تشددت الحكومة في جمع الضرائب المتراكمة عليه وعلى الملاكين المتوسطين من العرب أيضاً، ورفضت إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين العرب، في الوقت الذي كانت تقدم فيه القروض للمستثمرين الصهاينة. كما أهملت القرى العربية، واعتنت بالمستعمرات الصهيونية، وأقامت محطات سكك الحديد بعيداً عن القرى العربية، بهدف تخفيض أثمان الأراضي المملوكة من العرب[٤١].

لقد دفعت هذه السياسة التي مورست تجاه العرب، بشكل عام، والعمال منهم بشكل خاص، قيادات الحركة القومية الاصلاحية، حينذاك، إلى التحرك، ولو لذر الرماد في العيون، باتجاه تبنّي قضايا العمال ومشاكلهم. ولم يتم ذلك في الواقع العملي بل من خلال تضمين برامج منظماتهم البرجوازية فقرات تشير إلى مثل هذا التبني. وهذه الفقرات لم تكن تعني أبداً الاستعداد الحقيقي، لدى هذه المنظمات القومية، للدفاع عن العمال وتبني مصالحهم، بل كانت تعني أن هذه المطالب والمصالح أصبحت في مستوى لا يمكن معه تجاهلها، وذلك نتيجةً لتوسع قاعدة الطبقة العاملة العربية وللدور الذي بدأ العمال يلعبونه في حياة المجتمع بشكل عام. ومن هنا جاء، مثلاً تعهد مؤتمر الحزب الوطني المنعقد في الفترة ما بين ٩ – ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٣، في مقرراته، بالمطالبة بإنعاش الفلاح والعامل علماً وسياسة واقتصاداً وإدارة[٤٢]. ولم تقف هذه الظاهرة عند الأحزاب السياسية فقط، بل تعدتها إلى الجمعيات، فقد وافقت الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين، سنة ١٩٢٥، على أن يدعى أصحاب كل حرفة إلى دار الجمعية لإعطاء أصواتهم لمن يختارون[٤٣]، ويلاحظ هنا الاهتمام بالجانب الانتخابي فقط. أما الجمعية الاسلامية في نابلس، فقد كانت أكثر ديمقراطية؛ حيث عملت على اختيار ممثلين للنقابات اشتركوا مع غيرهم في اختيار الهيئة الادارية للجمعية[٤٤]، وليس في الوصول إلى هذه الهيئة. وفي مدينة نابلس أيضاً، تأسس حزب العمال، ولم يكن يضم أي عامل، بل

---

* في كتاب **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨** لعبد القادر ياسين أورد الكاتب الأرقام نفسها نقلاً عن المصدر نفسه، إلا أنه يبدو أن خطأً مطبعياً قد وقع في الطباعة فجاءت الأرقام مغلوطة بالشكل التالي «...وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الأوروبيين الذين كانوا يدفعون رسوماً جمركية تبلغ ٣٠٪ من قيمة البضاعة / بينما كان التجار الأجانب يدفعون رسوماً تتراوح نسبتها من ٧ – ١٠٪ وكان التجار الأجانب يدفعون رسوماً جمركية تفرض على بضائعهم مرة واحدة عند دخولها البلاد فقط، أما التجار المحليون فكانوا يدفعون الرسوم مرات عديدة».

كان وقفاً على كبار الملاكين والبرجوازيين*[٤٥]. وسنأتي إلى استعراض محاولات هذا الحزب، وأحزاب أخرى لتأسيس نقابات تابعة لهم لأغراض مختلفة. أما حزب الأحرار العربي الفلسطيني، فقد تضمن برنامجه إشارة إلى ضرورة تنظيم حركة الطلبة والشباب والعمال وأصحاب الصناعات الحرة والزُراع على أساس النقابات وما شاكلها[٤٦]. وفي سنة ١٩٢٨، اتخذ المؤتمر العربي السابع قراراً يقضي بالاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية[٤٧]، وذلك رغم هزالة المؤتمر وضعفه.

لقد حكم هذا الواقع الذي عاشه الشعب العربي الفلسطيني، وعماله بشكل خاص، خلال فترة العشرينات، توجهات العمال التي كان لا بد من أن تأخذ مسارها الطبيعي لتتبلور على شكل توجهات طبقية ومطلبية. وقد ساعد ذلك الواقع المر الذي عاشوه على تبلور أرقام ذات دلالات عميقة ومعاني هامة في مجال البطالة العربية واليهودية أيضاً. ففي مثل ذلك المناخ الذي عاشته البلاد، لم يكن من الممكن أن تحقق الصهيونية أهدافها بالكامل في تفريغ المؤسسات الصناعية والمرافق العامة والحكومية من العرب وتستبدلهم بعمال يهود، بحيث تعصف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بالعمال العرب فقط. بل كان لا بد من أن تشمل هذه الأزمات العمال عرباً ويهوداً، خاصة وان الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت علنية وسرية وغير مخططة، ومن هنا، عصفت الأزمات الاقتصادية، فعلاً، بشعب تلك المنطقة وعمالها، وانعكس ذلك على ازدياد حدة البطالة التي سادت بينهم في ذلك الوقت، إلا أن التنسيق والارتباط اللذين كانا قائمين بين الحركة الصهيونية ومنظماتها وعمالها، وبين السلطة الرسمية (الانتداب)، وسيطرة الاتجاهات الشوفينية القومية على العمال اليهود، كان يعطي القضية شكلاً آخر؛ حيث كانت ظاهرة البطالة، بين العمال العرب، أشد خطراً على سلطات الانتداب. ومن هنا، كانت التحذيرات المستمرة التي أطلقها العديد من المسؤولين حول هذه الظاهرة، وحول خطورة الأزمات الاقتصادية المختلفة؛ ففي سنة ١٩٢١، وزع تشرشل تقريراً تلقاه من ج.س. سايمز حاكم حيفا يقول فيه: «ان الظروف الاقتصادية كانت سيئة جداً في منطقته في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل القرويين يتجاوبون مع التحريفات المناوئة للحكومة»[٤٨]، كما حذرت تقارير عدة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ومن تأثير الهجرة اليهودية على أوضاع العمال العرب ومن مزاحمة العمال المهاجرين من اليهود للعمال العرب.. وقد ورد ذلك في تقرير لجنة التحقيق في أحداث أول أيار (مايو) سنة ١٩٢١، والمشكلة برئاسة قاضي القضاة توماس هيكرافت، كما جاء مثل ذلك في تقرير جون هوب سمبسون في تشرين الثاني (نوفمبر)

---

* وحول هذا الحزب وردت وثيقة (تقرير) في كتاب الدكتور موسى البديري حول افتتاح نادي حزب العمال في نابلس، ويمكن التعرف مما ورد في التقريرعلى طبيعة هذا الحزب البرجوازي والبعيد عن المصالح الحقيقية للعمال؛ حيث ورد في التقرير: «إحتفل حزب العمال يوم ٢٨ الماضي بافتتاح ناديه، فغصّ النادي بجمهور كبير من التجار والأعيان وجميع عمال نابلس على اختلاف طبقاتهم ومهنهم حتى ضاق المكان بهم، وبعد الانتهاء من الخطب أديرت القهوة والحلويات على المدعوين، فتبرع المدعوون بمبالغ مختلفة بلغت ثلاثين مصرياً ونيف، ثم انصرف الجمهور وكلهم ألسنة ناطقة تلهج بحسن مبادىء حزب العمال، والخير الذي يعود فيه على الوطن والأمة».

١٩٣٠، حيث لاحظ وجود البطالة في الميدان العربي ووصفها بأنها خطيرة، وكتب في تقريره: «ان من الخطأ ان يأتي يهودي من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن ليملأ مكاناً شاغراً في فلسطين، في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع أن يملأه[٤٩]. وفي سنة ١٩٢٦، قدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي ٦٠٠٠ عامل[٥٠]، وزاد هذا العدد، سنة ١٩٢٧، زيادة جدية؛ وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك بالرغم من زيادة عدد اليهود المهاجرين إلى الخارج عن عدد الذين دخلوا إلى البلاد. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من العرب في تلك السنة ١٦٠٠٠ عامل ومن اليهود ٨٤٤٠ عامل[٥١]. وفي تلك السنة نفسها وبتأثير من الأزمة الاقتصادية، أيضاً، وبسبب معارضة العمال اليهود تشغيل العمال العرب في قطف البرتقال الذي ابتاعه التجار العرب من البساتين اليهودية في ملبس، حدثت صدامات دامية بين العمال العرب واليهود[٥٢]. وقد استمر هذا الوضع المتدهور حتى سنة ١٩٢٩ وتفاقم. ففي تلك السنة، تراكم جيش من العاطلين عن العمل بين العمال العرب،وقد قدر المجلس الاسلامي الأعلى عددهم بين ٣٠ – ٣٥ ألف عامل[٥٣]. أما المصادر البريطانية فقد اعترفت بذلك حيث جاء في تقرير سمبسون: «أن البطالة منتشرة انتشاراً هائلاً في القدس بين أرباب الحرف من العرب، وان البطالة ليست موجودة بين العرب فحسب بل أنها خطرة وشائعة»[٥٤].

ولعل أفضل وصف لحالة العمال العرب والوضع الاقتصادي في تلك الأيام، إضافة لما ذكر سابقاً، ما جاء في التقرير الذي كتبه مراسل صحيفة الانترناشيونال برس في ١٩٣٠/١/٩، أي قبل عقد مؤتمر العمال العرب الأول بيومين، والذي جاء فيه: «... هنالك حركة نامية بين العمال العرب في فلسطين، عدد البروليتاريين في المدن والقرى يزداد... يوجد زراعات بكميات كبيرة للبرتقال والموز، وازداد عدد المصانع (السجاير، مصانع الصابون،.. إلخ)، يشتغل العمال بالصناعات النقلية (المرافىء وسكك الحديد)، وتستخدم النساء أيضاً. ومن الجدير بالذكر أن رأس المال الذي جلب إلى فلسطين من قبل الصهيونيين يزيد ويعجل في إفقار الطبقة العاملة الكادحة والفلاحين العرب الفقراء وزيادة عددهم، وفي الوقت نفسه يزداد أصحاب المصانع، بينما تستوعب الصناعة الصهيونية نسبة مئوية بسيطة من العمال العرب. والطبقة العاملة العربية أصبحت ظاهرة واضحة، ويقدر عدد العمال من خمسين إلى ستين ألفاً، وهذه طبقة بروليتارية ليس لها حقوق وخاضعة لاستغلال لا حدود له، وهي خاضعة للبرجوازية العربية الصغيرة التي تستفيد من عمل النساء والأطفال بدون حدود ولا قيود، وتدفع أجوراً ضئيلة تميت جوعاً ولا تعرف أي وقت للعمل، عدا من الفجر إلى الغروب، وهي مسخرة للانتداب الانكليزي، ويحول العمال على السكك الحديدية والطرقات إلى عبيد يعملون بأجور بسيطة، وتأثير التنافس على سوق العمل الناتج عن الفقر بالجملة على سياسة الأنجلو – صهيونية أصبح عظيماً، حتى ان الأجور انخفضت إلى أقصى حد، ولا يوجد قانون لحماية العمال وتأمينهم»[٥٥].

يستدل مما تقدم كله أن فترة العشرينات شهدت مرحلة من المراحل الهامة في حياة الشعب العربي الفلسطيني وطبقته العاملة بشكل خاص. ففي تلك الفترة عانى

هؤلاء العمال من الاضطهاد المتعدد الجوانب؛ فالاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية بخطرها على الوطن بكامله من جهة، وشظف العيش والاضطهاد الطبقي من جهة ثانية، ومحاربة الحركة الصهيونية، بمنظماتها المختلفة وعلى رأسها الهستدروت، من جهة ثالثة. وقد كان لا بد لهذا كلّه من أن يؤدي إلى تطور جديد، كان لا بد لهذه الظروف التي سادت في فلسطين، منذ بداية العشرينات، وتفاقمت في نهايتها من أن تؤدي إلى النتيجة الحتمية. وفي تلك الفترة، أيضاً، كان لا بد لهؤلاء العمال من أن يكتشفوا الطريق الحقيقي التي تؤدي إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية. ومما لا يخفى أن هذه الطريق تتمثل بالانتظام في النقابات العمالية، فكان ذلك. وقد قام العمال العرب، من خلال هذه المنظمات، بمجموعة من التحركات المطلبية والاضرابات المختلفة من أجل تحصيل حقوقهم الاقتصادية.

تبلور التيارين الثوري والشوفيني بين اليهود وأثره في ظهور الحركة العمالية العربية

مثلت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي حصلت في المجتمع الفلسطيني، بعد الاحتلال البريطاني وبسببه، مجموعة العوامل والظروف الموضوعية التي ساعدت على ظهور الطبقة العاملة العربية. ولكن هذه العوامل لم تكن كافية وحدها لتعزيز وجود هذه الطبقة ودفعها للتعبير عن ذاتها من خلال منظماتها المختلفة، بل كان لا بد لذلك من ظروف مساعدة لتسارع في ذلك. وقد لعب تبلور النشاط اليهودي، باتجاهاته المختلفة، دوراً مهماً في تحقيق ذلك، ففي سنة ١٩١٩ وفي شهر آذار (مارس) عقد المؤتمر العام لجميع العمال اليهود العاملين في المدن والأرياف الفلسطينية، وذلك من أجل تأسيس اتحاد العمل (احدوت هعفودا)[٥٦]. ويمكن اعتبار انعقاد هذا المؤتمر علامة بارزة في نشاط الحركة العمالية اليهودية لأكثر من سبب؛ وأول هذه الأسباب يعود إلى أن هذا المؤتمر كان الأول من نوعه باعتباره المحاولة الجدية الأولى في فلسطين الرامية لتجميع المنظمات العمالية اليهودية وتوحيد نشاطاتها لتتمكن من تحقيق أهدافها بشكل أكثر كفاءة؛ وثانيها ان هذا المؤتمر كان محاولة لتحويل المبادىء الصهيونية إلى مبادىء رسمية لكافة المنظمات اليهودية التي كانت قائمة في حينة؛ وثالثها ان هذا المؤتمر جمع كافة الأطراف السياسية المختلفة في المنظمات اليهودية التي كانت تعمل في الساحة الفلسطينية حينذاك؛ ورابعها ان هذا المؤتمر كان الأول والأخير الذي يعقده مثل هذا التجمع؛ حيث شهد هذا المؤتمر نفسه، وبعد تأسيس اتحاد العمل، التمايز الهام الذي أدى إلى خروج التيار اليساري اليهودي واستقلاله في العمل ورفضه الاستمرار في العمل مع التيار الصهيوني المتطرف. وكان هذا الموقف، من قبل التيار اليساري، محاولة منه للتوفيق بين تطلعاته الأممية ومبادىء الصهيونية البروليتارية التي كان لا يزال يعيش تحت أوهامها. وقد كانت هذه الخطوة من أهم الأحداث التي أدت، في المستقبل، إلى دفع العمال العرب وتحريضهم للانضمام إلى العمل النقابي والمساهمة فيه بطرق مختلفة من قبل هذا التيار. كما كان المؤتمر، بحد ذاته، حدثاً هاماً في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني والحركة الصهيونية، وذلك بسبب كونه، كما ذكر، بداية للعمل الصهيوني

المنظم الذي أدى، بعد ذلك بفترة بسيطة، إلى تشكيل المنظمة النقابية الصهيونية (الهستدروت)، والتي لعب وجودها أيضاً دوراً مهماً في المساعدة على توجه العمال العرب نحو العمل النقابي.

لقد تبع انسلاخ الأقلية اليسارية داخل العمال اليهود عن المؤتمر الأول قيام هذه الأقلية، بمساعدة مجموعات اشتراكية صغيرة أُخرى، بتأسيس حزب العمال الاشتراكي (M.P.S.)[٥٧]. وكان تأسيس هذا الحزب خطوة هامة لعبت دوراً إيجابياً، بعد ذلك، في نضال العمال العرب، ومنذ اللحظة التي تأسس فيها الحزب رسمياً، وطيلة تاريخه بعد ذلك، بما تبعه من انشقاقات مختلفة وحتى وصوله إلى شكله الطبيعي، أي تحوله إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني. وبعد ذلك، استمر هذا الحزب في القيام بهذا الدور، ففي قرارات مؤتمره التأسيسي دعا الحزب جماهير العمال اليهود إلى السير سوية مع كل جماهير العمال في البلاد دون فرق في القومية، وطالب بالعمل على إيجاد طريقة للتقارب والتفاهم بين العمال العرب والكادحين اليهود.

أما في مؤتمره الثاني الذي عقد في حيفا، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٢٠[٥٨]، فقد استمر الحزب في نهجه ومواقفه؛ حيث ندد المؤتمر بالسياسة التي انتهجتها قيادة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين، تلك القيادة التي عارضت إقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية مشتركة. وقد طالب المؤتمر قيادة الحزب (حزب العمال الاشتراكي) بالعمل على إقامة مثل هذه المؤسسات.

وبعد حوالي ستة أشهر من هذا التاريخ، انعقد المؤتمر الثالث لهذا الحزب في مدينة يافا، وقرر تسمية الحزب بالحزب الشيوعي اليهودي. وكان اسمه قد تغير بعد المؤتمر الثاني إلى: حزب العمال الاشتراكي العبري. وفي مجال العمل النقابي، تضمنت قرارات المؤتمر توجهات هامة معادية للصهيونية وأهمها الموقف من الهستدروت التي كانت قد تشكلت قبل ذلك بفترة بسيطة. وقد جاء في قرارات المؤتمر: «ان الهستدروت منظمة نقابية غير مهمة بالنسبة للعمال، بل انها تمثل إطاراً جديداً للمضي ضد مصالحهم». ودعا المؤتمر جماهير العمال في فلسطين إلى النضال في سبيل تحطيم الأحزاب الخائنة وتدمير الهستدروت، والعمل على إقامة منظمات نقابية حقيقية مكانها. وأكد القرار أن الهستدروت يلعب دوراً مماثلاً لدور الحكومة داخل التجمع اليهودي في فلسطين، وهو بمثابة المعبر عن المصالح الطبقية لفئات البرجوازية الصغيرة والمستوطنين اليهود، وانه أداة طيعة في أيدي المنظمات الصهيونية[٥٩].

وفي السنة نفسها، كان للحزب دور أساسي في تنظيم تظاهرة الأول من أيار (مايو) التي تحولت، بعد ذلك، إلى صدامات دامية بسبب موقف سلطات الانتداب، وإصرارها على منع تظاهرة الحزب، وذلك في الوقت الذي سمحت فيه بقيام تظاهرة إتحاد العمل الصهيونية. وفي تلك المناسبة، وبسبب الاحتكاك الذي حدث بين المتظاهرين من الفئتين، وزع الحزب بيانات باللغات العربية والعبرية واليديشية، أكد فيها، وبشكل خاص في البيانات العربية، على موقفه الطبقي، حيث جاء في البيان الموجه للعمال العرب: «أيها الزملاء، إن العمال في

جميع بلاد العالم يسيرون في معركة هائلة ضد الذين جعلوا السيف والنار وسيلة للقضاء على توسلات العامل الواقع في العبودية، وإن هذه المعركة هائلة، ولكن الشجاعة التي يتحلى بها العامل تمكنه من السير إلى الأمام، لأنه يعرف أنه وحيد في مهمته وليس له غير ذراعين لتشييد حالة اجتماعية جديدة».وجاء في البيانات نداء للعمال: «ارفعوا رؤوسكم واستولوا بأيديكم على السلطة»، و«نناديكم للجهاد ضد الأغنياء الذين يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب»(٦٠).

وفي سنة ١٩٢٢، تم الانشقاق داخل الحزب بين التيار الذي بقي يمثل النزعات الصهيوينة داخل الحزب، والذي أسس حزباً جديداً أسماه الحزب الديمقراطي الاشتراكي اليهودي ولم يلبث أن حل نفسه، والأقلية الثورية التي بقيت في الحزب وأطلقت عليه اسم الحزب الشيوعي اليهودي، والذي انقسم بدوره إلى حزبين أحدهما سمى نفسه بالحزب الشيوعي في فلسطين (ك.ب.ب.). وكان أكثر ثورية وأشد رفضاً للمساومة مع الصهيونية، ودعا لقطع كل العلاقات مع احدوت هعفودا. أما الطرف الآخر فقد رتب أموره التنظيمية وأعلن عن تشكيل حزب شيوعي آخر هو الحزب الشيوعي الفلسطيني (ب.ك.ب.)، وقد لعب هذان التنظيمان دوراً فعالاً في النضال العالمي، كما سنرى، وبخاصة بعد الانقسام الذي حدث بين أعضاء هذين الحزبين داخل الهستدروت والذي نتج عنه تشكيل المنظمتين النقابيتين فراكتسيا (كتلة) العمال التابعة إلى ب.ك.ب.، والفراكتسيا (الكتلة) البروليتارية التابعة إلى ك.ب.ب.(٦١).

إلا أن الانقسام داخل الحزب لم يدم طويلاً، ففي سنة ١٩٢٣ ونتيجة للمفاوضات المستمرة بين الطرفين: الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي في فلسطين، انتهت المفاوضات بإعلان وثيقة الوحدة من جديد. وقد تضمنت الوثيقة الخط السياسي للحزب الجديد الذي اتفق على أن يحمل اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، واعتبر الاجتماع الذي انبثق عنه الحزب الجديد بمثابة المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الفلسطيني(٦٢).

في السنة نفسها، قام الحزب بخطوة ذكية؛ بحيث أنشأ، بعد توحيده، قسم الشغيلة (فراكتسيا العمال) التي انتسبت إلى الأممية النقابية الحمراء داخل الهستدروت لفصل الدور التعاوني الاقتصادي عن النقابات، وفصل هذه الأخيرة عن الصهيونية(٦٣). وقد برز قسم الشغيلة عن طريق معارضته لقادة عماليين معترف بهم، وحرض ضد البطالة وناضل من أجل الوحدة مع العرب، وفي كل المظاهرات والمشاكل العمالية الناجمة عن البطالة نشط أعضاؤه كمنظمين ومحرضين.

وفي بداية سنة ١٩٢٤، ضاعف هذا القسم الذي سمي بالكتلة العمالية من نشاطه، وشددت عناصره من حملتها ضد قيادة الهستدروت مطالبة بتغييرات جذرية بهدف قلب الاتحادات وتحويلها إلى تنظيمات لجميع العمال دون اعتبار للانتماء الحزبي والسياسي والقومي، واشتركوا في الانتخابات لجميع المؤسسات العمالية(٦٤).

ولعله من المهم الاشارة، في مجال الحديث عن دور التيار الثوري اليهودي في ظهور الحركة العمالية العربية وتطورها، إلى عدد من الملاحظات الهامة. وأول هذه الملاحظات ان هذا الموقف من جانب هذا الحزب كان ينسجم مع موقف الأممية الشيوعية (الكومنترن) التي كانت تتابع، بشكل دقيق، مجريات الأمور وتطوراتها في فلسطين في تلك الفترة، وكان الكومنترن يأخذ موقفاً واضحاً وصريحاً في قضية الموقف من العمال والجماهير العربية. وفي أكثر من مناسبة، أعلن الكومنترن عن مواقفه تلك، بل انه حدد موقفه من التنظيمات الاشتراكية المختلفة على ضوء موقفها من تلك القضية ومن الموقف من الصهيونية أيضاً(٦٥).

ومن الناحية الثانية، فقد انسجم هذا الموقف مع موقف المنظمة النقابية العالمية التي تشكلت سنة ١٩٢١؛ وهي الأممية النقابية الحمراء التي وجهت في ٢٠ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٤ نداء إلى العمال العرب جاء فيه: «أيها العمال العرب... ان الأممية النقابية الحمراء التي تضم في صفوفها ١٥ مليون عامل ثوري من مختلف القوميات والتي تخوض نضالاً حاسماً ضد الاستغلال الرأسمالي، وتدعم كل حركة ثورية معادية للاضطهاد القومي، تتوجه إليكم بهذا النداء، وتدعوكم للنضال في سبيل تحرركم، يا عمال فلسطين العرب. ان للأممية النقابية الحمراء أنصاراً في بلدكم فلسطين، إنهم مناضلو الكتلة العمالية داخل الهستدروت، يناضلون منذ وقت طويل ليس في سبيل المصلحة القومية اليهودية، وإنما في سبيل المصالح الطبقية، في سبيل مصالح العمال اليهود والعرب، ان الكتلة العمالية تسعى لإقامة تحالف بينكم وبين العمال الثوريين اليهود، بهدف النضال على جبهة واحدة ضد المستعمرين والمستوطنين الأغنياء... أيها العمال العرب عليكم أن تجابهوا تحالف رأس المال الانجليزي - الصهيوني مع الشيوخ والأفندية العرب بالتضامن الكفاحي لجميع العمال الثوريين في فلسطين...»(٦٦).

إضافة لذلك، يبدو من الضروري الاشارة إلى أن دور التيار الثوري اليهودي بين العمال العرب وتجاه الطبقة العاملة العربية لم يحقق نتائج مباشرة، ولم يؤد الغرض المطلوب حتى سنة ١٩٢٤، ما عدا النشاط الذي تم في نقابة عمال سكك الحديد (الترانسبورت)، وقد بقي نشاط التيار الثوري اليهودي ذو دلالات إيجابية هامة، وذلك في مجال تأكيد الخط السياسي العمالي الصحيح والتوجهات الطبقية ولكن دون أن يساهم بتحقيق إنجازات حقيقية على الصعيد العملي، إلا أنه كان من الواضح أن نتائج هذا النشاط بدأت تظهر وتتكثف مع بداية نجاح الحزب في جذب العمال العرب والجماهير العربية إلى صفوفه؛ حيث برزت، من خلال هذه الصفوف، القيادات العمالية العربية الثورية التي لعبت دوراً قيادياً في الحركة العمالية العربية بعد ذلك، مثل محمد علي قليلات وكامل عودة وابراهيم العمري ورضوان الحلو.

ومن الناحية الثالثة، تجدر ملاحظة الأساليب التكتيكية والعملية عالية المستوى التي لجأ إليها الحزب الشيوعي في تلك الفترة، وذلك ليتمكن من تحقيق أهدافه والوصول إلى العمال والجماهير العربية، وبشكل خاص، قدرته على التوصل إلى التعبير عن مواقفه من خلال مجلة حيفا، والنجاح الكبير الذي حققه بعد ذلك بتشكيله لمنظمة الوحدة

(ايحود) والدور الكبير الذي لعبه من خلال الهستدروت وخارجه، وفي مجال تنظيم العمال العرب في نقابات مستقلة ومشتركة مع اليهود.

على أن المهم، في هذا المجال، هو الاستمرار في التأكيد على أن هذا الحزب – سواء في الفترة التي سبقت الانشقاقات التي حدثت فيه، أو بعد ذلك، عندما أخذ شكل الحزب الشيوعي الفلسطيني بعد المؤتمر الخامس – بقي محافظاً، طيلة الوقت، على موقفه المبدئي من قضية دعم العمال العرب ودفعهم إلى العمل النقابي، وإلى تشكيل منظمات مشتركة مع العمال اليهود، وفي مقاومة الاتجاهات الشوفينية والصهيونية والانتهازية العمالية على كافة الأصعدة.

لقد تركز نشاط الشيوعيين، في تلك الفترة، على قضيّة أساسيّة هي الدعوة المستمرة بلا كلل إلى ضرورة تشكيل النقابات العمالية على أساس طبقي وأممي وليس على أساس قومي، مع التأكيد المستمر على الدور الرجعي للهستدروت وضرورة إحباط هذه المنظمة الصهيونية والعمل على معارضتها بكافة الوسائل، سواء تم ذلك من داخلها أو من خارجها.

وحول هذه القضية الهامة، يبدو من الضروري الاشارة إلى أن موقف الحزب لم يكن واحداً خلال المراحل العديدة التي مرت عليه، بل تغير بين فترة وأخرى، وذلك حسب الاستنتاجات المختلفة التي كان يخرج بها. ففي المؤتمر التأسيسي الأول المنعقد سنة ١٩٢٠، ساهم حزب العمال الاشتراكي العبري بأعمال المؤتمر، وحصل نتيجة الانتخابات على الحق بإيفاد ٦ مندوبين من أصل ٨٧ مندوباً إلى المؤتمر، وذلك من خلال حصوله على ٣٠٣ أصوات من أصل ٤٤٣٣ صوتاً[٦٧]. وفي هذا المؤتمر نفسه، أكد الحزب على توجهاته الطبقية، وان كان لا يزال يعيش تحت أوهام الصهيونية البروليتارية؛ حيث حدد أحد ممثليه، من خلال برنامج الحزب النقابي المقدم للمؤتمر، المنطلقات الأساسية له والتي تضمنت التأكيد على ما يلي: (١) يجب أن تمثل الهستدروت تجمعاً نقابياً مهنياً، قائماً فوق الأحزاب السياسية، يجمع كافة عمال فلسطين بغض النظر عن الانتماء القومي لهم. (٢) يجب أن تكون الهستدروت بمثابة البرلمان الأممي والناطق السياسي باسم الطبقة العاملة اليهودية – العربية في فلسطين[٦٨].

ومن جانب آخر، طالب ممثلو الحزب بالسماح للعمال العرب بالانضمام إلى الهستدروت، وأكدوا على أنه ما دام العامل العربي غير منظم فلن يتوفر الحل أيضاً لقضية العامل اليهودي.

إلا أن هذا الموقف لم يستمر؛ فبعد انتهاء المؤتمر تولدت قناعات جديدة لدى الحزب، وأعلن عن تخلي كتلته في المؤتمر عن عضويتها، وذلك نتيجة للأوضاع التي تعرضت لها. وفسر الحزب هذا الموقف كما يلي: «لأننا لا نريد تحمل جزء من المسؤولية في نشاطات الهستدروت، التي بدلاً من أن تهتم بالنشاطات النقابية والجماعية فإنها تمارس سياسة برجوازية صهيونية، وتتحول بذلك إلى منظمة صفراء متخاذلة تخون جذرياً

مصالح العمال، ولهذا فقد قررنا بعد التشاور داخل حزبنا الانسحاب من الهستدروت والقيام بنشاط نقابي مستقل على جميع الأصعدة[٦٩]». على ان هذا الموقف لم يستمر كما هو بعد ذلك؛ فبعد حدوث الانقسام في الحزب وبعد تشكيل الجناحين المستقلين، الحزب الشيوعي في فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، اتخذ كل منهما موقفاً مختلفاً عن الآخر من قضية العمل داخل الهستدروت؛ ففي الوقت الذي رفض فيه الحزب الشيوعي في فلسطين (ك.ب.ب.) المشاركة في أعمال المؤتمر الثاني للهستدروت المنعقد بين ٧ – ١٩٢٣/١/٢٠ منطلقاً من أن المقاطعة هي طريق الوصول للجماهير العربية، ومؤكداً على ضرورة هدم الهستدروت كشرط لبناء تنظيم عمالي ذي وعي طبقي[٧٠]، شارك الحزب الشيوعي الفلسطيني في المؤتمر وتمكن من الفوز بثلاثة مقاعد من أصل ١٣٠ مقعداً[٧١]. ولم يستمر هذا الموقف أيضاً؛ ففي انتخابات مجالس العمل المحلية شاركت التنظيمات في الانتخابات وفي العمل على إيصال مندوبيهما، حيث حقق الحزب الشيوعي في فلسطين نجاحاً تمثل بإيصال مندوب عن القدس ومندوبين عن حيفا.

بعد ذلك ومع إعادة توحيد الحزب، استقر الموقف من العمل داخل الهستدروت، وتم التأكيد على ذلك. ويمكن القول أن هذا الموقف جرى تثبيته، فيما بعد، إلى النهاية، واعتمد كخط رسمي للحزب ترافق مع الادانة المستمرة لقيادة الهستدروت وللاتجاه العام لنشاطها والنضال ضده. ففي سنة ١٩٢٨، هاجم الكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي الفلسطيني قادة الهستدروت الذين يسعون إلى تسلّق السلم الطبقي بعد أن خانوا المصالح العمالية على مذبح هيكل الصهيونية، وقد انتقد الكونفرنس محاولة الهستدروت تنظيم هجرة جديدة في الوقت الذي تعاني فيه أكثر من ٦٠٠ عائلة في تل – أبيب وحدها من آثار البطالة[٧٢]، وأكد الكونفرنس على أهمية تنامي الاتجاه لتنظيم العمال العرب.

في الجانب الآخر وفي المعسكر الصهيوني، أدى تأسيس احدوت هعفودا سنة ١٩١٩، وانسلاخ الأقلية اليسارية إلى بلورة الاتجاهات الصهيونية بشكل محدد، وأظهر الصهيونيون ضرورة الفصل بين المنظمات السياسية الصهيونية والمنظمات النقابية الصهيونية، وذلك لتحقيق التخصص وخلق أكبر الامكانيات الممكنة لتحقيق الأهداف والتوجهات الصهيونية بكفاءة عالية. ولم تمض مدة طويلة حتى تم تأسيس الهستدروت وتم ذلك في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في حيفا بين ٢٥ – ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٠. وقد أدى تأسيس الهستدروت إلى المساهمة في دفع العمال العرب نحو العمل النقابي وإلى وعيهم بضرورته. وكان ذلك لعدة أسباب، منها الامتيازات التي بدأ الهستدروت بتحقيقها للمنضمين إليه، مما أدى بالقوى العاملة العربية إلى الشعور بالحاجة للتنظيم النقابي وذلك للحصول على مثل هذه الامتيازات؛ وهذا ما جعلها تندفع للانتظام في تنظيم نقابي وذلك باتجاهين مختلفين: أولهما محاولة المشاركة في المنظمات العمالية التابعة للهستدروت؛ وثانيهما العمل على تشكيل منظماتها المستقلة للوصول إلى النتائج نفسها التي يحققها انضمامها لمنظمات الهستدروت. أما بالنسبة لقيادة الهستدروت، فإن بقاء العمال العرب بأعداد كبيرة في سوق العمل كان يؤدي إلى تخفيض الأجور التي يمكن أن يحصل عليها العمال اليهود المنضوون تحت لوائه هذا من جهة،

ومن جهة ثانية، فإن بقاء هؤلاء العمال خارج الهستدروت، كان يتركهم عرضة لتشكيل نقابات عمالية عربية مستقلة أو الانضمام إلى ما تم تشكيله منها، وهو ما تخشاه المنظمة النقابية الصهيونية. ولذلك توجه الهستدروت نحو تنظيم العمال العرب، ولكن ليس من خلال منظمات مشتركة مع العمال اليهود، بل في منظمات مستقلة تعتبر فروعاً عربية للهستدروت ودون إعطائهم الحقوق نفسها المعطاة لليهود، ومع بقائهم خاضعين للقيادة الصهيونية.

إن مجمل الظروف التي واكبت عملية تشكيل الهستدروت وتبلور التوجهات الصهيونية، أدت بالضرورة لأن يكون تأسيسه عاملاً من العوامل المساعدة على دفع العمال العرب وتوعيتهم بضرورة الانخراط في العمل النقابي باتجاهاته المختلفة، الأمر الذي تحقق فعلاً.

---

(١) د. ماهر الشريف، «مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين»، **صامد الاقتصادي** (بيروت)، العدد ١٨، ١٩٨٠.

(٢) هاني حوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العاملة العربية في فلسطين في عهد الانتداب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٧١.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٣٩، الفصل الخامس: الصناعة. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩،

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٦.

(٦) عبدالقادر ياسين، «التطور الصناعي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٠، تموز (يوليو) ١٩٧٨.

(٧) د. ماهر الشريف، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) سميح سمارة، **الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٠٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) د. إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨، ص ٧٩.

(١٤) د. رفعت السعيد، **اليسار المصري والقضية الفلسطينية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ١٣٢.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.

(١٧) شفيق رشيدات، **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨، ص ٩١ و٩٢.

(١٨) عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ١٩٤.

(١٩) سميح سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤، نقلاً عن تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات فلسطين.

(٢٠) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٥٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٢٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، جدول إحصائي رقم ٢، ص ٤١٣.

(٢٣) د. إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ص١٢٨.

(٢٤) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه.**
(٢٨) **المصدر نفسه.**
(٢٩) سعيد حمادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٠.
(٣٠) د. ماهر الشريف، **مصدر سبق ذكره.**
(٣١) **مؤتمر عمال العرب الأول** (كراس صادر حول أعمال المؤتمر الذي عقد في حيفا، في ١١ كانون الثاني - يناير - سنة ١٩٣٠)، فلسطين: المطبعة الأهلية التجارية؛ والجزء الأساسي من الكراس المنشور في كتاب الدكتور موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**، القدس، ١٩٧٩.
(٣٢) عبدالقادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، جدول رقم ٧، ص ٦١.
(٣٣) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.
(٣٤) **المصدر نفسه.**
(٣٥) عبدالقادر ياسين، «الطبقة العاملة الفلسطينية ضحية التمييز في الأجور»، **آفاق عربية** (بغداد)، ١٩٧٩.
(٣٦) **المصدر نفسه.**
(٣٧) مؤتمر العمال العرب الأول، **مصدر سبق ذكره.**
(٣٨) د. موسى البديري، **مصدر سبق ذكره.**
(٣٩) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، موسكو: دار التقدم، الفصل الأول، ص ٢٢.
(٤٠) ياسين، «كفاح الشعب الفلسطيني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.
(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.
(٤٢) عبدالقادر ياسين، «الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٦.
(٤٣) **المصدر نفسه.**
(٤٤) **المصدر نفسه.**
(٤٥) **المصدر نفسه.**
(٤٦) **المصدر نفسه.**
(٤٧) د. إميل توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٦.
(٤٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.
(٤٩) د. توما، «جذور القضية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.
(٥٠) د. توما، «ستون عاماً...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.
(٥١) نجيب صدقة، **قضية فلسطين**، بيروت: دار الكاتب، ١٩٤٦، ص ١٠٣.
(٥٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.
(٥٣) سميح سمارة، «الطبقة والشعب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢، نقلاً عن تقرير سمبسون.
(٥٤) **المصدر نفسه.**
(٥٥) د. موسى البديري، **مصدر سبق ذكره** (التقرير وارد باللغة الانكليزية).
(٥٦) د. سليمان بشير، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية**، القدس، (بلا دار نشر)، ١٩٧٧، ص ٩١ و ٩٢.
(٥٧) د. ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٠.
(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ١٣٦.
(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.
(٦٠) د. سليمان بشير، **مصدر سبق ذكره**، الملاحق.
(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٥.
(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦.
(٦٣) موسى خليل، «الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩١٩ - ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.
(٦٤) د. سليمان بشير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨.
(٦٥) **المصدر نفسه.**
(٦٦) سميح سمارة، «الطبقة والشعب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.
(٦٧) د. ماهر الشريف، «الأممية الشيوعية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.
(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠.
(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢.
(٧٠) سميح سمارة، «الطبقة والشعب...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨ و ٨٩.
(٧١) د. سليمان بشير، ص ١٠٦.
(٧٢) د. ماهر الشريف، «الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦١، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٧٦.

التطور الديمغرافي للعرب في اسرائيل واقع... وتوقعات

٢ - تطور... أم زيادة تخلف؟

محمد سليمان

جاء في ورقة العمل الأولى التي عرضت على مؤتمر البرلمانيين العالمي للسكان والتنمية الذي عقد بمدينة كولومبو، عاصمة سيريلانكا، خلال الفترة الممتدة من ٢٨ ايلول (سبتمبر) لغاية ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، بالتعاون مع كل من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية والاتحاد الدولي للبرلمانيين: «... ان الثلث الاخير من هذا القرن شهد تصاعداً لا مثيل له في عدد السكان، فقد ازداد عدد سكان العالم الكلي من ٢٥٠٠ مليون نسمة، في عام ١٩٥٠، إلى ٤٠٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٥».

وبينما كان معدل الزيادة السنوية التقديري للعالم كله خلال تلك الفترة ١,٨٪، فان معدل زيادة الدول الأكثر تقدماً بلغ ١,١٪، بينما بلغ ٢,٢٪ في الدول الاقل تقدماً، غير أن هناك دلائل ومؤشرات تدل على أن الزيادة التي لم تحدث في التاريخ من قبل، قد بدأت الآن في الاعتدال. هذا على الرغم من أنه، في بعض البلاد النامية، لا يزال نمو عدد السكان مرتفعا[١].

واتجاهات النمو السكاني هذه، تعكس تباين اتجاهات المواليد في المناطق المختلفة من البلدان المتخلفة. ولأن هناك انخفاضاً في معدل الوفيات، بشكل عام، فان زيادة معدلات النمو تدل على أن معدلات المواليد إما أنها بقيت ثابتة أو أنها انخفضت بشكل طفيف.

وفي البلدان الصناعية المتطورة، يدل انخفاض معدلات النمو السكاني على انخفاض في معدلات المواليد؛ وذلك نظراً «لحدوث ارتفاع طفيف في معدلات الوفيات في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣، والفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥، والفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠. فمتوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان، في الولايات المتحدة الاميركية واميركا الشمالية، في الفترة الممتدة من ١٩٦٥ لغاية ١٩٧٠، كانت ٠,٩٤. ومتوسط النسبة المئوية للزيادة، خلال تلك الفترة، كانت في اليابان، ١,٠٧؛ وفي الاتحاد السوفياتي ١,٠٠، وفي استراليا ونيوزيلنده ١,٨٥؛ وفي شرقي أوروبا ٠,٥٧؛ وشمالي اوروبا ٠,٤٤؛ وجنوب اوروبا ١,١٠؛

وغرب اوروبا ٠,٧١. أما متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان، في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٧٥، فكانت، في اميركا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية ٠,٩٠؛ واليابان ١,٣٣؛ شرقي اوروبا ٠,٦٢؛ شمال اوروبا ٠,٣٠؛ جنوب اوروبا ١,٣٣؛ غرب اوروبا ٠,٥٤؛ الاتحاد السوفياتي ٠,٩٤؛ استراليا ونيوزيلنده ١,٦٧. وأما ذلك المتوسط للزيادة في الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠، فكان، في اميركا الشمالية ٠,٧٤؛ اليابان ٠,٨٤؛ شرق اوروبا ٧٠؛ شمال اوروبا ٠,٠٦؛ جنوب اوروبا ١,٠٩؛ غرب اوروبا ٠,٠٦؛ استراليا ونيوزيلنده ١,١٤؛ الاتحاد السوفياتي ٠,٩٥»[٢].

ان المقارنة العامة بين معدلات النمو في البلدان المتخلفة تظهر، في الواقع، ان الفروق تسير نحو الزيادة. ففي افريقيا واميركا الوسطى وجنوب اميركا التي تتسم بالجو الاستوائي، وفي وسط جنوب آسيا وماليزيا، في المنطقة المحيطية، تزيد المعدلات التقديرية للنمو السكاني خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠ عن مثيلاتها في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ لغاية ١٩٧٥، وهي تتراوح ما بين ٢,٤ بالمئة، في وسط جنوب آسيا، إلى ٣,٢٦ بالمئة في اميركا الوسطى. وهناك اربع مناطق فقط يبلغ فيها النمو السكاني التقديري أقل من ٢٪، وهي منطقة الكاريبي والجزء الجنوبي من اميركا اللاتينية والصين، وميكروتيزيا وبولينيزيا في المنطقة المحيطية. وتبعاً لتقديرات عام ١٩٧٨، فان متوسط النسبة المئوية لزيادة السكان السنوية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٥ لغاية ١٩٧٠ قد بلغت: في افريقيا ٢,٤٨٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣٦٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرقي آسيا ٢,٠٥٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٦٧٪؛ وفي المنطقة المحيطية من آسيا بلغت النسبة ٢,٤١٪.

أما متوسط تلك النسبة المئوية للزيادة، خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ لغاية ١٩٧٥ فقد بلغت: في افريقيا ٢,٦٥٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣٤٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرق آسيا ١,٩١٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٧٢٪؛ وفي منطقة آسيا المحيطية بلغت النسبة المئوية للزيادة ٢,٢٨٪.

وفي الفترة الممتدة من ١٩٧٥ لغاية ١٩٨٠، بلغت النسبة المئوية للزيادة السنوية في افريقيا ٢,٨٦٪؛ وفي اميركا اللاتينية ٢,٣١٪؛ وفي الصين ومناطق أخرى في شرق آسيا ١,٧٠٪؛ وفي جنوب آسيا ٢,٧٥٪؛ بينما بلغت النسبة المئوية للزيادة السنوية في ماليزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا المنطقة المحيطية في آسيا ٢,٢٥٪...[٣].

وفي حين «كان ثلثا سكان العالم يعيشون في البلدان المتخلفة سنة ١٩٥٠، بينما يعيش ثلث سكان العالم في البلدان المتقدمة...»[٤]، فانه، بحلول عام ١٩٧٥، «كان ثلاثة ارباع سكان العالم يعيشون في البلدان النامية، بينما يعيش الربع فقط في البلدان المتقدمة. ومن ناحية توزيع السكان، فقد كان يعيش ٥٦٪ منهم في آسيا، و١٠٪ في افريقيا و١٣٪ في اوروبا و٨٪ في اميركا اللاتينية و٦٪ في اميركا الشمالية وأقل قليلاً من ٦٪ في انحاء الجمهوريات السوفياتية، و٠,٥٪ تقريباً في المناطق المحيطية...»[٥].

وبعطف هذه المعطيات، من النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان في أرجاء العالم،

على النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان الفلسطينيين في اسرائيل والتي تزيد على ٤٪ سنويا، نجد أن هذه النسبة هي أعلى نسبة تكاثر وزيادة سكان طبيعية في العالم.

وحيث أن أبحاث الأمم المتحدة قد أظهرت ان التوقعات المنتظرة لعدد سكان العالم تفيد أن هذا العدد سيبلغ ٦,٢ ألف مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٩)، وسيصاحب ذلك انخفاض في المعدل العام للنمو من ١,٨٪ سنوياً، وهي النسبة التي بلغها الآن، إلى ١,٥٪ سنوياً في آخر القرن، فان هذا الانخفاض سيعكس نفسه على معدلات النمو في البلدان المتخلفة من ٢,٢٪ في السنة، كما هو حالياً، إلى ١,٨٪ في السنة، في آخر القرن الحالي. وإن هذا الانخفاض، في البلدان المتقدمة، سيصل من ٠,٧٤٪ سنوياً، كما هو الآن، إلى ٠,٥٥٪ سنوياً في تلك الفترة[٦]. ولما كان الفلسطينيون في

[---] : النمو السكاني في العالم حتى سنة ٢٠٠٠.
[x x x] : النمو السكاني في الدول النامية حتى سنة ٢٠٠٠.
[o o o] : النمو السكاني في الدول المتقدمة حتى سنة ٢٠٠٠.

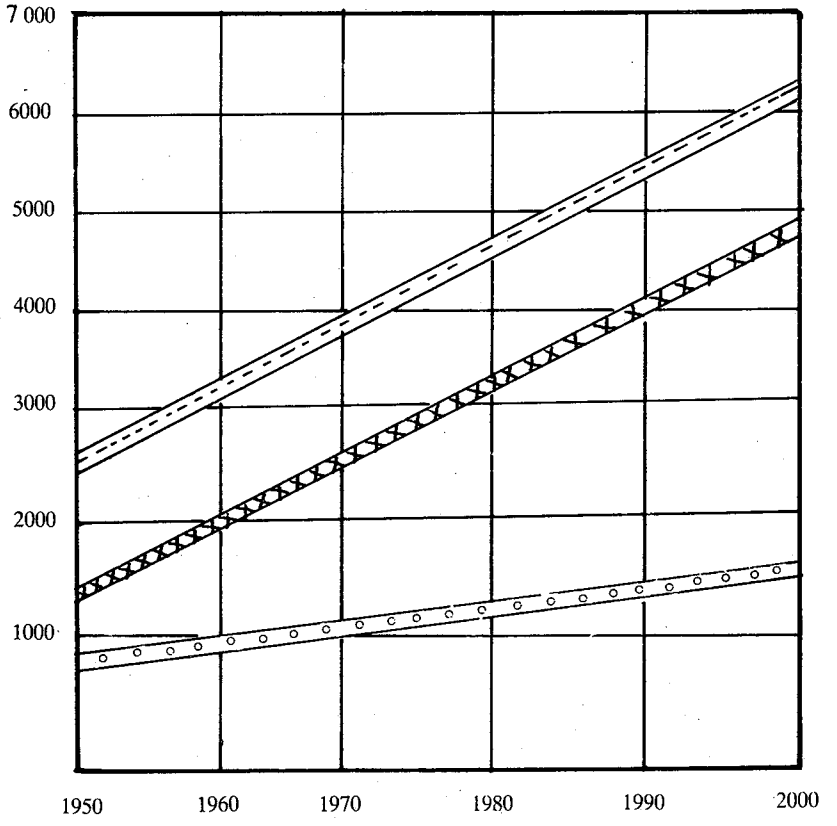

اسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي ينتمي إلى البلدان المتخلفة الآسيوية ذات النمط الخاص في الاقتصاد، والتي تتشابه مع البلدان المتخلفة الأخرى من حيث ارتفاع النسبة المئوية لزيادة عدد السكان. وهم يتمسكون، بأصالة، بهذا الانتماء أكثر من باقي أجزاء الشعب الفلسطيني في مناطق توزعه الأخرى، وذلك على الرغم من تعايشهم بشكل قسرى مع المجتمع الصهيوني. فهل سيتأثر الفلسطينيون في اسرائيل بالاسقاطات المنتظرة للنمو السكاني؟! ولماذا؟

ان الاختلافات المتوقعة في أنماط النمو داخل آسيا، بكل مجموعاتها التصنيفية السكانية، هي النتيجة المنطقية للتباين الكبير الكائن داخل كل مجموعة ديمغرافية؛ وهذا التباين يعكس بدوره التحولات التي تحدث في معدلات الخصوبة والوفيات.

وحقيقة الأمر ان خفض متوسطات الوفيات هو أمر سهل عند مقارنته بخفض المتوسطات العامة للخصوبة، حيث أنه يمكن التأثير على متوسطات الوفيات بالتحكم في بعض العوامل الخارجية، كمضاعفة الاهتمامات المادية والمعنوية المتعلقة بالعناية العامة صحياً واجتماعياً وبيئياً؛ وهذا الأمر كفيل بالتحقق في ظل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى في تلك البلدان التي تتسم بمعدلات وفيات مرتفعة، يصبح من الممكن جداً حدوث زيادة في معدلات نمو السكان فيها.

لكن الفلسطينيين في اسرائيل يعيشون وضعاً مختلفاً، فمعدلات الوفيات بينهم، كما اسلفنا سابقاً، متدنية بالقياس إلى عدد الولادات الأحياء وإلى عدد الوفيات بين الأطفال، حتى في ظل واقع اقتصادي واجتماعي غير متماثل مع محيطه بسبب من السياسة العامة للصهيونية تجاه الفلسطينيين. هذا أولاً، وثانياً فان المعدلات الكلية للخصوبة مرتفعة والمجتمع شاب وحيوي. وثالثاً هناك صراع ديمغرافي يواجهه الفلسطينيون بسبب السياسة السكانية للكيان الصهيوني ذات الأثر الابادي ضدهم.

لذلك، فان أي إستقراء تفصيلي لمستقبل التطور الديمغرافي للفلسطينيين يجب أن يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، قبل إسقاط المقولات النظرية الناجزة في علم الديمغرافيا عليها، إضافة إلى التوقعات التي يفترضها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على ضوء السياسة السكانية التي يجري العمل من أجل تحقيقها دولياً.

صحيح أن واقع الصهيونية في اسرائيل هو استمرار تلقائي للمقومات الرئيسية لصيغة المجتمع الفلسطيني التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني، والتي كانت محكومة بعلاقات انتاج شبه إقطاعية؛ فعلى الرغم من أن علاقات التبادل النقدي قد سادت هذا المجتمع منذ العشرينات، إلا أن المجتمع الفلاحي القروي، حيث يعيش أكثر من ٣٠٪ من السكان، ظل يحتفظ بسماته العامة، فهو مجتمع تسوده علاقات الانتاج شبه الاقطاعية، ويسوده أيضاً الانتاج البضاعي البسيط، والانتاج من أجل الاكتفاء الذاتي.

وصحيح، أيضاً، أنه نتيجة قيام (دولة اسرائيل) في ١٥ ايار (مايو) سنة ١٩٤٨، كبناء فوقي لمجتمع رأسمالي متطور ومرتبط بآلية الحركة الامبريالية كأعلى مرحلة من

مراحل الرأسمالية المعاصرة، كان لا بد للفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء في الأرض، لسبب أو لآخر، وهم يحملون الملامح المجتمعية شبه الاقطاعية، أن ينتقلوا للعيش مع مجتمع آخر يتسم بخصائص أخرى، وأن يضطروا للتعايش مع هذا المجتمع بسماته الاجتماعية والاقتصادية. وإزاء ذلك، كان من الطبيعي جداً أن يحدث التقاء المجتمعين تغييراً كبيراً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع الفلسطيني. غير أن هذه التغيرات لا تحدث تغييرات في وعي الناس وأعرافهم وسلوكهم بميكانيكية بحتة، وبنفس مستوى السرعة التي تحدث فيها التغيرات الاقتصادية نفسها؛ فغالباً ما تكون عملية التحول، في وعي الناس، أبطأ، على الأخص وان وعي الناس لا يتعرض فقط للتغيرات الاقتصادية وحدها، لكنه عرضة، دائماً، لتأثير مجمل التحركات الأخرى سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

يقول رفائيل سالاس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة: «... ان معدل نمو السكان السنوي في البلدان الأقل تقدماً سوف يظل أعلى من ٢٪ حتى نهاية العقد الحالي، وان عدد سكان العالم سوف يزيد، خلال العقدين المتبقيين من هذا القرن، ما يقرب من بليوني نسمة. وسوف يكون ٩٠٪ من هذه الزيادة في البلدان الأقل تقدما.

«وحتى سنة ٢٠٠٠، سوف تحدث أكبر زيادة في عدد السكان في المناطق التي حدثت فيها منذ سنة ١٩٥٠ لغاية سنة ١٩٨٠، اي في المناطق التي تعتبر الأفقر في العالم...»(٧).

وما هو متعارف عليه، وهو ما يقرّه علم الديمغرافيا، ان الزيادة السكانية الطبيعية هي احدى السمات الرئيسية للمجتمعات المتخلفة، وانها تركة ثقيلة الوطأة ورثتها هذه المجتمعات عمن قبلها. فمجتمعات ما قبل الرأسمالية التي تميزت بمستويات متدنية لوسائل الانتاج، كان الأولاد وسيلة انتاج أساسية فيها، كما أنهم يمثلون، في مثل تلك المجتمعات، الضمانة الاجتماعية للأبوين عند الشيخوخة، وعنصر أمن رئيسياً للعائلة في المجتمعات القبلية التي يتحدد مقدار وجاهتها على عدد ما فيها من الرجال، وقد اكتسبوا هذه المكانة بسبب سيادة قانون الصراع القبلي وانعدام السلطة المركزية. لكن هذه المجتمعات المتخلفة إقتصادياً واجتماعياً، بفضل علاقتها مع الاستعمار ومع الدول الرأسمالية، اكتسبت، حتى في ظل هذه العلاقة الاستغلالية، ملامح تطور ملحوظ. وهذا التطور الذي نجم بفعل علاقات أملتها عوامل خارجية، أخذ يضعف معوقات الزيادة الطبيعية في السكان، ذلك ان تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية يقلل، بشكل كبير، من عدد وفيات الأطفال، ويسمح بالتالي بحدوث نسبة عالية في الزيادة السكانية الطبيعية. وهذا الأمر يفسره رافائيل سالاس، ومجمل تقارير صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، لكن، إضافة إلى هذه الأسباب المتعارف عليها علمياً، توجد للزيادة المضطردة في عدد الفلسطينيين في اسرائيل أسباب أخرى ذات أثر فعلي في هذه العملية.

ان للقوانين العامة لتفسير الزيادة الطبيعية في عدد السكان، مقاييس أقل وزناً مما

هو مطلوب لمعرفة العوامل الفعلية التي تسهم في إستمرار هذه الزيادة بين السكان الفلسطينيين في اسرائيل، فما هي الأسباب الفعلية للزيادة وما هو مستواها الاجتماعي – الاقتصادي؟ ومن ثم ما هي عوامل تفجرها واستمرارها؟

معطيات الواقع تشير إلى أنه، بالاضافة إلى مجموع القوانين العامة في علم السكان لتفسير أسباب الزيادة الطبيعية ومعرفتها، هناك عوامل وطنية وقومية تاريخية، وعوامل نفسية وتربوية أسهمت بشكل بارز، يصل إلى مستوى الدور الرئيسي، في إملاء هذه الزيادة كضرورة موضوعية، إقتضتها ظروف المواجهة الحادة دفاعاً عن الذات، ومن أجل المساواة الاجتماعية ورفع حيف التمييز العنصري، ومن أجل التحقق الوطني والقومي.

ان الفلسطينيين يشعرون بالتحدي المستمر الذي تفرضه عليهم السلطات الصهيونية، من أجل القضاء على هويتهم الوطنية الفلسطينية وانتمائهم لمحيطهم العربي بما يحقق ديمقراطياً قوميتهم العربية، ومن أجل طردهم من وطنهم ليعيشوا مع باقي الشعب الفلسطيني لاجئين في خارج فلسطين، هذا حينا. وفي أحايين كثيرة أخرى، يشعر الفلسطينيون بالتحدي الصهيوني؛ وذلك نتيجة التجاهل الكامل من قبل السلطات الصهيونية لوجودهم، أو نتيجة التجاهل لدورهم في المجتمع وأثرهم فيه، رغم ما يقومون به من دور اقتصادي واجتماعي، وما يمثلونه من نسبة لا بأس بها من عدد السكان في اسرائيل.

وتجاه هذه الأهداف الصهيونية، وما تمارسه السلطات على طريق تحقيقها، أو تأكيد موقفها منها لكي تؤول في المستقبل إلى حقيقة، يشعر الفلسطينيون في اسرائيل بأنهم مضطرون دائماً لاثبات وجودهم الوطني والقومي، وكقوة فاعلة وذات أثر في واقع المجتمع الاسرائيلي، وسيكون لها آثار كبيرة في رسم مستقبله، ويستخدمون من أجل تثبيت هذا الوجود وتأكيد دوره كل السبل الممكنة، وبضمنها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، كرد طبيعي وعفوي.

ان السلاح هذا، المستخدم في تأكيد التحقق الوطني هو ملمح هام من الملامح التي نقلها الفلسطينيون من حقائق مجتمعهم الفلسطيني أيام الانتداب البريطاني، عندما آلت مواطنيتهم للدولة الاسرائيلية بعد قيامها. فقد استخدم الفلسطينيون، وبشكل عفوي أيضاً، هذا السلاح ضد بريطانيا أيام فترة انتدابها على فلسطين وتواطئها مع الحركة الصهيونية من أجل تغيير معادلة الواقع الديمغرافي في فلسطين، بالتسهيل لوصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها. وقد «بلغت الزيادة الطبيعية السكانية لعرب فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني نسبة مماثلة، وكانت بالمتوسط السنوي ٤٪ أيضا...»[٨].

وجاء في «كتابات عن العرب في اسرائيل» الذي أعده العازار تسفرير في شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩ وأصدرته «دائرة التأمين القومي»، نقلاً عن دراسة لشولاميت كرمي وهنري روزنفلد حول تحول القرويين العرب إلى بروليتاريا: «ان المعطيات التي تتعلق بالفترة الانتدابية تدل على أن الأهلين العرب قد **ضاعفوا عددهم في عقدين من الزمن.**

ففي عام ١٩٢٢، عاش في البلاد ٦٦٠,٥٤١ مواطناً عربياً، وفي عام ١٩٤٤، بلغ عددهم مليوناً وواحداً وستين ألفا ومئتين وسبعا وسبعين نسمة...»[٩].

ويكاد الفلسطينيون في اسرائيل جميعهم يستلهمون المفهوم الجديد لمعنى ضرورة الزيادة الطبيعية في عدد السكان كسلاح من أجل الوجود... من أجل البقاء والاستمرار ومن أجل المستقبل، قافزين، بشكل كامل، عن المعنى المتخلف لذلك التمثل في الازدياد التراكمي الديمغرافي بسبب عدم فهم خطورة ذلك على النقص في الضرورة الحياتية، وتقصير أمد البشر، أو بسبب عدم القدرة على تنظيم واقع الغرائزية القبلية في الانتاج، وما إلى ذلك... فعلى سبيل المثال نذكر:

المواطن الفلسطيني صلاح خلايله من دير حنا يقول: «... نحن **عائلة تتكون من ٢٠٠ نسمة**، هم أخواني وأولاد عمي اللزم وأولادهم... ونحن نملك مساحة كبيرة من الأراضي التي صودرت. وكان آباؤنا وأجدادنا من قبلهم قد زرعوا لنا فيها الزيتون والعنب والتين... وأنا من دير حنا. وأبويّ من دير حنا. وجدي كمان من دير حنا. وجد جدي إنولد وإندفن في الجليل. وجدي الله يرحمه، اللي توفّ سنة ١٩١٨، قال إنو بيعرف كل واحد بيملك حجر في دير حنا، وعمرو ما سمع إنو فيه حدا غريب أو من برا البلد، إلو فتر أرض في دير حنا. وأنا **شخصياً... وأبويّ... وجدي...** وجد أبوي. ما بنتذكرإلا أن هذه الأرض أرضنا... وفيها إندفنت كل السلالات والأسلاف التي سكنت دير حنا في الجليل والتي نحن أحفادها...»[١٠].

والمواطن الفلسطيني توفيق علي دغش هو الآخر من دير حنا يقول:

«... **عندي عائلة مكونة من ١١ نفر**، هم أولادي، وأنا صاحب أرض، أملكها أباً عن جد، عن جد، عن جد. ونعيش في هذه الأرض التي عاش فيها ومنها الآباء والأجداد من قبل، وقدموا في استصلاحها وزراعتها بالزيتون والكرمة والتين عرقهم وكدحهم حتى أحالوها إلى أرض معطاءة، وحملوا مسؤولية العناية بها، وحمايتها والدفاع عنها، بأمانة متوارثة ينقلها السلف إلى الخلف، والأجداد إلى الأبناء فالأحفاد...»[١١].

ان نظرة سطحية إلى أقوال المواطنين الفلسطينيين المذكورين، على قاعدة المفاهيم العامة لقوانين التطور الديمغرافي، تشير إلى ان ازدياد عدد أفراد أسرة جد جد المواطن صلاح خلايله لأبيه، ووصولهم إلى ٢٠٠ نسمة، وكذلك إمتلاك المواطن دغش لعائلة مكونة من ١١ نسمة هم أولاده، قد جرى وفق عملية انسجام كبيرة مع المفاهيم القبلية للتطور الديمغرافي في مرحلة ما قبل الرأسمالية، حيث تقتضي ضرورة حفظ أمن العائلة وامتلاكاتها من الأرض الانجاب الغزير، على الأخص وأن كليهما قد قرنا، في حديثهما مباشرة أو بما يفيد، بأن هذه الزيادة في عدد أفراد أسرتيهما ضرورات أبرزها الدفاع عن الأرض، من خلال التأكيد على أن أسرة خلايله «تمتلك مساحات كبيرة من الأرض التي صودرت» مع انها أرضه التي ورثها عن آبائه وأجداده، وان مصادرتها عملية سطو عدوانية مفضوحة لأن جده قد قال: «عمرو ما سمع إنو فيه لحدا غريب أو من برا البلد، فتر أرض في دير

حنا...». وهي أيضاً واضحة من خلال التأكيد على أن أجداد وآباء اسرة داغش قد حملوهم مسؤولية العناية بالأرض وحمايتها والدفاع عنها بأمانة متوارثة...

لكن، هذه الزيادة، على ضوء رؤية الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في اسرائيل ومستويات العلاقة بينهم وبين المجتمع الصهيوني بشقيه كليهما: بناؤه الفوقي والتحتي أيضاً، هي نتيجة للسياسة العنصرية التي تفرضها الصهيونية على الفلسطينيين. وهي تصبح في انسجام كامل مع توجهات السياسة السكانية لصندوق الأمم المتحدة، وتتوافق، إلى حد بعيد، مع اغلبية المقررات الهامة لمؤتمر كولومبو السكاني وإعلانه الشهير الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٩. فالاستمرار في التأكيد على البقاء، والحفاظ على الوجود الوطني القومي المعتمد، من قبل الفلسطينيين في اسرائيل، إلى الحفاظ على نسبة مرتفعة من الزيادة الطبيعية للسكان، هما ضرورة موضوعية أملتها وقائع التهديد اليومي الصهيوني المباشرة بالفناء أو الذوبان، وهي بالتالي (أي الزيادة) فقرة صغيرة وردت في صياغة مقولة فلسطينية كبيرة وديمقراطية حول تقرير المصير، وهي المقولة التي أقرتها **الفقرة** ١٨ من بند نداء الوارد في إعلان كولومبو، حيث نصت على المناشدة بتقوية البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتوسع فيها وصياغة سياسات سكانية مناسبة؛ وذلك على أساس أنها جزء متكامل من أهدافها وخطتها القومية والتي تتفق مع آمالها وتطلعاتها... مع التسليم بان **السياسة السكانية هي حق من حقوق السيادة القومية**. وحيث أنه يوجد في اسرائيل قوميتان: **يهودية وعربية فلسطينية**، وان اليهودية عنصرية ومتسلطة وتغبن العربية الفلسطينية حقوقها، بما في ذلك السكانية منها، فان لهذه القومية ممارسة هذا الحق في سياسة سكانية خاصة بها على اعتبار أنها احد الحقوق القومية غير المنازع فيها.

وإزاء هذا الأمر، فان إفادة كل من المواطنين: دغش وخلايله، حول أسرة كل منهما ذات الأنفار الكثيرة، وربط ذلك بالأرض والدفاع عنها، هي في صلب الرؤية المتطورة لمعالجات حالات ديمغرافية خاصة في أوضاع اجتماعية اقتصادية خاصة، تحت تأثير وقائع سياسية خاصة أيضا. فمصادرة الأرض ومنع استغلالها، أو استعمالها من قبل المصادرين بطرائق ذات علاقة بالعمل العسكري العدواني ضد شعوب أخرى، وحرمان أصحابها منها، هي استلاب للموارد القومية للفلسطينيين ومقاومة لاعاقة تطويرهم وتنميتهم، الأمر الذي ينص عليه اعلان كولومبو. كما أنه حتى لو جرى اعتبار ذلك كجزء من خطة للتنمية الاسرائيلية العامة، فان ذلك يتناقض مع التفصيله (د) من الفقرة (١٨) من بند (نداء) في (اعلان) كولومبو، التي تنص على «توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد إلى القطاعات الريفية، حيث تسكن الأغلبية العظمى من السكان، وذلك لضمان توزيع عادل ومتزن لثمار التنمية» حيث أن السلطات تمارس سياسة تمييز عنصرية فظيعة تجاه العرب. وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من الفلسطينيين في اسرائيل يعيش في مناطق ريفية، في قرى وبلدات ومدن صغيرة، إلى جانب عدد من المستوطنات الصهيونية التي أقيمت في مناطق تواجده، في الجليل والمثلث والنقب، فان مجمل المساعدات ومشاريع

التنمية والتطوير التي تقدمها السلطات للريف تنال أغلبها المستوطنات، فيما تحرم القرى والبلدات العربية من مثل هذه المساعدات ومشاريع التطوير. والواقع ان المواطنين الفلسطينيين لم يعرفوا أي معنى انساني لكلمة (تطوير) في لغة الدولة الصهيونية سوى مصادرة الأراضي وطرد أصحابها منها، وهذا الأمر تكشفه مجمل الحقائق اليومية التي تمارسها السلطات ضد الفلسطينيين. ويمكن إيراد أمثلة لا حصر لها على ذلك، سواء على صعيد مديني (مقارنة ما تقدمه السلطات لمدينة الناصرة العربية بمدينة نازريت عليت اليهودية...الخ)، أم على صعيد قروي، فمثلاً: المجلس المحلي في قرية المغار أعلن إضراباً عن العمل نتيجة لسياسة التمييز العنصري تجاه القرية وحرمانها من المخصصات المالية التي تعطى للمجالس في القرى والكيبوتسات. وقد أعلن رئيس المجلس السيد أمين عساقلة أن هذا الاضراب سيستمر لحين قيام السلطات بتسديد المبالغ التي للمجلس والتي بلغت خمسة مليارات ليرة اسرائيلية. وذكر السيد عساقلة ان حاكم اللواء الشمالي لا يستبد بقرية المغار وحدها، وإنما يمارس سلطته العنصرية على القرى العربية جميعها. وأنه يمارس ضدنا تفرقة عنصرية بذيئة[١٢].

وقرية دير حنا (التي منها دغش وخلايله) يبلغ عدد سكانها أربعة آلاف نسمة، **يملكون من الأرض ما مساحته ١٦٨٠٠ دونم**. لكن هذه الملكية تقلصت بنسبة ٤٠٪. كما تم نزع ملكية **٦٠٠٠ دونم منها بتشريعات تسوية في عامي ١٩٥٦ و١٩٧٥**. وحددت مساحة الأرض الملحقة بمجلس القرية المحلي بثلاثة آلاف وتسعمئة دونم، حددت منها مساحة ٤٦٥ دونما للبناء فقط. لكنه حظر على المجلس السماح لمواطنيه بالبناء في ٣٠٠ دونم منها، وذلك لأن ادارة اراضي اسرائيل تملك قسماً من هذه الأراضي. وبسبب من ضيق المسطح العام للقرية، فانه يحظر على الأهالي البناء تلقائياً. لكن حاجة الناس الملحَّة للبناء تدفعهم للسؤال عن تراخيص للقيام به، فترفض السلطات ذلك، إلا إذا قبل المواطنون بمساومة تقوم على قبول المواطن مساحة ٤٠٠م^2 من ادارة أرض ـ اسرائيل، مقابل تنازله عن أرضه الزراعية في منطقة ما من أراضي القرية... ولكن السكان يرفضون ذلك فتمنع عنهم رخص البناء.

لكن وطأة الحاجة إلى التوسع تفرض على المواطنين البناء بدون ترخيص، فتبدأ معركة جديدة حول أحقية ذلك وحول ضرورة هدم البناء أم إبقائه، وتظل الأبنية المقامة وفق هذا النمط مهددة بالهدم في أي وقت. وخلال عام ١٩٧٨، هدمت ستة منازل من هذه الفئة، أحدها جرى هدمه في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٧٨ وكان يخص عائلة الأرملة عفاف أبو الخوف.

ويوجد في دير حنا، حتى اليوم، من هذه الفئة من المنازل، ١٢٠ منـزلاً؛ وهي جميعها معرضة للهدم.

وقرية عقبرة تقع قرب مدينة صفد، غير أنه لا يربطها بها طريق معبد. وسكانها البالغ عددهم ٤٠٠ نسمة، محرومون من أي خدمة عامة، فلا عيادة ولا مركز بريدي أو

هاتفي، ولا شوارع معبّدة أو حتى مسواة، والأهالي يذهبون إلى اعمالهم في صفد كل يوم ويعودون مشياً على الأقدام. ومجارير مدينة صفد تصب بالقرب من القرية، ومياه النبع الذي يستقون منه ملوثة، وبعض الأهالي إنتابتهم الأمراض المعوية من جراء ذلك.

ومدرسة القرية ليست جديرة بالاسم. فهي عبارة عن ثلاثة أكواخ من الزينكو والخشب، وذلك رغم أن عدد تلاميذها يزيد على المئة، وترفض السلطات مجرد النظر بأوضاع هذه المدرسة. كما ان السلطات تحظر على الأهالي بناء أية براكيات تنك اضافية، أو حتى توسيع البراكيات القائمة، رافضة بذلك أية صيغة لتنمية هذه القرية.

ويكاد يكون واقع كل مدينة وبلدة وقرية فلسطينية مثالاً صارخاً على مستوى عنصرية برامج التنمية والسياسة السكانية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل؛ الأمر الذي يجعل من استمرار الزيادة الطبيعية للسكان، بنسبة عالية سنوياً، عامل تطور لا تخلف، ويتمسك الفلسطينيون به كسلاح ثوري، فمثلاً: في ندوة لينينغراد العالمية (٢١ - ١٩٧٧/١١/٢٦) حول ثورة أكتوبر والشباب، تحدث المواطن الفلسطيني عمر السعدي (الشخصية الاجتماعية البارزة في منطقته وفي بلدته عرابة، وعضو المجلس المركزي للشبيبة الشيوعية الاسرائيلية) حول واقع الاضطهاد الذي يعيشه العرب في اسرائيل، وذكر، في المجال الديمغرافي من حديثه، «ان السلطات تصنف ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي بين شعبنا تخلفاً، على اعتبار ان ذلك أحد السمات الرئيسية للتخلف في بلدان العالم الثالث، ويردون ذلك إلى أسباب الجهل والفقر، وينسون أمراً رئيسياً يفوق، في تأثيره، كل العوامل الأخرى. صحيح ان شعبنا مستغل ومضطهد وفقير... وصحيح ان اعداد الحاصلين على التأهيل العالي بين صفوف أبناء شعبنا محدودة جدا. وان المستوى الصحي والاجتماعي في واقعنا العربي منخفض. ولكن من المسؤول عن ذلك؟

«بالتأكيد إنها ليست مسؤولية شعبنا، إنما هي مسؤولية سياسة التمييز والاضطهاد القومي والعنصرية التي تمارسها السلطات ضده. كما ان الفقر لم يكن في يوم من الأيام غاية المسحوقين والمضطهدين، لكنه غاية وهدف المستبدين والمستغلين، لذلك فان وجوده مظهر من مظاهر النظام الاجتماعي الذي يسود في البلاد التي هو قائم فيها.

«لكن الأصح أكثر ان سياسة الاضطهاد التي تمارس ضد شعبنا في إطار تصنيف: إننا اقلية حيناً، وغرباء حيناً، ومعتدون على وجود أراضي الدولة حيناً ثالثاً، كرس لدى ابناء شعبنا مفاهيم جديدة، مفاهيم حفظ البقاء المهدد بخطر هذه السياسة، مفاهيم تكريس الوجود. وكان الانجاب والتكاثر الطبيعي احدى الوسائل إلى ذلك إذا لم يكن ابسطها عندنا. على الأخص وان لذلك جذوراً عندنا، فلم تنمح من الذاكرة بعد مقولة راوينا: (جوزوا الولد بيجيب ولد... وبتكبر العيلة).

«إلا ان ذلك لا يمكن ان يعني تخلفاً أو انعكاساً لواقع جهل نعيشه. فالجماهير العربية التي تستوعب شروط النضال الوطني، وتستوعب ضرورات المواجهة السياسية للاضطهاد والتمييز والعنصرية، وتتفهم قواعد الصراع الطبقي وتستلهم التجارب

التاريخية العديدة فيه، لا يمكننا ان نسميها متخلفة حتى لو انجبت أطفالاً كثيرين، ذلك لأنه في ظل انتفاء تحويل شعبنا إلى حمالين وسكافين وسقاة وحطابين، كما يريد أرباب الصهيونية، بسبب من وعينا لأهداف السياسة العنصرية ضدنا، وردنا على تلك السياسة بتمسكنا بوحدتنا، وتعميق انتمائنا، وترسيخ جـذورنا في بطن ارض الآبـاء والأجداد، وقدرتنا على خلق الاطارات الممكنة في ظل ظروفنا من أجل تنظيم وتعبئة وتوعية شعبنا، لاحظنا ان ذلك قد انعكس بشكل كامل، حتى على واقع التقدم العلمي لأبناء شعبنا، كما أنه أسهم في تطوير المفهوم العلمي للزيادة الطبيعية في السكان بشكل يستجيب لبديهية أن' شعبنا أكبر من ان ينتهي ويذوب في الشعب الآخر' ... فمع ازدياد عدد شعبنا ترسخت اكثر الشخصية الوطنية، واخذت تتجذر بمفهوم تقدمي بين الأجيال الفتية من ١٨ – ٣٠ سنة، كما ازدادت وتائر تطور وعيه ارتفاعاً، على الأخص بعد عام ١٩٦٧... فخلال سنوات قليلة، أصبح في المدارس الثانوية أكثر من ٢٠ الف طالب وأكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي يدرسون في جامعات اسرائيل وفي الخارج. وهناك أكثر من ١٩٠ الف طالب في المراحل التعليمية المختلفة، ومن بين طلبة المعاهد والجامعات نسبة كبيرة متزوجة، وتنجب أطفالاً أيضا... وتعيش مع الأسرة في بيت واحد، وهو بيت الأبوين...»[١٣].

من هنا نرى ان السياسة الاسرائيلية الاسكانية، بما تتسم به من خصـائص عنصرية، هي السبب الرئيسي في هذه الزيادة المضطردة للسكان الفلسطينيين في اسرائيل. وان انتهاج سياسة التجهيل والتفقير التي تعتمدها السلطات تكاد تكون سبباً رئيسياً في ذلك، فعلى سبيل المثال نذكر ان «دخل العائلة الفلسطينية في المدينة لا يتجاوز معدله العام سنوياً ٢٣ الف ليرة اسرائيلية، بينما يصل متوسط دخل العائلة اليهودية إلى ٢٤ الف ليرة، مع العلم ان متوسط عدد افراد العائلة الفلسطينية يساوي أكثر من مثيله في العائلة اليهودية من جهة، ومن جهة اخرى، فان المعدل العام لدخل العائلة الفلسطينية غير قابل للزيادة بسبب من التمييز في المعاملة بين عربي ويهودي. بينما معدل دخـل العائلـة اليهودية قابل للزيادة وليس للنقصان. يضاف إلى ذلك ان العائلة الفلسطينية محرومة من تلك الامتيازات التي تقدم للعائلة اليهودية. ومن هنا، يمكننا ان نلاحظ، ليس الغبن في فروقات المداخيل فحسب، وإنما التفاوت بين مستويـات العائلـة الفلسطينية والعـائلة اليهودية في المدينة، على الرغم من اقتراب أو حتى تلامس المداخيل، الأمر الذي يترتب عليه ان لا تستطيع العائلة الفلسطينية الانفاق على تعليم أبنائهـا في كل مستـويات الدراسة، فنجد ان اعداداً كبيرة ينقطعون عن مواصلة تعليمهم في المرحلة الثانوية، فيبحثون عن العمل مبكراً، وبالتالي يتزوجون مبكراً، وينجبون مبكراً...»[١٤].

ومن ناحية أخرى، فان انخفاض عدد المتعلمين العرب يعود إلى صلب سياسة الاضطهاد القومي وإلى صميم سياسة التجهيل المتعمدة ضد الفلسطينيين. فمـع ان التعليم الابتدائي إلزامي في اسرائيل، إلا ان الالزامية أحادية الجانب في التطبيق العملي ولمصلحة اليهود طبعاً. حيث القانون يعاقب اليهودي الذي يتأخر عن إرسال إبنه إلى المدرسة في السن المحددة، بينما لا تتذكر السلطات ذلك تجاه الفلسطينيين ابدا. بل وأكثر

من ذلك، فهي تستغل حاجة العرب المادية لتجهيل ابنائهم، فتفسح المجال في تشغيل الأحداث بأجور زهيدة طبعاً، وفي ظروف عمل غير انسانية؛ الأمر الذي يترتب عليه في المستقبل تحول أولئك الأحداث تدريجياً إلى عمال تعود عليهم مداخيل إسبوعية، أو نصف شهرية، أو شهرية، فيتزوجون باكراً، وينجبون باكرا. ويمكن استكشاف هذا الأمر بسهولة في القرى والبلدات الفلسطينية التي تعرضت أراضيها للمصادرة أكثر من غيرها. فمثلاً، في أم الفحم التي تعرضت اراضيها للمصادرة بشكل أكبر من غيرها بكثير، كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيها قد بلغت ٦٪. بينما كانت الزيادة في قرية الطيبة ٥,٥٪، وفي الطيرة ٤,٣٪.

وأما في قرى كفرقاسم، وسخنين، وكفرمندا، ودبوريه، فقد زادت نسبة التكاثر الطبيعي عن ٦٪، في حين ان نسبة الاناث فيها تقل عن نسبة الذكور...(١٥).

ورغم طبيعة هذا المستوى للتطور الديمغرافي وموقعه بمنظور المفهوم العام للتنمية والتطور السكاني دوليا. ورغم السمة الخاصة التي يتمتع بها بسبب من الدوافع الرئيسية له، فان السلطات الاسرائيلية تواصل تمسكها بسياسة عدم الاستجابة لمتطلبات هذه الزيادة الطبيعية للسكان، كتحسين وسائل التعليم العربي ومستوياته، وتأمين فرص العمل للخريجين، وتغيير منهجها في توظيف الخريجين، وذلك باعتماد الدرجة العلمية، وليس تقرير الأمن والمخابرات كمؤهل للوظيفة، وإعادة تخطيط المدن والبلدات والقرى العربية، وتوسيع خرائط مسطحاتها... والخ. كما تواصل، في الوقت نفسه، القفز عن حقيقة مفادها **ان الزيادة الطبيعية العربية اسهمت، بشكل كبير، في تقديم صورة المجتمع الاسرائيلي على** أنه مجتمع فتي، وذلك من خلال التعامل مع معطيات الأعمار العربية، في سياق النظر إليها، من بين مجموع الأعمار في اسرائيل ككل على اعتبار ان الفلسطينيين مواطنون في اسرائيل، حيث ان متوسط اعمار الفلسطينيين في اسرائيل يبلغ ١٥,٢ سنة، الأمر الذي يعني ان ٥٠٪ منهم ولدوا في الستينات، ولما كانوا يشكلون ١٦٪ من سكان اسرائيل فقد انعكس ذلك على تحسين نسبة معدلات الأعمار في اسرائيل، على الأخص اذا عرفنا ان معدل أعمار اليهود هو ٣٠ سنة،'فاننا نجد ان المعدل العام لأعمار الاسرائيليين (بفعل دخول معدل عمر الفلسطينيين ١٥,٢ سنة كعامل مؤثر) قد خفض النسبة إلى ٢٢,٦ سنة.

وتولي السلطات الصهيونية، في الوقت نفسه، وبشكل يومي، هذه الزيادة أهمية تثير القلق، وتجعل ارباب الحكم في وضعية المراهنين الدائمين على مصير الدولة، الأمر الذي تعكسه حملة تصريحاتهم اليومية حول هذا الأمر، أو متفرعاته، وابرز الأمثلة على ذلك الخوف الشديد الذي يبديه الصهاينة من الخطورة التي تنتظر الجليل في المستقبل، على ضوء اختلال قاعدة التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود فيه، والرعب من تواصل اهتزاز هذه القاعدة لمصلحة زيادة السكان العرب. لذلك نجد ان شارون غول قد طالب بالاسراع في إنجاز مشروع تطوير الجليل وبدون إبطاء، متعللاً بان «... هناك الكثير من الأجانب الذين يسيطرون اليوم على الأرض في الجليل. كما ينتهك القانون في تلك المنطقة يومياً، وباستمرار، وبدونما رد فعل... **واستيطان الجليل من غير اليهود** بشكل مذهل يهز كياننا...»(١٦).

وقد أدلى اسحـق بيريتس، نائب وزير الصناعة، ببعض مخاوفه وقلقه حول ذلك قائلاً: «... ان عدد السكان اليهود في الجليل انخفض بنسبة ٢٪ عنه في مثل هذا التاريخ من العام الماضي ١٩٧٦، حيث كان اليهود يشكلون ٥٢٪ من مجموع السكان، فيما كان العرب يشكلون ٤٨٪ فقط، وهذا نذير خطر واضح، حيث أنه طالما ان هذا الاتجاه لم يتوقف، فان منطقة الجليل كلها، سيتساوى فيها، في نهاية عام ١٩٧٧ الحالي، عدد اليهود مع عدد العرب...»(١٧).

ان لواء الجليل تضم اقضيته ٣٠٦ آلاف يهودي، في حين ان مساحته تبلغ ٣٢٠٠ كم٢. والكثافة السكانية فيه تبلغ ١٦٣ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وقد ذكر انيئيل بلوخ أنه تسكن في الجليلين الأعلى والأدنى – باستثناء الناصرة – أكثرية يهودية، بينما تسكن في الجليلين الأوسط والغربي أكثرية عربية، الأمر الذي يبعث الخوف على مستقبل الاستيطان في الجليل... فمدينة كرمئيل التي انقضت عشر سنوات على قيامها لم يزد سكانها حتى اليوم عن ٨ آلاف نسمة. ولم يزد عدد سكان معلوت، بعد عشرين سنة من تأسيسها، عن ٣٥٠٠ نسمة. وأما شالومي فلم يزد عدد سكانها حتى اليوم عن ٢٢٠٠ نسمة. وكذلك نشيرت عليت (الناصرة العليا) لم يتجاوز سكانها ١٩ الف نسمة(١٨)... وهذا يعني ان الاستيطان لم يسر وفق الخطة المرسومة له، الأمر الذي يشكك في القدرة على تحقيق تلك الخطة، والغاية المرجوة منها. وتلافياً لذلك، وكملحق لمشروع تطوير الجليل، تشكلت «لجنة العمل من أجل تهويد الجليل»، حيث أنيطت بها مهمة دراسة الوضع من مختلف جوانبه، وتقديم التوصيات اللازمة لذلك، كما صدرت التعليمات إلى الجهات ذات العلاقة بتقديم كل التسهيلات للجنة من أجل إتمام مهامها.

وعبر دراسة ميدانية، اتضح، لدى اللجنة، ان سكان معظم المستـوطنات التي اقيمت في الجليل هم كبار في السن. ورغم قلة عددهم، فهم موزعون على مساحة جغرافية واسعة، والمستوطنات نفسها صغيرة، والزراعة فيها بدائية في أرض جبلية لا تصلح للزراعة ذات الغرض الانتاجي.

ولدى مقابلة اللجنة لرئيس المجلس البلدي في بيسان، اسحـق كينان، إشتكى هذا الأخير من ان السكان في مدينته على حالهم باقون ولم يتغير من واقعهم شيء منذ ١٥ عاماً حتى اليوم.

كما اتضح، لدى اللجنة، ان من الأسباب الرئيسية لخلل قاعدة التوازن الديمغرافية في الجليل، عدم وجود أراض فيه صالحة لاقامة المدن. وبعده عن مركز البلاد، وبعده بشكل عام عن مراكز الصناعة والتجارة والادارة والخدمات، الأمر الذي لا يشجع على استيطانه.

وتبين للّجنة أيضاً ان نسبة السكان اليهود في الجليل الأدنى لم تزد البتة خلال العشر سنوات الماضية. كما ان عدد السكان اليهود قد زاد بين سنوات ١٩٤٨ و١٩٥٥.

غير أنه، بعد عام ١٩٥٥، لم يزد ابداً. أما ما كان أتعس، بالنسبة للجنة، من ذلك هو ان ١٢ الفاً من السكان قد انتقلوا من الجليل للسكن في وسط البلاد وفق حركة ديمغرافية سلبية[١٩]. في حين ان السكان العرب يتزايدون بوتائر منتظمة ومتسارعة. وقد ذكر تسفي الدوروتي، عضو المجلس الخاص بتطوير الجليل، رئيس المجلس المحلي في مجدال هعيمق «... ان عدد السكان اليهود الذين اضيفوا إلى سكان الجليل في عام ١٩٧٤ كانوا ٧٩٥ نسمة، بينما كانت الزيادة العربية الطبيعية في الجليل وفي السنة نفسها ٩٠٠٠ نسمة»[٢٠]. واتضح للجنة ان اليهود يرفضون السكن في الجليل رغم كل المغريات المادية التي تقدم لهم، والرواتب الضخمة التي تصرف لذوي الاختصاص منهم كالمهندسين والأطباء وخلافهم، والاعفاءات من الضرائب على مداخيلهم، إلى حد أن مستشفيات الجليل تضطر إلى تشغيل أطباء عرب فيها ومن بينهم أناس تخرجوا من الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية الأخرى، وذلك بسبب النقص في عدد الأطباء، واحجام الأطباء اليهود عن العمل في مستشفيات الجليل.

وقد أوصت اللجنة، على ضوء اطلاعها على الوضع، بانتهاج سياسة تشجيع للسكان اليهود القدامى للانتقال إلى الجليل بالرضى أو بالاكراه، وبضرورة توجيه رؤوس الأموال العامة والخاصة إلى الجليل، وشد المهاجرين الجدد إلى (المستقبل السعيد) الذي ينتظرهم هناك، عبر جهود إضافية من التوعية والاقناع وتخصيص ميزانية خاصة لهذه المنطقة.

وكانت استجابة الحكومة لتوصيات اللجنة ايجابية وسريعة، فتقدمت وزارة الاسكان بمشروع إلى الحكومة يقضي بتخصيص ٣٢٪ من ميزانية الانشاءات فيها للأبنية الرسمية في الجليل، وذلك في إطار خطة اعمار الجليل، وقد وافقت الحكومة على ذلك. كما اقترح ابراهام جيبلبر، عضو الكنيست من المعراخ، استعجال نقل المصانع القائمة على العمل العبري من أواسط البلاد إلى الجليل. فنقل مثل هذا النوع من المصانع سيرافقه انتقال آلاف العمال وعائلاتهم إلى هذه المنطقة. وهذه المصانع وما سيتبعها من أعمال خدمات ستلحق بها وتقام حولها، ستحدث تغييراً كبيراً في معادلة التوزيع الديمغرافي للسكان هناك.

وقد اكدت اللجنة ان الهدف الفعلي من التوصيات هو «ان يصل عدد اليهود في شمالي البلاد، خلال عام ١٩٨٥، إلى ٤١٦ الف يهودي مقابل ٢٩٠ الف عربي. أي ان يصبح ٦٠٪ من سكان اللواء الشمالي يهودا و٤٠٪ عربا»[٢١].

لكن ورغم كل ما قامت به الحركة الصهيونية، وحاولت القيام بـه، فان ارقام الاحصائيات، في سنة ١٩٧٦، اشارت إلى ان عدد السكان في اللواء الشمالي (الجليل) قد بلغ ٥٠٨ آلاف نسمة، بينما كان عدد السكان الفلسطينيين في اسرائيل جميعهم ٦٠٠ الف نسمة[٢٢].

واعتماداً على الأرقام والمعطيات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للنشاطات

السكانية، فان أغلبية الباحثين يقرون بأن **نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين** هذه، **هي اعلى نسبة في العالم** كما سبق وقلنا، وأنها تبشر **بانقلاب ديمغرافي** بين السكان في اسرائيل.

وبسبب من خطورة هذه الاستنتاجات والتوقعات، كانت مخاوف الصهاينة، كما مر معنا، وعلى أساسها بنى يسرائيل كينغ، حاكم اللواء الشمالي، وثيقته العنصرية الشهيرة التي أخذت هذا الأمر بعين الاعتبار، حيث يقترح كينغ اتخاذ اجراءات عنصرية وفاشية تؤدي إلى تقليل الجماهير العربية في اسرائيل... وتماماً مثل وصْف النـازيين للعنصر اليهودي بأنه منحط، يتكلم كينغ عن الطابع العربي الشرقي والسطحي غير المتعمق، وعن الخيال الذي يطغى على المنطق والمعقول...

ويورد في مذكرته: «...**في** تكاثر العرب في الجليل يكمن الخطر... وهناك ثمة خوف جدي من أنه، خلال العقد القادم، سوف تتم سيطرة عربية ديمغرافية وسياسية على عكا ومنطقة **الناصرة**». **وكعلاج** لمكافحة الولادة بين العرب يقترح «...**فحص امكانية** تخفيف كثافة التجمعات العربية السكانية القائمة...»[٢٣]. كما يدعو إلى الحد من التكاثر العربي بواسطة التشديد في اضطهادهم وترسيخ التمييز القومي ضدهم، وتقليص إعانات الشؤون الاجتماعية عنهم.

ولم يقتصر الأمر على تصريحات الرسميين، وإنما جرى التعبير عن هذه المخاوف، أيضاً، من قبل كل المستويات في المجتمع، كما أفردت لها وسائل الاعلام المقروءة حيزاً واسعاً في صدر صفحاتها، فمثلاً: يسرائيل كراجمان (وهو حمائمي، ومن المناهضـين لجماعة «**أرض ـ اسرائيل الكبرى**» وغيرها من دعوات الضم والتطرف الجغرافي، ليس لانه من المعادين لسياسة اسرائيل والمؤيدين للشعب الفلسطيني، بل لحرصـه على واقـع اسرائيل وخوفه على مستقبلها من تلك السياسة) كتب، بمنظور ديمغرافي، عن خطورة استمرار تمسك اسرائيل بالأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، محذراً من مغبة تلك الخطورة على دولة اسرائيل، ما يلي: «علينا ان نعيد النظر في سياستنا الراهنة، وان نرسم سياستنا اللاحقة بما يخدم مستقبل بقاء هذه الدولة؛ ذلك **أنه**، وفق السياسة المتبعة الآن، سنصل ذات يوم إلى وضع حرج، نكون فيه أقلية في هذه الدولة، والتي **من المحتمل أن يصبح لها اسم آخر**، غير اسم اسرائيل. فضم الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ يعني أن اليهود سيصبحون بواسطة الهجرة وبالتكاثر الطبيعي أيضاً في سنة ١٩٨٢ حوالي ٣,٤٧٣,٩٠٠ نسمة، بينما الفلسطينيون وبالتكاثر الطبيعي فقط ٢,٣١٦,٠٠٠ نسمة، اي ما نسبته ٤٠٪ من سكان اسرائيل الكبرى (اسرائيل الحالية + الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧). أما في سنة ١٩٨٨، فسيصبح عدد اليهود بالوسيلتين معاً ٣,٧٩٠,٠٠٠ نسمة، بينما سيصبح الفلسطينيون بالتكاثر الطبيعي فقط ٢,٨٥٥,٠٠٠ نسمة. اي ما نسبته ٤٤٪ من سكان اسرائيل. وفي سنة ١٩٩٣ سيصبح عدد اليهود بالوسيلتين معاً ٤,١١٠,٠٠٠ نسمة، بينما سيصبح عدد الفلسطينيين بالتكاثر الطبيعي فقط ٣,٥١١,٠٠٠ نسمة، اي ما نسبته ٤٦٪ من سكان اسرائيل. وفي سنة ٢٠٠٠ سيصبح العرب أغلبية سكانية»[٢٤].

أما الصحافي الاسرائيلي، يورام لاس، فكان هو الآخر من بين الأكثر صراحة، ممن تناولوا هذا الموضوع. فقد تطرق، في بداية حديثه، إلى الأسباب الحقيقية التي دعته لتناول هذا الأمر، مؤكداً أنها ليست سوى الخوف على المستقبل بفعل «هذه الزيادة التي تبلغ ٤٪ وتمثل أعلى نسبة تكاثر طبيعي في العالم... وتبدو خطورتها أكثر بمقارنتها مثلاً مع مصر. فنجد أنه في مصر يموت ولد واحد من بين كل خمسة أولاد حتى سن ١٤ سنة. بينما نجد ان هذه النسبة عند العرب في اسرائيل دون ذلك بكثير وقد تصل إلى $\frac{١}{١٠}$ من تلك النسبة التي في مصر». ويعيد لاس اسباب هذه الزيادة إلى «... التزاوج المثمر بين الطب اليهودي وقابلية التكاثر لدى العرب...»[٢٥]، متنكراً بذلك إلى حقيقة التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الصهيونية ضد العرب في المجال الصحي سواء على صعيد الأجهزة الطبية والصحية العاملة في المدن والقرى العربية، أم على صعيد المعاملة والتشخيص والعناية للمواطنين العرب أثناء مراجعتهم للأجهزة الطبية والصحية العاملة في الوسط اليهودي البحت أو الوسط المختلط من اليهود والعرب.

ويظهر المعنى الحقيقي لخطورة ارتفاع نسبة تكاثر الفلسطينيين في اسرائيل، لما ستحدثه من أثر عام مستقبلي، في ما كتبه يوئيل دار عن الوضع الديمغرافي في الجليل بقوله: «... ان قاعدة التوازن السكاني في الجليل تتغير بسرعة خاطفة، وهنالك ثمة خطر عدم بقاء اليهود أكثرية، خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. فوفق البيانات الرسمية، شكل السكان اليهود، في سنة ١٩٧٥، ما نسبته ٥٢,٣٪ من مجموع السكان في الجليل، في حين كان العرب يشكلون نسبة ٤٧,٧٪ فقط. لكن عام ١٩٧٦ شهد قضماً فعلياً جديداً في نسبة الأكثرية اليهودية، الأمر الذي يشير إلى تغييرات ديمغرافية سريعة وخطيرة تحدث في شمال البلاد، فقد بلغ عدد سكان المنطقة الشمالية، وفق الاحصائيات الرسمية في العام الماضي، ٥٥٠ الف نسمة، منهم ٢٨٥٧٠٠ مواطن يهودي (٥٢٪) والباقي ٢٦٤٣٠٠ مواطنون عرب (٤٨٪)، وان هذه الأرقام بالمقارنة مع احصائيات السنوات السابقة، تشير إلى أنه كانت هنالك زيادة في تعداد السكان العرب مقدارها ٩٤٠٠ نسمة مقابل ٤٧٠٠ نسمة زيادة في تعداد المواطنين اليهود، وفي نهاية عام ١٩٧٧، سيتعادل عدد المجموعتين السكانيتين.

«وفي مثلث سيجف – معالوت – كرمئيل، تعتبر النسبة بين اليهود والعرب واحداً إلى $\frac{٢}{٧}$ لمصلحة العرب، بينما يبلغ التناسل عند العرب ضعفه عند اليهود. وما يعزز ارتفاع تلك النسبة لصالح العرب أكثر، ان نسبة الانتقال السكاني عند اليهود، من هذا المثلث إلى وسط البلاد وأماكن اخرى، مرتفعة جداً، لكنها عند العرب تكاد لا تذكر، وأن هذا الأمر يجب النظر إليه بجدية، وبذل كل الجهود لمعالجته، من خلال اعتماد سياسة استيطان صارمة، تقوم على انشاء مستوطنات من نمط خاص فيها كل وسائل الاغراء، وزيادة عدد السكان خلال العام المقبل من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ عائلة، وذلك للحيلولة (في البداية على الأقل) دون المزيد من انخفاض عدد السكان اليهود، ولوضع اسس التفوق اليهودي السكاني في هذه المنطقة الحساسة...»[٢٦].

وإضافة إلى مجموع هذه التوجهات التي تعكس صميمية الموقف الصهيوني من هذا الحق الفلسطيني الطبيعي والعادل في التكاثر بما يتلاءم وضرورات التقدم والتطور في منطقة الشرق الأوسط، وبما ينسجم وإعلان كولومبو، فان السلطات كانت قد اقدمت على تشريع مجموعة من القوانين والأنظمة ذات العلاقة المباشرة بالتكاثر السكاني، تخدم موقفها، وتتحدى بشكل سافر روحية تقاليد الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في اسرائيل، كقانون «الزواج الأحادي»، الذي يحظر على الفلسطيني المسلم * الزواج من أكثر من امرأة، في آن واحد. ومع ان العقيدة الدينية الاسلامية تجيز له أكثر من ذلك، غير أن نسبة قليلة جداً من الفلسطينيين، تنحصر في الفئة الاجتماعية المتخلفة، تقبل بتعدد الزوجات، إلا ان صدور ذلك القانون كان يعني استفزازاً لأحاسيس تلك الأغلبية من الفلسطينيين ومشاعرها، وذلك بسبب ما ينطوي عليه من أغراض لا انسانية، أساسها كبح امكانيات التكاثر الطبيعي للفلسطينيين.

ولما كان هذا القانون يستند إلى فرضية خاطئة، تعتمد تعدد الزوجات لدى الفلسطيني كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان، فان النتائج التي توصلت إليها السلطات من فرضه كانت بعكس ما توخته، ولم تؤثر على المعدل العام لنسبة التكاثر الطبيعية للفلسطينيين؛ الأمر الذي أجبر أولئك المشرعين على الاعتراف بأن نسبة تلك الزيادة لم تتأثر. وقفزاً على الحقيقة كالمعتاد، عزوا ذلك لأسباب أخرى لخصها دوف بن مائير في كتابه: أزمة في المجتمع الاسرائيلي، بقوله: «... وقد أدى قانون الزواج الأحادي إلى تقليل معدل عدد الأطفال لدى العائلة، إلا أنه لم يقلل من مجمل عدد الولادات. فقد أدى مستوى المعيشة المتحسن إلى تخفيض معدل سن الزواج لدى الرجل العربي، لتمكنه من دفع مهر العروس في سن مبكر، كما ان المستوى العام الصحي المتحسن يتيح زيادة عدد الولادات من المرأة الواحدة»(٢٧).

وكانت السلطات قد أصدرت، بناء على عدد من توصيات ايديولوجيي الحركة الصهيونية، جملة من التوجهات الديمغرافية، تسهم، إلى جانب الالحاح المتواصل على ضرورة الهجرة إلى اسرائيل من الخارج، بتسوية الثغرات الديمغرافية في متطلبات إنجاز الصياغة المجتمعية في الكيان الصهيوني، وتضمن تنامياً مضطرداً في عدد السكان حتى لو تناقصت أعداد المهاجرين، ولم تنتظم من حيث حدها الأدنى العددي في كل سنة. وعلى هدى تلك التوجهات، ذكر حبيب قهوجي، في كتابه: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ان بن ــ غوريون كان قد أصدر قراراً يقضي بمنح كل ام تلد عشرة اولاد جائزة نقدية من الدولة... ولما تبين، بعد فترة، أنه لن يستفيد من هذه الجائزة سوى الأمهات العربيات، وان نتيجة هذا القرار هي نقيض هدفه بالكامل، وفي محاولة لمنع الامهات العربيات من

---

* ضرورة الخصوصية والتمييز اقتضت استخدام هذه المفردة ومشتقاتها الدينية، كما ان ضرورة التمييز نفسها أجبرتني على استخدام مفردات مثل يهود، يهودي، اليهود، اليهودية... الخ، وهذه الكلمات ومثيلاتها ذات المعنى المتداول دينياً في الوسط العام لا تعنى بالنسبة لي سوى مفردات تمييز، انا آسف لاستعمالها مكرهاً، لذلك اقتضى التنويه.

الاستفادة من هذا الامتياز الذي أجيز لهن بموجب ذلك القرار، أصدر بن ـ غوريون ملحقاً يحدد شرط الفائدة من ذلك القرار بأن يكون أحد أولئك الأبناء العشرة قد خدم في الجيش أو الشرطة.

ويضاف إلى مجموع هذه الممارسات الصهيونية الهادفة إلى إعاقة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين من منظور عنصري، تقييد الحريات الأساسية للمواطنين العرب، وإقفال فرص العمل أمامهم بهدف إرغامهم على الرحيل والهجرة إلى الخارج. واللجوء من جهة أخرى، إلى «تعقيم مياه الشرب بهرمونات ضد الانجاب، الأمر الذي كشفه الوفد الاسرائيلي في المؤتمر الطبي الذي عقد في القاهرة في **كانون الأول** (ديسمبر) عام ١٩٧٨»[٢٨].

ومن جهة ثالثة، تبذل السلطات الصهيونية محاولات حثيثة لتشجيع النساء العربيات على استخدام وسائل تحديد النسل، عبر حملة مكثفة تستخدم السلطات فيها كل الوسائل الممكنة، بدءاً من الايحاء بأن زيادة النسل مظهر تخلف لا عصرنة، مروراً بتوجيه النساء إلى ان زيادة الحمل، تفقد المرأة رشاقتها، وتمسخ جمالها الطبيعي بشكل يمنع تعويضه عبر وسائل التجميل المعروفة، ذلك لأنه يحدث تغييرات في تركيب البنية العامة للجسم كخسف الساقين من الأسفل، وانتفاخها من الأعلى، واتساع الردفين...الخ،

ويترافق ذلك بمحاولات ادخال النساء الفلسطينيات إلى سوق العمل في مختلف القطاعات: في الخدمات وفي الزراعة وفي الصناعة التحويلية...الخ. وبنتيجة الضغط المعيشي والاستغلال البشع، فقد وجدت اعداد كبيرة من النساء انفسهن مجبرات على الانغماس الكلي في العملية الانتاجية ككادحات ومقهورات وطنياً وقومياً وطبقيا. واعتماداً على الاحصائيات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٧، فان عدد العاملات ممن تجاوزن سن ١٤ سنة في تلك السنة قد بلغ ١٣٥٠٠ عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٣٢٠٠عاملة)، والصناعات التحويلية (٣٢٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٢٠٠ عاملة)، وفي التجارة والمطاعم والفنادق (١٢٠٠ عاملة)، وفي قطاع النقل والمواصلات (٦٠٠ عاملة)، وفي الخدمات العامة (٤٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات الشخصية وغيرها (٨٠٠ عاملة). ويعادل عدد العاملات الفلسطينيات هذا ما تساوي نسبته ١١,٥٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل، وما تساوي نسبته ٩,٢٪ من مجموع النساء الفلسطينيات في اسرائيل ممن هن فوق سن الرابعة عشرة...[٢٩].

ومقارنة مع عدد العاملات، سنة ١٩٧٥، ممن تجاوزن سن ١٤ سنة، نجد ان السلم البياني لاستجابة النساء الفلسطينيات للعمل يرتفع تدريجياً بشكل ملحوظ، فقد كان عدد العاملات الفلسطينيات، في تلك السنة، ١١ الف عاملة توزعن على العمل في قطاعات الزراعة والغابات والصيد (٢٢٠٠ عاملة) الصناعات التحويلية (٢٨٠٠ عاملة)، واشغال البناء العامة (٤٠٠ عاملة)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٦٠٠ عاملة)، وفي النقل والمواصلات (٤٠٠ عاملة)، وفي قطاع الخدمات العامة (١٠٠ عاملة)، وفي مجال الخدمات

الشخصية وغيرها (٤٠٠ عاملة). وقد كان عدد العاملات في تلك السنة؛ يعادل ما نسبته ١٠,٤٪ من مجموع العاملين الفلسطينيين في اسرائيل ممن هم في سن فوق ١٤ سنة...(٣٠).

ويمكن القول ان هذه الزيادة الملحوظة في عدد العاملات كانت استمراراً لتواصل الارتفاع في العدد نتيجة للتشجيع المتوالي من قبل السلطات للمرأة العربية للانخراط في آلية العمل اليومي الاسرائيلية وابعادها عن مهمة القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال.

وتقول آمال صامد في مقالة بمجلة **دراسات فلسطينية**: «المرأة الفلسطينية تصبح بروليتاريا» انه، منذ عام ١٩٦٧، تصاعدت عملية تحويل النساء إلى بروليتاريا. ومن الجدير بالملاحظة ان هناك اعداداً كبيرة من النساء تخلت عن القيام بالأعمال المنزلية والزراعية، والتحقت بالقوة العاملة الاسرائيلية غير المنظمة... وان تشجيع السلطات الاسرائيلية للنساء العربيات على العمل والمشاركة في كسب الأجور يهدف إلى تخفيض معدلات الاخصاب، عن طريق رفع سن الزواج، وتخفيض الوقت المعطى للعناية بالطفل...(٣١).

ان حقائق الواقع النظرية تشير إلى ذلك تماماً، لكن معطياتها، في التطبيق العملي، تشير إلى العكس، فرغم ازدياد نسبة عدد العاملات الفلسطينيات، فان معدلات الاخصاب حافظت على منسوبها المطرد، كما ان نسبة اعمار الزواج بقيت هي الأخرى مبكرة، الأمر الذي تشير إليه التتابعية في اضطراد نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان المرأة اليهودية هي الأخرى تعيش تحت كوابيس الاستغلال الطبقي في العمل اليومي ولمدة ثمانية ساعات عمل متواصلة. وبسبب من الفارق بين تركيبتها السوسيولوجية والمجتمعية عموماً، فان معدل اهتمامها بما يسمح به وقتها، بعد العمل، للأمومة والعمل المنزلي سيكون أقل بكثير من ذلك الممكن لدى المرأة الفلسطينية. ولهذا، فان نسبة معدلات الاخصاب في الوسط الفلسطيني في اسرائيل، ستظل محافظة على تفوقها على نسبة معدلات الاخصاب عند اليهود، وستظل نسبة التوازن الديمغرافي في اسرائيل مختلفة، في آفاق تطورها، لصالح الفلسطينيين، وليس لصالح اليهود. وهذا الأمر يعيه أرباب الحكم في اسرائيل أكثر من غيرهم.

إن نظرة عامة، ومسطحة، ومن منطلق يعدّ المجتمع الاسرائيلي مثل كل المجتمعات الأخرى، تشير إلى ان هناك انفجاراً سكانياً هائلاً وخطيراً يعيشه الواقع العربي في اسرائيل في كل تجمعاته الصغيرة والكبيرة. ورغم تأكيدنا بأن ما يمكن ان يسمى بالانفجار السكاني، تعميماً، لا ينطبق على حقائق التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، ولا يعكس أية مناح تخلفية كما أثبتنا، إلا انه، حتى لو كان كذلك، فان المسؤولية المباشرة لذلك تقع على عاتق السياسة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد العرب.

فالسلطات الاسرائيلية، صادرت أكبر مساحات ممكنة من الأراضي العربية. وعلى الرغم من أن نسبة الأراضي المصادرة تفوق عشرات اضعاف الأراضي التي لا تزال في حوزة اصحابها، إلا ان هذه الأخيرة لا تزال موضع اطماع السلطات ومخططاتها الاستيطانية. وكان بمقدور تلك الأراضي لو انها بقيت لأصحابها الشرعيين، ان تشكل احتياطياً هائلاً لاستيعاب أية تطورات ديمغرافية طبيعية.

ويضاف إلى ذلك انه من اسباب الضغط السكاني الذي تعاني منه القرى والتجمعات العربية ان أعداداً كبيرة من السكان الذين طردوا من أراضيهم وقراهم سنة ١٩٤٨ وما تلاها، وجدوا أنفسهم مضطرين للاقامة في القرى التي لم يشرد أهلها مشكلين بذلك عبئاً سكانياً اضافياً عليها، تتفاقم وطأته في ظل انعدام برامج تخطيط لتوسيع القرى العربية بما في ذلك الكبيرة منها.

وفي هذا المجال، يمكننا القول انه، لغاية الآن، ليس هنالك من خرائط لمسطحات القرى والبلدان العربية مصادق عليها بحيث تمكن من توسع امتداد القرية وتخفف من حدة الضائقة السكانية فيها، بينما هنالك اكداس من الطلبات المتكررة من المدن والقرى العربية تطالب بتوسيع مسطحاتها، وهناك آلاف الطلبات للتراخيص بالأبنية في القرى العربية وضمن خرائطها الهيكلية، لكنه لم يستجب لها. وفي الوقت نفسه، فان المدن والمستوطنات الصهيونية المجاورة تملك الخرائط الهيكلية لمسطحاتها وفق تصورات ديمغرافية لعشرات السنين القادمة. كما أنها لا تشكو من أية ضائقة استيعاب سكانية وهي مليئة بمئات الشقق والمنازل الجاهزة للبيع والاستئجار.

وما يضاعف هذه المشكلة تعقيداً ان فرص الهجرة من القرية إلى المدينة معدومة. وبرغم ان القسم الأكبر من الأيدي العاملة العربية يعمل في المدن والمستوطنات الصهيونية، لا ان السلطات الصهيونية لا تسهل لأولئك العاملين الانتقال للعيش من القرية إلى المدينة، ويكاد لا يزيد عدد العرب العاملين الذين تمكنوا من الانتقال من الريف إلى المدينة، حتى الآن، عن ٤٪ من مجموع العاملين.

ان الآفاق المتوقعة للزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين تشير إلى تواصل ارتفاع تلك النسبة... لكن تلك الزيادة هي في صميم ما أقره اعلان كولومبو للسكان، لأنها ذات علاقة ميكانيكية اساسية بتقرير المصير، لذلك فان هذه الزيادة الديمغرافية فلسطينية الأثر ايجابياً، واذا كان لها من سلبية، فهي مشكلة اسرائيلية... أوليست اسرائيل هي التي تمنع الفلسطينيين من تقرير المصير!؟

---

(١) populi, Vol , No. 3, 1980, p.p. 5-10.

(٢) **سكانيات**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، العدد الثالث، ١٩٨٠، ص٧.

(٣) *Demographic Eatimates and projections for the world,* 1978, prepared by the population Division, U.S. Newyork: provisional report, Jan. 1979.

(٤) محمد سليمان، «الملامح الديمغرافية في البلدان المتخلفة»، مجلة **صوت عمال الاردن** (عمان)، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣.

(٥) سكانيات، **مصدر سبق ذكره**، ص٦.
(٦) **المصدر نفسه**، ص ٨، وبخصوص الجدول انظر: ص ١٢.
(٧) **الموقف السكاني العالمي لسنة ١٩٨٠**، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، ص ١٠
(٨) **الجديد** (حيفا)، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ص ٤٧.
(٩) **المصدر نفسه**، ص٤٧ - ٤٩.
(١٠) محمد سليمان، **ارضنا**، منشورات فلسطين الثورة، الاعلام الفلسطيني الموحد، ١٩٧٧ ص ١٨١.
(١١) محمد سليمان، «الملامح...»، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨٢.
(١٢) **همودياع**، ١٤/١٠/١٩٨٠.
(١٣) **فلسطين الثورة** (العدد السنوي)، ١/١/١٩٧٨، ص٧٩.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص٧٩.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص٧٨.
(١٦) **عل همشمار**، ٨/٩/١٩٧٧.
(١٧) **وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣١/٨/١٩٧٧.
(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر: **دافار**، ٢٢/١/١٩٧٦.
(١٩) **المصدر نفسه**.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٧٦.
(٢١) **المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٧٦.
(٢٢) **الثورة** (دمشق)، ١/٩/١٩٧٧.
(٢٣) **الوحدة في النضال ضد الاحتلال**، وثائق المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، دائرة الاعلام والتوجيه القومي، م.ت.ف.، بلا تاريخ، ص ٦٨.
(٢٤) **يديعوت احرونوت**، ١٥/٢/١٩٧٨.
(٢٥) **هآرتس**، ١١/١٠/١٩٧٧.
(٢٦) يوئيل دار، **دافار**، ١٥/١١/١٩٧٧.
(٢٧) حبيب قهوجي، **عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨: انتماء وصمود**، دمشق: مؤسسة الأرض، ١٩٧٦، ص ١٤.
(٢٨) **الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان**، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب الأرض المحتلة، قسم الدراسات، التقرير الشهري ١/٨.
(٢٩) **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، م.ت.ف.، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، العدد الأول ١٩٧٩، ص١١٥ ــ١١٦.
(٣٠) **المصدر نفسه**.
(٣١) د. ايليا زريق، «تحويل البنية الطبقية للعرب في اسرائيل»، **صامد الاقتصادي**، العدد ١٥، **نيسان** (ابريل)١٩٨٠، ص ١٣ و١٤.

راشد حسين... ملامح من حياته وشخصيته

د. حسني محمود حسين

مأساة النشأة الأولى

عندما حاقت النكبة بالوطن في منتصف عام ١٩٤٨ لم يكن راشد بلغ الثانية عشرة من عمره، ولم يكن أنهى الصف الثالث الابتدائي في مدرسة إحدى القرى المجاورة لقرية (مصمص)، قريته المغمورة في بداية منطقة المثلث. فقد كان والده حسين محمود إغباريه بشر بابنه البكر في يوم الاثنين ١٩٣٦/١٢/٢٨، إبان الثورة الشعبية في فلسطين. وسمي ذلك المولود «حاتم»[١]، وسجل خطأ في شهادة الميلاد باسم «راشد»، وبه عرف، وان ظل ينادى بين أهله باسمه الأسبق «حاتم». ويبدو أن خلو القرية من المدرسة، دليل صغرها وضآلة مركزها آنذاك، وظروف الحرب العالمية الثانية قد أخرا إطلالة راشد على نعمة الحرف وعالم الكلمة المكتوبة سنتين، حيث لم يلتحق بمدرسته الأولى إلا وهو ابن تسع سنوات. وكان يذهب كل يوم مشياً إلى مدرسته في قرية «أم الفحم» ليتعلم مع قرويين آخرين يكبرونه سناً وبوسائل بدائية[٢]. وهكذا نستطيع أن ندرك كيف يمكن أن يكون ذهن الصبي عند وقوع النكبة خالياً من معنى الكارثة الوطنية وآثارها وأبعادها. ومع ما يمكن أن يكون لحق بالتعليم والدراسة بين العرب في الأرض المحتلة، بعد النكبة مباشرة من تعطل وإهمال، كما سنشير فيما **بعد**. فقد تابع راشد دراسته **الابتدائية**، وكان يقضي معظم وقت فراغه بعد المدرسة في دكان والده في القرية، حيث يلتقي بالقرويين الكبار، ويستمع إلى أحاديثهم وتهامسهم حول موضوعات حياتهم: الاحتلال والدولة الجديدة الغريبة، ومصادرتها أراضي القرية، ونسف بعض القرى في فلسطين، وتجاهل السلطات مطالب أهالي القرية بنقل معسكرات تدريب الجيش من حول القرية بسبب ما يلحق قريتهم كل يوم من أضرار وخسائر نتيجة التدريبات العسكرية، الأمر الذي نمّا اهتمامه بالنماذج التاريخية وبمجريات الأحداث السياسية.

وإذا كان لا بد لمثل راشد أن يقع تحت تأثير بيئته القروية في منطقة المثلث التي كان يتحكم في حياة سكانها قدر من الجهل والعلاقات الأسرية إلى حد كبير، فإن انتقال

الفتى الريفي إلى مدينة الناصرة في شمال فلسطين لإكمال دراسته الثانوية، كان له أثره الفعال في تفتح وعيه الحياتي والسياسي بخاصة، فمدينة الناصرة تعتبر مركز نشاط حيوي بين الأقلية العربية في فلسطين المحتلة، لكونها مركز نشاط الشيوعيين العرب في فلسطين*[٣]، خصوصاً في ذلك الوقت المبكر الذي تلا النكبة في مطالع الخمسينات، وقد بدأ العرب هناك يتململون للخروج من (مرحلة البيات)[٤] التي فرضتها عليهم ظروف الحياة الجديدة. وكانت مدينة الناصرة مركز الشعور بالشخصية **العربية** في قلب (الدولة الصهيونية)، وفيها راح راشد الطالب «يقضي جزءاً كبيراً من وقته في غرفة صغيرة استأجرها، في القراءة والكتابة. وراح يلاحظ كيف يرقص أهل الناصرة الدبكة الشعبية بإيقاعاتها مع استعمال الألفاظ التي تعبر عن المعارضة والتحدي السياسي»[٥]. ونستطيع أن نقدر ظروف نشأة الفتى وحياته المحافظة التي ربما حالت دون انتسابه المبكر إلى الحزب الشيوعي. ولقد يكون لأثر الاذاعات العربية في هذا الوقت من الخمسينات، وخصوصاً إذاعة «صوت العرب» وما كانت تعكسه من مد حركة القومية العربية بتأثير جمال عبدالناصر ونفوذه القومي ما آزر عنصر النشأة وظروف الحياة في الحيلولة دون هذا **الانتساب****[٦]، وإن لم يجد الشاب أمامه، مثل كثيرين من الشباب العرب، فيما عدا الشيوعيين، أي مجال مفتوح ينظم من خلاله طاقاته ونشاطه الوطني. ومع ذلك، «فلم يكن أي اجتماع وطني، سواء كان شيوعياً أم قومياً، يمكنه أن يتم دون حضور الشاعر ابن الثامنة عشرة. وكان قد كتب قصيدته 'من آسيا انا'[٧] وهو طالب في المدرسة العليا، وأصبح مشهوراً. وكان يلقي قصائده على قارعة الطريق وفي المقاهي وساحات القرية والتجمعات الوطنية. وتعكس أشعاره حقيقة انه كان مأخوذاً بآلام التضحية بالنفس والاحتمال والموت بالنسبة لأعمال التسلل والفدائيين في تلك الفترة من الخمسينات»[٨]. يقول محمود درويش في ذكرى راشد حسين:

كان يرمي شعره في مطعم (خريستو)
وعكا كلها تصحو من النوم
وتمشي في المياه
... منذ عشرين سنة
وهو يرمي لحمه للطير والأسماك في كل اتجاه[٩].

---

* يقول حبيب قهوجي مشيراً إلى أن معظم النشاطات الحربية الثقافية والسياسية كانت في منطقة الجليل في شمال فلسطين: «كانت قرى المثلث ترتبط ثقافياً مع يافا وطولكرم وجنين. ونابلس، لكن يافا لم يبق فيها سوى خمسة أو ستة آلاف عربي، وانقطعت صلة قرى المثلث الصغير، أي نابلس وجنين وطولكرم، فبقي مجتمع عرب المثلث مقطوعاً عن جذوره وارتباطاته الثقافية... ثم ان مجتمع المثلث مجتمع أسري، يؤثر فيه رب الأسرة على أبنائه وأحفاده ويلزمهم، مثلاً، بالتصويت للماباي للحصول على مكاسب عائلية، وذلك بعكس الوضع في الشمال». كما يذكر، أيضاً، أن قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، من الشمال، وبالذات من حيفا والناصرة وعكا.

** يذكر أوري افنيري أن راشداً كان يزدري الشيوعية، وأنه قال له ذات مرة: «من المستحيل أن تصدقهم. إن الشيوعي يختلف عن أي إنسان آخر. إنه إنسان تابع. إنه يفكر فقط حسب خط يرسمه له الآخرون».

وكتب توفيق فياض الروائي الفلسطيني البارز الذي يقيم حالياً في بيروت، يقول: «كنت في الرابعة عشرة حين كان راشد يتأجج. كان طرفة بن العبد ــ لا أدري لماذا ــ يطل في الذاكرة القروية كلما أطل راشد حسين من على صفحات الجرائد ومن عيون الصبايا». ويشير توفيق إلى مظاهرة احتجاج على الاعتداء الصهيوني آنذاك على مستشفى غزة، وإلى شاعر المظاهرات راشد حسين، «ولكن قصيدته أخذتني من يدي ورمتني في المظاهرة، إلى أن فرقتنا هراوات الشرطة العسكرية والغاز المسيل للدموع... وكان راشد قد أصبح جزءاً من هموم الناس، وجزءاً من فلسطين الصغيرة الكبيرة. يتحدث عنه الفلاح والعامل ويعيش الطلبة على قصيدته القادمة، وعلى مقاله الأسبوعي الساخن. كان الوطن العربي يهب ويغلي ويثور، وكانت الناصرة، مظاهرات ودماً يسيل على الشوارع، وراشد حسين ينشد للنيل والاوراس وبردى، وليافا والقدس»[١٠]. ويتأكد هذا القول في كلمة «أبناء البلد» في تأبين راشد، فقد «كان منبره كل مكان يوجد فيه شعبه... كان جمهوره كل شعبه في هذه البلاد. وفي وقت قصير جداً أصبح راشد ظاهرة قومية متألقة في حياة عرب هذه البلاد. كان وحيداً ومحاصراً، ولكنه استطاع أن يحفر صورته وصورة شعبه بخطوط عميقة على واجهة الحصار»[١١]. وهكذا صار راشد «في أواخر الخمسينات سيد المنابر في الأرض المحتلة»[١٢].

وإذا كان لكل من هذه العوامل أثره وفاعليته في تكوين راشد بدرجة أو بأخرى، فإن هناك عاملاً آخر كان له، دون شك، أثر في حياته وتكوين نظرته للأمور، وبلورة رؤيته في الحياة، أعني بذلك عمله بعد تخرجه من المدرسة العليا في التعليم، في مدرسة ابتدائية في إحدى القرى في الوسط العربي. ويمكننا أن نقدر لهذا العامل تأثيرين متناقضين: فمن ناحية نستطيع أن نقدر مدى الحذر الذي كان راشد المعلم يلجأ إليه وهو يخرج على تعليمات السلطات الاسرائيلية، التي تقضي بتحريم استعمال الكتب العربية ليدرس تلاميذه شفوياً[١٣]. ولم يكن هذا كله إلا بدافع الغيرة القومية والشعور بالوطنية. ومن ناحية ثانية، يمكننا أن نتفهم دوافعه الطبيعية للاستمساك بهذه الوظيفة، حيث لم يكن سهلاً، بالاضافة إلى صعوبة الحصول عليها، على الشباب المثقفين من العرب، أن يجدوا عملاً سواها على الرغم من مساوىء المدرسة في المناطق العربية في الأرض المحتلة. «فقد كانت مجهزة تجهيزاً فقيراً، وكانت الشروط الصحية فيها متدنية، فالصفوف تكتظ بالأطفال القرويين الحفاة، ولم تكن تتوفر لهم الوسائل التعليمية... وكان الجيران يقدمون بيوتهم لتوفير حاجات المعلمين والتلاميذ»[١٤].

ونستطيع أن نتصور شاعرنا الشاب بين الشعراء الرواد بعد النكبة من أمثال حنا أبي حنا وتوفيق زياد وحبيب قهوجي وعصام عباسي يشاركهم في النشاطات الشعرية في أواسط الخمسينات وهو أصغرهم سناً. وتمثل هذه النشاطات الثقافية بداية الحركة الوطنية بين العرب في الأرض المحتلة في هذا الوقت. وهكذا يتعرض ابن الثامنة عشرة لهذه المؤثرات المتناقضة، ويلفت إليه الأنظار بما يظهر من قدرة واستعداد. يلفت، في وقت واحد أنظار الجماهير العربية، وأنظار رجال السلطة إلى درجة جعلت أحد المسؤولين

العسكريين يقول ذات مرة، غاضباً ومتعجباً: «من هو هذا الصبي؟»[١٥]. ويروي اوري افنيري الرواية التالية التي تشير إلى بداية التماع راشد الشاعر، يقول: «ذكر لي مراسل 'هوعولام هازيه' الذي غطى أخبار اجتماع المثقفين العرب في يناير ١٩٥٨ في الناصرة، انه شهد حدثاً فذاً، شاباً قروياً يلبس كوفية، وقد ألقى قصيدة ألهبت حماسة الجميع، وأن ذلك الصبي يستحق أن يبحث عنه، فهو شاعر حقيقي، أول شاعر يولد بين العرب الاسرائيليين. وأخبرني أن اسمه ــ راشد حسين ــ». وقد لقيه افنيري وتعرف عليه وكتب أول مقالة عنه لتظهره في الصحافة الاسرائيلية، وكان عنوانها «من آسيا انا»[١٦]. كما يروي أيضاً حكاية استدعاء راشد إلى مكتب الحاكم العسكري الذي قال له بلهجة أبوية: «انك تكتب شعراً جيداً... وبعد أسابيع قليلة سيكون يوم الاستقلال، وقد نظمت استقبالاً لشخصيات عربية في منطقة المثلث، وأريدك أن تكتب قصيدة جيدة تحيي فيها دولة اسرائيل كي تلقيها في الاجتماع». ويقول افنيري: «كان راشد رجلاً حساساً، وربما أكثر رجل قابلته في حياتي حساسية. لقد أحس بالإهانة في أعماق روحه، فأجاب في كبرياء وتصميم، 'إنني لا أكتب الشعر بالطلب'. ولما لم تجد وعود الحاكم ولا وعيده كي يظهر الشاعر 'حبه للدولة'، قال للحاكم: 'انني ضد الحكم العسكري وضد كل ما تقوم به. إن الحكومة سرقت أرضنا، وانها تمنعني من السفر من البلاد دون تصريح سفر. إن وجود الحكم العسكري ذاته يمثل اضطهاد الأقلية العربية في اسرائيل، وهل تريدني أن أنظم الشعر في مديح الحكم العسكري؟ هل تظنني عاهراً؟'. وبرغم تهديدات الحاكم العسكري بصلاحياته الظالمة، فقد ظل راشد ثابتاً في رفضه، مع ما يمكن أن يجلبه ذلك على عمه المختار وعلى أسرته، وربما على أهل قريته، فقد كان مثالياً، وشاعراً تتلمذ لشعراء عرب قوميين. ويصف افنيري أثر تهديدات الحاكم العسكري لأسرة راشد باعتبار ابنها عدواً للدولة، وكيف أثرت أسرته عليه من خلال مظاهر محزنة بسبب أخطار الانتقام منها، الأمر الذي جعل راشد يتمزق بين إخلاصه لعائلته وإخلاصه لنفسه ولمثله وضميره، وكيف خضع أخيراً لتوسلات الأسرة، فكتب أبياتاً من الشعر قدمها للحاكم. ويعلق افنيري على هذه الواقعة بقوله: «في ذلك اليوم مات راشد حسين. كانت السنوات العشرون اللاحقة غمة مظلمة هزت راشد، كالرجل المشدود باحبولة الجلاد تضيق عليه ببطء»[١٧].

وكان راشد، بسبب نشاطاته، من بين من يراقبهم البوليس السري باعتبارهم مصدراً محتملاً لتهديد أمن الدولة، فكثيراً ما كان وكلاء البوليس يفتشون بيت راشد ويتركون كل شيء مبعثراً كما لو كان في مجزرة، ويصادرون الكتب والشعر والمقالات غير المنتهية. وقد اعتقل مرة ضمن (٥٠٠) آخرين بعد الاشتراك في اجتماع المسرح الامبراطوري في الناصرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨. ومنذ هذا اليوم عرف راشد أن أيامه في الوظيفة باتت معدودة، الأمر الذي تحقق فعلاً بطرده من عمله لمشاركته في نشاطات الجبهة التقدمية بين الشيوعيين والقوميين[١٨]. وتشير كلمة «أبناء البلد» في كتاب التأبين، إلى اشتداد الإرهاب في ذلك الوقت إلى درجة الخطر، حيث كان «جنود مجهولو الهوية يقتحمون بيت والديه في الساعات المتأخرة من الليل بحثاً عنه، وشقته تغتصب في غيابه مرّات في الشهر، ورسائل التهديد من أشخاص مجهولين لا تكاد تنقطع» [١٩].

ونحس في هذه الفترة ان السلطات الاسرائيلية بدأت تضيق بما يحققه ائتلاف القوميين والشيوعيين من وزن سياسي مؤثر في الوسط العربي، فيبدأ حزب المابام، وهو حزب صهيوني راديكالي، حملة موجهة بين العرب لكسب أصوات الناخبين منهم من ناحية، ولخلق الانقسامات بينهم من ناحية أخرى، فينشىء (شركة الكتاب العربي)، لإعادة طبع بعض الكتب العربية الصادرة في الخارج، ويؤسس مجلة أدبية لتنافس مجلة «الجديد» الشيوعية وقد وجد الجو مهيأ في هذه الفترة بعد خلافات جمال عبدالناصر في مصر مع عبدالكريم قاسم والاحزاب الشيوعية العربية في العراق والمشرق العربي، الأمر الذي جعل راشد يختلف مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي. ويستغل المابام ظروف راشد، ويوسط لديه صديقه عبدالعزيز الزعبي نائب رئيس بلدية الناصرة، فيقبل رئاسة تحرير هذه المجلة التي أطلق عليها اسم «الفجر»، وهو مستوحى من اسم ديوان راشد الأول «مع الفجر» الذي صدر عام ١٩٥٧. ويشارك أيضاً في تحرير القسم العربي من «المرصاد»، الجريدة العربية للحزب، وكان له فيهما بابان ثابتان، باب أسبوعي تحت عنوان «كلام موزون»، في «المرصاد»، وباب شهري تحت عنوان «حكايات وآراء» في «الفجر»[٢٠]. كما كان ينشر بعض كتاباته باللغة العبرية في مجلة «هاعولام هازيه» (هذا العالم)[٢١].

وفي ظروف عمله الجديد يسكن راشد في مدينة تل ــ أبيب في دار استأجرها حزب المابام للعرب العاملين في المجلة، لأنه كان مستحيلاً في هذا الوقت ان يجد العربي أحداً يؤجره بيتاً في تل ــ أبيب. «وتعرف راشد في تل ــ أبيب إلى جيل جديد من المثقفين اليهود، فكان يقضي ساعات كثيرة معهم، بعد العمل، في المقاهي أو في الحانات. وأصبح صديقاً حميماً لأوري افنيري وعاموس كينان، وهما كاتبان إسرائيليان»[٢٢].

ولربما استطعنا، منذ هذا الوقت المبكر، أن نتلمس عناصر جديدة بدأت تؤثر في حياة راشد وتفعل فعلها؛ فالقروي الوسيم، ابن الاثنين والعشرين ربيعاً يطل على مجتمع تل ــ ابيب الصاخب من خلال عمله في الصحافة وصداقته لبعض الصحفيين، الأمر الذي جعله ينغمس في حياة جديدة، ويرتبط بعلاقات كثيرة، لا يستغرب أن يكون بعضها مرتباً له، لدفع الصحفي الشاب وتوجيهه ليقع تحت تأثيرات معينة كي يؤدي أغراضاً محددة، فليكثر إذن من الشرب إلى حد الإدمان، ولتتعدد علاقاته النسائية. «وقبل نهاية العام اتخذ راشد وسيلة لتنظيم اجتماع بين الكتاب العرب واليهود. وعقد الاجتماع في بيت بنيامين تموز، وحضره من الكتاب العرب حنا أبو حنا، وحبيب قهوجي، وعصام عباسي، وجبرا نقولا. ومن الاسرائيليين اهارون مجيد، وحاييم غوري. وقرأ بنيامين تموز في الافتتاح أشعاراً لراشد مترجمة إلى العبرية. وفي هذه الأثناء كان راشد يذهب إلى القرى العربية يلقي أشعاره على الناخبين الذين كانوا يحفظون كثيراً من هذه الأشعار. ودرّس مساقاً عن الفولكلور الفلسطيني لليهود في كيبوتز المابام هاشومير هاتزائير»[٢٣]، وصدر له في هذه السنة ١٩٥٨، ديوانه الثاني «صواريخ».

ولما كانت الأحداث في الوطن العربي تنعكس آثارها الإيجابية والسلبية على عرب

الأرض المحتلة، فقد انعكست عليهم خلافات جمال عبدالناصر مع عبدالكريم قاسم والشيوعيين العرب في عام ١٩٥٩، وأدى ذلك إلى انقسام صفوفهم وانحلال الجبهة التقدمية. ولما لم يكن راشد منظماً في الحزب الشيوعي، فقد ظل ميله ناحية القوميين، وراح يهاجم في مجلة «الفجر» الأحزاب الشيوعية، ويتهمها بالتبعية لموسكو. ولم يقدر لي أن أطلع على شيء من هذه الكتابات، ولكنني اطلعت على بعض ردود حنا أبي حنا عليه، فقد تصدى له في مقالات عنيفة على صفحات «الجديد»، مجلة الحزب الشيوعي، وذلك في زاوية بعنوان «أضواء وظلال»[٢٤].

وشكل أصحاب الاتجاه القومي في هذه الفترة تنظيماً يعكس تطلعاتهم، وأصدروا نشرة تعبر عن هذه التطلعات وتجسد آراءهم. وانتشرت أخبار منظمة «الأرض»[٢٥] العربية الجديدة التي قام على تأسيسها حبيب قهوجي ومنصور كردوش وصالح برانسي. ويبدو أن راشداً أقام علاقات طيبة مع هذه الجماعة، فشارك في تحرير نشرتها الخاصة، وكان يمد الجماعة بكثير من المواد العربية التي لم يكن يتاح لسواه الوصول اليها. وبصفته رئيس تحرير «الفجر»، كانت هذه المواد تأتيه من خارج البلاد. وهذا ما ينقله زاهي اسكندر عن منصور كردوش، في مقابلة معه، عن دور راشد مع جماعة الأرض، مع أنه لم يكن مشاركاً في العمل التحضيري لإقامتها، حيث يقول كردوش: «ان هناك حقائق لم يأت وقت كشفها بعد»[٢٦]. وقد أخبرني بمثل ذلك حبيب قهوجي، في بعض مقابلاتي معه، في دمشق. وأتيح لراشد أن يسافر إلى خارج البلاد مرتين، كانت المرة الأولى في صيف عام ١٩٥٩، وذلك لحضور المؤتمر السابع للشباب العالمي في فينّا، وقد رأس وفد المجلة، وكانت المرة الثانية في صيف ١٩٦١ لحضور المؤتمر الثامن في بلغراد. وقد أثارت الزيارتان عواصف قوية في وجهه من قبل أعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، فعاد في المرة الأولى مكسور القلب إلى تل ــ ابيب[٢٧]. وعاد في المرة الثانية ليجابه، بين عرب الأرض المحتلة، الاتهام بأنه عميل لحزب المابام، كما حصل في عام ١٩٦٨، حيث واجه محمود درويش وسميح القاسم اتهامات عنيفة من الصحافة العربية لاشتراكهما في هذا المؤتمر، الذي عقد في صوفيا ببلغاريا[٢٨]. وقبل نهاية العام أوقف الحزب إصدار المجلة. وعاد راشد مرة ثانية دون عمل.

كان كثير من مقالات راشد يلاقي قبولاً واستجابة واسعة عند العرب، خصوصاً عندما يكتب في الموضوعات التي تهمهم مباشرة، كما حدث عندما كتب[٢٩] في حادث تعذيب خمسة من الشباب العرب وقتلهم بعد أن حاولوا الهرب من البلاد، فقامت المظاهرات في الناصرة، وانتشرت إلى حيفا وعكا. وكما كتب مرة حول فيلم (اكسودس) الذي يحقر الشخصية العربية ويحط من قيمتها. وكان الفيلم قد قدم في عرض خاص على الصحفيين قبل عرضه أمام الجمهور، فقامت المظاهرات في الناصرة ضد الفيلم بعد أن كتب راشد عنه منتقداً اللقطات التي تصور سبياً عربياً يعرض أخته على سائح أميركي، واضطرت الجهات المسؤولة إلى قطع هذه اللقطات من الفيلم[٣٠]. هذا، وقد ظل راشد يظهر نشاطات واسعة في سبيل الدعوة إلى التقارب بين اليهود والعرب، فكان يشارك في

إقامة الاجتماعات العامة التي يلتقي فيها كتاب عرب ويهود. وشارك في تنظيم بعض المظاهرات، حتى في تل ــ ابيب، في سبيل الدعوة إلى إلغاء الحكم العسكري في المناطق العربية، وكان يقرأ في بعض هذه الاجتماعات، وعلى مستمعين يهود، قصائده في الثورة الجزائرية. وقد حيرت كتاباته ونشاطاته هذه حزب المابام[٣١].

وحدث أن التقى راشد في سنة ١٩٦٢ باليهودية الاميركية (ANN LAVEE) زوج أحد ضباط الجيش الاسرائيلي، وتحابا. وقد دعاها لزيارة أسرته في مصمص. وتعذب راشد بحبه النامي لهذه الإمرأة المتزوجة. وزاد نشاطه في هذه الفترة في محاولة بناء الجسور بين العرب واليهود، وزادت كتاباته في مجلة «هاعولام هازيه» اليهودية. وبدأ في عام ١٩٦٣ يترجم مختارات من شعر ونثر حاييم نحمان بياليك[٣٢] الشاعر الصهيوني من العبرية إلى العربية، حيث نشرت تحت عنوان «حييم نحمان بياليك» ــ نخبة من شعره ونثره. وكتبت المقدمة في آذار (مارس) ١٩٦٦.كما قام بالتعاون مع أحد الشعراء اليهود (ناتان زاخ)، بترجمة مجموعة من الأغاني الشعبية العربية، نشرت تحت اسم (النخيل والتمر)[٣٣]. ويشير علي رافع إلى ان راشد ترجم كتاب صبري جريس «العرب في اسرائيل» في جزأين، وكان قد كتب باللغة العبرية * . وفي عام ١٩٦٥ فكر اوري افنيري رئيس تحرير هاعولام هازيه في تأسيس حزب جديد[٣٤] يعبر عن الفكر اليهودي المحبط، ولينافس الحزب الشيوعي في كسب أصوات الناخبين العرب، وطلب من راشد أن يستمر معه وان يشاركه في قائمة هاعولام هازيه الانتخابية ممثلاً مستقلاً للوسط العربي[٣٥]، ولكن راشد كان متردداً في توريط نفسه خشية ألا يستطيع التأثير، في تغيير سياسي، دون أن يفقد أصدقاءه، فتطوع لمساعدة صديقه في دعوته الانتخابية في القرى العربية دون أن يكون منتظماً في الحزب، وقد أكسبه مقعده في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي).

وفي هذه الأثناء غادرت (ANN LAVEE) إلى الولايات المتحدة بعد أن تركت زوجها، وظل راشد وحيداً كسير القلب[٣٦] في تل ــ ابيب. وتشير كلمة «أبناء البلد» في تأبين راشد إلى قسوة الحصار الذي ضرب عليه في هذه الفترة، فقد بلغ أقصاه، «واستقطب كل المتضررين، بحيث تعذر عليه إيصال صوته. لقد أغلقت في وجهه حتى المنابر النضالية (المفبركة) ** التي حاولت استغلاله و(فبركته) فاذا به (يفبركها) هو ويحولها إلى منابر نضال حقيقي من أجل القضية. وأصبح عليه أن يختار بين الصمت وبين النضال (المفبرك) الذي لا يستهدف أية مصلحة قومية، بل على العكس يطالب

---

* نشر الكتاب في جزأين عن مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧؛ ثم نشر مؤخراً في طبعة ثانية كاملة عن الأصل العبري لمخطوطاته، كما يقول المؤلف، حيث كانت سلطات الاحتلال قد حذفت منه كثيراً. وقد صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في عام ١٩٧٣.

** يبدو لي أن المقصود بالمنابر النضالية (المفبركة)، هو صحف الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومجلاته على الأقل أكثر مما قصد بها مجلة «هاعولام هازيه» وذلك بدليل الإشارة إلى طلبها تجاوز النضال القومي لمصلحة النضال الاجتماعي والطبقي، دعوة الحزب الشيوعي.

بتجاوز النضال القومي لمصلحة النضال الاجتماعي، بحيث يبدو عرب هذه البلاد وكأنهم جزء من كل يمارس نضالاً طبقياً لا غير... وهذا هو أقصى ما حلم به المسؤولون».

«كان الخيار الأول – الصمت – صعباً.

وكان الخيار الثاني مستحيلاً، فلم يكن راشد ممن يتعاملون مع أنصاف **الحقائق**... وكان هناك اختيار **ثالث** (...) **الرحيل**»[٣٧].

وقرر راشد أن يغادر البلاد، وقد بدأ يحس بالضيق لسفر عشيقته، وبالحصار، إذ لم يكن مقتنعاً بأن للعرب مستقبلاً في (اسرائيل)[٣٨]. وقد ساعد أستاذ يهودي اميركي، للغويات في جامعة بنسلفانيا، وكان عضواً في جمعية أميركية لمؤازرة المابام، راشداً في الحصول على منحة وتأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة. وذات يوم، يقول توفيق فياض، وقد كان يقيم ومحمود درويش في شقة واحدة بحيفا: «جاءنا راشد وقد كان ينوي السفر. سهرنا الليل كله، وحاول محمود درويش أن يثنيه، ولكن راشداً كان **يصمت**... تغيب عيناه في الكأس، ويغالب الحنين إلى العاصفة. ضاقت به الناصرة، ضاقت به يافا وتل ــ ابيب، واجتاحه الشوق إلى المغامرة. وقال في الصباح وداعاً، وغاب»[٣٩]. وسافر راشد في شهر تشرين **الثاني** (نوفمبر) ١٩٦٥ إلى اميركا[٤٠]. وبذلك تبدأ دورة جديدة ومرحلة مأسوية قاسية في حياة راشد بعيداً عن أرض الوطن.

مأساة الاغتراب

وصل راشد إلى نيويورك عن طريق باريس في شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٦، وغادرها سريعاً إلى كولومبوس أوهايو ليلقى (ANN) حيث كانت تدرس في جامعة اوهايو. وقضى معها فصل الشتاء، وعاد بعد ذلك إلى نيويورك حيث كان شغوفاً بلقاء أصدقائه الاسرائيليين فيها. وكان يفرح بلقاء أفراد الجالية العربية هناك حيث يرى نفسه من خلالهم في أرض الوطن. وعاش في البداية على المنحة التي كانت تقدم اليه. فلم يكن في حاجة إلى البحث عن عمل. وظل وهو في نيويورك يشغل نفسه بأخبار الوطن والشرق الأوسط. وما ان حلت كارثة ١٩٦٧ بأمته، وشاهد بعينيه، وعاش بأعصابه ردود فعل الهزيمة العربية على يهود نيويورك بارتفاع معنوياتهم، وعلى أميركا من خلال المساعدات التي قدمتها لإسرائيل، حتى صعقته الهزيمة، فعاد إلى كولومبيا وهو في حال شديدة من الكآبة والإحباط، «فاقترحت عليه (ANN) الابتعاد عن شاشة التلفاز، وسافرا إلى مونتريال وشلالات نياغارا وواشنطن د. سي حيث أقاما مع أقاربها هناك. ثم عادا إلى كولومبيا، وأعلن راشد في ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) عقد قرانه على (ANN)»[٤١].

وفي مطلع ١٩٦٨ توقفت المنحة التي كان يحصل عليها، فاضطر إلى العمل بائعاً في قسم الرجال بأحد محلات المدينة. وظل في هذه الفترة مشدوداً إلى أخبار الوطن. وعاد مع زوجه **إلى نيويورك، وسجل نفسه طالباً في جامعتها، بينما عملت زوجه في جامعة** برنستون، وراح هو، **بالإضافة** إلى دراسته يبحث عن عمل إضافي. وتطوع بخدماته لمنظمة التحرير الفلسطينية ومكاتب جامعة الدول العربية في مانهاتن. ويبدو أن اهتمامه

بالسياسة قد صرفه عن الدراسة وعن العمل معاً. وأصبح يكسب دخلاً غير منتظم من أجل العيش، بالعمل الإضافي في الترجمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمكاتب الجامعة العربية في نيويورك. وشغل في هذه الأثناء بالمناقشات العامة ولقاء الجماهير، وشارك في عام ١٩٧١ في مؤتمر رابطة الطلاب العرب في الجامعات الاميركية في بوسطن. وكان يظهر عليه الإدمان على الشرب. ويبدو انه لم يكن مقتنعاً بالحياة في نيويورك. ولفشله في التواؤم مع عمله السياسي، فقد راح يفكر في رحلة إلى البلاد العربية، وشجعه صديقه القديم صبري جريس على ذلك.

وفي منتصف كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٧٢ سافر وحيداً إلى بيروت، ليكتشف إمكان استقراره مع (آن) في بلد عربي، حيث اقتنع أن أمريكا ليست المكان المناسب له. وزار في هذه الرحلة بيروت ودمشق والقاهرة، وأحيا فيها أمسيات شعرية ولقاءات جماهيرية عديدة. ويبدو انه، بالإضافة إلى خيبة أمله*(٤٢) في البلاد العربية كان قد أحس باستحالة النجاح في الحياة بأميركا. واستغرقت هذه الرحلة حوالي الشهرين عاد بعدهما إلى اميركا ليجد زوجه قد أصبحت أكثر تعلقاً بعملها في برنستون. وبدا هو الآخر أكثر تعلقاً بذكرياته عن رحلته في البلاد العربية. وهكذا أصبح وحيداً مع أفكاره حيث لم يكن لدى (ANN) أية رغبة في السفر إلى أي بلد عربي. وبدآ يحسان بالانفصام وانهما يعيشان في عالمين مختلفين تحت سقف واحد إلى أن تركته (ANN) في نيسان (ابريل) ١٩٧٢، الأمر الذي صعق راشد ودفعه إلى الإيغال في الإدمان على الشرب. وساءت حاله النفسية والمادية حتى اضطر صاحب الملك إلى طرده من البيت لأنه لم يدفع اجرته. ويزداد في هذه الفترة إحساس راشد بالضياع، ويتعرف على بعض الشباب والطلاب العرب. ولا يزيده ذلك إلا إغراقاً في الضياع والمهانة... ويغرق في الشرب وتقل فرص العمل أمامه، ويقتنع بأن قدومه إلى اميركا كان خطأ فادحاً. وزاد في محنته وشعوره المأسوي، انه لا يستطيع العودة إلى فلسطين المحتلة بسبب رحلته تلك إلى البلاد العربية. واقترح عليه بعضهم أن يسافر إلى دمشق للعمل في مركز للدراسات الفلسطينية كان صديقه حبيب قهوجي على وشك تأسيسه عام ١٩٧٢. وعمل في المركز مترجماً من اللغة العبرية إلى اللغة العربية، وشارك في تحرير نشرة يصدرها المركز باسم «الأرض». وخلال حرب ١٩٧٣ كان يكتب تعليقات ضمن البرنامج العبري في الاذاعة السورية. وفي إحدى الليالي في أواخر ١٩٧٣ رحّلته السلطات السورية فعاد إلى نيويورك، حيث عاد مرة أخرى إلى حياة الضياع والبؤس. وعاش في الغالب على إحسان بعض الناس الذين كانوا يحبونه ويرثون لحاله. وقبل انتهاء سنة ١٩٧٤ عمل في مكاتب (وفا) وكالة الأنباء الفلسطينية في نيويورك. وبالرغم من ذلك، فانه لم يعد قادراً على تنظيم حياته وضبط نفسه عن الشرب. وزاد في

---

* يذكر محمود درويش لقاءهما في القاهرة، فيقول:
والتقينا بعد عام في مطار القاهرة.
قال لي بعد ثلاثين دقيقة:
«ليتني كنت طليقاً
في سجون الناصرة».

مأساته تعرفه على بوب حداد، وهو كاتب مسرحي اميركي من أصل عربي، عرفه على عالم جديد من حياة الليل في نيويورك بعيداً عن الدوائر العربية، الأمر الذي أفسد حياته تماماً، وجعله متعباً لزملائه وأصدقائه. وقد ذكر لي حبيب قهوجي في احدى مقابلاتي معه في دمشق انه رتب له مع بعض معارفه من الأطباء العرب في أميركا إجراء عملية تنقية دم من آثار المشروبات، وقد قضى أشهر الشتاء في مركز علاج في فلوريدا، حيث غادره إنساناً جديداً. وفي طريق عودته إلى نيويورك عرج على كولومبيا ليرى (ANN) التي كانت تحضر للدراسات العليا في جامعة اوهايو، وكانت المواجهة بينهما مؤلمة[٤٣]. وعاد إلى نيويورك ليستمر في عمله مراسلاً لوكالة (وفا) في الأمم المتحدة. ولكن، من المحزن، ان راشداً سرعان ما عاد إلى الإغراق في الشرب... وعاد سيرته الأولى.

وفي هذه الأثناء كان قد صدر ديوانه الثالث «أنا الأرض لا تحرميني المطر»، وقد نظم قصائده وقدم لها الشاعر عزالدين المناصرة. وطبع في بيروت باسم الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين سنة ١٩٧٦. وبعد أشهر من العام نفسه أعيد طبعه مرة ثانية في واشنطن تحت إشراف دار فلسطين الحرة، ثم طبع مرة ثالثة في القدس.

وكان إحساس رائد بمأساة حياته قد تعمق في نفسه إلى حد عظيم عبر عنه في قوله لفوزي الأسمر في احدى الليالي، وعلى طريق بيته: «أشعر انني أشبه شجرة اجتثت من تربتها الطبيعية، وانها تتنفس هواء غريباً، وتسقى ماء نجساً. أحس ان كل شيء قد انتهى ولو سمح لي أن أعود إلى الوطن الآن، لما ترددت لحظة واحدة»[٤٤].

وفي مساء يوم الثلاثاء أول شباط (فبراير) ١٩٧٧، وبعيد الساعة التاسعة مساء، وجد راشد ميتاً على أرض غرفته في بيته الكائن في رقم ٣٣ الشارع السادس والأربعين من شرقي جزيرة مانهاتن – نيويورك، وذكر أن حريقاً دب في فراشه بسبب لفافة تبغ، وانه مات مختنقاً بالدخان. وذكر لي أحد أصدقائه في اميركا، ويعمل حالياً في جامعة اليرموك، ان حقيقة موته غامضة، إذ ان الحريق المشار اليه لم يكن يتعدى رقعة صغيرة من قماش فراشه، وان السلطات منعت تشريح جثته. وهكذا انتهت حياة راشد المأسوية دون أن تعرف أسباب وفاته الحقيقية. وبعد اتصالات كثيرة تم ترتيب نقل جثمانه إلى مسقط رأسه. ووصل جثمانه صباح يوم الاثنين ٧ شباط (فبراير)، وتم دفنه، على احدى روابي قريته المغمورة بحضور حشود غفيرة من العرب في الأرض المحتلة. وذكر «أن لجنة إحياء تراث راشد حسين تسعى لتغيير اسم قرية المرحوم راشد وهي قرية 'مصمص' إلى 'الراشدية' تخليداً لذكراه»[٤٥].

وليس أدل من هذه الكلمات البسيطة في رثائه:

صديقي العزيز:
يا عائداً بالحب، والوفاء، والكنوز
قضاؤنا الموعود
.. يا حسرتي
نموت كي نعود[٤٦].

إن أسهل ما في راشد حسين نفسه البسيطة السمحة، فقد نما فيه الطفل القروي

وكبر الفتى، وظل الرجل الريفي البسيط أقرب إلى فطرة الريفيين وأدنى إلى عفوية أهل القرى في فلسطين وبراءتهم. ولا غرو في ذلك، وهو سليل أسرة قروية متواضعة، وابن قرية صغيرة فقيرة لم يحاول أحد من أبنائها، سوى راشد، أن يرفعها من مهاوي انغمارها. وبموته وصل بها إلى دائرة السمع، وقريباً من حدود أن تعرف، ولا أقول أن تشتهر. وأكبر القرى حولها في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ هي «أم الفحم» تظل قرية كبيرة. ومثلها مثل غيرها من القرى، بل من بعض المدن الفلسطينية، نحس ان أهلها، بحكم ظروف حياتهم تحت الاحتلال، وبحكم عدم قيام الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة في فلسطين، أميل إلى الإبقاء على روح القرية فيهم والحفاظ على الروح الشعبية، تشبثاً بجذورهم، وحماية لوجودهم أمام الغزو الصهيوني وأهداف الدولة الاسرائيلية في تذويب أهل البلاد في بوتقة الحياة اليهودية الغريبة. وتنعكس هذه الروح بوضوح في حياة شعراء المقاومة في الأرض المحتلة وفي نتاجهم الأدبي، حتى لدى أبناء المدن منهم. والأدباء هناك مقسومون قسمين، قسم استغرقه النضال منذ نعومة أظفاره، فكان عليه أن يفولذ هذه الأظفار مبكراً بالنضال الحزبي وبالعمل الوطني، وقسم انجرف مع هوى السلطات وتوجيهها فتحولوا إلى «العكاكير الثقافية التي حاولت السلطة الاعتماد عليها»[٤٧]. ويقف راشد حسين نموذجاً مختلفاً بين أولئك وبين هؤلاء، فقد ظل على نقاء نفسه وبساطتها الريفية، فلم تتعقد نفسه، وإنما تعقدت حياته فحسب. وبقي محافظاً على هذا التوازي بين بساطة نفسه وتعقد حياته المتعاظم، حتى في قلب الحياة الاميركية، فظل جوهر هذه النفس يتلألأ نقياً صافياً في غمرة هذه الحياة دون أن يصدأ أو يتفتت، وهو واع، برغم سكره، على هذه الحال الفريدة... ومن هنا كانت مأساة حياته. وقد انفرد بذلك بين شعراء الأرض المحتلة، فشعراء المقاومة ظلت نفوسهم نقية وصافية كما ظلت حياتهم، وان تعقدت، على نمط واحد خلال تبعات النضال والعمل الحزبي والوطني وما ترتب على ذلك من مواقف السلطة وعنتها، مما زاد في نقائهم وصدقهم وتفانيهم، وهم بهذا النمط من الحياة راضون، وعليه واعون. أما الشعراء الآخرون، فقد تعقدت حياتهم وفسدت مع تعقدها نفوسهم. ومع وعيهم على ذلك، فهم أيضاً راضون قانعون. أما راشد، وقد وقفنا على بعض ملامح من حياته، ورأينا صلته، وهو لا يزال طالباً في المدرسة الثانوية، مع الحركة الوطنية في الناصرة، والجماهير العربية في المدن والقرى، فقد أجبر منذ وقت مبكر، كما عرفنا، على علاقة مع الحكم العسكري، ربما كانت هي التي أفرخت، فيما بعد، بتوجيه وتخطيط مدبرين، صلته بالعمل في الصحافة الاسرائيلية التي غرق عن طريقها في حياة المدينة اليهودية بما فيها من شرب ونساء، فقد اختطف من حيث بدأ يبرز ويعرف بين الجماهير العربية في فلسطين المحتلة. ربما كان ذلك كله مخططاً له، ولكن راشداً، وان غرق في هذه الحياة، فقد ظل الشاب القروي الذي لم تفسد نفسه، فهو، وإن وجد في تلك الحياة متعته أو بعضها، فإنه لم يكن مقتنعاً بها ولا راضياً عنها في أعماق نفسه. ومن هنا كان هذا الانفصام الظاهري أو الازدواجية في حياته، فهو صحفي في الدولة، وإن كان في صحافة حزب معارض، وفي الوقت نفسه له علاقة مع الحركة الوطنية في البلاد من خلال الجماهير وجماعة الأرض ورجالاتها ونشراتها، وحتى مع الحزب الشيوعي ودورياته في بعض الأحيان، على الرغم من اختلافه معه... يعمل سراً ويكتب بأسماء فنية مستعارة.

وربما كان راشد مختلفاً عن شعراء المقاومة الآخرين في ناحية أخرى قد يكون لها قيمتها، فهو يأتي متفرداً برأسه بينهم من حيث تمثيله الجيل المتوسط بين جيل شعراء المقاومة الرواد، من أمثال حنا أبي حنا وتوفيق زياد وحبيب قهوجي، وبين جيل شعراء المقاومة الشباب في ذلك الوقت، من أمثال سميح القاسم ومحمود درويش وسالم جبران وغيرهم. فالأولون كانت قد تفتحت أزهار شبابهم مع النكبة فوعوا ما حدث، والآخرون كانت هذه الأزهار منهم تتفتح في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، وقد طعم عرب الأرض المحتلة مرارة الحكم الصهيوني وخبروا أساليب المجابهة معه، فسقط من الأدباء والشعراء من سقط في شراك السلطة، وثبت من ثبت منهم ضدها. أما راشد، فقد تفتحت أزهار وعيه في فترة متوسطة بين المرحلتين في مطالع الخمسينات وأواسطها، مع بداية تململ الشخصية العربية الفلسطينية وخروجها من مرحلة البيات التي فرضت عليها بضع سنين في أعقاب النكبة. هذا، ودون أن يجد راشد حماية حزب أو جهة منظمة يفيء إلى قوتها من عداء السلطة. ومن هنا لحق بحياته في هذه الظروف شيء من الخلل والاضطراب لم يحمه من إفسادهما إلا نفسة الريفية ببساطتها ونقائها واخلاصها، فما تعقدت وما خربت، وظلت هادية ومرشدة، وبحساسيتها استحالت حياته، في كل هذه الظروف، إلى مأساة حقيقية حتى من قبل أن يرحل عن أرض الوطن. وبالدور المزدوج الذي قام به راشد من خلال علاقته الأساسية التي ارتضاها مع الجماهير والحركة الوطنية وشعراء المقاومة، وعلاقته التي فرضت عليه، ووجد نفسه يمارسها مع بعض الجهات الاسرائيلية، وإن لم يبلغ فيها مبلغ الشعراء الذين تعاونوا في كل شيء مع السلطات الصهيونية وعاشوا مغمورين بين العرب، فإنه لم يشتهر اشتهار الشعراء الأولين، ولم ينغمر انغمار الشعراء الآخرين. وجاء موته في الغربة، وبالطريقة التي مات بها، بالإضافة إلى ما كان له من سمعة سابقة، وما أداه من خدمات للقضية في اميركا، ليكشف عن بعض جوانب دوره ومكانته في الحركة الوطنية والشعرية الفلسطينية، وليرفعه إلى مصاف شعراء المقاومة من خلال كثير من قصائده ومواقفه.

كان راشد قد أمضى أكثر من ست سنوات في اميركا عندما قام برحلته إلى بعض البلاد العربية. وقدم إلى القاهرة في شباط (فبراير) ١٩٧٢، ولم يكن يسمع به إلا القليلون من أدباء البلاد العربية حتى ذلك الوقت. ربما كان معروفاً في بعض الأوساط العربية في أميركا، وكانت له مكانته بين عرب الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨، ولكننا في العالم العربي لم نكن نعرف عنه الا القليل من خلال بعض الإشارات التي أوردها عنه المرحوم غسان كنفاني في كتابيه[٤٨] عن أدب المقاومة في الأرض المحتلة، ومن خلال ما ورد من إشارات قليلة إليه في كتاب صبري جريس (العرب في اسرائيل)، ثم من خلال ما نشر من شعره (ديوان الوطن المحتل) الذي جمع قصائده وقدم لها يوسف الخطيب، ونشره عام ١٩٦٨. ولم يكن ديواناه اللذان أصدرهما في الأرض المحتلة منذ وقت مبكر (مع الفجر، ١٩٥٧، وصواريخ، ١٩٥٨) معروفين في خارج الأرض المحتلة، في الوقت الذي كان فيه توفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم يظللون على من عداهم من شعراء فلسطين المحتلة، وكان شعرهم ينشر ويعاد طبعه في البلاد العربية. وعندما لقيته في

القاهرة أثناء زيارته لها في شباط (فبراير) ١٩٧٢، وكنت يومها أعد رسالتي لدرجة الدكتوراه عن «شعر المقاومة في الأدب الفلسطيني الحديث»، أذن لي أن أنسخ ديوانيه عن صورتين لهما بالاوفست، كان يحتفظ بهما محمود درويش الذي كان يقيم في القاهرة يومئذ.

وتلقى راشداً، للمرة الأولى، فيدهشك بوداعته وألفته وبشاشته، وتحس أن ابتسامته الصعبة، تنزّ حزناً وديعاً يكاد يكون عضوياً فيه. وتتمعن في مجموعة صوره المنشورة في كتاب التأبين وفي كتاب (The world of Rashid Hussein)، وهي تمثله منذ صباه المبكر في مصمص حتى فترة متأخرة من حياته في اميركا، فكأنك تلقاه المرة الأولى، لا تزيد عن ذلك سوى انك ترى هذا الحزن في سحنته يكبر وتنضج ملامحه، بنضج صاحبه على الأيام. ويطالعك راشد بقامته الفارعة، وضخامته المتناسقة في شيء من التوحش، فتحس في قسمات وجهه الأسمر بحثاً مشغوفاً عن المجهول، كأن فيه نهماً إلى الحياة يطلب الإشباع، وعطشاً يطلب الارتواء... وصاحبه لا يجد ما يشبع نهمه إلى الحياة، ولا ما يروي عطشه اليها، إيحاء بالقدرة على تقبله المزيد والرغبة في الحاجة اليه... كأنك ترى إلى شجرة برية غضة، أو غابة بكر تشعر من خلالها بقوة النماء والخصوبة والوعد بتوفير القابلية اليهما دائماً. وأمام إحساسه الفطري بهذا النهم وبتلك الرغبة، فقد نما شعوره بالحزن في دمه، وغذّي به مخ عظامه. يقول صديقه يوسف حمدان، وكان قد لقيه أول مرة في يافا سنة ١٩٦٣: «انطباعي الأول عنه: يا له من رجل حزين! انه يشبه رجلاً كان يبكي»[٤٩]. لقد قام في نفسه الاحساس بأن حياته كلها لن تشبع نهمه إلى الحياة ولن تروي عطشه اليها، ولذلك فإن حياته ستكون في نظره قصيرة ولن تطول. تقول زوجه (ANN)، «كان راشد دائماً يعتقد انه سيموت شاباً. وفي الحقيقة لم يكن يعتقد أنه سيبلغ الثلاثين. ومات في الأربعين دون سبب»[٥٠]. إحساس غريزي غذته ظروفه كلها، فتضخم في نفسه، وفاض على ملامحه ليقرأه عليها أصدقاؤه ومعارفه. يقول لسائله يوماً «أنا رجل حزين، ولكني لست جنائزياً. ومن يستطيع تمييز تخوم الحزن من الغضب لدى الفلسطيني؟»[٥١] وهل أقسى من الظلم الاجتماعي، وأكثر مرارة من العسف السياسي اللذين لحقا بأهل فلسطين؟! ان مأساة الفلسطينيين بما رافقها من اغتصاب وطنهم ومن ذل الغربة والإحساس بظلم العالم لهم، وما ترتب على ذلك كله من فقر وحرمان قد خمر هذه الأحزان في نفس الفلسطيني دون أن يفقد الأمل والتفاؤل التاريخي بعدالة القضية. أهو الحزن الفلسطيني إذن؟ لقد ظل هذا الحزن حزناً باسلاً شجاعاً تمازجه عروق الغضب والتمرد وعدم الرضا، عن الأشياء. ولكن راشداً، في منفاه الاميركي الذي اختاره لنفسه، حيث اصطلحت عليه التعاسة والهموم، ظل يحس انه «يشبه شجرة اجتثت من تربتها الطبيعية، وانها تتنفس هواء غريباً، وتسقى ماء نجساً»، وبهذا عرف الخطأ الذي ارتكبه بترك الوطن. وربما فهم لأول مرة خلال هذه الفترة انه عندما غادر فلسطين لم يستطع ان يأخذ جذوره معه، كما لم يستطع أن ينمي جذوراً جديدة في أي مكان»[٥٢]. وهل أكثر من هذا الشعور بالإذلال والمهانة؟ ومن هنا كان كل معارفه يرون في صوته نبرة الأسى، وفيه نموذج الرجل الذي يحس بالانكسار. ففي نيويورك يراه فوزي

الأسمر رجلاً غير الذي عرفه في الوطن، «كانت عيناه تشبهان نافذتين تطلان على عالم اللاشيء. فقد خبا فيهما البريق الذي أعهده فيهما، كما ذبلت النبرة القوية في صوته المحبب... لا أزال قادراً على سماعه يبكي... دون دموع»[٥٣].

وظل راشد يحاول عبثاً التغلب على مشاعره وأحزانه ليتواءم مع حياته، ولذلك فإن حليم بركات كان يرى في كل لقاء معه ان «معاناته تكبر وتنمو مثل عليق بري على جدران نفسه. ويبدو أنه غير قادر على التصالح مع نفسه»[٥٤]، الأمر الذي جعل حياته مأساة مثل موته. ولذلك كان في حياته كما في موته «خير انعكاس للواقع العربي المهترىء في عزيمته المبددة»، كما يقول كمال بلّاطة في كلمة تأبينه التي يتساءل فيها «أو لم نر في عينيه احتضار الحاضر العربي؟ أو لم نعتبره نحن في عداد الموتى من قبل أن يعلن بوليس نيويورك نبأ وفاته؟»[٥٥]. ويذكر ان راشداً قال مرة:

«صدق
تعبت من البكاء
ماذا تريد؟
أتريد أن أرثي
الخيول
أم الشياه
أم الرثاء؟»[٥٦].

كان راشد حساساً وطموحاً، ورجل عواطف ذا أحلام. وحساسيته المفرطة هي التي عمقت في نفسه الحزن الفلسطيني إلى ما يبدو اعتزازاً به. ولذلك كان حنينه قوياً ودائماً إلى أرضه وجذوره التي لم يستطع أن يأخذها معه من الوطن، «فعاش في نيويورك كما لو كانت مدينة فلسطينية، ومشى في شوارعها في يسر وإلف، يبتسم للمارة، ويحيي أصحاب الحوانيت ورجال التوزيع كما لو أن الواحد في حيفا أو في القدس»[٥٧]. ويذكر لنا إقبال أحمد كيف راح راشد، وهما يتغديان معاً لأول مرة، يحيي مدير المطعم في نيويورك ويسأله عن أسرته كما لو كان في مدينة فلسطينية صغيرة[٥٨]. وقد ذكر لي والداه، أثناء لقائي معهما في بيتهما، مساء ٢٦/٨/١٩٨٠، أنه كان يكتب إليهما؛ أنه لا يمكن أن ينسى القرية حيث اعتاد أن يجلس. ولم يقتصر مثل هذا الإلف والإنسانية فيه على الناس القريبين منه، فهو «حتى في أكثر لحظات حياته تعاسة وشقاء كان يعاني بعمق، ولا يستطيع كبت اهتمامه بالمضطهدين»[٥٩]. وكانت إنسانيته نمطاً فريداً انعكس حتى في علاقاته مع غير بني البشر. يذكر صديقه بوب حداد انه «على الرغم من أوامر الإخلاء الصادرة له من مالك البيت، ومع انه قرر ترك سكنه في شارع ١٠٤، فقد مكث فيه حتى تأكد من أن زوج الحمام اللذين بنيا عشهما على نافذة مطبخه قد فقسا بسلام. وفي اليوم التالي ترك سكنه ذاك»[٦٠]. ولا يستطيع المرء أن يتحدث عن راشد دون أن يتحدث عن حبه للأزهار. انه يحمل الأزهار دائماً لكل من يزوره، ولو كان لا يملك إلا جنيهاً واحداً لدفع نصفه ثمناً للأزهار[٦١].

وليس مستغرباً على مثل راشد، ببساطة نفسه وصدقها، وبحساسيته المرهفة، ان يكون غريب الأطوار، فيرى نفسه وهو في اميركا جذراً في الهواء قام، وان على هذا الجذر ان يورق أوراقاً أميركية، فهل تراه يقنع بذلك، وهو الذي يحس بالتيه والضياع في غابة جبال الاسمنت وبلاد الدولار؟ ففي وقت مبكر من عام ١٩٧١ رفضت الحكومات العربية إصدار جواز سفر له من أجل السفر إلى أوروبا أو الشرق الأوسط[٦٢]. فاضطر إلى اللجوء إلى السلطات الاميركية للحصول على جنسيتها. وتصف لنا (افيتال دلكوف) فرحه بموافقة السلطات على ذلك، وكيف كانت معنوياته عالية إلى حد كان يبدو كأنه يرقص، «وقد خرج وهو يبتسم، حاملاً شهادة الجنسية بيد، وعلماً أميركياً صغيراً باليد الأخرى... ثم اكفهر فجأة، فكسر العلم ورماه بعيداً وهو يلعن ويسب باللغة العربية طوال الوقت. وتحولت قطعة الورق في يده إلى شيء محزن عندما أفاق إلى حقيقة انه لا يمكنه الشعور بالولاء بصفته مواطناً أميركياً، وان عليه أن يعيش ويموت فلسطينياً بلا دولة»[٦٣].

لقد عاش راشد أربعين عاماً من الانفعال والحزن والفلسطينية، فمثل بذلك شخصية فلسطينية تراجيدية تشربت قسمات وجهه أحزانها التاريخية. ولم يستطع هذا الفتى الريفي الوسيم الذي انغمس في حياة تل ــ أبيب منذ وقت مبكر، وربما سحر الكثيرات من بنات تل ــ أبيب وحيفا، لم يستطع أن يتخلص، حتى في علاقاته الغرامية من آثار هذا الحزن الباسل الذي عمق في نفسه الاحساس بشهامة ابن الريف. ونقرأ في شعره الغزلي الكثير من مطلع شبابه، فنحس فيه نغمة الحزن على سطح عواطف الحب لديه. ويشف شعره الغزلي هذا عن تجارب غرامية كثيرة مر بها راشد. فقد ذكر أفنيري أن راشداً كان يحدثه عن بعض غرامياته، وكيف أن أهله رتبوا، ذات مرة، أمر زواجه من إحدى قريباته فرفض ذلك الزواج، إذ لم تكن قريبته متعلمة. ثم كيف أنه أحب معلمة عربية في إحدى القرى، ولكن هذا الحب لم يكن ممكناً بسبب الحاجة إلى المهر والمتعلقات الأخرى. وأنه أحب فتاة يهودية أميركية * تعمل باحثة نفسية في تل ــ أبيب، وعاش معها كما هي الطريقة بين اليهود؛ ولم يتمكن من الزواج منها ضد رغبات الأهل والتقاليد العربية. ومع ذلك لم يكن قادراً على قطع علاقاته معها. كما يشير أفنيري إلى العراك الذي أثاره راشد (الريفي الشهم) في إحدى الحفلات بتل ــ أبيب وقد رأى عشيقته تلك تراقص شخصاً آخر. ومهما يكن هدف صديقه افنيري مما نسبه إلى راشد من بوحه له ببعض قضايا غرامياته ومشاريع زواجه[٦٤]، أهو ذكر الحقيقة أم التشنيع على العرب، بتجسيد عقبات الزواج عندهم، فإن من الأدنى إلى الاقتناع انه قد تعددت علاقاته الغرامية في المدينة (اليهودية)، وفي اميركا أيضاً، قبل زواجه ومن بعده. ويذكر صديقه فوزي الأسمر قصة سفر راشد يوماً من تل ــ أبيب إلى حيفا ليلقى حسناء، كان قد تواعد معها على غداء في حيفا، وقد ظل طوال السفر يحدث فوزي عن تلك الحسناء بصفتها

---

* هي آن ليفي التي تزوجها، فيما بعد، في أميركا. وقد ذكر لي والده: أنهم لم يكونوا راضين عن ذلك الزواج.

أحدث عشيقاته. ويذكر انه قدم إلى محمود درويش، رئيس تحرير مجلة «الجديد» يومها قصيدة، نبهه محمود إلى بعض الخلل والنقص فيها، وطلب إليه إكمالها. ولما لم يستطع ذلك خلال الوقت الباقي لحلول موعده، قدمها له على حالها وطلب اليه وإلى فوزي إكمالها بأية طريقة، لأن لديه موعداً مهماً[٦٥]. هذا، وعلى الرغم من حبه الجارف لزوجه (ANN)، وإظهاره الحزن العميق على فراقها، كما يذكر فوزي الاسمر[٦٦]، فان جوسيان رودريجز، تذكر أيضاً انه كان سعيداً مع آن، ولكنه بعد فراقهما أحبها هي، وقد اتفقا بعد طلاقها من زوجها، على الزواج، وراحا يخططان لذلك في صيف ١٩٧٧. تقول «ويبدو ان حديثنا حول المستقبل كان يزيد البريق الوحيد الباقي في عينيه... ولكن موته المفاجىء هدم هذه الأفكار التي كنت أعتقد انها ستضع حداً لوحدته المتعاظمة التي كان يحس بأنها أكبر من احتماله»[٦٧].

ولا بد لنا ونحن نتحدث عن شخصية راشد حسين من ان نشير إلى بعض الطباع المتأصلة في نفسه إلى حد الإسراف، مما كان له أثر ما، بدرجة أو بأخرى، على رؤيته في الحياة. وأول هذه الطباع، التي قصدت الاشارة إليها، هي إدمان الشرب إلى حد التلف. ولا نستغرب ان يكون علق به هذا الداء منذ ارتباطه، شاباً، بالحياة اليهودية في تل ــ ابيب. ومع ان ذلك أمر طبيعي في مثل تلك الحياة، فهل يستبعد أن يحاط راشد، الشاب القروي، بتلك الحياة عن عمد؟ أما وقد علق بمثل هذه المتعة، فقد راح يغرق فيها بازدياد مشاكله و(تمرمر) حياته، خصوصاً بعد هجرته إلى اميركا، ثم بعد فشل زواجه. ونقرأ في كتابات أصدقائه ومعارفه الكثير من الاشارات والأحاديث التي تظهره على حقيقته، مدمن شراب ومعاقر خمور، حتى لا يكاد يستطيع الاستغناء عن الشرب بكميات ضخمة. ولا يكاد يحس في جيبه شيئاً من النقود حتى يشتري بها خمراً. ويشير أحد أصدقائه (هادي تورون) إلى تقدمهما لامتحان المترجمين في الأمم المتحدة، وقول راشد له ألا فائدة منه، بالإضافة إلى انه لا يستطيع العمل في مكان واحد أكثر من ثلاثة أشهر. ويضيف تورون انه ربما كان ذلك هو السبب في إحضاره زجاجة فودكا معه إلى غرفة الامتحان[٦٨]. وتذكر (افيتال دلكوف) بعض أخباره ومشاكله في عام ١٩٧٢، ودعوتها له للإقامة معهم، وكيف قابلته «وزجاجة الفودكا في يده.. كان شاحباً وعيناه نصف مغمضتين.. ومن الصعب أن يمشي مستقيماً... كأن المشروب في يده يقوم بقيادته». ويذكر بوب حداد كيف أنهما اشتريا زجاجة فودكا بكل ما كانا يملكان (خمسة دولارات وعشرين بنساً). ويذكر غيره أن راشداً اشترى بالمئة ليرة سورية، التي قدمت له في الطائرة ليلة ترحيله من دمشق، زجاجة فودكا من الطائرة[٦٩]. ويعترف هو نفسه لجلسائه ذات مرة بأنه «مصفاة كحول»[٧٠]. ويذكر أحمد دحبور ان انتكاسة راشد بعد عملية تنقية الدم الأولى التي أجريت له لا تخلو، على مأسويتها، من طرافة، «فبعد ان عولج ركب الطائرة ليعود إلى مقر عمله. وفي الطائرة (خاف) رداءة الطقس، وقلق بالتالي من الرحلة، فأخذ (كأساً) صغيرة. وعندما هبط من الطائرة كان قد عاد إلى حالته الأولى»[٧١]. وعلى الرغم من هذا الإدمان، فان راشداً لم يكن يغيب عن وعيه، وكما حافظ على بساطة نفسه وصفائها في حياته التي

تعقدت، فقد حافظ على الانشغال بهموم قضيته، فظل مشغول البال بها، كثير التفكير فيها * .

وثاني طباع راشد التي تأصلت في نفسه، هو كرمه الزائد إلى حد الإسراف والتبذير. فنفسه الإنسانية لم تكن ترضى أن تعامل الناس إلا كأقرب الناس للناس، ومن هنا فقد اتسمت بالسماحة والكرم، وبالوداعة وحلاوة المعشر لأنها تحب الناس جميعاً حبها لأقربهم اليها، فتكرم لهم وتجود بكل ما لديها. وتفيض كتابات[٧٢] أصدقائه عنه بأخبار كرمه وهداياه للكثيرين على الرغم من استدانته لإقامة الحفلات، وحتى لدفع أجرة البيت في بعض الأحيان، كأنه يطبق في ذلك حكمة القائل «الكفن ما له جيوب».

وينسجم مع روح هذه الشخصية خصلة ثالثة يمكن ان تعد طبعاً فيه، أعني بذلك روحاً من الفوضى وعدم التنظيم تحكم حياة الرجل وتسيطر عليه. ويكفي أن نستمع إلى ما كتبته زوجه (آن) عما تتصوره من حال غرفته عند موته، كي نعرف الانطباع الذي تعكسه زوجه من خلال معاشرتها له، ومعرفتها الدقيقة لهذا الطبع فيه، تقول «أوراق محترقة ربما كانت تشوش غرفته. ملاحظات، جملة أو جملتان، شعر مكتوب على علب السجائر، جرائد (كان عددها يزداد لتصبح مرجعاً في المستقبل). كل هذا احترق وذهب كما ذهب هو نفسه»[٧٣]. ويبدو أن أثر هذه الخصلة فيه لم يكن يتعدى حدود حياته الشخصية، على عكس ما كان يتوقع منه بعض الناس وبعض عارفيه. فهذا النمط من الشخصية يغلب عليه أن يبدو للكثيرين، من خلال ظاهرها، شخصية لا مبالية وغير متماسكة، ولذلك لا يتوقع لها الانضباط في الإحساس بالواجب وتحمل المسؤولية. وكان راشد استثناء في ذلك، فجاء رداً بليغاً على مثل هذه التقديرات، حيث أثبت قدرة فائقة على الإحساس بالواجب، وكفاية عالية في تحمل المسؤولية، فمثل في حياته العامة الخبرة الفلسطينية، وفي عمله السياسي الكفاية والاقتدار[٧٤]، فكان قوة إعلامية انفجرت في سماء نيويورك، فملأ بشخصيته أجواء اميركا، وكان اسمه يتصدر دائماً قوائم الأسماء في كل المحاضرات والمجالس المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٧٥].

ويبدو لي أن صمام الامان الذي حفظ لشخصية راشد تماسكها، وحماها من التفتت، يتمثل في حساسية الشاعر وبساطة نفسه وإخلاصه. وبهذه الخصال حمى شخصيته من أي غرور زائف يمكن ان يطفو بصاحبه على شبر من الماء، فظل فيه وداعة كبار المفكرين، وان لم يكن منهم، وبساطة عظماء الرجال، وان لم يحسب في عدادهم. والوداعة والبساطة سر إنسانية الانسان الذي يجعله حبيباً إلى قلوب الناس فتهوي اليه. وهكذا ظل راشد أدنى إلى الواقع، وأقرب إلى فهم حقيقته حتى انه لم يخسر صديقاً قط[٧٦]. وبصدقه وبساطة نفسه يمكننا إذن أن نفسر كيف ان إقباله الجنوني على الحياة من خلال الإفراط في بعض متعها، والإسراف في فوضى حياته الشخصية، لم يستطعا أن يفتتا شخصيته أو ان يفسدا جوهرها، حتى لنستطيع أن نعد إسرافه في الكرم مثل

* هذا الكلام هو فحوى ما ذكره لي، أحد أصدقاء راشد، السيد محمود نصر حول الموضوع.

إفراطه في الشرب أو التدخين مثلاً، مظهراً من مظاهر هذا الإقبال على الحياة. وبحساسية الشاعر في هذه النفس نستطيع أن نفسر سمة السخر الجاد الذي طبع كثيراً من شعر راشد وكتاباته النثرية ومواقفه في الحياة؛ فقد أدرك بهذه الحساسية حقيقة هذه النفس أمام نفسه واستبطن جوهرها، وبها أيضاً وعى مظهرها بين الناس، وأحس بالتناقض بين المظهر والمخبر. ومن خلال الإحساس بالتناقض بينهما أدرك المفارقة الحادة فيهما. وبروح الفنان فيه، جاءت سخريته جادة وواعية، كأنه بها يطيع ابتسامته الصعبة على الورق، فيحيلها إلى كلمات.

---

(١) Kamal Boullata and Mirene Ghossein, *The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in exile,* Detroit Michigan: (a.a.u.g.) Association of Arab-American University, 1979, pp. 25-57.

(٢) *Ibid.* p. 27 and 28.

(٣) **شؤون فلسطينية**، العدد الأول، آذار (مارس) ١٩٧١، ص١١٩.

(٤) كتابنا، **شعر المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة في ١٩٤٨ــ ١٩٦٧، دوره وواقعه**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٨١.

(٥) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p.29.

(٦) *Ibid.* p. 97.

(٧) لجنة إحياء تراث راشد حسين (اللجنة الأدبية)، **كتاب الشعر الثاني**، ديوان راشد حسين «صواريخ» ، الناصرة: مطبعة الحكيم، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٤٣؛ **المصدر نفسه**، ديوان راشد حسين «مع الفجر»، ص ١٧٣.

(٨) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* pp. 29 and 30.

(٩) «كان ما سوف يكون»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العددان ٦٣ و٦٤، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ٨٧ و٨٨.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٥.

(١١) لجنة إحياء تراث راشد حسين (اللجنة الأدبية)، **كتاب التأبين**، «راشد حسين... حصار واستشهاد»، الناصرة: مطبعة الحكيم، ١٩٧٨، ص ١٢٣.

(١٢) الياس خوري، «الموت الجانبي ــ قراءة راشد حسين في مجموعاته الثلاث»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص ١١٧.

(١٣) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 30.

(١٤) *Ibid.*

(١٥) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، «كلمة أبناء البلد»، ص ١٢٣.

(١٦) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 94 and 95.

(١٧) *Ibid.* pp. 90-92.

(١٨) *Ibid.* pp. 32 and 33.

(١٩) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٢٠) **المصدر نفسه**، كلمة محمد علي طه، «راشد حسين... رحلة العذاب والصمود»، ص ١١٠.

(٢١) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٢٢) *Ibid.* p. 34.

(٢٣) *Ibid.*

(٢٤) مجلة **الجديد** (حيفا)، العددان ٦ و٧، حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٢٥) حبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، الطبعة الأولى، ١٩٧٢؛ كتابنا، «شعر المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة من ١٩٤٨ــ ١٩٦٧، دوره وواقعه...» **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.

(٢٧) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٢٨) رجاء النقاش، **محمود درويش شاعر الأرض المحتلة**، القاهرة: دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٧١، ص ١٥٢ و١٥٣.

(٢٩) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 35.

(٣٠) عن فوزي الأسمر، *Ibid.*, p. 79.

(٣١) *Ibid.* p. 35.

(٣٢) شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١٢، آب (اغسطس) ١٩٧٢، ص ٨٣.

(٣٣) كتابنا: «شعر المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**؛ اشارة إلى مقالة سميح القاسم حول الكتاب، ورسالة راشد التي يرد فيها على سميح، وقد نشرتا في مجلة «الجديد»، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير)، ص ٢٥، والعدد الرابع، نيسان (ابريل) ١٩٦٨، ص ٣٨.

(٣٤) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* pp. 37-102.

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) *Ibid.*, p. 102.

(٣٧) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٣٨) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 102.

(٣٩) غالب راشد حسين، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٨٦، شباط (فبراير) ١٩٧٧، ص ٦٣ و٦٤.

(٤٠) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*, p. 38.

(٤١) *Ibid.*, p. 39.

(٤٢) «كان ما سوف يكون»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩١، شباط (فبراير) ١٩٧٧، ص ٦٣ و٦٤.

(٤٣) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*, p. 48.

(٤٤) *Ibid.* p. 81.

(٤٥) **القدس** (القدس)، ٤/٧/١٩٧٨، ص ٣.

(٤٦) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، شكيب جهشان، «راشد... والدخان... والعودة»، ص ٨٦.

(٤٧) محمود درويش، **شيء عن الوطن**، بيروت: دار العودة، الطبعة الأولى، ص ٢٨٢.

(٤٨) غسان كنفاني، **أدب المقاومة في فلسطين المحتلة**، بيروت: دار الآداب، ١٩٦٦؛ المؤلف نفسه، **الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات ١٢، ١٩٦٨.

(٤٩) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*

(٥٠) *Ibid.*, p. 56.

(٥١) أحمد دحبور «الشاعر راشد حسين شاهداً وشهيداً»، **المعرفة** (دمشق)، العدد ١٨١، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٥٩.

(٥٢) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 127.

(٥٣) كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩؛ *Ibid.* pp. 81, 109, 118.

(٥٤) The World of Rashid Hussein, *op.cit.* p. 125.

(٥٥) *Ibid.* p. 202؛ شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ١١٤ و١١٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**.

(٥٧) The World of Rashid Hussein, *op. cit.*, p. 59.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٩ ــ ٦٤.

(٥٩) **المصدر نفسه**، (حليم بركات)، ص ١٢٥.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.

(٦١) **المصدر نفسه**، (يوسف حمدان)، ص ١٢٨، و(رؤوف زروق)، ص ١١٦.

(٦٢) **المصدر نفسه**، (سمر عطار)، ص ١١٨.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ١٠٠ و١٠١.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ ــ ٧٧ و٧٨.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ و٨٩.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ١١١ و٦٥ و٤٨.

(٧٠) أحمد دحبور، «المعرفة»، **مصدر سبق ذكره**، العدد ١٨١، آذار (مارس)، ١٩٧٧، ص ١٥٨ــ١٦٠.

(٧١) **المصدر نفسه**.

(٧٢) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*, pp. 110, 48, 59, 60, 64, 78, 82, 127, 109.

(٧٣) *Ibid.*, pp. 56, 117, 83.

(٧٤) **المصدر نفسه**، (اقبال أحمد)، ص ٦٠ و٦١، (ادوار سعيد)، ص ٨٣ و٨٤.

(٧٥) كلمة ريموندا طويل، كتاب التأبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

(٧٦) The World of Rashid Hussein, *op.cit.*, p.59.

القوة متعددة الجنسية في سيناء

توصلت وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة، يوم ١٩٨١/٦/٢٥، إلى اتفاق بشأن تشكيل القوة متعددة الجنسية التي ستتولى أعمال المراقبة في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي منها في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولم يبق سوى توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، ومن ثم عرضه على مجلس الشعب المصري والكنيست الاسرائيلي للمصادقة.

وهكذا، توصلت وفود الدول الثلاث، بعد أشهر عدة من المفاوضات التي بدأت في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١، إلى اتفاق «يشتمل على فقرات كثيرة ووثائق تزيد عن وثائق اتفاق السلام برمته» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و ١٩٨١/٦/٢٦). وسيتولى ادارة هذه القوة مدني اميركي، على أن يكون قائدها من احدى الدول التي ستشارك في تشكيلها.

وقد أوضح رئيس الوفد الأميركي في المفاوضات، مايكل ستيرنر «أن الاتفاق ينص على أن تكون القوة بديلاً من الامم المتحدة، وأن المدير العام لها سيكون أميركياً، فيما يتولى قيادتها ضابط كبير من احدى الدول المشاركة فيها والتي لم تحدد بعد» (**النهار**، ١٩٨١/٦/٢٦).

وأشار ستيرنر إلى أن «عدد أفراد القوة سيتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ رجل، وستستخدم التسهيلات المتاحة لها بإشراف السلطات المصرية، وليس تحت امرة قيادتها، وأن المراقبين الأميركيين سيكونون من المدنيين... وأن الولايات المتحدة وافقت على المساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل القوة في السنة الأولى من عملها، على أن تتقاسم مع اسرائيل ومصر فيما بعد، النفقات بالتساوي وتبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً» (**المصدر نفسه**).

وستغطي اسرائيل حصتها من نفقات القوة المذكورة من قيمة المنشآت العسكرية التي سيتركها الجيش الاسرائيلي عند اخلائه سيناء، «وسيقوم خبراء بتقويم أهمية المنشآت... بحيث تحسم قيمتها من المبالغ التي ستتحملها اسرائيل في اطار نفقات القوة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و١٩٨١/٦/٢٦).

وبعد توقيع الاتفاق، سارعت كل من اسرائيل ومصر إلى الاعلان عن أنه جاء في صالحها، أو انسجاماً مع شروطها. فقد «شددوا، في القاهرة، على أن هذه القوة لا تعتبر بديلاً لقوات الأمم المتحدة. وستقوم بمهامها تحت السيادة الكاملة لمصر على سيناء... وقال اللواء محسن حمدي، أحد أعضاء الوفد المصري، أن الاتفاق ينص على ألا تزيد القوة عن ألفي رجل... أما المصادر الاسرائيلية، فقالت أن القوة ستتألف من ٢٥٠٠ رجل» (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة للمشاركة الأميركية في القوة، «فستشارك فيها كتيبة اميركية تنتشر على الجانب المصري

من الحدود» (**المصدر نفسه**). وتعقيباً على ذلك، سارع المصريون «إلى تأكيد أن هذه الكتيبة، لا علاقة لها بقوة الانتشار السريع التي أقامتها الولايات المتحدة للتدخل في حال حصول أزمة في منطقة الخليج» (**المصدر نفسه**).

ومقابل الكتيبة الاميركية في الجانب المصري، «سينتشر على الجانب الاسرائيلي نحو مئة من المراقبين الأميركيين» (**المصدر نفسه**). «كما ستستخدم القوة المذكورة مطار أيتام القريب من رفح، حيث سيوضع تحت تصرفها عدد من طائرات الهليكوبتر» (**المصدر نفسه**). أما النقطة الباقية التي لم يتم اتفاق بصددها بعد، فهي مسألة الدول التي ستشارك فيها. إذ أن معظم الدول التي جرى الاتصال بها لهذا الشأن تحفظت، واشترطت أن تتم مشاركتها بإشراف الامم المتحدة، لكن المساعي ما زالت مستمرة في هذا الصدد. أما إذا فشلت المساعي هذه، فستتألف القوة المذكورة من قوات اميركية صرفة. وهذا احتمال وارد، فقد أوضح ستيرنر «أنه يحمل تعليمات محددة من وزير الخارجية الاميركي. وأن الولايات المتحدة تفضل، أولاً، تشكيل قوة تابعة للامم المتحدة. وإذا لم يتمكن من ذلك سوف يتم تشكيل القوة متعددة الجنسية» (السفير، ٢٩/٣/١٩٨١). «ولم يستبعد الديبلوماسيون أن تكون القوة اميركية، وذلك كحل أخير للمشكلة» (**المصدر نفسه**). «وأعلنت مصر أنها مستعدة لاعتبار تمركز قوات اميركية في صحراء سيناء جزءاً من القوة متعددة الجنسية، إذا كان من شأن ذلك أن يسهل تشكيلها» (**المصدر نفسه**)، مع أن مصر «تجد نفسها مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة إلى سيناء كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر، أي بعد اتضاح أن مجلس الأمن لا يهتم بمعالجة الموضوع» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

ويبدو، الآن، أن لا خيار آخر سوى تمركز قوات اميركية صرفة، وإذا شاركت إلى جانبها قوات أخرى فستكون محدودة وقليلة الفعالية، حيث أن تعداد القوات الأميركية سيبلغ ١٠٠٠ رجل، في حال وجود قوات أخرى من دول أخرى.

سيطرة اميركية

شكلت مسألة الانسحاب النهائي من سيناء، منذ توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية، قلقاً في اسرائيل. لذا، تشددت اسرائيل في موقفها، فأعلنت أنها لن تنسحب دون ضمانات أمنية مقبولة منها؛ والضمانات الأمنية تلك تعني أمرين جوهرين هما:

١ ــ ضمان عدم نشوب حرب على حدودها الجنوبية مع مصر. وهذا يقتضي وجود قوة قادرة على الردع من دول ذات تأثير فعال. ولذا، أصرت اسرائيل، طيلة المفاوضات، على ضرورة اشتراك الولايات المتحدة، اشتراكاً فعلياً لا رمزياً، في القوة متعددة الجنسية.

٢ ــ تأمين حرية الملاحة لاسرائيل بين ايلات والبحر الأحمر. وهذا يقتضي حسب المفهوم الاسرائيلي أن ترابط بعض وحدات القوة في المناطق الممتدة بين ايلات وشرم الشيخ.

وقد طرح موشي دايان، أمام الكنيست الاسرائيلي القرار القاضي، بعدم الانسحاب «ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نقبله» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨١)، وطلب دايان ضرورة تصديق الكنيست على الاتفاق قبل وضعه موضع التنفيذ، ومما قاله: «فعندما سننسحب من تلك المنطقة، فإننا عملياً، سننسحب من أهم منطقة من الناحية الأمنية، بالنسبة لنا، بما فيها المطارات والمستوطنات وشرم الشيخ، الذي يسيطر على الملاحة... وما لم يكن هناك اتفاق فلن يكون هناك انسحاب» (**المصدر نفسه**). كما أكد بيغن على الأمر ذاته، وقال: «إن اسرائيل لن تكمل انسحابها من سيناء قبل أن تشكل واشنطن قوة مراقبة متعددة الجنسيات للاشراف على الحدود مع مصر» (**النهار**، ٢٥/٢/١٩٨١).

في مواجهة التصلب الاسرائيلي، الذي بينت اسرائيل دوافعه، كانت مصر تلح على أن تشكل القوة بإشراف الأمم المتحدة. لكن هذا الاحتمال كان ضعيفاً لأن الفيتو السوفياتي له بالمرصاد. وسعت مصر إلى

تحاشي وجود قوة اميركية في صحراء سيناء إلا كخيار أخير، أو كجزء من قوة من دول عدة، لكن «اسرائيل هي التي طالبت أن تكون قوة المراقبة في سيناء... بأكثرية اميركية كشرط للإنسحاب الكامل من سيناء، وفقاً لمعاهدة السلام، وحاولت مصر اقناع اسرائيل بالموافقة على أن تشكل القوة من جنود الامم المتحدة، لكن اسرائيل عارضت ذلك» (و.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و٢٦/٦/١٩٨١).

فهل كان تشدد اسرائيل وتمسكها بضرورة أن تكون أكثرية القوة اميركية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة؟ وسواء كان الأمر بالتنسيق بين اسرائيل والولايات المتحدة، أم دونه، فقد تقرر أن يكون أكثر من ثلث القوة اميركياً. هذا، وستكون القوة بالكامل اميركية، إذا امتنعت دول العالم الأخرى عن الاشتراك فيها.

وقد ذكرت دوائر أميركية مطلعة، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة المذكورة، «إن الولايات المتحدة تعتزم المشاركة في قوة السلام متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء، مما يوفر لها نقطة ارتكاز اضافية لقوة التدخل السريع» (**السفير**، ٢٠/٣/١٩٨١). كما أعلن وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ «أن بلاده تجري مفاوضات مع مصر واسرائيل للمشاركة في قوة السلام» (**المصدر نفسه**) وبالمعنى نفسه، أكدت مصادر اميركية «أن الوحدات الاميركية في قوة حفظ السلام... ستكون، مرتبطة بالدرع الأمني الذي تقيمه الولايات المتحدة ضد ما وصفته تلك المصادر بالتغلغل السوفياتي في منطقة الخليج» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٨١).

لكن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، شدد في تصريح له على «أن القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلي منها، ليست جزءاً من قوات التدخل السريع الاميركية... فهي لا تضم قوات محاربة ولا يمكن أن تكون، مثلاً، جزءاً من القوات الاميركية سريعة الانتشار، وليس لها أية أهداف عسكرية أو استراتيجية... فمهمة هذه القوة محددة باطار معاهدة السلام، وبالتالي لا يمكن أن تستخدم لأي هدف يخرج عن هذا النطاق الواضح المحدد» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨١). وأوضح الدكتور غالي مفهوم مصر وشروطها لوجود تلك القوة، وهي:

«١ ــ أن تنتهي فترة انتداب هذه القوة عندما يصبح بالامكان تشكيل قوة متعددة الجنسية عن طريق منظمة الامم المتحدة.

«٢ ــ أن تحترم هذه القوة سيادة مصر على صحراء سيناء.

«٣ ــ أن تنحصر مهمتها في ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، وإن لا يتم استخدامها لأية أغراض أخرى» (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨١).

لكن موشي دايان، وهو أحد صانعي اتفاق السلام مع مصر، أوضح أن «سيناء ستكون مجردة من الأسلحة ومقسمة إلى قسمين، في القسم الأول سيتولى مراقبون من الامم المتحدة الحفاظ على بقاء المنطقة مجردة من السلاح، كما سيبلغون عن كل خرق يتم. أما في القسم الشرقي من سيناء، الذي يشمل شرم الشيخ والمطارات والمستوطنات اليهودية، فوظيفة المراقبين لن تكون المراقبة، بل عليهم تجسيد الاتفاق. وعلى قوة الامم في تلك المنطقة تأمين حرية الملاحة، وهي مسؤولة عن ذلك، وسيكون لدى هذه القوات أسلحة... ومن حقها اطلاق النار على كل من يخرق الاتفاق» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٤/٣/١٩٨١).

وباستبدال «قوة الامم المتحدة» في النص الذي ذكره دايان بـ«القوة متعددة الجنسية»، سواء كانت متعددة الجنسية أم أميركية صرفة، يتضح أن مهمة تلك القوة ليست المراقبة، بل الحفاظ على المصالح والأمن الاسرائيليين اللذين ستكف اسرائيل عن القيام بهما مباشرة بسبب تخليها عن سيناء.

وبغض النظر عن تصريحات هذا الجانب، أو ذاك، من الأطراف الثلاثة المتفاوضة، فقد ساد تحفظ لدى دول العالم من مسألة الاشتراك في تلك القوة، انطلاقاً من اعتبار أنها ستكون جزءاً أو ركيزة من ركائز

الدفاع الاميركية الموزعة في العالم. وقد حاولت الادارة الاميركية التأكيد للدول التي اتصلت بها في هذا الشأن، على أن تلك القوة لا علاقة لها بقوات التدخل السريع الاميركية. وبالصيغة ذاتها تحدث ستيرنر مع المصريين، إذ أكد لهم «أن المقصود ليس اقامة قواعد عسكرية، فالقوة متعددة الجنسية ستشرف على تنفيذ السلام، وأية قوة اميركية ستشارك فيها، ستسعى إلى ذلك أيضاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

كما أكد وزير الخارجية الاميركي، في مشاوراته مع وزير الخارجية الاسترالي، بشأن اشتراك استراليا في القوة على هذا الأمر، «وقدم هيغ ضماناً إلى ستريت، وزير الخارجية الاسترالي، أن القوة المقترحة لن يكون لها أي دور يتجاوز حفظ السلام. كما ذكر له أن السعودية والاردن أكدتا على الدوام، اضافة إلى دول عربية معتدلة اخرى، أن لمصر الحق في التفاوض على عودة أراضيها، مشيراً إلى أن هذه الدول لا تعارض إلا المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية من أجل الحكم الذاتي الفلسطيني» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

وتتناقض تأكيدات هيغ هذه مع تصريحات سابقة له ولرجال من الادارة الاميركية بشأن ما يمكن أن يشكله الاشتراك الاميركي في قوة حفظ السلام في سيناء من تعزز للدرع الأمني الاميركي.

مشاركة الدول

علقت الاذاعة الاسرائيلية على تمسك مصر بضرورة أن تتولى الامم المتحدة مسألة الرقابة في سيناء بالقول: «إن مصر مضطرة، لا سيما أمام العالم العربي، إلى اتخاذ موقف يمنع دخول الولايات المتحدة كعنصر حقيقي في قوة المراقبة، إلا من منطلق عدم توافر أي خيار آخر» (ر. إ.إ.، العدد ٢٣٠٥، ٢٩ و٣٠/٣/١٩٨١).

لكن مصر كانت مقتنعة بأن الامم المتحدة لن تقبل تلك المهمة، لذا سعت، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة، إلى الاتصال بدول العالم كي تشترك في القوة متعددة الجنسية. ففي جولة قام بها وزير خارجية مصر كمال حسن علي، عرض الأمر على الدول الاسكندينافية، وقد أوضحت تلك الدول للوزير المصري عدم امكان مشاركتها «إلا إذا كانت هذه القوات ستعمل تحت علم الامم المتحدة» (**السفير**، ٢٩/٣/١٩٨١). لكن كمال علي، أعلن، في حينه، «أن بعض دول اميركا اللاتينية أعلنت استعدادها للاشتراك» (**المصدر نفسه**).

وسعت الولايات المتحدة، بدورها، إلى هذا الغرض فاتصلت بعدد من الدول، لكنها ووجهت بالتحفظ ذاته. ولا يبدو حتى الآن ما يؤكد اشتراك أي من الدول التي اتصلت بها، إذا استثنينا ترحيب وزير الدفاع الكندي بذلك «إذا طلبت مصر واسرائيل ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢١/٥/١٩٨١). أما حكومة استراليا، فقد أثارت المعارضة الاسترالية البرلمان ضدها، وكشفت وثائق أمامه تؤكد أن هدف الولايات المتحدة ايجاد نقاط ارتكاز أمنية اضافية في منطقة الشرق الأوسط تحت غطاء القوة المتعددة الجنسية، مما دفع وزير خارجية استراليا إلى ارسال رسالة لوزير الخارجية الأميركي هيغ مؤرخة، في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، موضحاً «ان الاشتراك في قوة في سيناء دون اشراف الامم المتحدة سيسبب صعوبات لاستراليا» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨١).

ويبدو أن مشاركة دول أخرى، أو عدمها، ليست مسألة ذات شأن بالنسبة للدول الثلاث، مصر واسرائيل والولايات المتحدة، فاسرائيل ترغب في وجود أميركي فعال في سيناء. ومصر أكدت أكثر من مرة على أنها مستعدة لتقديم أية تسهيلات للولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي من جهة، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في منطقة الخليج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أشار الخبراء «إلى أن من مميزات مشروع المشاركة في قوة سيناء امداد الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط، مع مراعاة التحفظ العربي حيال

الوجود العسكري الاميركي في المنطقة» (**السفير**، ١٩٨١/٣/٢٠). وأكد ذلك مسؤول أميركي، فقال: «ان المشكلة التي نسعى لحلها هي إيجاد وسيلة لإستغلال المنشآت العسكرية الممتازة في سيناء دون الأضرار بعلاقاتنا مع دول المنطقة، أو بعملية كامب ديفيد» (**المصدرنفسه**).

في ضوء ذلك، يبدو أن الخيار الثالث بالنسبة لقوام القوة متعددة الجنسية هو الغالب، أي وجود قوات اميركية صرفة. وهذا الخيار يعطي للولايات المتحدة حرية التصرف في منطقة مهيأة لكافة الاستخدامات العسكرية تحت غطاء حفظ السلام بين مصر واسرائيل.

أحمد شاهين

كتابات مصرية
مناهضة للصهيونية والتطبيع

شكلت زيارة السادات للقدس المحتلة، في أواخر عام ١٩٧٧، وما ترتب عليها من نتائج وآثار، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ شعب مصر، وككل الأحداث «التاريخية!»، كان لها انعكاساتها المباشرة على مسار الحركة السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية في البلاد، وفي مواجهة هذه «الذروة» في الفعل الساداتي، المرتبط بالسياسات والمصالح الامبريالية (الاميركية أساساً) والصهيونية، تحددت مواقف القوى والاتجاهات السياسية المؤيدة، والمعارضة، والوسطية. وكان المثقفون المصريون، كعادتهم، من بين الفئات الأكثر حساسية للخطوة الجديدة، وتأثراً بها من حيث السلب والايجاب. لقد ساعد هذا الحدث البالغ الأهمية (الزيارة وملحقاتها) على دفع عمليه «الاستقطاب» في صفوف مثقفي مصر خطوات حاسمة للأمام؛ الأمر الذي طور أساليب وأشكال الصراع بينهم، وبين النظام وأجهزته، إلى مستوى غير مسبوق طوال السنوات المتوترة التي كانت قد انقضت من يوم أن استولى السادات على السلطة منفرداً، بانقلاب ١٥ أيار (مايو) ١٩٧١. فمنذ ذلك الزمن، كانت المعسكرات آخذة في التبلور، والتخوم بين الصفوف الوطنية، والمتخاذلة بادئة في التحديد... ومع كل يوم يمر، كانت ملامح السلطة الطبقية الجديدة تتضح أكثر فأكثر، وهو ما كان يعني المزيد من مسببات الفصل بين المعسكرين، نظراً لتباعد المصالح والطبقات والفئات المعبر عنها.

على هذه الخلفية، كان بوسع المراقب لمواقف المثقفين المصرين بعد الزيارة، أن يلحظ ذلك الانقسام البيِّن في مواقعهم، وأساساً، إلى قسمين كبيرين.

الأول هو القسم الموالي للنظام، المرتبط باستمراريته، والمستفيد من نتائج خططه السياسية والاقتصادية، وبالذات من انتهاجه لسياسة الانفتاح الاقتصادي في الداخل، والارتباط باميركا والغرب والكيان الصهيوني في السياسة الخارجية، وقد انبرى هذا الجناح بقوة لشد أزر السادات وأركانه في معركتهم من أجل تحرير اتفاق الصلح الساداتي ــ الصهيوني بكافة التزاماته، وركز هذا الجناح كل قواه من أجل تقديم المبررات السياسية والاقتصادية والفكرية والتاريخية لطي صفحة الصراع مع «اسرائيل»، وبدء عهد «الأخوّة» و«السلام»، ومن أجل بناء الأساس المادي لانتصار فكرة «التطبيع» المصري ــ الصهيوني، وقد تمثل هذا القسم بصورة رئيسية في قطاع من البيروقراطية المكتبية، وشرائح من التكنوقراطيين المرتبطين بالسياسات الاقتصادية الجديدة، وعدد من الكتّاب والصحافيين اليمينيين (كان بعضهم قد تعرض لأنواع شتى من الادانات في المراحل الوطنية المنصرمة)، وفي قيادات بعض النقابات المهنية، كنقابة المهندسين التي استولى على رئاستها الرأسمالي الكبير وصهر السادات، عثمان أحمد عثمان، وكذلك ضم هذا القسم العديد من الرموز السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتساقطة، وبعضهم كان ذا حظوة في المرحلة السابقة.

بينما تجمع حول موقف رفض الزيارة وما تبعها من نتائج وبخاصة اتفاقية كامب ديفيد، القسم الآخر من المثقفين المصريين، الذين مثلوا الجناح الوطني منهم، وهم «جبهة» متنوعة، مختلفة الاتجاهات والمنابع الأيديولوجية والانتماء السياسي؛ وقد تحصن هؤلاء في بعض النقابات الوطنية، ذات التراث الديمقراطي والوطني التاريخي الأصيل، كنقابة المحامين، ونقابة الصحافيين، وبعض النقابات العمالية، كما انتشروا في قواعد نقابات أخرى، كالمهندسين، وفي الجامعات، بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما شكلت نسبة هامة من الفنانين والأدباء والمفكرين، وبالذات الشباب، زخماً قوياً في هذا الاتجاه.

وبين الاتجاهين الرئيسيين اللذين تمحورت حولهما مواقف الأغلبية من المثقفين المصرين، تراوحت مواقع آخرين، في انتظار «اتضاح معالم الصورة!»، وهو ما كان يعني غلبة رؤية فريق على رؤية الفريق الآخر. ومن الملاحظ أن اتجاه «البين بين» ذلك، قد أخذ في الفترة الأخيرة يحسم موقفه؛ باتجاه التحول، خطوة خطوة، نحو مواقع صفوف المعارضة الوطنية. ويرجع تبدل المواقف هنا، إلى الانكشاف الفاضح لأبعاد الصلح الساداتي ــ الصهيوني ومضامينه من جهة، وإلى تمزق رداء «السلام» المزيف، الذي حاولت «اسرائيل» خداع الرأي العام المصري بارتدائه، ولتبدي العجز الكامل، حتى الآن، لاتفاقية كامب ديفيد، عن جر أي طرف عربي آخر إلى معسكرها، ولموقف الرفض الذي جوبهت به هذه الاتفاقية في الداخل وفي الخارج، من جهةٍ أخرى.

صراع مستمر

إذا كان أولئك المثقفون الذين انضموا إلى «جوقة» السادات، وأعلنوا تأييدهم الصريح لنهجه السياسي، وقدموا خدماتهم لنظامه، قد انفتحت أمامهم كل سبل التقدم وتكوين الثروات، ومنحوا فرصة استخدام كل أبواب النشر والتعبير عن الرأي، وقُدمت لهم كل التسهيلات اللازمة لإبلاغ «رسالتهم» واعلان «مواقفهم» المتفقة مع مواقف النظام، فلقد حُرم القسم الوطني من مثقفي مصر حرماناً كاملاً من كافة الحقوق الانسانية والسياسية المعترف بها، عقاباً لهم على رفضهم المعلن، والواضح، لما تم.

ولم يكن حرمانهم هذا، في واقع الأمر، بجديد على الواقع المصري، فقد كانت المعركة بين النظام، وبين الجناح الوطني من المثقفين المصريين قد مرت، سابقاً، بأزمات حادة مستمرة؛ فمنذ تولى السادات الحكم، اتخذ مجموعة من الاجراءات في مواجهتهم، وبغية حصارهم وحصار قدرتهم على الفعل المعارض، بدأ بتصفية كل منابر الثقافة الوطنية (اليسارية)، كالطليعة، والكاتب، وروز اليوسف... الخ، وفيما بعد، أغلقت جريدة «الأهالي»، جريدة حزب التجمع الوطني. كما أعاد تنظيم الصحافة والاذاعة والتلفزيون وجهاز السينما لاستبعاد كل من يُشتبه في ولائه، وأحال العشرات من العاملين في هذه الجهات إلى وظائف ادارية بيروقراطية، بعيدة كل البعد عن مواقعهم الفكرية والثقافية، واضافة لذلك اعتقل المئات منهم أكثر من مرة، وقدم العشرات إلى محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، وحارب الكثيرين في أرزاقهم، مما أجبرهم على الهجرة الداخلية (بالصمت)، أو خارج البلاد. وحينما تصاعدت المعركة بين المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين وبين نظام السادات، استغل النظام كل الأساليب الديماغوجية المعروفة لعزلهم عن الشعب، ولتشوية مواقفهم (الوطنية خاصة)، متهماً اياهم بالخيانة والعمالة... الخ، غير أن هذا كله لم يَفُتّ في عضد المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين في مصر، الذين أصروا إصراراً عظيماً على الاستمرار في حمل مسؤولياتهم، والقيام بواجبهم التاريخي، مهما كان الثمن.

كانت المشكلة الأساسية التي واجهت المثقفين الديمقراطيين في مصر، هي كيفية توصيل وجهات نظرهم إلى المواطن المصري العادي (رجل الشارع) الذي تحاصره وسائل الاعلام الرسمية بزيفها وتضليلها من كل جانب، وفي ظروف سيطرة السلطة وتوابعها على كل الصحف الحكومية (المسماة بالقومية!) والمجلات وسائر المطبوعات، وكذلك أجهزة الاذاعة والتلفزيون، والسينما وباقي وسائل الاتصال والتوجيه... التي لم تفتح أبوابها (جميعاً) إلا لأولئك الذين جندوا كل امكاناتهم لخدمة أهداف النظام وتبرير سياساته؛ وقد استطاع الصوت الوطني للمثقفين المصريين، في بحثه الدؤوب عن مخْرج من حالة الحصار المستمرة

التي طوقته، أن يجد بدائل مهمة، وذات فاعلية ملحوظة، لعرض آرائه. ولبلورة أفكاره ومفاهيمه، ولإعلان مواقفه المناوئة لكل ما تنتهجه السلطة من خطوات، خاصةً على صعيد المشكل الوطني (فيما يتعلق بالصلح مع «اسرائيل»، والعلاقات بالولايات المتحدة الأميركية، وتحويل مصر إلى نظام تابع للامبريالية ومعادٍ لحركات التحرر العربية والعالمية... الخ).

وفي هذا السياق، استطاع المثقفون الوطنيون في مصر، أن يستغلوا ثغرة صغيرة في قوانين النشر، تبيح إصدار مطبوعات **غير دورية**، دون اشتراط مرورها ـ كالعادة ـ في البدء على الرقابة، وقد نفذ الصوت الوطني **بقوة** من هذه الثغرة، مستثمراً إلى أقصى حد ما أتاحته من هامش للحركة، وانتشرت، بناءً على ذلك، ظاهرة بالغة الأهمية الآن في مصر، تمثلت في بروز العشرات من النشرات الفكرية والأدبية والسياسية، التي يقوم على اصدارها العشرات من التجمعات الثقافية الوطنية، شكلت، وتشكل، في مجموعها، ما يمكن أن يطلق عليه ارهاصات «**الثقافة البديلة**» عن الفكر الرسمي المتساقط، ولثقافة عصر الانحطاط الراهنة.

كانت هذه المقدمة، وإن طالت، ضرورية، لطرح الخلفية التي يخوض على أساسها المثقفون الوطنيون ـ الديمقراطيون المصريون معركتهم ضد الغزو الصهيوني الفكري لبلادنا، وضد محاولات تسريب الفكر المعادي إلى عقول الجماهير، وتتيح لنا هذه «البانوراما» الشاملة أن نتقدم لقراءة نماذج لجهودهم في هذا المضمار. وغني عن الذكر، اننا لا نستطيع، في مثل هذا الحيز المحدود، أن نتابع بالتفصيل كل ما صدر في سياق هذا الأمر، ولم يكن هذا هدفاً من أهداف تقريرنا. وغاية ما في الموضوع أننا نريد القاء الأضواء على رؤية المثقفين الوطنيين الديمقراطيين المصريين للصراع العربي ـ الصهيوني، ولقضايا «التطبيع»، ولرؤيتهم لأبعاد العلاقة مع كلٍ من الثورة الفلسطينية والعدو الصهيوني، وكذلك على فهمهم لأبعاد المشروع الصهيوني، وفكره، وتطلعاته، وادراكهم لمغزى الأطماع الصهيونية وطموحاتها في المنطقة.

إن الأهمية القصوى لهذه القضية، تتوضح من ادراك أن قراءتنا هذه هي قراءة في أوراق علنية، أي أنها قراءة في مطبوعات تباع في الشارع، ومتاح تداولها لكل المواطنين، وهي تتمتع لذلك بميزة مهمة عن سواها من الكتابات. كما أن اهتمامنا بهذه الظاهرة يعود أيضاً إلى أنها تعكس بالفعل، في اتساع مداها وتناميها المستمر، اهتماماً متزايداً لدى قطاعات عريضة من المثقفين والجماهير بالقضية الوطنية المصيرية، اهتماماً يتجاوز مجرد التأثر السطحي، إلى محاولة فهم كافة أبعادها فهماً عميقاً؛ وادراك تعقيداتها ادراكاً واضحاً.

وتبقى نقطة جديرة بالملاحظة في هذا التقديم؛ وهي: ان ما اخترناه من نماذج لعرضها في هذا المجال، توخينا فيه أن يعكس المناخ العام لوعي جمهور المثقفين الوطنيين ـ الديمقراطيين، بالقضية والصراع دون تخصيص. وبمعنى آخر، فإننا استثنينا من هذه المتابعة، عن عمد، وجهات النظر ذات الطابع الحزبي، علني أوسري، باعتبار أنها جديرة بدراسة خاصة، ترصد التطور في مواقف القوى السياسية المصرية، ومنظور فهمها لأبعاد العلاقة مع الكيان الصهيوني، وكيفية ادارة الصراع في مواجهته، وأشكال ذلك الصراع... الخ.

دفاعاً عن الثقافة القومية

كانت **لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر**، التي تشكلت عقب زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، كملتقى ثقافي جبهوي لأكثر من تيار واتجاه أيديولوجي وسياسي، وطني ـ ديمقراطي ينشط من خلال حزب التجمع الوطني الوحدوي سبّاقة إلى المبادرة بالعمل في هذا المجال. وقد لجأت اللجنة إلى تنظيم العديد من النشاطات، كالمؤتمرات والندوات، من أجل التعبير عن موقف أعضائها الرافض لاتجاهات السلطة المصرية في الصلح مع العدو الصهيوني. وأصدرت اللجنة سلسلة من النشرات التي تتناول العديد من القضايا التي طرحها سير العلاقات بين النظام الساداتي، وبين «اسرائيل»، ومن أهمها:

ـ دفاعاً عن الثقافة القومية.

ـ لا للصهيونية.
ـ النشاط الثقافي الأجنبي في مصر.
ـ المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية.

نحو برنامج وطني للنضال على الجبهة الثقافية

ويبدو من متابعة اصدارات «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية»، أنها اختطت لنفسها نهجاً علمياً رصيناً، يتوخى إبراز المخاطر التي تتهدد الوطن ومصالحه الاستراتيجية، وهويته المميزة، وثقافته التاريخية من جرّاء فتح شتى الأبواب أمام الدعاية الصهيونية بمختلف نواحيها، وبالذات في مجال الثقافة والفكر؛ مما دعا اللجنة للتأكيد على دور المثقف الوطني المصري في حماية هذه الثقافة القومية المهددة بـ«ضياع الهوية المميزة أمام زحف المفاهيم الصهيونية عليها» وبـ«عزلها عن القاعدة العربية وحصارها في نطاق اقليمي ضيق»، وبالذات في ظل «أوضاع مصر الداخلية التي تضاعف من خطورة الغـزو الصهيوني، الاقتصادي منه والسياسي والثقافي على السواء، فقد تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد تنمية إلى اقتصاد طفيلي تابع، وتحولت مصر من أرض صناعية، إلى سوق لاستقبال المنتجات الأجنبية، وتحولت الثقافة الوطنية إلى مشروعات تجارية يباع بمقتضاها التراث والعقل المصري، لا فرق بين بيع الآثار القديمة، والمؤسسات الفنية الحديثة» («**دفاعاً عن الثقافة القومية**»، القاهرة: منشورات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، حزيران (يونيو) ١٩٧٩). وإزاء هذا الوضع الخطر، فإن الخطوط المبرمجة لمهمة جمهرة المثقفين الوطنيين الديمقراطيين المصريين، حسبما ترى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، تتحدد، الآن، على النحو التالي:

«١ ـ حماية التراث الوطني والروحي، والدفاع عن الثقافة الوطنية ضد الأخطار التي تتهددها، ودراسة وسائل احياء ونشر الجوانب المضيئة في تاريخنا الوطني، وكفاح شعبنا ونضاله، ضد كل محاولات الغزو والاحتواء الأجنبي.

«٢ ـ رفض أي شكل من أشكال التبعية، والدفاع عن المواقع القيادية التي تشغلها الخبرة المصرية، وإبراز منجزات هذه الخبرة، ومعطيات هذه الخبرة، في كل المجالات الفكرية والانتاجية، وإحباط محاولات بث 'عقدة الخواجة' في عقول شبابنا ومثقفينا، والتي تهدد بالعودة مرة أخرى بعد أن تحررت مصر منها، في ظل كفاحنا ضد الاستعمار القديم والجديد.

«٣ ـ كشف المخططات الاستعمارية والصهيونية، والتصدي لها في كل المجالات وإحباطها أولاً بأول، أياً كان مجال نشاطها.

«٤ ـ تمكين رجال الدين، المهتمين منهم بقضايا شعبنا، من القيام بدورهم النضالي التـاريخي التقليدي، ذلك الدور الذي لم تفتقر إليه الحركة الوطنية في أي مرحلة من مراحل نضالها.

«٥ ـ التنبيه إلى محاولات تحريف وتشويه تاريخنا الحديث، وتراثنا الديني والروحي، والمنطلقات الوطنية التحررية التي انطلق منها كل ابداعنا الفكري والفني والعلمي طيلة تاريخ مصر الحديث.

«٦ ـ تأكيد وحدتنا الوطنية، وحدة الهلال والصليب، ضد المخطط الصهيوني الاستعماري، وقد توحد الهلال والصليب دائماً وأبداً تحت رايات الوطنية والتحرر، ولا ينبغي أن نسمح لسياسة المستعمر التقليدية 'فرق تسد'، أن تفرق بين الصفوف التي انصهرت خلال الكفاح الوطني التحرري في وحدة لا تنفصم.

«٧ ـ تحرير العقل والفكر والرأي والابداع، عن طريق الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، وإلغاء قوانين الطوارىء، واطلاق حرية الاجتماع والتعبير... الخ.

«٨ ــ انطلاقاً من هذا كله... ندعو كافة المثقفين المصريين، وبإلحاح، لتشكيل هيئات للدفاع عن الثقافة الوطنية في مختلف المواقع التي يعملون بها... داخل مؤسساتهم العلمية والثقافية، ونقاباتهم وجمعياتهم وروابطهم وجامعاتهم... ولنتذكر دائماً أن الثقافة الوطنية والقومية في خطر، وأن الشخصية المصرية العربية مهددة» (**المصدر نفسه**).

إن جزءاً أساسياً من حملة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد عملية «التطبيع الثقافي»، يتم عن طريق التركيز على استعادة تاريخ الموقف الثقافي الوطني المصري من الغزوة الفكرية الصهيونية. وفي هذا السياق تأتي الدراسة التي أصدرتها بعنوان: «المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية». وقد حذرت اللجنة، في صدر هذه الدراسة، من محاولات الصهيونية لاختراق حاجز «الوعي المصري المتأصل بانتمائه القومي العربي، ووعي العقل المصري بتدابير الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر للنفاذ عن طريق الثقافة إلى ما قد تعجز عنه السياسة» (**المصدر نفسه**). وتناولت بالشرح حقيقة موقف المثقفين المصريين الرافض للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥؛ حيث رفض مفتي الديار المصرية، آنذاك، الشيخ محمد بخيت، الدعوة، وكان هذا هو أيضاً موقف الجامعة المصرية، حينما دفعت الحكومة المصرية، بإلحاح من سلطات الاحتلال البريطاني، الاستاذ أحمد لطفي السيد، مديرها، إلى الحضور كممثل رمزي لها... وقد «ذهب الاستاذ لطفي السيد شاعراً بتورطه، مما جعله يعود من هناك ليصدر بياناً يعتذر فيه عن زيارته، مُقدراً الرفض العربي الشامل للمشروع الصهيوني الذي مثله افتتاح الجامعة العبرية في القدس في ذلك الوقت» (**المصدر نفسه**).

واختتمت الدراسة تقديمها بقولها: «إننا ننشر هنا قصة افتتاح الجامعة العبرية سنة ١٩٢٥، وردود الفعل التي أثارتها على الساحة العربية عامة، وفي مصر بوجهٍ خاص، والرفض الذي عبرت عنه الصحافة المصرية؛ وعبر عنه المثقفون ورجال الدين، بما أسس الرفض العربي الوطني الشامل لهذا المشروع منذ نشأته... لعل أن يكون في ذلك عبرة لمن يعتبر»! (**المصدر نفسه**).

النشاط الثقافي الأجنبي في مصر

ومن النموذج التاريخي للخطر الثقافي الصهيوني، المتمثل في افتتاح الجامعة العبرية، إلى المخاطر الراهنة على العقل المصري، تنتقل دراسة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية المعنونة بـ: «النشاط الثقافي الأجنبي في مصر» لكي تدق نواقيس الخطر من «التقاء كلٍ من اسرائيل والامبريالية العالمية عند نقطة واحدة: وهي الاستيلاء، أولاً، على العقل المصري، ثم الانطلاق بعد ذلك إلى تحقيق أهداف كل منهما». (**النشاط الثقافي الأجنبي في مصر** ، القاهرة: منشورات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ٦).

وتعيد الدراسة للأذهان ذكريات الحملة التي تصاعدت في أعقاب ثورة ١٩٥٢؛ حيث كان الثقل الاستعماري قد انتقل من اوروبا إلى الولايات المتحدة: «فقد شهدت مجالات الثقافة الوطنية في مصر نشاطاً محموماً للجامعة الاميركية... ومؤسسة فرانكلين... والنقطة الرابعة، كما نشطت المنظمة العالمية لحرية الثقافة. ودور المخابرات الاميركية في تمويل هذه المؤسسات دور معروف كشفت عنه الصحف الاميركية ذاتها في الستينات» (**المصدر نفسه**، ص ٧).

وتلمس الدراسة ملحوظة على جانب كبير من الأهمية، تكشف العلاقة بين هذه الأجهزة المعادية، وحملة الغزو الجديدة للعقل المصري، فتقول: «فليس من باب المصادفة، أن نكتشف أن الأقلام التي دافعت بحرارة عن فرانكلين، والمنظمة العالمية لحرية الثقافة، والمختار، وثقافة 'السوبرمان'، وتخريب التاريخ الوطني، هي نفسها وأشباهها التي تشارك اليوم في خدمة الغزو الثقافي القادم مع المؤسسات التابعة لأعداء الفكر القومي التقدمي» (**المصدر نفسه**، ص ٩).

وتبدأ الدراسة تتبعها للنشاط الثقافي الأجنبي، والصهيوني أساساً، في مصر، بمراجعة ملاحق اتفاقية

كامب ديفيد التي تنص، في بند رقم (٣) من بروتوكول العلاقات بين الطرفين، على «إقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المبدئي»، كما أن الطرفين يتفقان «على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه، وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المبدئي، بنية عقد اتفاق ثقافي» (**المصدر نفسه**، ص ١١).

لقد كان لدى الطرف الصهيوني تصورات مسبقة، تفصيلية، عن أبعاد العلاقات الثقافية المطلوبة مع «مصر»، عبر عنها بوضوح كتاب: «عندما يأتي السلام» الذي أشرف على اصداره،عام ١٩٧٨، د. **هارفين**، استاذ العلوم السياسية، وفي هذا الكتاب اقتراحات محددة اقترحها المؤلفون من أجل «القضاء على السلبيات التي تعوق بناء الثقة بين الطرفين»، وأهم ملامحها:

«ـــ إعادة النظر في برامج التعليم.
«ـــ العناية بدور وسائل الاعلام.
«ـــ إعادة كتابة التاريخ.
«ـــ مراجعة التراث الاسلامي، والصورة السلبية الواردة فيه عن اليهود.
«ـــ إبراز تفوق اسرائيل الثقافي والعلمي.
«ـــ برامج مشتركة في مجال البحث العلمي للاستفادة من ' التفوق الاسرائيلي '!».

وترصد الدراسة المصرية الجهود المحمومة التي تبذلها الجهات المعادية (أميركية ـــ اسرائيلية الخ...)، لجمع المعلومات عن مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مصر، تحت ستار البحث العلمي (!) الاستقصاء (!)، وتمكنها هذه المعونة من الحصول على بيانات تفصيلية على درجة بالغة من الدقة والخطورة عن كل مجالات التنمية والتخطيط، يستحيل الحصول عليها للمواطنين المصريين أنفسهم (!). وتتابع الدراسة بالتفصيل مخطط ربط العقل المصري باميركا واسرائيل عن طريق «منح السلام» (١٤٠٠ منحة، قيمتها ٦٠ مليون دولار) المقدمة من الولايات المتحدة، وعن طريق مراكز الاعلام والبحوث المتنوعة (مركز بحوث التنمية والتكنولوجيا ـــ مركز النيل للاعلام ـــ مؤسسة هانز سيدل ـــ مؤسسة ناومان... الخ) التي تشرف عليها الأجهزة الاميركية والغربية، وكذلك تكشف الستار عن محاولات هذه الأجهزة المشبوهة للتسلل حتى إلى قواعد الجماهير الكادحة، تحت ادعاء «تثقيف وتدريب الطبقة العاملة المصرية (!)»، كما هو حادث بالنسبة لتعاقد «مؤسسة الثقافة العمالية» مع مؤسسة «فريدريتش أيبرت» الألمانية الغربية..!!

وفي فصل آخر من الدراسة، تتابع ملاحقة أشكال التسلل الصهيوني إلى العقل المصري، عن طريق محاولات اسرائيل المستميتة للنفاذ إلى الاكاديميين المصريين، باغرائهم بالبحوث العلمية المشتركة حول ما يهم شؤون البحث العلمي والتقدم الصناعي والتكنولوجي المصري، وكذلك حول قضايا أدبية وثقافية وتاريخية تتناول الأوضاع المصرية وانتاج كبار مفكريها... الخ.

الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية

لقد كانت هذه الدراسة الهامة، فاتحة دراسات أخرى تناولت، أيضاً، بالتحليل محاولات الغزو الصهيوني لنواحي أخرى من نواحي الحياة المصرية. ويندرج تحت هذا الاطار دراسة سمير فريد، «الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية (مجلة **الثقافة الوطنية**، (القاهرة)، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٠٢)؛ ففي هذه الدراسة، التي كانت الأولى من نوعها في هذا المجال، يلقي الكاتب الأضواء على خطوات الغزو السينمائي الاسرائيلي لمصر، منذ أن أعلن نافون، رئيس الكيان الصهيوني «أن الحرب الثقافية قد بدأت»، وحتى اشتراك أول وفد اسرائيلي في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الرابع، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ بشكل سري... وانتهاء بتصوير أول فيلم (مصري) ـــ صهيوني مشترك: «سيناء ٧٣» الذي يحكي قصة شابين: طيار اسرائيلي أسره ضابط مصري، وجمعهما معاً «المصير

المشترك!!» في الصحراء القاحلة، ثم يكتشفان تدريجياً، أنهما انسانان!! لهما نفس المشاعر والآمال، فيلقيان بسلاحيهما، ويسيران معاً باتجاه هدف واحد: السلام!!

زمن العودة للبديهيات

لا جدال في أن الدعوة التي طرحت حول إمكانية التعايش مع المشروع الصهيوني العنصري، التوسعي، وقطع النظام المصري خطوات ضخمة باتجاهها، قد صدمت الكثيرين، خاصةً من أبناء الجيل الذي تربى طوال ثلاثين عاماً، وعاش، على مفاهيم مواجهة الصهيونية والامبريالية الاميركية، والذي أعد، أياً كانت درجة نجاح هذا الاعداد، من أجل هذه الغاية، ولهذا فإن هذا الجيل محقٌ في أن يرى أنه لا بد، في زمان افلاس الطبقة الحاكمة هذا، و«في وقت تختلط فيه الأمور، ويعاد طرح البديهيات للمناقشة مرة أخرى من أجل اثبات صحتها أو خطئها، في وقت تثار فيه الشكوك حول العديد من المفاهيم التي كانت تُعتبر في فترة ماضية من المسلمات، نجد أنه من الضروري إعادة ترسيخ بعض المفاهيم وتوضيحها، ومناقشتها مناقشة موضوعية، بعيداً عن الضجة والضوضاء، التي تثيرها كل يوم بعض أدوات الاعلام في بلادنا، خالطة فيها بين ما هو ربح، وما هو ثمين» (افتتاحية نشرة **بديهيات** (القاهرة)، العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٥). والجدير بالذكر أن اصدار هذا العدد وافق الذكرى الثالثة والستين لوعد بلفور؛ وهو ما نوهت إليه افتتاحية النشرة، وكان موضوعاً لغلافها.

و«البديهيات»، التي عكفت الأقلام الوطنية ــ الديمقراطية على طرحها مجدداً، اشتملت أساساً مناقشة «طبيعة الكيان الصهيوني في العالم والمنطقة العربية، والدور الذي يلعبه في المرحلة الراهنة» (**المصدر نفسه**)، اضافةً إلى بحث أبعاد «الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني، في فترات مبكرة من فترات الصراع، في وقف وتعويق تقدم هذا الوجود الاستعماري» (**المصدر نفسه**).

وهي كذلك، كشف الحقائق، والدفاع عن كثير من بديهيات عروبة المثقف المصري، ضد الزيف والأوهام التي تبثها وسائل الاعلام الامبريالية واتباعها في بلادنا... فمثلاً التهويل في قدرات الصهيونية وحلفائها... والايهام بأنه لا أمل لنا في مواجهتها «لأننا لن نحارب العمالقة»، وشائعات أن الفلسطينيين باعوا أرضهم، وأننا كنا ندافع عنهم، وليس عن أرضنا... والتشكيك في هوية مصر وانتمائها العربي... الخ.

إضافة إلى «بديهيات» ظهرت نشرة أخرى تحمل اسم «حقائق عن الصهيونية»، وقد جاء في افتتاحيتها: إن «'حقائق' تصدر، الآن، بهدف تفنيد هذه الأضاليل، وفتح نافذة للإطلال على مخططات الصهيونية، وتاريخها... وتاريخ المقاومة الفلسطينية» (نشرة **حقائق عن الصهيونية** (القاهرة)، العدد الأول، غير محدد التاريخ والمرجح إنه أواخر العام ١٩٨٠، ص ١).

لقد اختارت هذه النشرات لنفسها، أن ترفض منهج الصراخ والضجيج الذي لا يفيد في مثل هذه الحالة التي تعيشها مصر، واتجهت إلى تحديد واجبات المثقف الوطني ــ الديمقراطي، ودوره، في مواجهة الغزو الفكري والمادي الصهيوني؛ وهو الدور الذي اهتمت بأن يكون «ليس بالشعارات البراقة، أو الادعاءات المزيفة، بل بالبحث العلمي المسؤول والحريص على مصلحة مصر وشعبها» (**المصدر نفسه**). ولجأت إلى طرح الاشكالات الملموسة للتواجد الصهيوني على أرض مصر، لكي تحفز المواطن العادي نفسه على الحركة في مواجهة هذا التواجد، ومن هنا نفهم تركيزها على إبراز المخاطر الاقتصادية على مصر من جرّاء فتحها الأبواب بلا حدود للرأسمال الصهيوني، كما في دراسة «العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**)، وكذلك نفهم الحيز الواسع الذي تناولت فيه هذه الاصدارات قضية نقل مياه النيل إلى «اسرائيل» لما لها من أهمية قصوى بالنسبة لحياة الملايين من المصريين، مثلما فعلت نشرة «بديهيات» في مقال «هل يسافر النيل» (**بديهيات**، العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٨١، ص ٨)، ونشرة «المهندسون المصريون»، في مقال: «توصيل النيل لاسرائيل» (نشرة **المهندسون المصريون**، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٨)، والحديث المنشور بعنوان «ارفع عصاك عن النيل» للمهندس عبدالخالق الشناوي

(**المصدر نفسه**، ص ١٩) ، وعلى نحو ما فعلت مجلة الثقافة الوطنية في دراسة عبدالحكيم تيمور المعنونة بـ «هل نبيع مياه النيل» (مجلة **الثقافة الوطنية**، العدد الأول، كانون الثّاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٥٥).

إن المتتبع المدقق لهذه النشرات التي باتت تلعب دورها الملموس، في توعية الشعب المصري بحقيقة الخطر الصهيوني، وأبعاده، يلمس ذلك الوعي الحقيقي بأبعاد الصراع بيننا وبين الامبريالية، باعتباره فرع من الصراع الأصلي بين قوى التحرر وبين المعكسر المضاد للثورة في العالم أجمع، كما يلمس النجاح في ربط قضية الصراع ضد العدو الصهيوني والأميركي بالواقع الاقتصادي لجماهير الشعب، والذكاء في طرح الكيفية التي تتأثر بها حياة المواطن ومستقبل أولاده ورفاهية أسرته، باستمرار الغزو الصهيوني والأميركي لمصر، وهو مدخل صحيح لإعادة طرح القضية الوطنية، ولكسب أنصار جدد إلى صفها.

كذلك، فمن الملحوظ أن هناك، عبر صفحات هذه النشرات، اهتمام متعاظم بواقع الكيان الصهيوني وبنيته، وصراع المتناقضات فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الملحوظ أيضاً اهتمامها بتتبع تطور نضالات الشعب الفلسطيني، وثوراته المتعاقبة، والاحتفاء بالأدب الثوري الفلسطيني، ونماذجه النضالية المرموقة.

ليس من المستطاع، في مثل هذه العجالة، أن نعرض لكل النشرات المناهضة للصهيونية التي تصدر بكثافة في مصر الآن، ولا من الممكن حتى أن نشير إلى كافة ما تحتويه من دراسات وأبحاث، لكنّ هدفنا كان، كما أسلفنا، هو مجرد إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الايجابية في الصراع الفكري مع معطيات الثقافة الصهيونية الغازية. وإذا كان لنا أن نختتم هذا العرض بمقتطف أخير من محتويات هذه الصفحات المناضلة، فما أنسب الفقرة التي جاءت في سياق نداء: «فلنقاطع العدو الصهيوني»، والتي تحدد موقف المثقفين الوطنيين ــ الديمقراطيين المصريين، من الثورة الفلسطينية على النحو التالي:

«إن علينا أن نتمسك بتأييدنا لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه. علينا أن نؤازر الثورة الفلسطينية المسلحة بكل ما يمكننا أن نقدمه، فإن حقيقة أنه عدو شعبينا واحد، تفرض علينا في المواجهة، ضرورة وحدة وتدعيم كل الكفاحات في مواجهتهم، حتى يتحقق الانتصار النهائي لشعبينا: المصري والفلسطيني»، «... فلنقاطع العدو الصهيوني في كل مكان... ولننظم لجاناً للمقاطعة أينما تتواجد سلعه وثقافته... ولتصبح السلعة الاسرائيلية عدواً، فكل قرش ندفعه، يُدفع ثمناً لرصاصة تقتل أخاً عربياً... وليصبح الفكر الصهيوني محرماً... فخلف كل كلمة تختفي وجوه سفاحي دير ياسين وبحر البقر، ولنتمسك بدفاعنا عن حقوق الشعب الفلسطيني المقاتل» (**بديهيات**، العدد الثاني، ص ١٦).

ثبت بأبرز الموضوعات المناهضة للصهيونية المنشورة في مصر، في الفترة الأخيرة

أولاً: منشورات لجنةالدفاع عن الثقافة القومية

١ ــ دفاعاً عن الثقافة القومية.

حوار آخر مع توفيق الحيكم حول العرب والصهيونية.

٢ ــ لا للصهيونية.

٣ ــ النشاط الثقافي الأجنبي في مصر.

٤ ــ المثقفون المصريون ضد الجامعة العبرية.

ثانياً: نشرة «بديهيات»

١ ــ العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠

أ ــ من غرائب الوعد المشؤوم (وعد بلفور).

ب ــ نشأة الحركة الصهيونية.

ج ــ اسرائيل الاستعمارية، وادارة الاستعمار والامبريالية العالمية في الشرق.
د ــ الغيتو الجديد.
هـ ــ خلفية تاريخية عن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي.
و ــ الاقتصاد الاسرائيلي... الأزمة؟!... الحل!

٢ ــ العدد الثاني، شباط (فبراير) ١٩٨١
أ ــ عصر الدفاع عن البديهيات.
ب ــ القدس في القلب.
ح ــ دعوة لتشكيل اللجان للدفاع عن عروبة القدس.
د ــ التطبيع... وسياسة الخروج من الأزمة.
هـ ــ علامة تعجب!!
و ــ هل يسافر النيل؟!
ز ــ على... بدلاً من «شموئيل»، ولكن؟!
ح ــ فلنقاطع العدو الصهيوني.
ط ــ معرض الكتاب، والوجه المشرق للمثقفين المصريين.
ى ــ قائمة الشرف.
ك ــ للصباح... طريق واحد، وإن طال السفر.

ثالثاً: نشرة «حقائق عن الصهيونية»، العدد الأول، أواخر ١٩٨٠.
أ ــ الأيديولوجية الصهيونية.
ب ــ الوضع الاجتماعي وتمثيلاته السياسية في اسرائيل.
ح ــ السياسات الاسرائيلية في فلسطين.
د ــ العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل.
هـ ــ حقائق حول نضال الشعب العربي الفلسطيني، ضد الاستعمار والصهيونية، فيما قبل انشاء دولة اسرائيل.
و ــ من المواقف المعادية للصهيونية (مواقف النقابات).

رابعاً: مجلة «الثقافة الوطنية»
أ ــ العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠
أ ــ هل نبيع مياه النيل؟!
ب ــ كان ما سوف يكون.

ب ــ العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١
أ ــ تطبيع العلاقات مع اسرائيل... لا!
ب ــ ثقافة اسرائيلية مُطعمة بعناصر مصرية!
ح ــ أي حرب نعني؟!... وأي سلام نستهدف؟!
د ــ الغزو الثقافي الصهيوني للسينما المصرية.
هـ ــ الفلسطيني.
و ــ الأرض المحتلة: مصادرة شكسبير!

خامساً: نشرة «المهندسون المصريون»، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١
أ ــ توصيل مياه النيل لاسرائيل: عن هذا ما كنا نريد أن نكتب!
ب ــ ارفع عصاك عن النيل.

أحمد المصري

المسرح الفلسطيني
في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح

الحضور في المؤتمر

عقدت «المنظمة الدولية للمسرح»، المتفرعة عن اليونسكو، مؤتمرها التاسع عشر بمدينة مدريد في الفترة الواقعة بين ١٩٨١/٥/٣١ و١٩٨١/٦/٦. وقد شارك «المركز الفلسطيني للمسرح»، بصفة عضو مراقب، في أعمال المؤتمر الذي لوحظ غياب معظم الدول العربية عنه؛ حيث شاركت فيه إلى جانب فلسطين، دولتان فقط هما: العراق ومصر التي رئس وفدها توفيق الحكيم. كما لوحظ، أيضاً، وجودٌ محدودٌ لدول العالم الثالث، إذ تمثَّل بالهند وكوريا الجنوبية وفنزويلا والصين الشعبية وتشيلي ونيجيريا، في حين أن الدول الاوروبية كانت كلها متواجدةً.

إن هذا التواجد الرمزي للدول العربية ولدول العالم الثالث يعكس ضآلة الاهتمام الذي يحظى به المسرح في هذه الدول، بما لا يمكن مقارنته مع المكانة الرفيعة التي يحظى بها المسرح في الأوروبيتين؛ ذلك لأن المسرح، هناك، يسير جنباً إلى جنب مع تطور الحركة الأدبية والسياسية والثقافية من جهة، ولأن المسرح هو واحد من فنون الأدب المؤثرة من جهة ثانية.

عضوية المنظمة

والمنظمة الدولية للمسرح هي واحدة من الهيئات والمؤسسات المتفرعة عن اليونسكو، ومهمتها تتلخص في دفع وتنشيط الحركات المسرحية غير الحكومية في الدول المشاركة في عضوية هذه المنظمة، وفي الدول التي تمتلك حق العضوية داخل منظمة اليونسكو، بحيث تقدم هذه الحركات المسرحية صورة عن نشاطاتها إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح والمنتخبة من المؤتمر، كما ترفق صورة النشاطات هذه بطلب خطي للانضمام إلى العضوية وموافقة خطية على بنود النظام الداخلي للمنظمة، بالاضافة إلى النظام الداخلي للطرف الساعي إلى العضوية، وقائمة بأسماء مسؤولي المركز المزمع إنشاؤه.

ومن الجدير بالذكر، أن دولة الطرف الساعي إلى العضوية، أو ممثله الشرعي، يجب أن يكون عضواً في منظمة اليونسكو وإلا فإن طلبه لا ينظر فيه. ومن هنا جاء طلب المركز الفلسطيني للانضمام إلى هذه المؤسسة الثقافية والحضارية، كون منظمة التحرير الفلسطينية عضواً عاملاً في اليونسكو يتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها الدول المشاركة والتي يملك معظمها مركزاً للمنظمة الدولية للمسرح في بلده.

ويأخذ المركز اسم البلد الذي يتم فيه تأسيس مركز دولي للمسرح مضافاً إليه اسم آخر هو اسم المنظمة الدولية بحيث يصبح اسم المركز الفلسطيني، مثلاً، «المركز الفلسطيني للمنظمة الدولية للمسرح». وحتى الآن لم يتسنَّ لمركزنا الوصول إلى العضوية العاملة، وذلك لأن المؤتمر لا يمتلك حق منح العضوية لمركز جديد، فهذا الأمر هو من مهام اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة

أشهر في مقر الاجتماعات الخاص باليونسكو في العاصمة الفرنسية وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وهكذا فإن الطلب الذي تقدم به المركز الفلسطيني للمنظمة الدولية للمسرح لم يُتخذ بشأنه أي قرار داخل المؤتمر التاسع عشر وسيتخذ هذا القرار، ما إن تقدم المركز الفلسطيني بالوثائق المطلوبة، بعد ستة أشهر من عقد المؤتمر، أي خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم لهذا العام.

ويملك المؤتمر صلاحية إعادة العضوية إلى أحد المراكز الذي فقد عضويته داخل المنظمة الدولية لأسباب قد تكون مخلّةً بنظامها الداخلي أو لأسباب أخرى. وبالرغم من أن المؤتمر والمنظمة الدولية للمسرح، لهما نظام داخلي يحظّر جلب الصراعات السياسية إلى أي منهما، فإن جميع القرارات كانت تتخذ على قاعدة من القناعات السياسية والأيديولوجية التي يتمتع بها أعضاء الوفود المتمثلة داخل المؤتمر والمنظمة الدولية.

وقد استطاع هذا المؤتمر، برئيسه البولندي، وسكرتيره العام السويدي، أن يعيد العضوية إلى المركز التشيلي الذي كان قد حرم من عضويته لأسباب كانت محض سياسية، وذلك في ظل تولّي السيد جان دار كانتي الفرنسي لعضوية السكرتير العام للمنظمة الدولية. إلا أن المؤتمر أجرى تصويتاً سرياً على عودة المركز التشيلي إلى حظيرة المنظمة وكانت نتيجة التصويت لصالح التشيليين، ودخل رئيس الوفد التشيلي رافعاً رأسه ليحيي المؤتمرين ويشكر أولئك الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب قضية المسرحيين التشيليين المناضلين من أجل الحرية، آملاً أن يتفهم الزملاء الآخرون الذين رفضوا عودة المركز إلى مقعده الشاغر، مستقبلاً، قضية المسرح التشيلي الذي يناضل من أجل الديمقراطية وضد الطغيان.

المركز الفلسطيني

ومع صبيحة اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر في اليوم الأول، تحدث السيد «لارش آف مالمبورغ»، السكرتير العام للجنة التنفيذية، وهو من السويد، فحيّا المؤتمرين، وقال: «إنني سعيد جداً لوجود أصدقائنا المسرحيين الفلسطينيين بيننا». وأضاف بأنه تبادل العديد من الرسائل مع المركز الفلسطيني، وتحدث مع رئيس الوفد الفلسطيني للمؤتمر عشية انعقاده، وقال: «إن الوفد الفلسطيني تفهَّم بشكل جيد الظروف التي تمنع الوفد من أن يدلي برأيه داخل الجمعية العمومية ما لم يكتمل حقه في العضوية؛ وذلك بعد أول اجتماع للجنة التنفيذية القادم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١».

بعد ذلك، تحدث رئيس الوفد اليوناني بشكل حماسي غاضب قائلاً: «إن المؤتمر يتعامل بشكل 'بيروقراطي' مع الفلسطينيين وان رئاسة المؤتمر عليها أن تطرح مسألة قبول المركز الفلسطيني على المؤتمر مثلما طرحت قضية المركز التشيلي ولا يكون هناك أي تمييز في التعامل بحيث يصل لكل ذي حق حقه ولا تؤجل قضية المركز الفلسطيني مرة أخرى». إلا أن السكرتير العام، السيد «مالمبورغ»، عاد وقال: «إن المؤتمر لا يملك صلاحية قبول عضو جديد ما لم يُقرَّ هذا الأمر في اللجنة التنفيذية، بينما له الحق في إعادة العضوية إلى مركز ما، انتزعت منه هذه العضوية». وأكّد، من جديد، أن هذا الأمر هو استجابة للنظام الداخلي الذي يحكم أعمال المؤتمر.

وفي استراحة الجمعية العمومية، توجه الوفد الفلسطيني بالشكر للوفد اليوناني على هذا الحماس الذي لم يصدر عن دولة عربية مشاركة في المؤتمر. وعلى هامش المؤتمر، جرى لقاء بين الوفدين الفلسطيني واليوناني تم فيه توضيح بعض الامور المتعلقة بما تمَّ عرضه داخل اجتماعات الجمعية العمومية، واتفق الوفدان على أن التعديل يجب أن يطرأ على بعض فقرات النظام الداخلي ذاته للمنظمة وأن السيد «مالمبورغ» لا تقع عليه لائمة فيما حدث.

وهكذا لم يتمتع الوفد الفلسطيني بحق الحوار والاقتراحات داخل اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر، في حين كان ذلك متاحاً له في كل الاجتماعات الأخرى داخل اللجان المتفرعة عن المؤتمر، وداخل حلقات البحث، والتي كان للوفد الفلسطيني فيها دور هام، حين جرى الحديث حول موضوع «الدفاع عن الفنان».

فقد وضع الوفد أمام المشاركين تقريراً موثّقاً لأوضاع الفنانين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وما يعانونه من اضطهاد ومداهمة للمسارح ورقابة للنصوص يشرف عليها الحاكم العسكري. وفي المداخلة المباشرة التي قدمها الوفد، خلال الندوة الخاصة بالدفاع عن الفنان، اطلع أعضاء الوفود على عناوين المسرحيات التي رفضها الحاكم العسكري، وعلى تاريخ قرار الرفض ورقمه، فضلاً عن ذكر أسماء المسارح التي دوهمت عام ١٩٧٧، وأسماء المسرحيين الذين اعتقلوا.

وأمام هذه الحقائق، لم يُدلِ الوفد الاسرائيلي بأي دفاع، كما أنه لم يحاول وضع مبرارتٍ يعرف مسبقاً أنها لن تقنع أحداً.

وقائع المؤتمر

ومن الجدير بالذكر، أن المؤتمر كان فرصة ثمينة للاحتكاك الثقافي والحضاري بين الامم متعددة الأعراق والجنسيات، خاصة وأن عدداً لا بأس به من كبار المسرحيين الاوروبيين والآسيويين كانوا قد حضروا وشاركوا في جميع المناقشات التي تمت سواء داخل الجمعية العمومية أم داخل اللجان المتفرعة عن المؤتمر، وكان من أبرز الوجوه المسرحية التي شاركت في المؤتمر: الكاتب السوفياتي «آربوزوف»، والكاتب البريطاني «آرنولد ويسكر» والكاتب البولندي «سيتو» والمخرج المسرحي البلغاري البروفيسور «فيليب فيليبوف» والممثلة المسرحية الأميركية الشهيرة «هيلين سبتيوارت»، الزنجية الأصل وصاحبة مسرح «لاماما» في نيويورك.

وقد استطاع المشاركون في المؤتمر أن يطرحوا جميع مشكلاتهم من خلال ما قدموا من أعمال مسرحية خلال السنتين المنصرمتين، حيث أن المؤتمر يعقد كل عامين مرةً واحدة، وبذلك تعرف جميع المسرحيين في العالم على قضاياهم ومشكلاتهم المشتركة، ووصفوا في الوقت ذاته الحلول المناسبة، من خلال تبادل الخبرات في مجال هذا الفن الانساني الأصيل.

وقد تفرعت عن المؤتمر خمس لجان، وتفرعت اللجان بدورها إلى ندواتٍ وحلقات بحث خاصة بموضوعات متعددة، سواء فيما يخص الفنان المسرحي أو الكاتب أو الجمهور أو التقنية الخاصة بتطور المسرح، ودخول السينما على المسرح، وما إلى هنالك من هذه الأمور التي تشغل أفكار العاملين على أن يستعيد المسرح هيبته كونه إرثاً من أهم ما خلفه التراث الانساني.

وأما اللجان الخمس فهي: ١ ــ لجنة المسرح الجديد. ٢ ــ لجنة مسرح العالم الثالث. ٣ ــ لجنة الموسيقى المسرحية. ٤ ــ لجنة فن الرقص. ٥ ــ لجنة الدراسات المسرحية. وكان هناك حلقتا بحث هامتان وهما: الاولى، ندوة كتاب المسرح وشارك فيها بشكل بارز كل من أربوزوف وأرنولد ويسكر، وسيتو، وكان وجود توفيق الحكيم فيها وجوداً رمزياً. أما حلقة البحث الثانية، فهي التي ناقشت موضوع «الدفاع عن الفنان».

وقد اختتم المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح أعماله يوم السادس من حزيران (يونيو) الفائت باجتماع الجمعية العمومية التي قدمت تقريرها الكامل عن أعمال المؤتمر وأقرت التوصيات والاقتراحات التي تقدمت بها اللجان وحلقات البحث بعد المناقشة والتعديل.ثم فتحت باب الترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية، حيث تم ترشيح اثنين وعشرين دولة؛ وذلك لشغل أربعة عشر مقعداً، حيث أن مقعد السكرتير العام والرئيس كانا قد شغلا في انتخابات سابقة. وفاز بالرئاسة السيد «يانوس فارمينسكي» من بولندا والسيد «لارش آف مالبورغ» من السويد وفاز أيضاً كل من «نيللي غارزون» من فنزويلا، نائبة أولى للرئيس، والسيد «سقاين آيْنرسون» من آيسلندا، نائباً ثانياً للرئيس، وتسلسلت أسماء الأعضاء على الشكل التالي: «جولي أديديجي» من نيجيريا، «مارتا كويني» من الولايات المتحدة الأميركية، «نوريا إسيرت» من إسبانيا، «آيرين كيزي» من جمهورية المانيا الديمقراطية، «ياولو جراسي» من ايطاليا، «روبرت ساندري» من فرنسا، «بوجوميل ستارتشينوف» من جمهورية بلغاريا الشعبية، «جيورجي شيكيلي»

من هنغاريا، «ميرا تريلوقييش» من يوغوسلافيا، «ميخائيل تساريف» من الاتحاد السوفياتي، «الفونس فان آيمب» من بلجيكا و«ريوتي شامارا» من الهند.

أما مفاجأة المؤتمر، فكانت سقوط المركز البريطاني للمنظمة الدولية للمسرح في انتخابات اللجنة التنفيذية وحصوله على ثلاثة عشر صوتاً، وقد جاء بعد الوفدين العربيين العراقي والمصري، إذ حصل المركز المصري على خمسة عشر صوتاً بينما حصل المركز العراقي على أربعة عشر صوتاً فقط. وهكذا لم تتمثل الدول العربية من جديد داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للمسرح، وعلينا الانتظار عامين آخرين ربما نطور فيهما مسرحنا، وندعم كل النشاطات المسرحية الهادفة لتعزيز دور المسرح في حركة الثقافة الجماهيرية على الصعيدين الوطني والقومي.

وقبل اختتام المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح، تمَّ الاتفاق على عقد المؤتمر العشرين القادم في جمهورية المانيا الديمقراطية، وستكون العاصمة برلين مقراً للمؤتمر الذي سيعقد في صيف عام ١٩٨٣.

عمر صبري كتمتو

مراجعات

Sicherman Harvey,
Broker Or Advocate
The U.S. Role In The Arab-Isreal: Dispute
1973-1978, 99P.

سمسار أم مؤيد
دور الولايات المتحدة الأميركية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي ١٩٧٣ــ١٩٧٥

هدف الكتاب، كما يراه المؤلف، «وصف دور الولايات المتحدة في النزاع العربي ــ الاسرائيلي وتحديده، خصوصاً، كما تبلور في عهد كارتر».

صياغة العنوان على شكل تساؤل، لا تعني مطلقاً تردد الكاتب في التحديد، أو عدم قدرته على ذلك، بقدر ما هي إصرار على أن ذلك الدور راوح بين «المؤيد» و«السمسار»، وفي أغلب الحالات كان مزيجاً معقداً بينهما. وذلك يعود ــ حسب رأي الكاتب ــ إلى تعدد العوامل المتحكمة في الصراع، وتعقد الصراع ذاته. ويبرز رأي الكاتب في نهاية المقال، حين ينصح بأن يكون الدور «دور مؤيد» أكثر منه «دور سمسار».

وفي المقدمة القصيرة، لا يكتفي الكاتب بتحديد هدف الكتاب، وإنما يبرّز أيضاً، سبب الاهتمام الأميركي المتزايد بالنزاع. فهذا الأخير يؤثر، على نحو مباشر، على العديد من المصالح الحيوية والحساسة للولايات المتحدة؛ وهو من ناحية ثانية يؤثر على سياسة الوفاق وتطوره مع الاتحاد السوفياتي، بالاضافة إلى تأثيراته الشديدة على تدفق النفط إلى الدول الصناعية، وخصوصاً الولايات المتحدة.

ورغم أن لب الكتاب يلخص في الفصل الخامس؛ حيث يناقش المؤلف طبيعة الدور الأميركي وآفاقه، غير أن الفصول الأربعة الأولى تكتسب أهمية خاصة، كونها غنية بالمعلومات حول تطور مراحل الصراع خلال الخمس سنوات التي تلت حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٧٣؛ وهي الفترة التي يغطيها الكتاب.

ينطلق الكاتب، في محاولته رسم هذا الدور الأميركي، من هزيمة الولايات المتحدة في الهند الصينية، والتي بدت معالمها تتضح قبل الانسحاب من هناك. فحينها حرصت واشنطن على تحاشي الهزيمة في أية مبادرة تقدم عليها، وفي الوقت نفسه، ضاعفت من اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط.

يركز الكاتب، في هذه المرحلة، على الدور الذي قام به وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، من خلال جولاته المكوكية في منطقة الشرق الأوسط، ومبادراته المتعددة التي تمحورت في نهاية المطاف حول ما عرف بسياسة «الخطوة ــ خطوة»، والتي لم تتراجع عنها الولايات المتحدة؛ إلّا في مطلع ١٩٧٧، بعد سقوط جيرالد فورد، ومجيء الديمقراطيين، وبأغلبية ساحقة إلى الحكم.

ويرى الكاتب، كما يروي على لسان كيسنجر، «أن الظروف الموضوعية من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط كانت مهيأة [في نهاية ١٩٧٦] على نحو أفضل مما كانت عليه في أية فترة مضت خلال العقدين السابقين».

فحسب آراء كيسنجر، كانت جميع الأطراف مقتنعة، حينها، باستحالة إمكانية حل عسكري للصراع، وبالتالي كانت ترى ضرورة البحث عن مخرج سلمي، يمكن التفاوض بشأنه.

هذا التفاؤل نسبه كيسنجر إلى عدة عوامل: أولها، استمرار التوازن العسكري في المنطقة لصالح اسرائيل؛ وثانيها، خلاف مصر مع الاتحاد السوفياتي، وانشغال سوريا بالأزمة اللبنانية؛ وثالثها، ازدياد تأثير الديبلوماسية السعودية في الصف العربي.

وفي ضوء تلك العوامل جميعها، يلج الكاتب بحر العلاقات الأميركية مع أطراف الصراع، كل منها على حدة، دون أن يستثني علاقات واشنطن مع الرياض. إذ كيف يمكن أن تناقش تسوية الصراع، دون معالجة عنصر «النفط» خصوصاً بعد العام ١٩٧٤؟

الفصل الثاني عبارة عن «مقدمة لمجيء كارتر». ويمهد الكاتب له برسم لوحة النقاشات التي دارت بين ثلاثة أطراف تلعب دوراً حاسماً في صنع القرار الأميركي. الأول هو جورج بول، الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في إدارة الرئيس ليندون جونسون، والثاني هو زبغنيو بريزنسكي، أمّا الثالث، فيتمثل في مؤسسة بروكنغز للأبحاث. وقد عدّ الكاتب حصيلة تلك النقاشات البديل لسياسة الخطوة ــ خطوة، التي وصلت إلى طريق مسدود مع نهاية العام ١٩٧٦.

وتدعو حصيلة تلك النقاشات الولايات المتحدة إلى الاخذ بالاعتبار الأمور التالية، قبل إقدامها على أية مبادرة لحل الصراع:

١ ــ إن مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بقضايا الطاقة، تقتضي حلاً سريعاً للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

٢ ــ إن الأطراف المعنية مباشرة، وصلت إلى درجة من الضعف، لم يعد في وسعها معها وضع الحلول بنفسها، وهي بالتالي بحاجة إلى ضغوط خارجية، وخصوصاً من الولايات المتحدة.

٣ ــ على الولايات المتحدة، أن تستخدم نفوذها، وتمارس ضغوطاً أشد على كافة الأطراف، وخصوصاً اسرائيل.

٤ ــ إن أفضل مدخل، ليس سياسة «الخطوة ــ خطوة» وإنما هو إعلان مبادىء، يرتكز أساساً على القرار ٢٤٢، الذي ينبغي على واشنطن أن تدفع كافة الأطراف باتجاهه.

٥ ــ إن هناك موضوعات أساسية لم يعد بالامكان القفز فوقها. تلك هي الفلسطينيون وحقهم في تقرير المصير، بالاضافة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ــ يجب إعطاء الاتحاد السوفياتي ما يغريه بالتعاون من أجل الوصول إلى حل سلمي.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، كان لا بد من أن تبدأ الولايات المتحدة برسم إطار مبادرتها التي كان ينبغي أن تختلف عن سياسة الخطوة ــ خطوة، وأن تأخذ في الحسبان أزمة الطاقة المتحكمة في الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة.

ويعرض المؤلف الملامح الأساسية لتلك السياسة على النحو التالي:

١ ــ إن سياسة الخطوة ــ خطوة وصلت إلى طريق مسدود. لكن ذلك لا ينفي القيام بملاءمة الظروف الموضوعية لتسوية سلمية.

٢ ــ لم يحصل أي تقدم في معالجة أوضاع الفلسطينيين ومشكلتهم منذ أن كشف النقاب عن ورقة ساندرز. لكن ذلك لا يبرر تحاشي المشكلة، وأصحابها.

٣ ــ إن الولايات المتحدة، أكثر من سائر الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، زادت من وارداتها النفطية. وإن مصدر هذه الزيادة يأتي من النفط العربي، الذي أخذ أصحابه يطلبون من الولايات المتحدة اعترافاً أكبر بهم في مجال سياستها الدولية.

٤ ــ إن ثمة حاجة إلى سياسة جديدة، تتطابق مع وصول رئيس جديد إلى الحكم.

ويتناول الفصل الثالث عهد الرئيس كارتر؛ حيث يورد المؤلف، في هذا الفصل، المزيد من التفاصيل حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع، كما يلقي المزيد من الأضواء على العلاقات الثنائية القائمة بين واشنطن، وكل طرف من أطراف الصراع.

يستهل الكاتب معالجته للدور الأميركي، خلال حكم كارتر، بتحديد السياسة التي أعلن عنها كارتر في إحدى الجولات التي أعقبت فوزه. ففي كلايتون، في ماساتشوستس، حدد كارتر إطار سياسته الشرق أوسطية، فذكر أنها قائمة على المرتكزات التالية:

١ ــ الاعتراف بحق اسرائيل في العيش، بكل ما تعنيه كلمة العيش من معان ومتطلبات.

٢ ــ إقامة حدود ثابتة تلبي حاجة العرب إلى الانسحاب الكامل، وبالقدر ذاته، توفر لاسرائيل الأمن الذي تطلبه.

٣ ــ الوصول إلى قرار بشأن المشكلة الفلسطينية يستند إلى الأساس التالي: على الفلسطينيين الاعتراف باسرائيل، وفي الوقت نفسه، لا بد من توفير وطن (Homeland) للاجئين الفلسطينيين».

وفي ضوء هذه المبادىء وردود الفعل التي أحدثتها في دول النزاع، يعود الكاتب مرة أخرى للحديث عن التطورات التي واكبت الاعلان عن هذه السياسة، سواء في دول المواجهة واسرائيل أم في دول عربية أخرى مثل السعودية.

وهو، في ذلك، يسلط الضوء ساطعاً على الأوضاع داخل اسرائيل خصوصاً بعد وصول الليكود إلى الحكم، والأزمة التي أودت بحكومة رابين.

وفي هذا الصدد، يولي الكاتب التفاتة خاصة لسياسة الاستيطان التي شددت عليها اسرائيل، والتي لعبت، كما يرى، دورها في تأزيم العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية.

كذلك، يبسط الكاتب صورة للمخاوف التي أثارتها مبادرة كارتر في الصف العربي، والتي أوصلت المبادرة إلى طريق مسدود، وجعلت العرب، وخصوصاً السادات، يصلون إلى درجة اليأس بشأن حل أميركي ذي جدوى، وقابل للتنفيذ على أرض الواقع.

وفي نهاية هذا الفصل، يلمح الكاتب إلى فشل المبادرة الأميركية، لكنه لا يفصح عن الطرف الذي تسبب في فشلها. ولعله، في ذلك، يتحاشى الاشارة إلى اسرائيل. لذلك، ينهي الفصل بفقرة شبه غامضة، تسدل الستار على الدور الاميركي، وتقدم المبررات لمبادرة السادات حين أعلن عن عزمه زيارة اسرائيل، والتوصل إلى حل سلمي للمشكلة.

أما الفصل الرابع، فيخصصه الكاتب «للمبادرة الساداتية» وتطوراتها؛ حيث يضعنا أمام صور تفصيلية لكل الحوارات التي دارت، واللجان التي تشكلت، واللقاءات التي تمت.

وهو يعتبر «المبادرة الساداتية» خطوة ناجحة، نفذها السادات لانتشال مصر من الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها، وإعادة تنشيط التسوية بعدما بلغت طريقاً مسدوداً.

ويشدد الكاتب على أنّ «مبادرة» السادات، جاءت لصالح القاهرة، معيداً ذلك إلى الأسباب التالية:

١ ــ إن السادات أخذ زمام المبادرة، فعزز من «استقلال» مصر، وقوى من قدرات نظامه عن طريق نصر شعبي حققه، كما غذى الامل القائل بأن تحقيق السلام، يحمل معه إمكانات تحسن الأوضاع الاقتصادية.

٢ ــ أعطى اسرائيل إمكانية أن ترى مصلحة لها في استمرار نظام السادات. وفي الوقت نفسه، ضاعف من الضغط العام على الحكومة الاسرائيلية، كي تعيد النظر في مواقفها من مبادرات السلام.

٣ ــ حل مشكلة اللاحرب واللاسلم، ونحّى جانباً مقولة أن الحل السياسي أو العسكري يتطلب الالتفاف نحو موسكو. وفي هذا الفصل، يشير الكاتب إلى التحول الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة، التي لم تعد «السمسار» ولا «المؤيد» فقط، بل تحولت إلى شريك. وهو الدور الذي لم يعد في وسع الولايات المتحدة التراجع عنه، فضلاً عن أنه لا يواجه أي رفض لا من قبل مصر ولا اسرائيل.

ولم تكن قمة كامب ديفيد سوى التعبير الرسمي عن قبول واشنطن لهذا الدور.

لكن لهذا الدور تبعاته، التي يكشفها المؤلف في الفصل الخامس؛ حيث بات لسياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع التأثيرات التالية:

١ ــ إن السادات راح يعتبر «الحل الشامل» الذي تدعو إليه واشنطن بمثابة إيصال المحادثات إلى طريق مسدود، لا إلى الحل المطلوب. ذلك أنه لو نجحت مصر واسرائيل في تحقيق تسوية خاصة بهما، فإن ذلك سيخلق شرخاً في الصف العربي، وهو أحد موروثات النجاح.

٢ ــ ظل السعوديون متمسكون بالحل الشامل، لأنه يسهل دورهم في قيادة وحدة الصف العربي، مما يجعل القاهرة في وضع صعب يحول دون وصولها إلى حل توفيقي حول المشكلة الفلسطينية. ويمكن للسعودية أن تتحول إلى معارض لتسوية اسرائيلية ــ مصرية.

٣ ــ فقدت اسرائيل ثقتها بالدور الأميركي، لأن واشنطن باتت تطرح مشروعات لا تتفق والموقف الاسرائيلي تماماً.

٤ ــ ضعف موقف كارتر داخل الكونغرس، بسبب خلافه مع اسرائيل من جهة، وبسبب تقربه من الحكومات العربية «المعتدلة» من جهة أخرى.

وينهي الكاتب الدراسة بتحديد رأيه في السياسة الأفضل التي يجب على واشنطن الأخذ بها. فهو يرى أنه طالما استمرت سياسة دعم اسرائيل كي تحتفظ بتفوقها العسكري، وفي الوقت نفسه استمرت سياسة البحث عن تسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، فمن الأفضل أن تكون الولايات المتحدة «سمساراً» وليس «مؤيداً».

لكن نجاح هذا الدور، مرتبط إلى حد كبير، بقدرة واشنطن على الخروج من الضعف الذي أحدثته حرب أكتوبر. إلاّ أن حلاً أميركياً لا يمكن أن يحل، وبشكل كامل، مكان سياسة للطاقة ذات جدوى، ودون وجود الرغبة للتنافس مع الاتحاد السوفياتي للتأثير على النزاعات المحلية.

يبقى أن نسجل، ولو عرضاً، بعض الملاحظات العاجلة:

يملك المؤلف اطلاعاً جيداً على الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بحيثيات الصراع العربي ــ الاسرائيلي، كما يملك أيضاً متابعة دقيقة لتطور الصراع. لكنه يوظّف هذه الثروة العلمية بشكل سيىء، وانحياز سافر إلى جانب اسرائيل. ويتجلى هذا الانحياز، على وجه فاضح، لدى الحديث عن القضية الفلسطينية.

أولى الكاتب، في سياق معالجته للدور الأميركي، اهتماماً خاصاً للعلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، دون -أن يعطي سبباً مقنعاً لذلك الاهتمام. وفي الوقت ذاته، أهمل العلاقة القائمة بين واشنطن وأطراف مهمة في الصراع؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر أنه لم يأت على ذكر الأردن، إلا لماماً، وعند الحديث عن القضية الفلسطينية، في حين يصعب معالجة الصراع على أرض الواقع دون تشخيص الدور الاردني، حتى في إطار الدور الأميركي.

ألمح الكاتب إلى دور اللوبي الصهيوني في صنع القرار الأميركي، لكنه تحاشى الحديث عن سلبيات هذا الدور في التسوية وعن تعارض هذا الموقف مع المصلحة الأميركية، وحتى عندما أتى على ذكر هذه النقطة الأخيرة، تناولها بتسرع وإيجاز وبصياغات غامضة..

إن بعض التوقعات التي وردت في الكتاب، الذي صدر في العام ١٩٧٨، باتت حقائق في الأعوام الثلاثة الماضية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات العربية، والأوضاع داخل الكيان الاسرائيلي.

عرض ونقد: **عبيدلي يوسف**

Harold Fisch, *The zionist revolution: A new perspective*, London: Weiden feld and Nicolson, 1978, p.p. 197.

(الثورة الصهيونية)

يدعو المؤلف، في القسم الأكبر من هذا الكتاب، إلى تطوير ما يسميه هو بـ «الأسطورة اليهودية»: وذلك بتعزيز الجانب الروحاني للفكر الصهيوني، وبالتشديد على الرسالة اليهودية القدرية تجاه العالم. ويعرض المؤلف، كذلك، خطوطاً عريضة لهذه «الرسالة» المقدسة، معتمداً على نصوص من العهد القديم، وعلى طروحات بعض من يسميهم بالفلاسفة و«أصحاب الرؤى»، كاشفاً (في القسم الأول من الكتاب، وهو القسم الأكبر منه) عن نزعة غيبية خرافية، وعن عنصرية قائمة داخل الحركة الصهيونية. وهو يعترف، منذ البداية، بأن الأزمات التي تعصف بالجيل الاسرائيلي الجديد وبالمهاجرين الجدد، كأزمة الايمان، والهوية، والمبرر، هي التي دفعته إلى كتابة هذا الكتاب، والتحذير فيه من عدم الاهتمام الكافي بالبعد الروحي للصهيونية وبما يسميه «رسالة» اسرائيل التي حمّلتها السماء للاسرائيلي، ومن هنا، يأتي انتقاده لالتفات بعض أقطاب الحركة الصهيونية إلى السياسة فقط، وانصرافهم عن هذا الجانب. فالاحباط والقلق والشك وكل ما يتخبط فيه الجيل الاسرائيلي الجديد والمهاجرون الجدد، يعود برأي المؤلف، إلى عدم الالتفات إلى هذا البعد الروحي.

ويحاول المؤلف التدليل على أن الرابطة الايديولوجية بين اسرائيل والتقاليد الغربية الليبرالية قائمة على أساس غير صحيح؛ وهو يرى أن عصر النهضة ليس سوى منبع واحد من منابع الصهيونية. ويلح على أن الصهيونية هي نتاج ما يسميه: «الأسطورة اليهودية».

ثم يتحدث عن أزمات الجيل الجديد والمهاجرين الجدد، فيقول: الجيل الجديد والمهاجرون الجدد يصدمون حين يكتشفون أن اسرائيل ليست دولة طبيعية عادية شأنها شأن بقية الدول المستقلة، بل هي دولة محاطة بالأعداء، سواء على صعيد العرب أم على صعيد الأوساط اليسارية العالمية. وبما أنهم كانوا يعتبرون الصهيونية «حركة تحرر وطني»، فإنهم يُصدمون حين يدركون أن الرأي العام اليساري العالمي وأوساط حركات التحرر في العالم الثالث ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي حركة التحرر الوطني، وأن الصهيونية ليست سوى حركة تخدم الامبريالية. وهنا يعمد المؤلف إلى استنتاج يكشف عن إغراقه في الغيبية والفاشية وعن تناقض في طروحاته. فهو يرى أن أبناء الجيل الجديد والمهاجرين الجدد يجب أن يدركوا أن مسألة اغترابهم أو شعورهم بالغربة، لا تعود إلى رفض جيرانهم العرب أو اليسار أو حركات التحرر الوطني لهم، بل تعود هذه الغربة إلى أن اليهودي هو استثناء، وان من العسير على العالم فهم هذا الاستثناء الذي هو، بنظر المؤلف، من فعل قوى الطبيعة التي ميزت اليهودي عن غير اليهودي وأسبغت عليه نزعة روحية جعلته يرفض «السائد» و«المتداول» في العالم. فالرافض هو اليهودي. اليهودي هو الذي

يرفض الآخرين لأنه صاحب «رسالة» روحية... انه مميز. ويدعو المؤلف الاسرائيليين إلى قبول «اختلافهم» و«تميزهم» عن الآخرين. وعلى الاسرائيلي أن ينظر إلى هذا الاختلاف على أنه ميزة إيجابية طبيعية. فهو يختلف فعلاً عن الآخرين: انه صاحب «رسالة مقدسة» فرضت عليه. ويلجأ المؤلف في محاولة إثبات استنتاجه هذا، إلى الاستشهاد بمقاطع من التوراة وبأقوال الذين يسميهم بالفلاسفة الصهاينة والآباء الروحيين للصهيونية.

ولكن ما هو مضمون هذه «الرسالة المقدسة»؟ يقول المؤلف: أن الأسطورة اليهودية تقول: ان الله فعال وأن الانسان موضع امتحان. وفي إطار هذه «الدراما الكونية» يلعب الاسرائيلي دور المبشر الذي اصطفاه الرب ليكون شاهد هدف الخلق ومبرره. فإسرائيل هي مملكة القديسين وهي أمة مقدسة. ولأن هذا الدور عظيم فإن اليهودي سوف يتعرض للآلام التي يتعرض لها الخالق والرسول. ويرى المؤلف أن ملايين اليهود حاولوا التهرب من قدرهم الذي اصطفاهم لأداء الرسالة، إلا أن قدرهم هذا ظل يلاحقهم، فلا مهرب منه. ويدلل على ذلك بمحاولات «إبادة اليهود»، وبحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. ويرى المؤلف أن نزع البعد الديني من الصهيونية يقضي عليها. ثم هو يتهم المفكرين المعاصرين بعدم فهم «الأسطورة اليهودية»، ويزعم أنها تختلف عن الأساطير الأخرى لأنها تعبر عن وحدة السماء بالأرض وعن إنجاز «حلم الله على أرض الواقع». ويعتبر حرب حزيران ١٩٦٧ دليلاً على أصالة هذه الاسطورة وعلى أن «الرسالة المقدسة» تلاحق اليهودي أينما حاول الهرب منها.

وهكذا يستطيع القارىء أن يكتشف وبسهولة أنه يطالع أفكار كاتب مغرق في الغيبية وفي التفسيرات الأسطورية. ولعل أهمية الكتاب تكمن في أنه يمثل وثيقة تكشف عن نزعة صهيونية متعصبة وغيبية، وهو من جهة أخرى مليء «بالاعترافات» التي يوردها المؤلف ليوظفها في سبيل الدعوة إلى التشديد على الجانب الروحي للعقيدة الصهيونية. فهو يعترف بأن الصهيونية حركة قائمة على التناقض، كما يعترف، أيضاً، بأن الجيل الجديد يعيش مشكلة الشك في الهوية، ويعاني من حرج في احترام الذات، ومن مشكلة إضاعة (المبرر) الذي كان يتمتع به الجيل الذي أقام دولة اسرائيل، ويضيف بأن الاسرائيلي الذي كان ينظر اليه العالم، بالأمس، على أنه مناضل في سبيل الحرية؛ حل محله اليوم المناضل الفلسطيني، ثم هو يعترف بفساد من يسميهم «أصحاب الامتيازات» في اسرائيل، ويشير إلى أن عيد الاستقلال لم يعد يعني بالنسبة للجيل الجديد سوى دولة وعلم ونشيد؛ كذلك فإنه يشدد على خيبة أمل المهاجرين الجدد بكل ذلك.

وحين يقدم لنا المؤلف من يسميهم بالفلاسفة وأصحاب الرؤى اليهود، فإنه يفعل ذلك بكثير من التعسف. فإذا بالقارىء يطالع أن «موسى هيس» هو من آباء الثورة الشيوعية والثورة اليهودية. واذا بماركس وانجلز متأثرين به، رغم وصفهما لـ«هيس» بالخيالية، ويكشف حديث المؤلف، عن هيس وتشبيهه بالنبي موسى ووصفه بأنه من الكاشفين عن الجانب الروحي والبعد الرسولي للحركة الصهيونية، عن تناقض قاتل يحكم طروحات هذا الكتاب؛ سواء طروحات المؤلف أم طروحات الفلاسفة الذين انتقاهم. فالمؤلف و(فلاسفته) يهاجمون بعنف العداء لليهود بين الأوروبيين وعدم مساواتهم بين اليهودي وغيره، وهم من جهة أخرى يهاجمون بعنف مساوٍ اليهود الذين اندمجوا في المجتمعات التي منحتهم حقوقهم المدنية الكاملة، لأنهم بهذا الاندماج يتخلون عن تميزهم وعن رسالتهم المقدسة التي تتلخص في افتداء العالم وتخليصه. ولا يرى المؤلف، في غمرة إغراقه في التعصب الديني وهذيانه حول الرسالة المقدسة المناطة باليهود، التناقض الحاد في هذا الطرح الذي يتضمن رفضاً صهيونياً واضحاً للمساواة. فاليهودي حسب هذا الطرح متميز ومختلف عن الناس العاديين؛ وبالتالي فهو نفسه مطالب برفض مساواة نفسه بالآخرين. وبين «الفلاسفة» الذين يطرحون طروحات دينية ــ صوفية، مغرقة في فاشيتها وغيبيتها، نقرأ باختصار عن «أرون ديفيد غوردون» و«وليم موريس» و«توماس كارلايل» و«مارتن بابار».

أما القسم الثاني من الكتاب فيتضمن الفصول التالية: «من هم اليهود؟»، «من هم المسيحيون؟»، «من هم الفلسطينيون؟». وهذا القسم من الكتاب مليء بتناقضات تتعلق برفض المؤلف للتمييز بين ما يسميه

«الأمة اليهودية» و«الأمة الاسرائيلية». واذا كان هذا القسم يعبر عن استمرار طرح خرافة «البعث الاسرائيلي» و«الرسالة الاسرائيلية»حسب تعبيره، فإن هذا القسم يغرق تماماً في تعسف يبلغ حد السخف الذي لا يخفى على القارىء المحايد؛ حيث يميز المؤلف بين ما يسميه الحق الفلسطيني والحق اليهودي وحيث تحمله مبالغته وتعسفه إلى وصف الثورة الفلسطينية بأنها ظاهرة ولدت في رحم الحركة القومية الاسرائيلية لتشكل نقيضها... ولكنه النقيض الأسود وغير الأصيل.

والمؤلف لا يرتدع عن تفسير التاريخ تفسيراً دينياً (لمصلحة اليهودي الخارق طبعاً) ولا يتردد في تزوير الوقائع التاريخية وقلبها، رأساً على عقب، حين يزعم أن مجرد اعتراف الفلسطينيين بأنهم عرب يعني أنهم غير فلسطينيين وأنهم فقدوا ولاءهم وبالتالي حقهم في فلسطين. وكأن مفهوم العروبة بالنسبة للمؤلف يتناقض مع المفهوم الوطني الفلسطيني.

لا شك في أن هذا المؤلف المغرق في الغيبية الخرافية، يكشف في القسم الثاني من الكتاب عن ضعف معلوماته السياسية بحيث لا يصعب على القارىء المحايد رصد تعصبه وتعسفه. غير أن القارىء لا يستطيع إلا موافقة المؤلف، ولو من زاوية مختلفة تماماً وبمفهوم مناقض لمفهومه، على أن الصراع بين حركة التحرر الفلسطينية العربية وبين الحركة الصهيونية هو صراع بين حركتين متناقضتين تماماً في الأيديولوجية والأهداف. لكنه ليس صراع الظاهرة وضدها الجدلي المولود في رحمها، كما يحاول المؤلف تصويره، بل هو صراع وجود بين حركة تملك رؤيا إنسانية تقدمية ديموقراطية وبين حركة صهيونية مسلحة بمنطق غيبي رجعي متخلف، مضاد لكل ما هو عقلاني...وما علينا إلا الرجوع إلى هذا الكتاب لإثبات هذه الغيبية الرجعية والتعصب المتخلف والتفسير الديني المغلق الضيق لحركة التاريخ.

مؤنس الرزّاز

الأدب الساخر في قصص سلمان ناطور

سلمان ناطور، **الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري، قصص**، عكا: دار الأسواق، بلا تاريخ،

في مقدمته لمجموعة سلمان ناطور القصصية: «الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري»، قال الدكتور اميل توما أن الأدب الساخر، يقوم بدور «الكاريكاتير السياسي ــ الاجتماعي في ميدان النثر»، وإنه لم يولد نتيجة الخوف من السلطة، بل «ابتكره ادباؤنا لأنه كان سلاحاً قوياً في مقاومة الاضطهاد القومي، واسلوباً ناجعاً في سحق أعوانه واسقاطهم عن عروشهم» (ص ١٥).

وسلمان ناطور، كاتب فلسطيني يعمل محرراً في مجلة «الجديد»، التي تصدر في حيفا. وله أربعة كتب هي: «آراء ودراسات في الفكر والفلسفة»، مجموعة مقالات، ١٩٧١؛ و«ما وراء الكلمات»، قصص، ١٩٧٢؛ و«انت القاتل يا شيخ»، رواية، ١٩٧٦. وسيصدر له في بيروت، كتاب جديد بعنوان: «أبو العبد يغازل مدام مندلوفيتش في قلعة زئيف».

ويستمد هذا اللون من الأدب، الذي لفت النظر اليه وجلس على قمته الاستاذ اميل حبيبي، سخريته من الواقع، ولكن «ملاحظة الواقع، بحد ذاتها، ليست كل الطريق إلى الواقعية، فالواقعية شيء أكبر من ذلك»، كما يقول صولت ريديكر.

ورغم ادراك سلمان ناطور، في مجموعته الجديدة، للتمايز بين الواقعية والوقائع، فإنه سعى جاهداً لانقاذ واقعيته من السقوط في الطبيعية والانعكاس الفوتوغرافي. وبذل مجهوداً كبيراً في الصاق بعض اللحم والحياة على قصص الأفكار، حتى لا تبدو كتعليق أو مقال.

القضية التي تطمح إليها المجموعة، عبر تشكيل بانورامي على مساحة واسعة، هي اعلان الهوية الوطنية، وتلك ميزة تبلورت في الأدب الفلسطيني، في السنوات العشر الأخيرة. وهي، هنا، ليست نبتة خارج الحقل، إنها تواصل ما أسسه محمود درويش وتوفيق زياد وسميح القاسم، في ميدان الشعر، وما تعملق به اميل حبيبي، في ميدان النثر (السداسية والمتشائل ولكع)، وبعض نتاجات محمد نفاع ومحمد علي طه.

والمشكلة المزدوجة تتمثل في أن هذا الأدب، الذي يتنفس ويعيش ويتقدم، في ظل ظروف شديدة الخصوصية في شذوذها (التماثل مع جنوب افريقيا)، يحمل اشكاليته في الاشكال الأدبية وفي مضامينها معاً. فالممارسة السياسية، في مثل هذه الظروف، هي ممارسة مركبة ومعقدة، وبالتالي فإن صورتها الأدبية الناجحة، هي صورة مركبة وأكثر تطوراً وتقنية. والانعكاس البسيط، في هذه الحالة، لا يقدم سوى صورة باهتة للواقع، تلهث خلفه، ولا تؤثر فيه. فيما الأدب الساخر، في اعتماده الجملة الواقعية، في استقامة معناها أو في قلبه، يضمن لنفسه ليس التماس مع الواقع فقط، بل الغوص فيه ونقله

من ميدان الحياة إلى ميدان الأدب، عبر المعاناة والقيم الجمالية. ونظراً للعمق التراثي، لهذا اللون من الأدب، فإن استعادته، في أدب محارب في واقعه وذاكرته، يكفل للأديب امتداداً أصيلاً إلى الماضي، دون افتعال الذاكرة، ويغني الأدب الفلسطيني بابداعات عربية عميقة الجذور. ولأنه ليس بيننا من «تنقصه حياة حتى لا يقدمها، أو ينقصه موت حتى يخاف على حياته»، كما قال الفضائي في المتشائل، فإن الأدب الساخر، في اعتماده الكاريكاتير النثري، يستطيع أن يزلزل قوة القمع، وأن يكشف عنها هالة الجبروت، ويظهرها، من داخلها، كغربال من الثقوب والاهتراء، مما يفتح المجال مجدداً أمام نهوض الواقع النقيض والأدب النقيض.

إذن، فسلمان ناطور، ليس ابن يومه، إنه ابن شعبه، وابن هذا الأدب العظيم، الذي يزداد رسوخاً وتوطداً. فكيف قدم لنا، قصصه الجديدة «الشجرة التي تمتد جذورها إلى صدري»؟

أدب أفكار

يفتتح سلمان ناطور مجموعته بقصة «الخلاص من خمس حالات عاطفية». قصة فكرية، مقسمة إلى خمس حالات، تنتقل من «لقد علمني غيري أن أكشف عن هويتي بعد أن ادفن رأسي في الرمل»، مروراً بـ «لقد أدركت الآن أن ما انكره في نفسي هـــو ما يثبته غيري في هذه النفس»، إلى «انتفضت وطهرت نفسي فتبين لي أن جذورها تمتد إلى صدري» (ص ٢٤ و٢٥ و٢٨).

وبخلو القصة من الحدث أو الشخصية، تقول الأنا قولها دون تكوين، وبطريقة مباشرة، فتفقد القصة سمات القصة وتتحول إلى خاطرة ذهنية. أي أن سلمان ناطور، وهو يقول قوله، وينقل تجربته إلى ميدان الأدب، لفظ المعاناة الجمالية، وسقط في الاعتراف الصحفي، رغم قوة الفكرة العظيمة التي يعكسها وجوهريتها، «القوة فينا نحن وليست خارجنا»، وكان، بالامكان، أن تصبح القصة نموذجاً لجانب هام من وظيفة الأدب الساخر، لولا سقوطها في الذهنية. فخلف الضعف الظاهر في الشعب، قوة كامنة عظيمة، وخلف الجبروت الظاهر في السلطة، اهتراء وخواء لا حدود لهما. ولحظة الادراك العظيم، عندما يصل الشعب، عبر ضعفه الظاهر، إلى قوته الكامنة، ويستخدمها. هذا هو جوهر الوظيفة الكفاحية لهذا الأدب، وهكذا اضاع سلمان ناطور، عليه وعلينا، هذا التكوين، الذي استعجل القول فيه، وقدمه بمادته الخام، دون اعتناء أو خلق.

ورغم التماثل في الاهتمام، بين سلمان ناطور وزكي الصلة (كاتب فلسطيني من قطاع غزة)، فإن هذا الأخير في مجموعته: «العطش» (القدس: دار الكاتب، أيار ــ مايو ١٩٧٨)، يبدي عناية فائقة بوحدة الموضوع، ويهمل وحدة الشكل والزمان والمكان، ويعتمد تشكيله البانورامي على المزج بين القص والخاطرة والتعليق، ومع ذلك قدم «خماسية الوهج» القريبة المحتوى من «خمس حالات»، بلوحات قصيرة، شديدة الشاعرية، استنجد خلالها بالطبيعة والطيور والماضي والحاضر، ليرصف كلمة شجاعة في وجه الاحتلال.

ولكن سلمان ناطور، يواصل تمسكه بأدب الأفكار، وهذه المرة معتمداً على الايحاء، في قصة «بشير مسلم الجبعي»، الذي سموه «بشيراً لأنه بشرّ بقدرة الوالدة على الحبل بعد أن قطعت الأمل» (ص ٥٧).

وفي قصة «مقدمات في سيرة اعرابي»، الثلاثية التكوين، يمزج بين الأفكار والشخصيات، ولكن ملامح الشخصيات لا تثبتها أفعالها أو أقوالها، وإنما يثبتها التعليق الخارجي. وتعود القصة إلى زمن الانتداب البريطاني، حيث كان هنالك ثلاثة مخاتير في قرية «دالية»: «الأول عينه أهل القرية، والثاني عينه الانكليز، والثالث عين نفسه بنفسه» (ص ٣٦). والمختار الثالث، كان يزور الخواجه شلومو، أكثر من ثلاث مرات في الاسبوع، فيما الضابط الانكليزي يشرب القهوة في بيت الخواجه شلومو، مندوب الوكالة، في بيته الجديد على أرض «الشلالة». وأمامهم، وفي بيت المختار المختار الثالث، صرخ الاعرابي الحكيم:

– بعتوها.. بعتوها بمسحة ذقن يا اولاد الـ...

لقد نجح سلمان ناطور في رسم التكوين السياسي لتلك الحقبة، عبر تحالف الضابط الانكليزي

(الانتداب) مع الخواجه شلومو (الحركة الصهيونية) (الـرجعية الفلسطينيـة)، واظهار ملامـــح النقيض عبر الاعرابي الحكيم (الشعب الفلسط ، فإن مفاتيح الدلالة، باستثناء جملة الاعرابي وخاتمة القصة، كانت من خارج الشخصيات، و و السرد الخارجي.

في هذه النقطة، يتماثل سلمان ناطور مع جمال بنور ة «العودة» (القدس: منشورات صلاح الدين، كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٦) في القدرة على رسم ا العامة، ثم يفترقان. يذهب جمال بنوره، إلى الحكاية والقص التقليدي الوصفي، ويذهب سلمان ناطور اللوحة الفكرية، يتعقب الموقف ولا يتعقب الشخصيات التي تحمله، ويعودان فيلتقيان مرة اخرى، في ظ رة الملل من استكمال الكتابة، بحيث تبدو نهايات القصص، على الأغلب، وكأنها التعبير عن الرغبة في التخلص من الموضوع، بأي ضربة لونية، حتى ولو كانت خارج اللوحة.

دفاعاً عن العمال

اميل حبيبي سبق سلمان ناطور إلى «ساحة باريس»، في حيفا، حيث يبيع العمال الفلسطينيون قوة عملهم للمقاول «الاسرائيلي»، بمقاطع شديدة العمق والدلالة والتكثيف.

«رأيتهم في ساحة باريس (ساحة الحناطير فالخمرة في الزمان الأول) في حيفا التحتا، شبانا في عمر نوارة اللوز والمشمش اللوزي والتفاح أبي الخد الأحمر، من قلقيلية وطولكرم وجنين وطوباس والسيلة، ينتظرون سيارة المقاول. فيتحسس سواعدهم ويروم النظر في قاماتهم الممشوقة، فيمتطي منهم من اشتد ساعده وقست ساقه. فاستعدت حالنا قبل عشرين عاماً، فآمنت بأن هذا الشعب لا يفنى .

«ورأيتهم في ساحة العجمي بيافا، شباناً في عمر التمر، من غزة وجباليا وبيت لاهية وبيت حنون ودير البلح وخان يونس ورفح، يتمايلون على سيارة السيد المقاول كتمايل شواهد القبور فوق اخوانهم الشهداء في مقابر غزة. فآمنت بأن الأحياء يستطيعون هم أيضاً، أن يبقوا في وطنهم .

«ورأيتهم في المغيب يحشرون في سيارات النقل الضيقة كما حشروا، في يومهم، صناديق البطاطا وكوموا الشمندر في سيارات أحدث من السيارات التي ينقلون فيها عائدين إلى مدنهم وقراهم».

وسحر خليفة في روايتها «الصبار»، اقتحمت أيضاً، سوق العمل المأجور، بالتعاقد والتهريب، مع المؤسسات والمقاولين «الاسرائيليين»، وربطت، بمصير واحد، بين العامل زهدي والرفضاوي اسامة، حين استشهدا وهما يجابهان قوات الاحتلال.

لقد دخل الأدب معتركه الاجتماعي، على نطاق واسع، في الأراضي المحتلة على نكبتين، وظلت سخريته المرة اللاذعة، كما قال الشيخ في قصته: «مصادروا الفرح في مدينتي» من مجموعة «عائد الميعاري يبيع المناقيش في تل الزعتر» للكاتب الفلسطيني محمد علي طه:

«عندما تبكي تقع، وعندما تقع توقع، وعندما توقع تصبح خرقة في مزبلة، وعندما تصبح خرقة تظهر في كل وسائل الاعلام».

خارج الساحات المذكورة، لبيع قوة العمل، كان ينتشر، وما زال، عمال الضفة والقطاع، على مواقف التجمع في عسقلان واسدود وقرى المثلث، ودوار بيت دجن. في الصباح الباكر يبيعون قوة عملهم، وفي المساء، حيث تغيب سحنة المقاول، تنتشر مواقف الداعرات على الطرق، لسلب ما عملوا بـه في النهار، وللاجهاز على آخر رمق، يمكنهم من العودة إلى بيع طاقة سواعدهم.

يدخل سلمان ناطور إلى قصة «حائط الدرج النازل إلى مراحيض الرجال»، بمشهد من ساحة باريس في حيفا، حيث تتقابل صورتان: ايلي، ابن الخامسة، لم يدرك ماذا يفعل العشرات من «العربيم» في ساحة باريس، الساعة السابعة صباحاً، حتى أنه سـأل امه التي تمسك بيده، في الطريق إلى الروضة.

– ماذا ينتظر هؤلاء العربيم؟
أجابته دون أن تلتفت اليه، وهي تقطع الطريق:
– انهم يبحثون عن عمل! (ص ٦٠).

في هذه القصة، يتخلص سلمان ناطور من أفكاره المسبقة، ويترك للشخصيات حرية الافصاح عن أفكارها، فتكتسب القصة غنى وعذوبة، وتتجذر دلالتها. وبود بالغ، يرسم شخصية الرجل الخمسيني من مخيم جنين، الوجه الآخر لشخصية «حسن الكسيح» في «إلى الجحيم أيها الليلك» عند سميح القاسم. وفي الجو المسموم بالعنصرية، أدرك الكاتبان ومارسا، حرية التنفس دون التحول إلى العنصرية المضادة.

قبل احتلال الضفة، كان الرجل الخمسيني، يعمل في حانوت اقامه في مخيم جنين. وأغلقه بعد أن هدده رجال الأمن بهدمه إذا لم يتعاون معهم. رفض وأغلق الحانوت وفتح غيره من اهالي المخيم حوانيت ازدهرت خلال عامين: «ابن المختار، وابن شاويش البوليس، وواحد كلب ابن كلب، كل عمره ذنب حكومة (ص٦٢).

الرجل الخمسيني، المولود في قرية (الكرك) على الكرمل، والمقيم في مخيم جنين، حيث يسكن مع عشرة من اولاده، وبعد أن أغلق حانوته، ها هو يبيع قوة عمله، مع حشد من العمال في «ساحة باريس».

المحامي الفلسطيني الأنيق، يوبخ العمال، وهو في طريقه إلى المرصاف العمومي: «بهدلتونا، انظبوا في بيوتكم! وطيتوا راسنا قدام الأجانب»! وعندما عاد إلى مكتبه، كان عمال الساحة يعرضون عليه قضية شاب اعتقلته الشرطة لأنه وقف في طليعة مظاهرة في جنين، احتجاجاً على معاملة حرس الحدود لأهالي المخيم، بعد أن هدموا بيتاً، وأخذوا الرجال وأهانوهم وضربوهم» (ص ٦٣).

هنا يحدث التقابل – المحك بين الرجلين. المحامي لم يخجل حين طلب اجرة اتعابه «عشرة آلاف ليرة» ولم يخجل العمال، حين تركوه وعادوا إلى ساحة باريس، ينتظرون سيارة الخواجة لتأخذهم بخمسين ليرة لا أكثر!!

هكذا تعيش الأفكار وتحيا في الأدب، عندما تستمد حياتها من الشخصيات والمعايير الجمالية، لا من الوعظ السطحي والتعليقات. فقصة «حائط الدرج النازل إلى مراحيض الرجال»، شهادة انتماء حقيقية، فكرية وسياسية، إلى العمال، الذين يضحون بحوانيتهم من أجل شرف الوطن، ويبيعون قوة عملهم من أجل لقمة العيش، فيما فر الشرف، إلى الأبد، من صدر المختارالثالث والمحامي الأنيق واشباههما.

وفي «إعادة نظر في شقوق الوجه الفلسطيني» يصور الكاتب لحظة تقابل المواطن الفلسطيني «أبو محمد»، ذي الواحد والثمانين عاماً، مع قريته «خربة أبو حرب» بعد واحد وثمانين عاماً من الاحتلال على التمام والكمال (ص٦٨) فالجملة الوصفية، تحمل على المستوى الفكري، الوظيفة الرئيسية والمحورية، فالنضال ضد الاحتلال مدة واحد وثمانين سنة، تعني أن النضال الفلسطيني، في مراحله الثلاثة، العثماني فالبريطاني فالصهيوني، هو نضال ضد الاستعمار ولذلك راهن أبو محمد على الأرض:

«سأدفن نفسي في هذه الأرض كي أظل ثابتاً لا اتغير...مثلي مثل هالتراب» (ص ٧١).

عند الحاجز، يرفض الشرطي الصهيوني أن يعترف بوجود «خربة أبو حرب»، التي تحول اسمها إلى نير عتسيون، لكن الرجل يقول: هذا الحمار يا خواجه لا يفهم لغتكم (ص ٧٢) فالرجل والحمار ينكران على الشرطي مصادرة الذاكرة والواقع القريب، وينسحبان. وربما، لو أفسح الكاتب المجال أمام الحمار، لمحاورة الشرطي لتمكن من اعادة توكيد كل الدلالات في البناء الفني.

وفي قصتي «الحنتريش ضيف المستر بروكر» و«ام الزينات»، يلتقط الكاتب جوانب من المأساة الفلسطينية في النكبة الاولى، وبذلك يستكمل لقصته البانورامية، الشديدة الولاء لشخصية شعبه الوطنية، ومحتواها الديمقراطي.

العلاقات الفلسطينية ــ «الاسرائيلية»

يخصص الكاتب قصتين عن «الاسرائيليين»، من خلال شخصيتي الكولونيل عزرا في بيته، وامرأة فقدت زوجها في «الدفرسوار». ولعل الكولونيل عزرا، الملّ، المضجر، المقزز، استدعى لجوء الكاتب إلى التنقيط، بحيث تحولت قصة «اجازة» إلى اشباه جمل سردية، متلاحقة، ومضجرة. فالكولونيل، في علاقته بزوجته واولاده، هو نموذج الصلف والتخلف والقذارة. فعلى زوجته أن تقدم له الطعام الجاهز فور وصوله، وعليها أن تمارس معه الجنس حتى ولو كانت مريضة، وعندما يستيقظ صباحاً، في الخامسة، «أيقظ زوجته، قامت لتعد له القهوة»، وأنهض الأطفال باسمائهم تحت حجة «يجب أن يعتادوا على النهوض مبكراً» رغم أنه يوم اجازة. وفجأة جاء الاستنفار «لقد عملوها أولاد القحبة... اولاد الزونة»، وعلى اللاسلكي قال: «لا تستعملوا الغاز حتى احضر»(ص ٨٢).

فوُضع الكولونيل، أمام جبروته العائلي، وصلفه وغروره، كانعكاس لأثر المقاومة الشعبية للاحتلال على أعصابه ومشاغله من جهة، وكممر حتمي إلى افق مسدود، لا يقدم لأطفاله سوى الارهاب، ولزوجته غير العبودية، ولنفسه غير الانتحار البطيء كمداً.

ومن الانتحار البطيء، إلى الانتحار الفعلي، ينتقل الكاتب من «أجازة» إلى «شارات في الطريق إلى غويافان» فالزوجة تلتقط مفتاح الكذب في فلسفة الرابي اليهودي، «عندما احضروا جثته قال لي الرابي إنه بطل... لقد تحول زوجي إلى بطل بعد أن أصبح طفلي جائعاً وأنا اصبحت لا اعرف شيئاً» (ص ٨٤ – ٨٥) ومرة اخرى تعود إلى تلخيص فلسفة الرابي «لقد خلقنا لنموت، ولننجب اطفالاً ويموتوا، وسنقهر اعداءنا عندما يدركون إننا انكسرنا أبطالاً وتركنا الخراب في المدينة» (ص ٨٦).

إن الرابي المجسد للفلسفة الصهيونية، ولكلمات الشاعر الصهيوني يهودا عميحاي: هذه الأرض التي يسكن الأموات /تربتها/ بدلاً من الفحم والذهب والنحاس ــ الوقود لمجيء الخلاص، هذا الرابي، لا يجد في اليهودي سوى مادة للحريق والموت. لكن المعادلة تهتز، ويدخل الفدائيون إلى الشعر، حين يقول يعقوب باسار:

كنت شاعر المملكة
بها اثنان يحكمان في الليل،
وواحد في النهار.

حتى يأتي الصوت الشعري الثالث، فيندغم في فجيعة زوجة القتيل، عندما يسأل مستنكراً: إلى متى يظل يومنا المأمول/على دمنا يسير؟!*

هكذا شهد سلمان ناطور على لوحته البانورامية، فجسد مصائر أبطال يكافحون على أرض شاسعة، هي وطنهم، واظهر خوف الصهيوني من الافلاس والعري وتمسكه بالتزوير. ولأن «المزاح جد إذا اجتلب ليكون علة للجد»، كما قال أبو عثمان الجاحظ في كتابه «الحيوان»، فإنه في «البخلاء»، في تزوير عبدالرحمن الثوري لعياله، يكاد يكشف تزوير عزرا والرابي «كلوا الباقلي بقشوره، فإن الباقلي يقول: من أكلني بقشوري فقد أكلني، ومن أكلني بغير قشوري فأنا الذي أكله. فما حاجتكم إلى أن تصيروا طعاماً لطعامكم؟!».

علي حسين خلف

---

* د. ابراهيم البحراوي، **الأدب الصهيوني بين حربين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعـــة أولى، حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسيا

تحرك عربي واسع لمواجهة الضغط الاسرائيلي

يتناول هذا التقرير أهم معالم التحرك الفلسطيني، دولياً وعربياً ولبنانياً، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨١/٦/٧ و١٩٨١/٧/٨. ولما كانت الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي قد استقطبت الاهتمام وشكلت محورا للحركة في كل الاتجاهات، فإن التقرير يبرز الموقف الفلسطيني إزاء ما مثلته من أخطار وما تطلبته من رد جماعي عربي، كما يبرز الانشطة التي تمت إنطلاقاً من هذا الموقف. ويتضمن التقرير أيضاً النشاطات الخاصة بإحياء ذكرى الشهيد غسان كنفاني، كما يحتوي رصداً للآراء الفلسطينية المعلنة، إزاء الانتخابات الاسرائيلية ونتائجها.

في التقدير العام، وبغض النظر عن المستوى والأهمية يمكن القول إن الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي شابهت عدوان حزيران عام ١٩٦٧ في آثارها الاستراتيجية والسياسية على حد سواء. فإذا كان عدوان عام ١٩٦٧ قد انساق في إطار الجهد الاستعماري الدافع باتجاه إضفاء نوع من الثبات والديمومة على اختلال ميزان القوى لصالح اسرائيل في المنطقة العربية، فإن عدوان عام ١٩٨١، قد هدف إلى قطع الطريق على نقلة نوعية تنموية عربية تلامس تخومها حد رجرجة هذا الميزان.

وإذا كان الأول قد نهض على أرض الاتجاه الأميركي ـ الاسرائيلي المشترك لتطويع مواقع الممانعة العربية وقسرها على الاستجابة لمتطلبات التبعية الجديدة، فإن الثاني قد انبنى على عناصر سياسية مترابطة تمت بصلة وثيقة إلى مفهوم «الأمن الاسرائيلي»، وإلى المعركة التي تخوضها القيادة الليكودية الاسرائيلية في لبنان ضد سوريا والوجود الوطني اللبناني ـ الفلسطيني.

من هنا، ونتيجة لمخاطرها الماثلة والبعيدة، شقت الغارة الاسرائيلية على المفاعل العراقي طريقها بسرعة لتصبح محور اهتمام دولي وعربي وفلسطيني كبير. وفيما انصبت المساعي الدولية على امتصاص الآثار المحتملة للغارة، كان الذهول سيد الموقف الرسمي العربي، وإن تبعته فيما بعد تحركات لاستخراج إدانة عربية ودولية للعدوان الاسرائيلي. أما الاهتمام والتحرك الفلسطينيين، فقد تلخصا في الموقف القائل بضرورة نظم رد عربي جماعي متماسك لمواجهة مجمل السياسة العدوانية الاسرائيلية وليس اعتداءها الأخير فقط. وقد تم التعبير عن هذا الموقف في البيان الذي أصدرته قيادة الثورة الفلسطينية عقب الغارة، حيث جاء فيه: «ان الثورة الفلسطينية تعتبر

العدوان الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي تحدياً لكل الدول العربية لا بد من مواجهته بموقف عربي شامل ومسؤول وموحد (...) وان الثورة الفلسطينية تقف بكل قواها مع العراق في مواجهة هذا العدوان الخطير على أمتنا العربية وإرادتها ومستقبلها» (**وفا**، ١٩٨١/٦/٩).

وأثناء تخريج كتيبة الشهيد نعيم خضر للتعبئة العامة، علق الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الدعوة إلى عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث آثار الغارة الاسرائيلية، قائلاً: «عندما تلقينا الدعوة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية في بغداد لبيناها، لكن ما حدث يتطلب اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك الذي يضم وزراء الخارجية مع وزراء الدفاع، كي يناقشوا مصيرهم ويتخذوا قرارات لحماية الأمة العربية». واعتبر عرفات أن العدوان الاسرائيلي هو «تحدٍ ونقطة انعطاف في تاريخ أمتنا وعلينا جميعاً تحمل مسؤولياتنا»، واتهم الولايات المتحدة بالتواطؤ والتخطيط للغارة والمشاركة فيها وقال: «إن ما حدث ليس جريمة اسرائيلية إنما هو مؤامرة أميركية ضد أمتنا العربية تمت بموافقة البنتاغون وخطط لها العسكريون الأميركيون والاسرائيليون» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١١).

وتجسد الموقف ذاته في كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها فاروق القدومي أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد؛ حيث خاطب المؤتمرين قائلاً: «هناك من كان يدعي أن الثورة الفلسطينية تريد توريط الأنظمة العربية بحرب لا تحدد الدول العربية زمانها ومكانها، ولكن ثبت أن الثورة الفلسطينية هي الكاشف الحقيقي لنوايا إسرائيل وأطماعها في البلدان الغربية... إن عليكم حماية الثورة الفلسطينية ودعمها ومساندتها ونحن على اتسعداد، من خلال إجماعكم، للقيام بأي عمل تطلبونه ضد إسرائيل والمصالح الحيوية لأميركا إلى حين تستعدوا للمعركة الفاصلة... لنخترق حاجز الخوف كما اخترقته شعوب أخرى حررت نفسها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١٣).

وتضمنت الكلمة مقترحات محددة لمواجهة اسرائيل، كان في مقدمتها ضرورة إنهاء الحرب العراقية ــ الايرانية ودعم الثورة الفلسطينية واتخاذ موقف سياسي جاد ضد أميركا والقيام بعمل رادع ضد إسرائيل وتصفية الخلافات العربية وتعزيز العمل المشترك على كل المستويات (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الأثناء، كان عرفات قد بدأ جولة واسعة تشمل أغلب العواصم العربية. وقد حدد عرفات هدف جولته بثلاث نقاط هي: تصفية الخلافات العربية الهامشية، وتعزيز العمل العربي المشترك وعقد مؤتمر قمة عربي لوضع استراتيجية عمل جدي في مواجهة السياسة العدوانية الاسرائيلية.

بدأ عرفات جولته، برفقة صلاح خلف، يوم ١٩٨١/٦/١١، حيث توجه إلى ليبيا لإجراء مباحثات مع العقيد القذافي وكبار المسؤولين الليبيين و«ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة، أن الوفد الفلسطيني سيبحث مع قادة ليبيا الوضع العربي بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي وتطورات الوضع على الساحة اللبنانية» (**السفير**، ١٩٨١/٦/١١).

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية: «أجرى القائد العام محادثات مع كبار المسؤولين الليبيين وفي مقدمتهم العقيد القذافي تناولت الأوضاع في المنطقة العربية وآخر تطورات الموقف على الساحتين العربية والدولية» (**وفا**، ١٩٨١/٦/١٣).

ويوم ١٩٨١/٦/١٢، توجه عرفات، يرافقه خلف، إلى الجزائر؛ «حيث عقد اجتماعاً مع الرئيس الشاذلي بن جديد، حضره عن الجانب الفلسطيني صلاح خلف وعن الجانب الجزائري محمد شريف مساعديه، تم فيه تناول الوضع الراهن عربياً ودولياً وضرورة توحيد الصف العربي والعمل المشترك في ضوء التطورات الأخيرة سواء من خلال الاعتداءات الاسرائيلية ضد الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني، أم من خلال ممارسة العدوان ضد الأمة العربية، كما وتم تناول ما يشكله الاعتداء الصهيوني الأخير، بتدمير المفاعل النووي العراقي، من خطورة على الأمن القومي العربي»

(**المصدر نفسه**، ١٤/٦/١٩٨١). وكانت الرباط المحطة الثالثة في جولة عرفات؛ حيث عقد اجتماعاً مع الملك الحسن الثاني حضره صلاح خلف وولي العهد المغربي الأمير محمد «تم فيه استعراض الوضع العربي من كافة جوانبه، وبشكل خاص قضية توحيد الصف العربي، فضلاً عن بحث العلاقات الثنائية المغربية ــ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وصبيحة يوم ١٤/٦/١٩٨١، عاد عرفات إلى الجزائر «ليجري جولة من المباحثات مع الرئيس الشاذلي بن جديد». أما في مساء اليوم ذاته، فقد وصل طرابلس الغرب والتقى بالعقيد معمر القذافي لإجراء مباحثات، وصفها بأنها «كانت إيجابية ومثمرة» (**المصدر نفسه**، ١٥/٦/١٩٨١).

وسرعان ما توضحت ثمار هذه الجولة المغربية؛ إذ أعلن مبعوث للعقيد القذافي في الرباط أن الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية قررتا إعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما. وفي الوقت نفسه، أعلن القذافي أن ليبيا على استعداد لتحسين العلاقات مع كل الدول العربية لمواجهة الوضع الطارىء بعد ضرب المفاعل النووي العراقي والتصعيد الاسرائيلي في لبنان.

وانتقل عرفات، يوم ١٥/٦/١٩٨١، إلى العاصمة السورية ليبدأ منها جولة مشرقية تشمل اليمنين والعراق والسعودية والكويت. وفي العاصمة السورية، اجتمع عرفات بوزير الخارجية عبدالحليم خدام، حيث «جرت مناقشة مختلف الأوضاع في المنطقة، والمستجدات بشكل خاص، ونتائج زيارة الوفد الفلسطيني لكل من ليبيا والجزائر والمغرب» (**المصدر نفسه**، ١٦/٦/١٩٨١).

وفي صباح يوم ١٦/٦/١٩٨١، كان عرفات في بغداد يعقد اجتماعاً مع الرئيس العراقي صدام حسين بحضور نعيم حداد عضو مجلس قيادة الثورة العراقي وعزام الأحمد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن عرفات قوله إثر الاجتماع: «لقد كانت مباحثاتنا بناءة ومفيدة واتفقنا على استمرار الاتصالات من أجل تحقيق التضامن العربي وتنحية الخلافات الجانبية في النضال ضد العدو الصهيوني» (**النهار**، ١٨/٦/١٩٨١). وكانت عدن المحطة التالية لعرفات الذي صرح فور وصوله إليها قائلاً: «إن زيارتي تهدف إلى إجراء محادثات مع المسؤولين في اليمن الديمقراطية تتناول آخر تطورات الوضع على الساحتين العربية والدولية؛ وهي تأتي ضمن التوجه لتوحيد الصف العربي والتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية، بعقد مؤتمر قمة عربي عاجل لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق المواجهة العربية» (**السفير**، ١٨/٦/١٩٨١).

وعبر جولتين من المباحثات، حضرهما عن الجانب الفلسطيني صلاح خلف وعباس زكي، ممثل المنظمة في عدن، وعن جانب اليمن الديمقراطية الرئيس علي ناصر محمد، وعلي عنتر، النائب الأول لرئيس الوزراء، وسالم صالح محمد، وزيرالخارجية، «جرى استعراض الجهود المبذولة من أجل تنقية الأجواء العربية لمواجهة التحديات» (**وفا**، ١٨/٦/١٩٨١). ولاحظت وكالة الأنباء الفرنسية أنه «من منطلق ضرورة مواجهة التحدي الاسرائيلي. تهدف جهود عرفات إلى تحقيق المصالحة بين الجزائر والمغرب من جهة بعد أن نجحت وساطة عرفات في إعادة العلاقات بين ليبيا والمغرب. وكذلك تحقيق المصالحة بين العراق واليمن الديمقراطية، حيث أن علاقاتهما مجمدة منذ سنوات» (**فلسطين الثورة**، ١٩/٦/١٩٨١).

وفي صنعاء، أجرى عرفات، برفقة خلف، محادثات مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه عبدالعزيز عبدالغني ورئيس الوزراء عبدالكريم الارياني. وتضمنت مباحثاته الموضوعات ذاتها التي تقع في إطار محاولات توحيد الصف العربي لمواجهة ما طرأ بعد الغارة على المفاعل والتصعيد الاسرائيلي في لبنان. (**وفا**، ١٩/٦/١٩٨١).

وفي هذا الوقت، كان وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة أبو علي مصطفى وعضوية تيسير قبعة، يجري مباحثات في ليبيا مع العقيد القذافي تتناول «الوسائل الكفيلة بالتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تواجهها حركة التحرر العربية، وأكد الطرفان، في لقائهما، على ضرورة وحدة كافة القوى التقدمية في

الساحة العربية لمواجهة مؤامرة كامب ديفيد ونظام السادات العميل ونظام النميري الذي بدأ ينهار أمام تصاعد النضالات الوطنية للشعب السوداني» (**الهدف**، ١٩٨١/٦/٢٧).

ويوم ١٩٨١/٦/٢٢، عاد عرفات إلى دمشق ليلتقي، في اليوم نفسه، بوزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام وعضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربي في ليبيا، عبدالسلام جلود؛ حيث «تم استعراض نتائج جولة عرفات الأخيرة لعدد من الدول العربية، وبحث التطورات على الصعد العربية والدولية والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الشعبين اللبناني والفلسطيني» (**وفا**، ١٩٨١/٦/٢٣).

وبغية تحقيق الغرض نفسه، التقى عرفات يوم ١٩٨١/٦/٢٣، الرئيس الأسد بحضور كل من صلاح خلف ومحمود عباس ومحمد أبو ميزر، أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح (**المصدر نفسه**).

إستكمالاً لهذا التحرك، وفي بداية جولة ثالثة، وصل عرفات إلى الطائف يوم ١٩٨١/٦/٣٠، حيث التقى الملك خالد بن عبدالعزيز بحضور كل من ولي العهد السعودي الأمير فهد، ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله، ووزير الدفاع الأمير سلطان، والمستشار الخاص للملك رشاد فرعون، وعضوي اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف ورفيق النتشه. وتم، في اللقاء، «بحث الوضع العربي وضرورة إعادة اللحمة إلى صفوف الأمة العربية في مواجهة المطرقة الاسرائيلية، إضافة إلى استعراض عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٧/١). وفي لقاء ثانٍ مع الأمير فهد، «أطلعه عرفات على جولته العربية في حين وضعه الأمير فهد في صورة الاتصالات التي تقوم بها المملكة على المستويين العربي والدولي» (**المصدر نفسه**).

هذا، وتوقعت بعض المصادر أن تسفر زيارة عرفات للسعودية عن إعادة العلاقات المجمدة بين ليبيا والمملكة المذكورة، سيما وأن أمين الاتصالات الليبي، عبدالعاطي العبيدي، كان قد أعلن في وقت سابق أن عرفات، عندما يتوجه إلى السعودية، «سيعمل على إعادة علاقاتنا مع الرياض» (**السفير**، ١٩٨١/٦/٢٤).

وفي المحطة الثانية من جولته الثالثة، أجرى عرفات، برفقة خلف وسليم الزعنون، مباحثات في الكويت مع أمير الدولة وولي العهد، وصفها عرفات بأنها «هامة، تركزت حول الأوضاع والتطورات في المنطقة على ضوء التصعيد العسكري الاسرائيلي خاصة بعد الغارة على المفاعل النووي العراقي وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي ككل» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢).

وفي هذا الوقت، كان أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، على رأس وفد من الجبهة المذكورة، يجري مباحثات في اليمن الشمالي بدعوة رسمية من حكومته، تلتها زيارة أخرى، تلبية لدعوة مماثلة، إلى اليمن الديمقراطية؛ حيث «أكد الطرفان دعمهما لجبهة الصمود والتصدي وأدانا التهديدات ضد دولها، وحيا الطرفان التلاحم المصيري بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وسوريا» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٧). وفي بيان أصدرته الجبهة، قالت: «أجرى الوفد لقاءات مع كبار المسؤولين في البلدين تم فيها التأكيد على تعزيز الروابط النضالية بين الثورة الفلسطينية والبلدين، وعلى ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

تحرك على المستوى الدولي

بالطبع، كان منحى التحرك في الساحة الدولية مختلفاً عن منحاه في الساحة العربية. فهو غير محكوم بالاعتبارات ذاتها؛ لكنه في أي حال، يبدو مستمداً من التوجه الفلسطيني لاستقطاب التأييد الدولي وانتزاع الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، واستكمال حلقات الحصار حول السياسة العدوانية الاسرائيلية، وحث العالم على التشدد في إدانتها. وهو، بتوجهه هذا، يتكامل مع التحرك على المستوى العربي في مواجهة ما طرأ من أحداث كان العراق ولبنان مسرحاً لها في الآونة الأخيرة.

وأبرز ما يمكن تناوله في هذا التحرك، فضلاً

عن الاتصالات التقليدية، زيارة الوفد الفلسطيني، برئاسة القدومي إلى الاتحاد السوفياتي، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، بحضور كل من كيرينكو، نيارناكوف وغرينفنسكي عن الجانب السوفياتي، وياسر عبدربه وأحمد اليماني وطلال ناجي وسعد صايل عن الجانب الفلسطيني. وقد وصفت المباحثات بأنها هامة وإيجابية جداً. وفي تعليق للقدومي على نتائج الزيارة، قال: «إن وفد منظمة التحرير الفلسطينية ناقش مع القيادة السوفياتية كافة القضايا السياسية الراهنة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وتم التأكيد على ترسيخ موقف الاتحاد السوفياتي الصديق والداعم للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا. وجددت القيادة السوفياتية تثمينها للدور الهام والبارز الذي تقوم به منظمة التحرير في المجالات العربية والدولية» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢).

هذا، وذكرت مصادر عدة، تعقيباً على هذه الزيارة، أن القيادة السوفياتية تدرس حالياً موضوع رفع مستوى التمثيل مع منظمة التحرير الفلسطينية من ممثلية إلى سفارة، ويبدو أن ثمة علاقة بين هذا الاتجاه والدعوة الرسمية السوفياتية إلى عرفات لزيارة الاتحاد السوفياتي في الفترة القريبة القادمة.

وقد استمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها يوم ١٩٨١/٧/٣، إلى شرح مفصل من عرفات تناول فيه نتائج جولاته العربية الأخيرة، وإلى تقرير من القدومي حول نتائج زيارة وفد المنظمة إلى الاتحاد السوفياتي، «وثمنت اللجنة التحرك الفلسطيني على كافة الصعد بهدف مواجهة التطورات الجارية والتصعيد العسكري الاسرائيلي وتدمير المفاعل النووي العراقي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٣).

وفي أول اتصال رسمي على مستوى عالٍ مع الحكومة الفرنسية الجديدة، وصل القدومي إلى باريس يوم ١٩٨١/٧/٣، تلبية لدعوة من الخارجية الفرنسية، سلمها له سفير فرنسا في لبنان. وأجرى محادثات رسمية مع وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون وعدد من المسؤولين الفرنسيين في وزارة الخارجية. ودامت الزيارة عدة أيام، إلاّ أنه لم يعلن شيء عن فحوى المحادثات التي دارت خلالها، وإن كان القدومي قد صرح، قبيل مغادرته بيروت إلى باريس: «إننا نأمل أن يطور الفرنسيون، بعد هذ التغيير في الادارة ووصول ميتران إلى الحكم، موقفهم من القضية الفلسطينية، وذلك بالاعتراف الكامل بحقنا في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما نأمل أن يرتفع المستوى التمثيلي لمنظمة التحرير ومكتبها في باريس». هذا، وأجرى القدومي بحضور كل من أحمد صدقي الدجاني وابراهيم الصوص لقاءات مع كل من ميشال جوبير وزير الدولة للتجارة الخارجية، وليونيل جوسيان الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، وجان بيار شوفاتمون وزير الدولة للبحث والتكنولوجيا، وريجيس دوبريه مستشار الرئيس ميتران للشؤون الخارجية. كما استقبل القدومي، في مقر إقامته، وفداً من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. (**وفا**، ٣/٧/ و١٩٨١/٧/٧؛ **السفير**، ١٩٨١/٧/٤؛ **فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٧/٥).

ومن معالم التحرك الفلسطيني على الصعيد الدولي، تلبية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دعوة وجهها الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ولجنة التضامن الافروآسيوية لزيارة المانيا الديمقراطية؛ حيث ترأس أمينها العام، الدكتور جورج حبش، وفداً ضمّ كلاً من نائب الامين العام أبو علي مصطفى، وتيسير قبعة وعمر وباسل، وعقد مباحثات مع الجهتين الداعيتين تم خلالها «تبادل الآراء حول كافة القضايا السياسية وتوطيد سبل التعاون بين الجبهة والحزب الاشتراكي الالماني الموحد» (**الهدف**، ١٩٨١/٦/١٣).

وفي هذا الاطار أيضاً، قام وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يضم كلاً من أمينها العام، نايف حواتمه، وأبو عدنان وتيسيرخالد، عضوي المكتب السياسي، ومحمد النايف عضو اللجنة المركزية، بزيارة لبلغاريا تم خلالها إجراء مباحثات مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري تناولت «الأوضاع في المنطقة العربية في ظل المجابهة الحاسمة خلال الشهور الأخيرة بين سوريا ومنظمة التحرير والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية وجميع قوى الصمود والتصدي العربية،

وبين الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل والقوى العربية الرجعية». وأجرى الوفد أيضاً، محادثات مماثلة مع لجنة التضامن والمنظمات الاجتماعية البلغارية. وصدر في أعقاب الزيارة بيان مشترك تضمن جدول اللقاءات ومحتوياتها ونتائجها (**الحرية**، ١٩٨١/٧/٦).

التحرك لبنانياً

ثمة عوامل متعددة كان من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض وتائر التحرك الفلسطيني على الصعيد اللبناني، وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي: ١ ــ إحياء الدور العربي عبر لجنة المتابعة التي أمسكت بناصية المفاوضات السياسية الجارية بين الأطراف في مناخ من الهدوء الأمني المحدود، ٢ ــ التراجع النسبي لما أسمته الصحافة «أزمة الصواريخ»، في أعقاب الوساطات الأميركية والعربية، ٣ ــ مشاغل الانتخابات الاسرائيلية وخفوت حدة الضغط الاسرائيلي على لبنان، من حيث التأثير والتهديد بالتدخل العسكري المباشر، ٤ ــ آثار الضربة الاسرائيلية للمفاعل العراقي، حيث شغلت الحيز الأكبر في جدول الاهتمامات خلال هذه الفترة.

هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحرك الفلسطيني، عربياً، قد حمل في ثناياه شأناً لبنانياً أيضاً، وهو تحرك متمفصل بالتعاطي المباشر مع الأزمة اللبنانية هذه اللحظة. طالما أن جملة الحلول والمشاريع المطروحة تبدو وليدة «التفاهم» العربي مع أكثر من طرف مؤثر على الساحة اللبنانية.

من هنا، كان التحرك في لبنان مقتصراً على بعض اللقاءات مع شخصيات سياسية لبنانية، فضلاً عن الأنشطة العادية التي تقوم بها اللجنة الأمنية العليا، واللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين. فيوم ١٩٨١/٦/٨، التقى عرفات برئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام، بحضور هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وتم خلال الاجتماع «بحث آخر التطورات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية في ضوء التصعيد العسكري الاسرائيلي والاعتداءات المتكررة على الجنوب اللبناني» (**وفا**، ١٩٨١/٦/٩).

كما جرى، في اليوم نفسه، اتصال هاتفي بين عرفات والوزير السوري خدام، حيث «اطمأن عرفات على تطورات الموقف في الساحة اللبنانية» (**المصدر نفسه**).

ويوم ١٩٨١/٦/١٠، استقبل عرفات الوزير مروان حماده، وجرى خلال اللقاء الذي حضره صلاح خلف «التداول بنتائج اجتماعات لجنة المتابعة العربية» (**السفير**، ١٩٨١/٦/١١).

وفي اجتماعها، يوم ١٩٨١/٦/١٢، خطت اللجنة الأمنية العليا خطوة مهمة في إطار تصديها للمشكلات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية التي تلف حياة المواطن اللبناني. فقد اتهمت شركات الغاز بالغش والسرقة وجني الأرباح غير المشروعة، وأدانت محاولة الشركات تنظيم إضراب عن التعبئة والتوزيع، وهددت بمصادرة المعامل ووسائل الانتاج ووضعها بتصرف الدولة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١٥).

ويوم ١٩٨١/٦/٢٤، عقدت اللجنة السياسية العليا في منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعها الدوري برئاسة أحمد اليماني، رئيس دائرة شؤون العائدين، وتناولت في اجتماعها، «بحث مجمل التطورات السياسية والامنية على الساحة اللبنانية فضلاً عن بعض المشكلات العالقة مع السلطة اللبنانية فيما يختص بجوازات السفر الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨١/٦/٢٤).

وفي إطار الاتصال بالشخصيات السياسية اللبنانية، استقبل عرفات يوم ١٩٨١/٦/٢٧، أمين عام «اتحاد قوى الشعب العامل»، كمال شاتيلا، «وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع على الساحتين العربية واللبنانية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٦/٢٨).

هذا، وبمناسبة حلول شهر رمضان، بدأ عرفات جولاته التفقدية فتناول طعام إفطاره في مواقع مقاتلي الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة وجيش التحرير الفلسطيني.

غسان كنفاني، في الذكرى التاسعة لاستشهاده

مرت الذكرى التاسعة لإستشهاد المناضل

والأديب الفلسطيني الكبير غسان كنفاني بنهاية يوم ٨ تموز (يوليو) الفائت. لكنها لم تمر كيفما اتفق؛ إذ تم إحياء هذه الذكرى بما يليق برجل — رمز معطاء ذي رسالتين أداهما كما يكون الأداء الأفضل، وهما مشاركته في القيادة السياسية للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني نحو أهدافها الوطنية، وإطلالته، مبكراً، بالأدب الفلسطيني وانطلاقته به بتوازٍ مع انطلاقة الثورة الفلسطينية ذاتها.

فلسطينيون وعرب وأصدقاء في العالم شاركوا في إحياء ذكرى الرجل الذي ما زال مكانه شاغراً. ففي بيروت، توجه صبيحة يوم ١٩٨١/٧/٨، عدد من أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض كوادرها وأسره تحرير مجلة «الهدف»، وزوج الشهيد وطفلاه إلى ضريح الشهيد، يرافقهم حنا مقبل أمين عام إتحاد الكتاب والصحافيين العرب ومحمد كشلي أمين سر إتحاد الكتاب اللبنانيين وأحمد أبو سعد مسؤول العلاقات الخارجية في اتحاد الكتاب اللبنانيين ويوسف خطار الحلو عضو مجلس نقابة الصحافيين اللبنانيين وعبدالباري ظاهر عضو مجلس نقابة الصحافة اليمنية. وكل من يحيى يخلف، غانم زريقات، رشاد أبو شاور، توفيق فياض، وبسام أبو شريف، عن الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، حيث وضعوا أكاليل الزهور على الضريح. وألقيت كلمات ليحيى يخلف وعمر قطيش تناولت مناقبية الشهيد وآثاره.

وفي بيروت أيضاً، أشرف عرفات على تخريج أعضاء الدورة التدريبية الصحافية التي نظمها مؤخراً اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، وأطلق عرفات على هذه الدورة اسم «دورة الشهيد غسان كنفاني».

وفي الأرض المحتلة، احتفلت جامعة بيرزيت بالذكرى، بطلابها وأساتذتها، رغم محاولة السلطات الاسرائيلية عرقلة الاحتفال بالقوة.

وفي الجزائر، نظم الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين تظاهرة احتفالاً بهذه المناسبة القيت فيها المحاضرات عن أدب الشهيد وأعماله وآثاره.

وفي موسكو، عُلم أن الكتاب والصحافيين السوفيات يعدون العدة لترجمة أعمال الشهيد كنفاني كلها، وتوزيعها على أوسع نطاق، وذكر أن اتحادات الكتاب في بعض الدول الاشتراكية والصديقة الأخرى ستقوم بالعمل ذاته.

هذا، وتضمنت مجلة «الهدف»، في عددها الصادر يوم ١٩٨١/٧/١١، ملحقاً خاصاً بالذكرى احتوى على رصد لمختلف الانشطة المتعلقة بإحياء ذكرى استشهاد غسان، ووقائع ندوتين اقيمت إحداهما في بيروت والثانية في موسكو وشارك فيهما عدد من الكتاب والصحافيين، وتضمنتا حواراً مفتوحاً حول أعمال الشهيد وتأثيره في الأدبين الفلسطيني والعربي ودوره في الأدب العالمي.

غسان حسام الدين

آراء فلسطينية في الانتخابات الاسرائيلية

كان يمكن عنونة هذه السطور بـ«الموقف الفلسطيني من الانتخابات الاسرائيلية» لولا أن الموقف الفلسطيني الجماعي قد تبلور إزاء أحد جوانب الانتخابات، ثم تبعثر ولفه الغموض عند تناول الجوانب الأخرى بحيث بات آراء ليس إلّا.

والجانب الذي تبلور إزاءه الموقف، هو

موجه لإحلال السلام العادل والدائم... نتيجة هذا التنافس، الحاق المزيد من الأضرار بشعبنا الفلسطيني».

وقال إسحق البديري، وهو محام من القدس: «الانتخابات في اسرائيل لن تغير شيئاً. سيبقى الموقف الاسرائيلي كما كان عليه، لأنه لا توجد فوارق في القضايا الأساسية بين المعراخ والليكود... من ناحية الليكود، الأمور واضحة، يريد دولة اسرائيل من البحر إلى النهر، واعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين دون حقوق واقعية».

«المعراخ، في المقابل، يبحث عن تسوية، أي أنه مستعد لإعادة جزء من المناطق المحتلة، ولكن مواقفه غير واضحة».

وقال عزيز شحادة، وهو محامٍ من رام الله: «بدلاً من النضال لإيجاد حلول وتسويات للمشاكل المصيرية، ينهمك الليكود بإلحاق الضرر بالمعراخ. إن هذه الاعتداءات تحول الديمقراطية إلى خداع... لن تكون للانتخابات القادمة تأثيرات على السياسة الصهيونية، طالما لا توجد موافقة على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» (**عل همشمار**، ١٩٨١/٦/٢٦).

ص.ع.

المناطق المحتلة

تحرك شعبي كثيف ضد الاستيطان وفي ذكرى محاولة اغتيال رؤساء البلديات

تميزت أحداث الشهرين الماضيين ايار (مايو) وحزيران (يونيو) في المناطق المحتلة، باستمرار الحملة الاستيطانية في سباقها مع الزمن، لخلق حقائق ثابتة على الأرض، قبل حلول موعد انتخابات الكنيست الاسرائيلي العاشر في الثلاثين من حزيران (يونيو) ١٩٨١؛ حيث جاءت تلك الحملة، وفق اطار مصادرة المزيد من الأرض، بكافة الوسائل، وإقامة النقاط الاستيطانية عليها. وكان من أبرز وجوهها، المحاولات المسعورة لتهويد مدينة الخليل.

كما تميزت تلك الحقبة، بتصاعد مقاومة سكان المناطق المحتلة لهذه السياسة الاستيطانية، والتي تمثلت بتحركات، خصوصا، بين الأوساط الطلابية تعبيراً عن رفضهم للاحتلال واجراءاته التعسفية.

الاستيطان

كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية، نقلاً عن مصادر في قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أنه «خلال الأيام القادمة، يبدأ العمل بتنفيذ مشروع، استيطاني واسع، لشغل جميع المواقع الممكنة... وسيتم توطين المستوطنين اليهود، خلال شهر حزيران (يونيو)، في ثلاثة مراكز استيطانية، تقع بين نابلس ورام الله. وأن المستوطنات التي سيتم الاستيطان فيها هي: سيغر، وتقع شمال مدينة نابلس، معاليه عاموس وتكواع ب في ضواحي مدينة القدس، حخماش، شرقي مدينة رام الله، تعليه، بين نابلس ورام الله، يتير ب، قرب مدينة طولكرم، متسبيه غوبرين وتسفي شمرون ب» (**معاريف**، ٢/٦/١٩٨١).

ومن جهة أخرى عُلِم من مصادر قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أنّ هناك اتفاقاً بينها وبين وزارة المالية، ينص على أن تدفع الوزارة مبلغ خمسة عشر مليون شيكل، لتغطية نفقات الأعمال التمهيدية لإقامة مستوطنتين جديدتين في ضواحي أريحا، وهما: بيت هعرفاه بين أريحا ومعسكرات الجيش الاردني، سابقاً، شرقي المدينة، ومستوطنة ساريد، شمالي مدينة أريحا. وهاتان المستوطنتان هما جزء من مشروع كامل، لإحاطة أريحا بطوق من المستوطنات اليهودية (**هآرتس**، ٢/٦/١٩٨١).

كما أنّ اللجنة المشتركة المؤلفة من الحكومة والوكالة اليهودية، قرّرت إقامة نقطتين استيطانيتين جديدتين هما، متتياهو ب في منطقة موديعيم، بالقرب من مستوطنة الكاناه، وبيت تسوف بالقرب من ايلون موريه وشيلو. وهذه النقاط (هاتان النقطتان والنقطتان السابقتان) ستكون عملياً بمثابة أحياء جديدة للمستوطنات القائمة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص ١١).

ومن جهة اخرى، واستمراراً في نهج السياسة

الاستيطانية كُشِف النقاب عن نوايا سلطات الاحتلال، لإقامة مستوطنة جديدة في منطقة جبل الطويل قرب البيرة. لتكون مركزاً للخدمات، وبمثابة مركز تجاري وصناعي للمستوطنات اليهودية القائمة في منطقة رام الله، وان السلطات الاسرائيلية كانت قد أغلقت مساحات واسعة من الأراضي المجاورة لمدينة البيرة خلال السنوات القليلة الماضية، بدعوى المتطلبات الأمنية. كما أنها منعت سكان البيرة من البناء على أراضيهم (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/٩).

وفي اطار السباق مع الزمن لإقامة المزيد من المستوطنات، تقوم تراكتورات الكيرن كايميت، بمحاولة جديدة لتمهيد الأرض، لإقامة مستوطنة جديدة في منطقة متسبيه غوبرين، بالرغم من أن النيابة العامة العسكرية كانت قد تعهدت، في رسالة للمحكمة العليا، بعدم القيام بأية أعمال استيطانية في هذا المكان. والمستوطنة المزمع إقامتها، هي متسبيه لاخيش، وتبعد نحو عشرة كيلومترات عن موقع متسبيه غوبرين، الذي توقف العمل فيه منذ أكثر من شهر، في أعقاب توجه أصحاب الأرض العرب، في قرية ترقوميا، إلى المحكمة العليا (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/٤).

وهكذا فإن العمل جارٍ على قدم وساق لإقامة المستوطنات الثلاث الجديدة في الضفة الغربية، وهي بيت هعرفا، ومتسبيه لاخيش وترتسه شمال غرب سلواد.

وعُلِم أن ميزانية إقامة هذه المستوطنات، هي جزء من ميزانية تبلغ مئة مليون شيكل، كان وزير المالية أقرها قبل شهر. وعُلِم من دائرة الاستيطان، أنه لا توجد حتى الآن نُوى استيطانية ثابتة لهذه المستوطنات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٠، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٠).

وأشار مصدر في الدائرة الاستيطانية إلى أن قرار إقامة هذه المستوطنات الجديدة، قد تم دون أي إعداد أو تخطيط مسبق، على عكس ما كان يتم في السابق، ويأتي هذا الاجراء في إطار النية لخلق حقائق استيطانية ثابتة، قبل موعد الانتخابات. وأضاف المصدر، انّ هذه المستوطنات ستعاني النقص في عدّة مسائل، بسبب عدم وجود التخطيط اللازم لإقامتها (**المصدر نفسه**).

مواقف تجاه الاستيطان

في إطار الحديث عن السياسة الاستيطانية الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، ومواقف القوى السياسية الاسرائيلية، نرى أنه من المفيد استعراض بعض مواقف هذه القوى.

مواقف حزب العمل

هذا الحزب الذي كان يطمح للوصول إلى السلطة، كان من أبرز الأمور التي ركز عليها في برنامجه الانتخابي، التسوية الاقليمية: القدس الموحدة ستبقى عاصمة اسرائيل... لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧... الجولان لن يعود إلى سوريا... ستعاد من الضفة الغربية المحتلة، المناطق المكتظة بالسكان العرب فقط... لا وجود لشعب فلسطيني، وإنما هناك مشكلة فلسطينية، حل هذه المشكلة يأتي في إطار دولة اردنية ــ فلسطينية... لا للدولة الفلسطينية المستقلة... لا للاعتراف بـ م.ت.ف.... ستستمر اسرائيل في شن حرب عسكرية وأيديولوجية وسياسية ضدها... الاستمرار في تعزيز وتطوير الاستيطان في المناطق المحتلة... الاجراءات الأمنية «بعد التسوية» ستشمل ضمان حرية الجيش الاسرائيلي في الدولة الاردنية ــ الفلسطينية غربي نهر الاردن، وبناء قواعد عسكرية ومستوطنات يهودية في المناطق المعادة (**هآرتس**، ١٩٨١/٢/٢٥).

مواقف الليكود

راح تكتل الليكود، طوال الأربع سنوات التي خلت، يوظف قسماً كبيراً من أموال الدولة باتجاه المناطق المحتلة، وقد عمل خلال تولّيه الحكم على خلق بنية تحتية اقتصادية هائلة وأنشأ شبكة طرق حديثة واسعة (كهرباء وأنابيب مياه، ومجارير ضخمة) كما أنفقت الحكومة، على تأسيس وانشاء مستوطنات لعشرين ألف شخص، في السنوات الأربع الأخيرة، أكثر مما أنفقت على مئات الآلاف من سكان اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/٨).

وفي عهد الليكود لم يعد الخط الأخضر قائماً (من الناحية الاقتصادية ــ الاستيطانية)، حيث

زادت اسرائيل من سيطرتها الاقتصادية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال السنوات الأربع الأخيرة عملت السلطات على تدعيم اجراءات الضم العملي، من خلال تطبيق القانون الاسرائيلي على كل من المستوطنات اليهودية والتجمعات الفلسطينية، عبر إزاحة القانون الاردني جانباً، وتقديم القانون الاسرائيلي بواسطة أوامر عسكرية ومحاكم عسكرية. وقد تمّ قضم فظ للأراضي العامة والخاصة، بدعوى اقامة المستوطنات، في وسط التجمعات السكانية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وكان آخر إجراءات الضم هذه، هو افتتاح أول جلسة لمحكمة الصلح، التي عقدت في مستوطنة كريات أربع. وكانت هذه المحكمة قد أُنشئت وفقاً لأمر خاص من قِبَل حاكم المنطقة العسكري نُشر يوم ١٩٨١/٣/١، ووفقاً لهذا الأمر خُوِّلَت المحكمة حق النظر في قضايا محاكمات البداية، وكذلك الاستئناف، وفقاً لنظام خاص ارفق بهذا الأمر يشابه الأنظمة المماثلة في اسرائيل. ويرى محامون محليون أن إقامة مثل هذه المحاكم، هي خطوة أولى نحو تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/٢٣).

موقف دايان

أما عضو الكنيست موشي دايان، فقد طرح مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفرضه اسرائيل من جانب واحد، الهدف منه، ضمان استمرار الهيمنة الاسرائيلية في الضفة والقطاع، والحؤول دون انتقالهما لأية سيادة أخرى، على أمل أن تؤدي التطورات الجارية، على الطبيعة، إلى إلغاء جميع الخيارات الخارجة عن نطاق السيادة الاسرائيلية. وهذا المشروع ليس أكثر من محاولة لكسب الوقت لإنجاز الهدف النهائي الذي يسعى إليه دايان منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهو معارضته للانسحاب من أية منطقة، وبقاء الجيش الاسرائيلي في جمع المناطق (**المصدر نفسه**).

موقف عضو الكنيست عوزي برعام

ويعتبر من «حمائم» حزب العمل، فقد بلور مشروعاً سياسياً، لتغيير وضع الضفة الغربية، ينص على نقل مسؤولية ما يجري في الضفة الغربية بالتدريج، من قادة المناطق في الحكم العسكري، إلى أشخاص مدنيين، يخضعون مباشرة لرئيس الحكومة، بينما ينتظم العاملون في اطار الحكم العسكري من اليهود والعرب، ضمن «جهاز مدني» تابع لمكتب رئيس الحكومة. ويقترح برعام، أن يتم هذا المشروع بالتشاور مع الاردن. على أن تعلن اسرائيل «أنها تعتبر المناطق الواقعة في محور غور الاردن ـ العربه، منطقة لتطوير مشروعات اقليمية مشتركة، مثل الزراعة والطاقة والسياحة والصناعة» (**دافار**، ١٩٨١/٢/٢٥).

موقف رئيس الوزراء

تعهد مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٥/٧، في اجتماع انتخابي، عُقد في مستوطنة أريئيل، في اطار حملة «نحن على الخارطة» قائلاً: «أنا مناحيم بيغن، أتعهد بصدق أن أقوم بخدمة هذه الامة، وفقاً للقانون، من موقع رئيس الحكومة، لن نتخلى عن أية قطعة أرض من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان» (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٩).

كذلك تحدَّث في هذا الاجتماع اريئيل شارون، وزير الزراعة، ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، فقال: «إن من يطالب بمنع وجودنا على الجبل [يقصد جبل السامرة] يُبقي أمننا بأيدي الأجانب». وأضاف، «لن ننزل عن هذا الجبل أبداً». وقد وعد المستوطنين، في حال فوز الليكود في الانتخابات، بمضاعفة المستوطنات مثنى وثلاث ورباع وخماس (**المصدر نفسه**).

تهويد الخليل

تعود قضية تهويد الخليل إلى الستينات، إبان حكومة المعراخ، فعند وصول مجموعة الحاخام ليفنغر إلى فندق بارك في مدينة الخليل عام ١٩٦٨، زارهم يغئال آلون، وزير العمل آنذاك، ورحّب بهم قائلاً، «لقد فزتم بلقب الطلائعيين الأوائل، في عملية تجديد الاستيطان اليهودي في هذه المدينة... لقد كانت هنا جالية يهودية ترزح تحت حكم أجنبي، اقتُلِعَت بأعمال العنف قبل أربعين عاماً، وليس من المعقول منع استيطان

اليهود من جديد في مدينة الآباء السابقة». وبذلك، أقر آلون حقيقة سياسية، ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا (**هآرتس**، ٢٩/٥/١٩٨١).

وفي هذا الاتجاه تم يوم ٢٧/٥/١٩٨١، إجلاء ثلاث عائلات عربية من منازلها بالقرب من الكنيس الذي تجري فيه أعمال الترميم. وادّعت مصادر أمنية، أنّ هذه المنازل تعود ملكيتها لعائلات يهودية، وأنه لا توجد بحوزة السكان العرب، أية عقود إيجار. ومن بين العائلات التي أُخليت عائلة مكونة من رجل وزوجته، يزيد عمر الواحد منهما عن ٧٥ عاماً. وعُلم من أوساط في الخليل أنّ العائلات الثلاث وُضعت في سيارة شحن، وأنّ حاجياتهم قد أُلقيت في الشارع (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، بدأت أعمال المسح في الحي اليهودي لترميمه. وقال رئيس المجلس الديني في كريات أربع، الحاخام عيرام كوهين، إنّ القصد من هذه الأعمال، هو نقل خمسين عائلة يهودية إلى الحي، لتوطينها في المنطقة القريبة من الحرم الإبراهيمي. وسيجري، في مرحلة متقدمة، إسكان المزيد من اليهود في بقية الحي (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و٢٦/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وفي هذا الاطار ذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنّ حكومة بيغن تراجعت عن تعهد صريح، أُعطي لنائب رئيس الحكومة، البروفيسور يغئال يادين، بشأن الامتناع عن القيام بأي إجراء لتهويد الخليل، قبل إقراره في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

وقد علم يادين، عَبْر وسائل الاعلام بدخول عائلتين يهوديتين للاستيطان في الخليل، ولم يعلم المعراخ بالأمر، فأصدر على الأثر بياناً تحفّظ فيه على أهمية الاستيطان اليهودي في الخليل، وطالب بعقد جلسة للجنة الخارجية والأمن. ولكن الحكومة سبقت المعارضة وبحثت الموضوع في جلسة، أكد خلالها رئيس الحكومة لنائبه يادين، أنه، هو أيضاً، لم يعلم بالأمر، وعاد وأكد له موافقته على بحث الموضوع في لجنة الخارجية والأمن. ولكنه أضاف، أنه سيعمل من جانبه على الاسراع في اقرار الاستيطان في الخليل (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تصعيد الاعتداءات والاستفزازات ضد سكان مدينة الخليل، قام أربعة عشر متديناً من مستوطني كريات أربع باحتلال الحرم الابراهيمي لمدة أربع ساعات، احتجاجاً على منع الحكم العسكري لليهود من إقامة الصلاة فيه أيام الجمعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥٨، ٤ و٥/٦/١٩٨١، ص ١٣).

وكما هو معلوم، كان قد صدر بيان عن الحكومة الاسرائيلية، في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٨١، طلب فيه مناحيم بيغن، بصفته وزيراً للدفاع، من الحكم العسكري، عدم السماح للمستوطنين اليهود في جبل الخليل، بخرق النظام في المدينة، وعدم السماح لهم بحمل السلاح دون ترخيص، والتدقيق في هويات السكان العرب واقتحام بيوتهم، ولكنه لم يُصدر أمراً خاصاً يستلزم تنفيذ هذه التوجيهات. أما الحكم العسكري فقد نفى ذلك (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، عُلم أنّ بلدية الخليل دعت إلى عقد مؤتمر صحافي في ٢٥/٥/١٩٨١، لكن الحكم العسكري أعلن أنه سيحل المجلس البلدي إذا عُقد المؤتمر (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٩، ٢٥ و٢٦/٥/١٩٨١، ص ١٣).

كما عُلم أيضاً، أن رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشه اضطر إلى إلغاء عقد هذا المؤتمر، عقب لقاء تم بين الحاكم العسكري للخليل ومجلس البلدية. واستعاض عنه بلقائه مع عدد من الصحافيين الذين وصلوا إلى مكاتب البلدية (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وقد أكد ممثلو الهيئات الشعبية والمؤسسات الوطنية والمجلس البلدي، في مدينة الخليل، يوم ٢٤/٥/١٩٨١، رفضهم واستنكارهم لتوطين اليهود مكان السكان العرب الذين أُجبروا على اخلاء منازلهم في وسط المدينة. وأصدرت بياناً شجبت فيه نية السلطات الاسرائيلية، توطين العديد من اليهود في وسط المدينة. كذلك شجبت

الممارسات والاعتداءات المتكررة على الحرم الابراهيمي وعلى المقدسات الاسلامية الأخرى، من قبل المستوطنين اليهود، بدعم وتأييد كاملين من السلطات الرسمية (**وفا**، ٢٥/٥/١٩٨١).

وكانت الهيئات والمؤسسات الوطنية والشعبية، قد عقدت اجتماعاً يوم ٢٣/٥/١٩٨١، في مبنى البلدية، لمناقشة الأوضاع الخطرة التي تمر بها المدينة، بدعوة من رئيس البلدية بالوكالة مصطفى النتشه، الذي تحدث،خلال الاجتماع، فاضحاً الهجمة الاستيطانية اليهودية على وسط المدينة وداعياً الجميع إلى تحمُّل مسؤولياتهم كاملة مع المجلس البلدي لمواجهة تلك الهجمة. فأرسل اليه رؤساء بلديات، كل من غزة وطولكرم وقلقيلية، برقيات تأييد وتضامن، أعربوا فيها عن تأييدهم لموقف المجلس البلدي في الخليل، وأكدوا استنكارهم لعمليات الاستيطان هذه، ووقوفهم إلى جانب سكان المدينة ومجلسهم البلدي (**المصدر نفسه**).

ورداً على هذه السياسة، نفّذ سكان الخليل، يوم ٢٥/٥/١٩٨١، إضراباً رمزياً شاملاً عن العمل ولمدة ساعة واحدة. فجاء اضرابهم استجابة لدعوة الهيئات والمؤسسات الوطنية في المدينة، احتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الرامي إلى توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**وفا**، ٢٦/٥/١٩٨١).

وعلى الأثر، قام الحاكم العسكري باستدعاء رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي، إلى مقره، وهدّدهم بحل المجلس البلدي وبفرض عقوبات جماعية على السكان، فيما إذا استمرت أعمال الاحتجاج على عملية توطين عدد من اليهود في وسط المدينة (**المصدر نفسه**).

مصادرة الأراضي

قامت سلطات الاحتلال يوم ٢/٥/١٩٨١، باغلاق مساحات جديدة من أراضي بيت جالا تقدر بـ ٢٥٠ دونماً، تقع بالقرب من منطقة الرأس، في البلدة. وقد أنذرت سلطات الاحتلال أصحابها بعدم الاقتراب منها أو البناء فوقها. وأبلغ حاكم منطقة أريحا العسكري، المواطنين البدو، القاطنين في منطقة الخان الأحمر، قرب مستوطنة متسبيه يريحو، أن أراضيهم المحيطة بالمستوطنة، قد صودرت لحساب هذه المستوطنة، وطلب منهم إبراز بيانات أو وثائق تثبت ملكيتهم للأرض (**وفا**، ٧/٥/١٩٨١).

وكذلك اخبرت هذه السلطات مخاتير قرية يطا، في محافظة الخليل، يوم ٨/٥/١٩٨١، بمصادرة عشرة آلاف دونم من أراضي القرية المشجرة، وذلك من أجل اقامة المستوطنات. وجرت عمليات المصادرة هذه بالرغم من الاثباتات الرسمية التي أبرزها أصحاب هذه الأراضي والتي تؤكد ملكيتهم لها (**وفا**، ١٠/٥/١٩٨١).

كما أبلغت سلطات الاحتلال يوم ١٨/٥/١٩٨١، عشرين مواطناً من قرية جرير، في قضاء رام الله، قراراتها بمصادرة أراضيهم، الواقعة في وادي الأمعري والبالغة مساحتها أكثر من ١٣٠ دونماً، بين دير جرير وكفر مالك. وادعت سلطات الاحتلال، لتبرير مصادرتها لهذه الأراضي، أنَّ المصادرة تمت لأغراض عسكرية.

ورداً على طلب سلطات الاحتلال من أصحاب الأراضي التوجه لاستلام التعويضات عن أراضيهم، أكد أصحاب الأرض، رفضهم أيّ تعويض، وتمسُّكهم بحقهم فيها والدفاع عنها (**وفا**، ١٩/٥/١٩٨١).

وذكرت مصادر الأرض المحتلة، أنّ المستوطنين اليهود في مستوطنة قدوميم، قاموا يوم ١/٦/١٩٨١، باعتداء جديد على أهالي قرية كفرقدوم، قضاء نابلس، حيث استولوا من جديد على مئتي دونم من أراضي القرية، وقاموا باتلاف المزروعات (**وفا**، ٢/٦/١٩٨١).

واضافة إلى ذلك، قررت كل من دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية والكيرن كايميت (الصندوق القومي اليهودي)، البدء بحملة لتأمين مساحات اضافية من الأراضي، للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. كما عُلم من الجلسة التي عقدتها اللجنة المشتركة، المؤلفة من الحكومة والوكالة اليهودية، أنه تقرر البدء بتحريج عشرات الآلاف من الدونمات، وتسييج مناطق واسعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٦/١٩٨١، ص ١١).

وقد ذكرت اذاعة اسرائيل، يوم ١٩٨١/٦/٢٨، أنّ مجموعة استيطانية مؤلفة من مئة اسرة، تطلق على نفسها اسم نواة نتافيم قد بدأت نضالاً للحصول على أراضٍ للاستيطان في منطقة نابلس؛ وأنها قد استولت، دون اذن، على قطعة أرض بالقرب من مستوطنة اريئيل (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٨، ٢٨ و١٩٨١/٦/٢٩، ص ١٢).

اجراءات قمعية

في اطار تصعيد الاجراءات القمعية ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم، نشرت هآرتس هذه الاحصائية:

عدد البيوت المهدمة في المناطق العربية المحتلة

السنة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	غزة وسيناء	المجموع
١٩٦٧	٥٠	٦٤	٥	١٣٠
١٩٦٨	٥٩	٦٦	٥	١٤٠
١٩٦٩	٢١٤	٧٣	١٤	٣٠١
١٩٧٠	٩٧	٩٤	—	١٩١
١٩٧١	١٠٤	١٢٧	١	٢٣١
١٩٧٢	١٣	٢٢	—	٣٥
١٩٧٣	٢٤	١٠	—	٣٤
١٩٧٤	٣٤	٢٦	١	٦١
١٩٧٥	٤٦	٣١	—	٧٧
١٩٧٦	١٣	٨	٣	٢٤
١٩٧٧	١	—	—	١
١٩٧٨	٢	—	—	٢
١٩٧٩	٥	٣	—	٨
١٩٨٠	٢٠	٤	—	٢٤
المجموع	٦٨٣	٥٤٨	٢٨	١٢٥٩

حيث كشفت فيها عدد البيوت التي هدّمتها قوات الأمن في المناطق المحتلة. ويتبين من هذه الاحصائية، أنه في العام ١٩٨٠ حصل ارتفاع في عدد البيوت المهدّمة، كاجراء انتقامي ضد أعمال فدائية معادية لإسرائيل. ففي عام ١٩٧٨، كان هناك بيتان مهدمان فقط، وفي عام ١٩٧٩، كان هناك ثمانية بيوت مهدّمة، في حين بلغ عدد البيوت المهدّمة عام ١٩٨٠، أربعة وعشرين بيتاً ومحلاً تجارياً، بالاضافة إلى سبعة بيوت خُتمت بالشمع الأحمر.

ويتبين، أيضاً، من هذه الاحصائية الشاملة، أنّ عدد البيوت المهدمة في المناطق المحتلة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، هو ١٢٥٢ بيتاً، وأنّ أعلى رقم كان في عام ١٩٦٩، أثناء اشغال موشي دايان لمنصب وزير الدفاع، ويليه عام ١٩٧١ (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/١٨).

وفي اطار سياسة التضييق، التي ينتهجها الحكم العسكري في المناطق المحتلة، فقد قام بمنع توزيع خمسين كتاباً، بينها كتب أدبية لنزار قباني وغسان كنفاني (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٢، ١٦ و١٩٨١/٥/١٧، ص ١٧.

وعلى صعيد آخر، رفض الحكم العسكري تسجيل اتحادات مهنية في القدس الشرقية، في اطار اتحاد النقابات المهنية العام، في الضفة الغربية، ومقره نابلس. وقد نشب على الأثر خلاف بين الحكم العسكري والاتحاد المهني، ولوحظ في الآونة الأخيرة تزايد تأسيس الاتحادات المهنية ولجان العمال، من أجل ارساء قاعدة شعبية تنظم عمل العمال في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٨، ٢٨ و١٩٨١/٦/٢٩، ص ١٣).

ولقد اشتكى بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، منذ أكثر من شهرين، أنه يخضع، هو وأفراد عائلته وكل من يحاول الاتصال به، إلى مضايقات لا تنقطع من قِبَل جنود الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود. وقد أكد أن «هذه سياسة فُرضت من أعلى».

وأضاف الشكعة، عندما عبَّرت عن احتجاجي على هذه المعاملة السيئة، أمام الجنود، صرخوا وتصرفوا بصورة مخجلة. ولم يتورعوا قبل شهر عن توقيف ابني الصغير عصام، وهو طالب مدرسة. وقد أطلق سراحه بعد ساعات دون اعطاء أي تبرير لاعتقاله (**عل همشمار**، ١٩٨١/٦/١٦). وأضاف أن مثل هذه التصرفات لن تردعني عن تأدية واجبي كاملاً كرئيس للبلدية، وإنما تؤكد هذه التصرفات المستوى المنحط الذي وصل إليه الحكم العسكري (**المصدر نفسه**).

مقاومة الاحتلال

شهدت العديد من مدن الضفة الغربية وقراها المحتلة، خلال الشهرين الماضيين، موجة من التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية. وفي اطار مقاومة سياسة الاحتلال وممارساته، سادت حالة من السخط والغليان أوساط قرية الخضر، قضاء بيت لحم، في أعقاب الاعتداءات الوحشية المتكررة والممارسات الاستفزازية، من جانب المستوطنين اليهود ضد سكان القرية. حيث كانت مجموعة من المستوطنين اليهود قد اقتحمت يوم ١٩٨١/٥/٣، مدرسة القرية، تحت حماية دورية من الجيش الاسرائيلي، وقامت باعتداءات وحشية على الطلاب ومنعتهم من الخروج إلى ساحة المدرسة (**وفا**، ١٩٨١/٥/٥).

وفي يوم ١٩٨١/٥/١٤، في ذكرى قيام اسرائيل، رفع أهالي كل من الخليل ويطا ورام الله الأعلام الفلسطينية، فأصدر الحاكم العسكري أمراً بانزالها. كذلك قام طلاب المدارس في رام الله بالتظاهر والقاء الحجارة على السيارات الاسرائيلية، التي كانت تمر بالقرب من مخيمي الدهيشه والأمعري. وقام سكان مخيم الدهيشه بوضع الحواجز على الطريق الرئيسي (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٩، ١٣ و١٤/٥/١٩٨١، ص ١٢).

وفي البيرة والدهيشه، أُلقيت الزجاجات الحارقة على السيارات العسكرية، كما رُشقت السيارات الاسرائيلية التي كانت تمر بالقرب من قرية الخضر، بالحجارة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٠، ١٤ و١٥/٥/١٩٨١، ص ١٠).

وفي اطار الاحتفالات بعيد العمال، جرت تظاهرات ومهرجانات في مدن الضفة الغربية وقراها. وقد حاولت قوات الاحتلال تفريق المتظاهرين فاشتبكت معهم بعنف، فاستعمل المتظاهرون الحجارة في رشق قوات الاحتلال وسياراته العسكرية (**وفا**، ١٩٨١/٥/١).

وفي عنبتا أُقيم مهرجان تأبيني بالذكرى السنوية الاولى لاستشهاد أحد طلاب عنبتا، بعد أن طعنه ضابط اسرائيلي، حضره عدد كبير من الأهالي والطلاب، خرجوا بعد انتهاء المهرجان في تظاهرة عمت شوارع القرية ونددت بالاحتلال وممارساته وأعلنت تشبثها بالأرض رغم كل الظروف (**المصدر نفسه**).

كما نُشر في الضفة الغربية بيان جماهيري، طالبت فيه كافة التنظيمات الاجتماعية والشعبية في الضفة الغربية، سلطات الاحتلال بارجاع المبعدين، فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي؛ حيث جاء في هذا البيان الذي صدر بمناسبة عيد العمال وبعد مرور سنة على الابعاد: «إن حرمان الانسان من وطنه لن يحول دون المواطن الفلسطيني ودون النضال لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة».

وأضاف البيان الذي وزِّع في جميع أنحاء الضفة الغربية، «... إن سلطات الاحتلال منعت اقامة الاحتفالات بعيد العمال، ولكن لن تتمكن من منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة... وإن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التصدي لعمليات مصادرة الأراضي العربية والطعن بشرعية لجنة الاعتراضات العسكرية، قدَّمت هيئة من المحامين بينهم فيليتسيا لانغر وعبد عسلي، التماساً إلى محكمة العدل العليا الاسرائيلية، ضد الحاكم العسكري العام للضفة الغربية، وضد المسؤول عن الأموال المتروكة والمسؤول عن أموال الحكومة، ورئيس لجنة الاعتراضات العسكرية الاسرائيلية. وهذا الالتماس قُدِّم باسم ستة عشر من أصحاب الأراضي في سبع قرى عربية في الضفة الغربية، اشتكوا أنّ أراضيهم صودرت وأُعلنت، خلافاً للقانون، أنها أراضٍ حكومية من أجل اقامة المستوطنات اليهودية عليها. وطلب المحامون من المدعى عليهم المثول أمام المحكمة لتفسير الأسباب الكامنة التي تمنعهم من الغاء قراراتهم بشأن مصادرة أراضي موكليهم لأغراض استيطانية (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/١٨).

ولقد أكد أهالي قرية نحالين الواقعة على طريق بيت لحم ــ الخليل، تمسكهم بأرضهم واصرارهم على التصدي لمحاولات سلطات الاحتلال الرامية لمصادرة ٥٠٠ دونم منها. وعُلم أنه حين توجه

أهالي القرية يوم ١٧/٥/١٩٨١، للعمل في أراضيهم، قامت قوات الاحتلال بتطويقهم والاعتداء عليهم واعتقال عدد منهم، كما اقتادت مختار القرية إلى مقر الحاكم العسكري في بيت لحم، بدعوى التحقيق معه (**وفا**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار مقاومة سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي، رفض أصحاب الأراضي المصادرة، في البيرة يوم ٢٠/٥/١٩٨١، التوجه إلى مقر الحاكم العسكري لاستلام التعويضات عن أراضيهم المصادرة. وقد أكد أصحاب هذه الأراضي للسلطات عدم شرعية المصادرة، كما أكدوا رفضهم التنازل عن حقهم في أراضيهم بأي شكل من الأشكال (**وفا**، ٢١/٥/١٩٨١).

وتُقدر مساحة الأراضي التي صودرت بحوالي عشرة آلاف دونم، تضاف اليها الأراضي الأخرى في شمال المدينة، والتي منعت السلطات الاسرائيلية أصحابها من دخولها والبناء عليها.

وإثر هذا الاجراء، أوضح ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة لمراسلي الصحف، أنّ الأوامر العسكرية شملت معظم أراضي المدينة، وهذا سيؤثر، بالضرورة، على الحركة العمرانية والزراعية فيها... وطالب بالغاء هذه الأوامر وإعادة الأراضي المصادره إلى أصحابها الشرعيين (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، فقد استمر سكان قرية رحّال في قضاء بيت لحم، بعرقلة أعمال مسح الأراضي لليوم الثاني على التوالي ــ وهذه الأراضي خصصت لمستوطنة أفرات ــ إذ قام رجال القرية بمنع المساحين من القيام بأعمالهم ووجهوا اليهم الشتائم والاهانات. ولم يستطع المسّاحون متابعة عملهم، إلاّ بعد أن قامت قوات الجيش باقتياد رجال القرية إلى مبنى الحكم العسكري. أما سكان قرية **ارطاس** المجاورة فقد قاموا بهدم السياج الذي أقيم حول الأراضي المخصصة لمستوطنة أفرات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥١، ٢٧ و٢٨/٥/١٩٨١، ص ١٣).

وأقرت لجنة الاستئناف العسكرية التابعة للحكم لعسكري، يوم ١٨/٦/١٩٨١، وقف أيّ عمل مرتبط باقامة المستوطنة الجديدة متسببه لاخيش على سفح جبل الخليل. وكان ذلك نتيجة توجه مواطن من قرية دورا في قضاء الخليل إلى لجنة الاستئناف، بواسطة لجنة وكلاء الدفاع عن جبل الخليل، مؤكداً أن الأراضي التي أعلنت كأملاك حكومية هي ملك له (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧٠، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٧). كما كان نتيجة تقدم المحامي درويش ناصر، من القدس، بالتماس إلى محكمة العدل العليا ضد الأمر الذي يمكن الحاكم العسكري من اعلان أراض كأملاك دولة. وقد أكد ناصر في التماسه، أن هذا الأمر ليس قانونياً، لتناقضه مع القانون الدولي والقانون الاسرائيلي. كما أنه غير منطقي أيضاً، حيث يلقي على صاحب الأرض مهمة إثبات ملكيته لها. وأضاف، إن اثبات الملكية عملية مكلفة ومعقدة. وإن الهدف من استغلال هذا الأمر، هو تجاوز القيود التي فرضتها محكمة العدل العليا في قضية ايلون موريه على الحكم العسكري، بشأن مصادرة الأراضي (ر.إ.إ.، العدد ٣٣٣٩، ١٣ و١٤/٥/١٩٨١، ص ١٢).

ومن جهة أخرى استجابت المحكمة العليا، يوم ٤/٥/١٩٨١، لالتماس مواطنين من منطقة قلقيلية، قدمته المحامية فيليتسيا لانغر، وأصدرت أمراً مع وقف التنفيذ يُمنع بموجبه البدء بأشغال جديدة إضافة إلى تلك التي نُفّذت في شق الطريق لمستوطنة كرني شومرون (ج) التي لم تقم بعد. وأكدت لانغر، إنّ المستوطنة تُقام لأغراض انتخابية، وأضافت، أنّ من وجهة نظر، القانون الاردني، الجمهور هو جمهور المنطقة وليس المستوطنين اليهود الذين لا يسرى عليهم القانون الاردني (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨١).

وعلى مستوى آخر قال رئيس بلدية طولكرم، حلمي حنون، في مقابلة نشرت في صحيفة الفجر المقدسية، «ينبغي التوقف عن تقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بشأن مصادرة الأراضي. وأضاف أنّ أموال اللجنة الاردنية ــ الفلسطينية المشتركة تُبذر هباءً في المناطق المحتلة، على جمعيات هزيلة ولا تساعد بشيء في القضية القومية» (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨١). واقترح توجيه هذه الأموال المتدفقة إلى المناطق المحتلة على عائلات المعتقلين وعلى العائلات التي تضررت

من عمليات مختلفة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي اطار آخر من مقاومة الاحتلال وايقاف اعتداءات المستوطنين اليهود على السكان العرب، شكلّ مستشار الحكومة القانوني، البروفيسور اسحق زامير في الآونة الأخيرة، لجنة قضائية مهمتها التنسيق والمراقبة تجاه أساليب التحقيقات ومحاكمات المستوطنين اليهود المتهمين بالتعرض للسكان العرب المحليين، أثناء قيامهم بأعمال بوليسية خاصة. ويشترك في هذه اللجنة، اضافة إلى ممثلي النيابة العامة، ممثل الحكم العسكري والشرطة (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨١).

وعُلم أنّ تشكيل هذه اللجنة جاء في أعقاب استلام زامير رسالة في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٠، من أربعة عشر قاضياً ومحامياً من كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس وتل ــ أبيب. وقد تطرقت الرسالة إلى تسعة أعمال بوليسية خاصة، بينها اقتحام بيوت ومدارس عربية، واطلاق النار على شبان عرب، وتحطيم زجاج سيارات في البيرة وحلحول. وكان الحدث البارز بينها هو ليل ٢٣/٤/١٩٨٠، الذي حُطِّم فيه زجاج ١٢٠ سيارة في البيرة. (**المصدر نفسه**).

وجاء أيضاً في الرسالة، أنه في الليلة ذاتها، تم اعتقال أربعة مستوطنين من بيت ايل بتهمة القيام بأعمال عنف. وحتى هذا اليوم لم يُقدَّموا للمحاكمة. وجاء أيضاً أن هناك نشاطات غير قانونية قام بها المستوطنون اليهود بشكل افرادي أو جماعات صغيرة، ولم يجر التحقيق معهم بشأنها. وفي الحالات التي جرى التحقيق فيها، أغلقت الملفات أكثر من مرة والتحقيق ما يزال في مراحله الاولى. وكان السبب توسط محلي للمستوطنين، لدى الشرطة والحكم العسكري، أو لدى مستوى أعلى في الكنيست أو في الحكومة (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، وُجِّهت اتهامات قاسية للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بسبب المسّ بحقوق المواطنين العرب في الضفة الغربية المحتلة. فقد قال السيد عادل زاغة، وهو محاضر في جامعة بيرزيت، في المنتدى الذي عُقد في جامعة تل ــ أبيب يوم ٢/٦/١٩٨١، «إنّ الحكم العسكري لا يسمح بادخال الأطلس إلى مؤسسات التعليم في الضفة، لكي لا يستطيع الطلاب دراسة الخارطة وفقاً له». وأنه «لا يتم استيعاب حملة الشهادات الاكاديمية من العرب في جهاز الارشاد والتوجيه في المدارس... كما يمنع الحكم العسكري استعمال المواد الكيماوية، بادّعاء احتمال الحاق الضرر بالأمن العام، ولكنه عملياً يمنع بهذا دراسة مادة الكيمياء». وأضاف، «نتيجة لمنعه إدخال كتب معينة، تضرر التعليم الجامعي» (**هآرتس**، ٣/٦/١٩٨١).

وكان هذا اللقاء قد عُقد بمناسبة مرور أربعة عشر عاماً على احتلال الجيش الاسرائيلي للمناطق المحتلة. وقد اشترك فيه كل من البروفيسور دان ميرون، والدكتور ماتي بيليد، والدكتور آفي عوز والصحافي دافيد ريتشارد سون، الذي كان عريف المنتدى.

وقد أشار ريتشارد سون في كلمته، إلى أنّ الزائر الاسرائيلي للمناطق المحتلة، يشعر جيداً «بالخط الأخضر»، بسبب الفوارق الواضحة في حقوق المواطن على جانبي الخط. وقدّم مثلاً على هذا، أنظمة الاعتقال الادارية المطبَّقة وراء الخط الأخضر بصور مختلفة. وأضاف إن هناك نموذجاً آخر للفوارق في الحقوق، هو النظرة المختلفة تجاه الذين يرشقون الحجارة من العرب واليهود (**المصدر نفسه**).

النشاطات الطلابية في مقاومة الاحتلال

يحلو لوسائل الإعلام الاسرائيلية وصف النشاطات الطلابية ضد الاحتلال، بعمليات خرق النظام. فلقد اصبحت أعمال الخرق هذه حدثاً يومياً. كما أصبح أكثر المحامين تجربة، يعتبرون اعتقال الطلاب مسألة اعتيادية. ومؤخراً بدأ يتسلل أسلوب جديد إلى مجمل النشاطات الطلابية، فهم يقومون بالمسيرات الاحتجاجية المنظمة، التي يشارك فيها مئات الطلاب، وغالباً ما ينضم إليهم أعضاء الهيئة التدريسية.

وقد بدأت هذه التظاهرات قبل شهر تقريباً، في الذكرى الاولى لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات، ولكنها استمرت فيما بعد، ضد اعتقال أعداد من زملائهم، ثم بسبب مقتل أحد الطلاب في

الدهيشه، ثم ضد ممارسات الحكم العسكري، وأخيراً ضد المستوطنات (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٧١، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٥).

وفي هذا الاطار جرت في جامعات الضفة الغربية تحركات احتجاجاً على الاستيطان اليهودي في الخليل. وقد بدأت الأعمال المسماة «خرق النظام» في مدينة نابلس، حيث بدأ الطلاب بقذف السيارات الاسرائيلية بالحجارة وإحراق دواليب السيارات في الشارع الرئيسي.

أما في رام الله، فقد بدأت المظاهرات والاحتجاجات خلال زيارة عالمة بريطانيا لجامعة بيرزيت؛ حيث هتف الطلاب بشعارات ضد الاستيطان.

وفي ذكرى «قيام اسرائيل» عمَّ الاضراب كافة مرافق الحياة في مدينتي رام الله والبيرة، وشمل المدارس والمحلات التجارية ووسائل النقل وبقيت دوريات الجيش تجوب الشوارع لمنع الطلبة من القيام بالتظاهرات ضد الاحتلال. وقد أحجم الطلبة عن دخول مدارسهم وانطلقوا في مظاهرة اخترقت شوارع المدينة الرئيسية والساحات العامة، وسط هتافات تُندد بالاحتلال وتهتف بحياة فلسطين. وقد أطلق الجنود الاسرائيليون نيران اسلحتهم الرشاشة وعشرات القنابل المسيِّلة للدموع لتفريق المتظاهرين، كما اعتقلوا العشرات منهم (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٤٠، ١٥ و١٦/٥/١٩٨١، ص ١٤).

كذلك شهدت مدينة بيرزيت مظاهرة شعبية مماثلة، رفع خلالها الطلاب الأعلام الفلسطينية، ورددوا الأناشيد الوطنية والشعارات المنددة بالمحتل وسياسته.

وقد فرضت قوات الاحتلال حصاراً على جامعة بيرزيت وأقامت العديد من الحواجز على الطرق الرئيسية. كما قامت بمهاجمة المتظاهرين واطلاق الرصاص باتجاههم لتفريقهم بالقوة. ورد المتظاهرون على ذلك برشق السيارات العسكرية بالحجارة والزجاجات الفارغة، وقد أُصيب جنديان إصابات خفيفة، خلال الصدام مع الطلبة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٩، ١٧ و١٨/٥/١٩٨١، ص ١٤).

كذلك اقتحمت قوات الجيش مركز التدريب المهني في قلندية بعد محاصرته، وأطلقت النار باتجاه الطلاب المعتصمين، مما أدّى إلى إصابة ثلاثة منهم... كما استخدم الجنود الغاز المُسيِّل للدموع، واعتقلوا أربعين طالباً (**الفجر**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي اطار اجراءات سلطات الاحتلال الموجهة ضد السكان العرب وضد نشاطهم السياسي، فتح الحكم العسكري محضراً جنائياً ضد نائب رئيس جامعة بيرزيت لاشتراكه في تظاهرة يوم ١٥/٦/١٩٨١، دون إذن.

وفي المقابل، أعلنت الجامعة اضراباً، احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يمارسها الحكم العسكري. وقد أكد الطلاب والمدرسون أن الاضراب العام في جامعتي بيزيت والنجاح إنّما هو ردٌّ على الاسلوب الجديد للحكم العسكري والذي يرمي إلى ازعاج الطلبة والمحاضرين في محاولة لإخافتهم. فحيث يؤدي اغلاق الجامعات إلى أصداء سلبية، فإن الحكم العسكري يُفضّل اتباع اسلوب ازعاجي بدلاً من اغلاق الجامعة. وقد قال رئيس مجلس الطلبة في جامعة بيت لحم، في هذا الصدد، «كل ما يريده الحكم العسكري هو ممارسة الضغط على الطلبة وذلك بعد أن فشل في تحقيق أهدافه، من خلال اغلاق الجامعات...».

ويوم ١٥/٦/١٩٨١، سار نحو الف طالب ومحاضر باتجاه رام الله، احتجاجاً على اعتقال عشرات الطلاب. وترأس التظاهرة السلمية نائب رئيس الجامعة الدكتور برامكي. وقد قامت السلطات على الأثر بفتح محضر جنائي ضده. كما أعلن طلاب ومحاضرون، من جامعة النجاح في نابلس، أن الجيش يمنعهم من دخول الجامعة، لذلك فإن لدى الطلبة نوايا لمواصلة دراستهم عند كل حاجز يوقفهم (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٦٨، ١٦ و١٧/٦/١٩٨١، ص١٥).

وفي مخيم الدهيشة، عَمَّ الاضراب العام كافة مرافق الحياة، وأغلق الطلاب أبواب مدارسهم وساروا في تظاهرة احتجاجية، وتصدوا للسيارات العسكرية التي أخذت تجوب شوارع المخيم للسيطرة على الموقف (**وفا**، ١٤/٥/١٩٨١).

وأفادت هآرتس، أن الأعلام الفلسطينية رُفعت

على أسطح المنازل ورُسِمت على الجدران، وكُتبت شعارات تندد بالمحتل وتؤيِّد م.ت.ف. كذلك رُفعت الأعلام الفلسطينية في المدارس والمعاهد وعلى أسطح بنايات الهيئات والمؤسسات الوطنية والنوادي والجمعيات الخيرية، في كل من رام الله والخليل ويطا (**هآرتس**، ١٥/٥/١٩٨١).

وللبوم الثالث على التوالي، شهدت مدن الضفة الغربية المحتلة اضرابات عامة ومظاهرات طلابية في ذكرى «قيام اسرائيل» واحتجاجاً على اغتيال المواطن الفلسطيني محمد مصطفى جبرين من مخيم الدهيشة في بيت لحم، وعلى استمرار اعتقال عشرين طالباً من جامعة بيرزيت منذ أكثر من عشرة أيام (**وفا**، ١٨/٥/١٩٨١).

وفي ذكرى مرور سنة على محاولة اغتيال رؤساء البلديات، في الضفة الغربية، جرت مظاهرة طلابية ضخمة يوم ٢/٦/١٩٨١، في مدينة بيرزيت. وقامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين باستعمالها الغاز المسيِّل للدموع. كذلك جرت محاولات تظاهر، في عدد من الأماكن الاخرى، ولكن لم يُذكر وقوع حوادث خاصة.

وفي نابلس، منعت قوات الأمن طلاب جامعة النجاح من الدخول إلى الجامعة، بعد أن جرت مظاهرة، في مطلع الاسبوع. وقد حدث اضراب عن التعليم في مؤسسة التأهيل المهني، التابعة لوكالة الغوث بالقرب من قلنديا (عطروت). (**هآرتس**، ٣/٦/١٩٨١).

وعُلم أيضاً، أن مجموعة من اليسار الاسرائيلي أقامت احتفالاً بذكرى مرور سنة على محاولة اغتيال رؤساء البلديات، بالقرب من مستوطنة قدوميم. وقد دُعي إلى الاحتفال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، ولكن قوات الأمن منعته ومنعت أعضاء المجلس البلدي من الوصول إلى مكان الاحتفال.

وفي المناسبة، وضع النحّات يغئال تومركين نصباً تذكارياً أسماه «أشعَّة حطِّين» تخليداً لذكرى المعركة التي هُزم فيها الصليبيون على أيدي العرب (**المصدر نفسه**).

كذلك جرى يوم ٢٢/٦/١٩٨١، اضراب جلوس في مبنى بلدية بيت لحم، قام به أولياء أمور الطلبة من مخيم الدهيشه، الذين حُكم على أبنائهم بدفع غرامات مالية مقدارها ثلاثة آلاف شيكل لكل واحد منهم، بسبب اشتراكهم بالتظاهرة الكبيرة بعد مقتل شاب من سكان المخيم برصاص جنود الجيش الاسرائيلي.

وعُلِم أن رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، طلب من قائد المنطقة إلغاء الغرامات، وأشار في رسالته إلى أن جميع الطلبة، ومعظمهم من الطالبات، لا تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٧٣، ٢٢ و٢٣/٦/١٩٨١، ص ١٢).

وفي الخليل تستمر عملية اعتقال الطلاب. إذ اعتقل يوم ٢٢/٦/١٩٨١، أربعة طلاب جامعيين، أعضاء في لجنة الطلبة. ولا يزال نحو ٣٠ طالباً من الخليل رهن الاعتقال، بتهم مختلفة، ومعظم هؤلاء الطلاب من المدارس الثانوية (**المصدر نفسه**).

وفي نابلس أُعلن اضراب عن الطعام من قبل سبعة طلاب من جامعة النجاح، معتقلين في سجن نابلس، منذ تسعة أيام دون اجراء أيّ تحقيق معهم. كذلك هناك ٢٤ طالباً من جامعة بيرزيت يواجهون وضعاً مماثلاً (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٧٤، ٢٣ و٢٤/٦/١٩٨١، ص ١٦).

ومن جهة أخرى وزّعت الجامعات ومعاهد التعليم العالي في الضفة الغربيَّة يوم ١٨/٦/١٩٨١، بياناً ضد تعرُّض الحكم العسكري للجامعات والطلاب والهيئات التدريسية. وقد وُزِّع البيان أثناء اجتماع عُقِد يوم ١٨/٦/١٩٨١، في مقر النقابات المهنية في القدس الشرقية (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٧١، ١٨ و١٩/٦/١٩٨١، ص ١٥).

صلاح عبدالله

وثائق

مذكرة الخارجية الأميركية إلى الكسندر هيغ عشية جولته في الشرق الأوسط

فيما يلي المذكرة التي تلقاها الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي من مساعديه غداة جولته في الشرق الأوسط:

١ ــ خطوات ذات أفضلية أولى

أ ــ طائرات «ف ــ ١٥» إضافية لإسرائيل: من الملائم أن تزوَّد اسرائيل بطائرات «ف ــ ١٥»، التي اقترحها، كهبة، وزير الخارجية هيغ لوزير الخارجية الاسرائيلي شامير، في أواسط شباط (فبراير).

ب ــ نظام إنذار مبكر: بمناسبة تزويد السعودية بمعدات هجومية لطائراتها من طراز «ف ــ ١٥»، والانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، تحتاج إسرائيل لمعطيات إستخباراتية ولنظام مراقبة متطور. ويمكن أن يشمل هذا دمجاً بين محطة فضائية ومحطة أرضية، أو منح إسرائيل اتصالاً مباشراً وكاملاً مع أحد الأقمار الصناعية الأميركية في المنطقة.

ج ــ دعم مسار السلام: يجب أن يكون تأييد مسار السلام شرطاً مسبقاً لبيع السلاح لأية دولة عربية أياً كانت. وعلى الولايات المتحدة اتخاذ خطوات مميزة واضحة، لإقناع السعودية بوقف معارضتها السياسية والمالية المستمرة لإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها بواسطة المفاوضات. ويعني ذلك، أن توقف السعودية تأييدها «لإرهاب» منظمة التحرير الفلسطينية، والتوقف عن الدعوة «للجهاد» و«تطهير القدس من اليهود»، ووقف تمويل دول الرفض، ووضع حد لعقوبة العزلة المفروضة ضد مصر.

د ــ تواجد عسكري دائم للولايات المتحدة في منطقة الخليج «الفارسي»: إزاء المسار المتبدل للأحداث في جنوب غرب آسيا، فإن مصالح الولايات المتحدة تفرض إنتشار قواتها في الخليج «الفارسي» وفي دول المحيط الهندي.

٢ ــ خطوات للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل

أ ــ تخزين المعدات: على الولايات المتحدة أن تهتم مسبقاً بأن تضع في القواعد الاسرائيلية الجديدة في النقب معدات ومواد حساسة، والتي، لأسباب الأمن والصيانة، لا يمكن وضعها في مواقع أخرى في الشرق الأوسط، أو في الخليج «الفارسي». وفي حالة الطوارىء سيكون للولايات المتحدة اتصال مباشر مع هذه المعدات.

ب ــ حظر التجهيزات عن الدول «الارهابية»: يجب فرض حظر على بيع المعدات التي من المحتمل أن تزيد من القوة العسكرية للدول التي تؤيد «الارهاب». وحسب القانون

الحالي (تعديل بانوفيك وحتى قانون إدارة التصدير) يسمح بمثل إجازات التصدير هذه، بشرط أن يتلقى الكونغرس، مسبقاً، إشعاراً عن المبيعات المتوقعة. وتصنف وزارة الخارجية، العراق، ليبيا، جنوب اليمن، وسوريا من ضمن الدول التي تؤيد «الارهاب الدولي». ويجب، بصورة خاصة، منع إعطاء إجازات تصدير للمحركات المخصصة للفرقاطات التي هي من إنتاج ايطاليا، والتي يطلب العراق شراءها. كذلك يجب منح إسرائيل عقود لإنتاج مشترك لأنواع مختلفة من المعدات العسكرية. ورغم أن الكونغرس لا يستطيع فرض مثل هذه الترتيبات. فإن بإمكانه اتخاذ خطوات لتشجيع الانتاج المشترك.

ج ــ المنافسة على عقود وزارة الدفاع: تفرض الضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق المذكرة الموجودة منذ عام ١٩٧٩، والتي تسمح لإسرائيل بالتنافس على عقود وزارة الدفاع بدون قيود. ويشمل هذا الأمر، شراء قطع الغيار للمشاريع الجاري تنفيذها، خاصة في المناطق التي يوجد لإسرائيل مشاريع مشابهة فيها. وهناك مشروع آخر هو تعديل قاذفات «ب ــ ٥٢» الذي تنوي إسرائيل المنافسة عليه بالتعاون مع شركة أميركية. وأحد العوائق لمشاركة إسرائيل في هذا التنافس هو، طلب سلاح الجو الأميركي فرض أعباء (تصل في حالات معينة حتى ٣٠٪) على المنافس الأجنبي، الأمر الذي يثقل كاهل الشركات الاسرائيلية في المشاركة بفاعلية في المنافسة. ويجب إزالة هذا العائق.

د ــ تعاون في المبيعات العسكرية للدول الأجنبية: على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الاسرائيليين ببيع أجهزة إلى شركات أميركية، لكي تضم إلى أصناف المنتجات الكاملة، المباعة إلى الدول الثالثة في إطار الاجراءات المتبعة وتمويل «المبيعات العسكرية للدول الأجنبية». حيث يحدد قانون الاشراف على تصدير السلاح، أنه حتى ٤٩٪ من أجزاء الأجهزة يمكن أن تكون من إنتاج أجنبي، دون الأضرار بحقوق التمويل في إطار «خطة المبيعات العسكرية للدول الأجنبية».

وتستطيع إسرائيل أن تصدر معدات جوية والكترونية للطائرات وللأسلحة المتطورة. وقد تعاقدت مع شركة «نورتروب» على تركيب رادار إسرائيلي في طائرات «ف ــ ٥ ــ جي» المعدة للتصدير. ومع أنه لم تقبل صواريخ بحر ــ بحر الاسرائيلية من نوع «جبرائيل» في السابق، كسلاح مؤهل لتركيبه على زوارق الدورية التي بيعت للفيليبين في إطار المبيعات العسكرية للدول الأجنبية، حيث تعتقد إسرائيل أنه كان من المناسب مشاركتها في تلك الصفقة، فمن المحتمل أن تعقد هذه الصفقة من جديد مستقبلاً.

هـ ــ إعادة البيع للدول الأخرى: يمكن مساعدة إسرائيل ببيع فائض معداتها إلى دول أخرى، تحتاج إلى معدات أقل تطوراً مما هو مستخدم اليوم. ويجب أن نذكر بشكل خاص في هذا المجال، طائرات «سكاي هوك» والدبابات من نوع «م ــ ٤٨». ويمكن لإسرائيل أن تقدم أيضاً خدمات الصيانة لهذه المعدات.

و ــ خدمات التحسين والصيانة: من المناسب أن يمنح جيش الولايات المتحدة إسرائيل فرصاً إضافية في المشاركة بالمناقصات على عقود أعمال التحسين والصيانة. فقد منح سلاح الجو الأميركي في السابق عقود خدمات ثانوية لشركات إسرائيلية، ودعاها للمشاركة في مناقصات للحصول على عقود كبيرة أكثر. أما القوات البرية والاسطول فلم تصل إلى هذا المستوى، رغم أن مذكرة الاتفاق الاسرائيلية ــ الأميركية، حددت قبل سنتين، أن من حق إسرائيل المشاركة في المناقصات. وكان الجيش الاميركي قد خصص مثل هذه العقود لدول أوروبية معينة مثل، البرتغال والمانيا وايطاليا واسبانيا. وتحتاج القوات المسلحة الأميركية إلى خدمات مساعدة على مستوى رفيع جداً في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة لا وجود فيها الآن لأية خدمات كهذه. وقد أثبتت الصناعة الاسرائيلية العاملة في تحسين أجزاء الطائرات، قدرتها في أعمال تحسين هياكل الطائرات، والمحركات، والأجهزة المساعدة الجوية وباقي أنواع المعدات.

ز ــ عقود «المصدر الوحيد»: وعلى الجيش الاميركي أن يعطي الشركات الاسرائيلية في

عقودها أيضاً صفة «المصدر الوحيد»، حيث يستطيع الاسرائيليون استناداً إلى هذه الصفة تقديم قطع الغيار وليس خدمات التحسين والصيانة فقط. ويوجد مثل هذا الترتيب بين بعض الدول الأوروبية وبين الجيش الاميركي. ويجب أن يكون المعيار هو إنتاج معدات بمستوى رفيع، بحيث يكون الجيش الاميركي قادراً على الحصول عليها، في حالة الطوارىء في الشرق الأوسط.

ح ـ تصدير السلاح: على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الاسرائيليين ببيع المعدات الدفاعية لدول معينة، والتي من خلال اعتبارات سياسية لا تميل الولايات المتحدة للسماح لشركات أميركية بيعها تلك المعدات، أو في حالات لا يكون للولايات المتحدة ذاتها قدرة على المنافسة الملائمة في تلك المنطقة. ومن الأجدر السماح لاسرائيل بيع المعدات الدفاعية أيضاً في مجالات تكون فيها الشركات الأميركية قادرة على المنافسة.

ويفرض قانون الاشراف على التسليح، أن تحصل اسرائيل على ترخيص من الولايات المتحدة، عندما تريد أن تنقل معدات عسكرية إلى طرف آخر، تشتمل على أجزاء من صنع أميركي. وقد كانت هناك حالات أيضاً ضغطت فيها الولايات المتحدة على إسرائيل لعدم بيع معدات معينة، رغم أنها لم تكن تتضمن أية مركبات أميركية، ولم يكن مطلوب أبداً الحصول على ترخيص بذلك (مثلاً، بيع سفينتي دورية إلى نيكاراغوا بما يعادل ٦ ملايين دولار).

كذلك تعرضت إسرائيل خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى ضغوطات أميركية، إستهدفت منعها بيع بعض الطائرات المقاتلة القديمة إلى الأرجنتين (طائرات من إنتاج إسرائيل بدون مركبات أميركية). لكن هذه الصفقة والتي بلغت ما يعادل ١٥٠ مليون دولار، جرى تنفيذها رغم كل شيء. وفي الحالة التي لا يوجد فيها مركبات أميركية يجب على الولايات المتحدة، الامتناع عن أية محاولة لعرقلة المبيعات الاسرائيلية. وقد أقدمت الولايات المتحدة على خطوة كبيرة في هذا الاتجاه بفتح الطريق أمام بيع طائرات «كفير» الاسرائيلية إلى الاكوادور.

ط ـ إنتاج مشترك (خط الانتاج): هناك أسلوبان لتشجيع اسرائيل للتصدير بالانتاج المشترك:

الأول: أن توضع تحت تصرف إسرائيل مساعدات أو قروض بشروط تفصيلية لتطوير طائرة المستقبل المقاتلة بإنتاج مشترك مع منتج أميركي، من أجل تسويقها في جميع أنحاء العالم.

الثاني: السماح لإسرائيل بأن تستخدم المساعدة الأميركية لتطوير الطائرة المقاتلة «لافي» إضافة إلى منتجات اسرائيلية أخرى، ومقدمة لذلك يجب إيجاد ترتيبات مشابهة لتطوير الدبابة الاسرائيلية «مركباه».

يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٤/٣.

ترجمها عن العبرية: **محمد عبدالرحمن**

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية

أينما تنقلكم طائراتنا .. فالضيافة العربية هي تقليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ٢٢٥٨٩ ـ ● الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ ● عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٦٣٣٧ ● البحرين ت ٢٣٠٢٩٠ ● البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٢ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ ٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ ● دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣١٦٧ ـ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ ٨١٨٢٦ ـ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ ● طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ ● تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٢٥٢

بنك بيروت للتجارة ش.م.ك

الميزانية العامة

كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

	١٩٨٠ ل . ل .
الموجودات	
الصندوق والمصارف	٢٥٨,٥٧٤,٤٢٧
محفظة السندات التجارية	١٣,٣٠٤,٨٢٨
التسليفات والحسابات المدينة	١١٧,٢٧٥,٧١٦
محفظة السندات المالية	١٧,٦٢٥,٠٠٠
القيم الثابتة والتجهيزات (بعد الاستهلاك)	١,٩٨٢,٥٠٤
الحسابات النظامية وحسابات التسوية	
مجموع الموجودات	٤٠٨,٧٦٢,٤٧٥
المطلوبات	
حسابات الادخار	٨٤,٢٣٤,٦٥٥
الحسابات الجارية	١٢٠,٩٤١,٤٩٢
الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات أجل محدد	١٣٨,٦٢٦,٣٢١
مجموع الودائع	٣٤٣,٨٠٢,٤٦٨
المصارف والعملاء	٧,٧٤٨,٥٧١
دائنون مختلفون	٢١,١٣٤,٦٦٩
الحسابات النظامية وحسابات التسوية	١,٢٧٧,٨٩٧
المؤونات	١٣,٦٣٠,٤٠٨
الأرباح المدورة	٩٨٨,٠٦٦
الأموال الاحتياطية	١٨٠,٣٩٦
الرأسمال	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع المطلوبات	٤٠٨,٧٦٢,٤٧٥
خارج الميزانية	
سندات تجارية محسومة متداولة ومظهرة من قبلنا	لا شيء
قيم برسم القبض	٦,٩٦٢,٨٥٣
تعهدات بكفالات وتكفلات	١٢,٨٠٧,٥٣٣
اعتمادات مثبتة مفتوحة	٤٣,٨٩٦,٢٤٠
ضمانات مستلمة من الزبائن	٥٩,٣٢٧,٦١٠
تعهدات بقبولات	٤,٢٤١,٥١٨
أسهم ضمانة أعضاء مجلس الإدارة	١٢٥,٠٠٠
المجموع	١٢٧,٣٦٠,٧٥٤

تم إعادة تبنيد ميزانية ١٩٧٩ لتتوافق مع بنود ميزانية ١٩٨٠

استعمال التسهيلات الممنوحة من مصرف لبنان : لا شيء

رئيس مجلس الإدارة ــ المدير العام/رفعت صدقي النمر

مدققو الحسابات : الكسندر جرانت مطر وشركاهم

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

Ahmad Sidqui Dajani

L'O.L.P. et le dialogue Euro-Arabe

72p. 7L.L.

Euro-Arabe Dialogue

56p. 6L.L.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ــ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينيـــة
المجلد الثالث والعشرون

من ١/ ١/ ١٩٧٦ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يُقال أو يكتب عنها، والصراع العربي-الصهيوني

هاغاناه، اتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧-١٩٤٨

تألـــيف

عبدالحفيظ محارب

صَدَر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليَوميّات الفلسطينية
المجلد الثاني والعشرون

من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

٦٠ ل.ل.

٧٦٠ صفحة

حزب الإستقلال العَربي في فلَسطين
١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف
سميح شبيب

١٤٨ صفحة

١٢ ل.ل.

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزءُ الأول ١٩٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

القُوات الإسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات ٨ ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة ١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائِيلي للأَراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة ١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة ٥ ل.ل.

تأليف

محمد علي العويني

والسيد عليوه حسن

وسمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧